

مؤسسة
الإسلام على الشريعة محمد وآل محمد
والأئمة الطاهرين

الأشكال الجالية والحكيمة

المجلد الثاني عشر

مُعْجَزَاتُ
الْحِكْمَةِ الْمَعْتَبَرَةِ ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محسنی، محمدآصف، ۱۳۱۴-۱۳۹۸.

موسوعة آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنی: الآثار الرجالية و الحديثية / محمد آصف المحسنی:
تصحیح علی توسلی، سید احمد حسینی حنیف: النظارة و الإشراف مؤسسة الحفاظ و التنظيم و النشر لآثار آية الله العظمى
محمد آصف المحسنی رحمته. - قم: مؤسسة بوستان کتاب، ۱۴۴۶ق. - ۱۴۰۳ش .

ج. ۱۸. - (مؤسسه بوستان کتاب: ۳۱۱۹) (حديث و رجال. حديث)

ج. ۱۲. 3 - 2456 - 09 - 964 - ISBN 978 - 2408 - 09 - 964 - ISBN 978 (دوره)

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیما.

کتابنامه.

مندرجات: ج. ۱۲. معجم الأحاديث المعتمدة / ۸.....

۱. احادیث شیعه - قرن ۱۴. الف. توسلی، علی، ۱۳۵۰. مصحح. ب. حسینی حنیف، سید احمد،

۱۳۵۵. مصحح. ج. مؤسسه بوستان کتاب. د. عنوان.

۲۱۷ / ۲۱۷

BP ۱۳۶ / ۹

شماره کتابشناسی ملی: ۸۸۳۳۹۸۷

۱۴۰۳

■ موضوع: حديث (حديث و رجال)

■ گروه مخاطب: تخصصی



بوستان کتاب

موسوعة
آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنى
الآثار الرجالية و الحديثية

١٢. معجم الأحاديث المعتبرة/ ٨

آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنى

تصحيح: علي التوسلي و سيد أحمد الحسيني الحنيف



موسوعة
١٢٠٢



موسوعة آية الله العظمى الشيخ محمد آصف المحسنى / ج ١٢

الأثار الرجالية و الفقهية: ١٢. معجم الأحاديث المعتبرة / ٨

• المؤلف: آية الله العظمى محمد آصف المحسنى

• النظارة و الإشراف: مؤسسة الحفظ و التنظيم و النشر لأثار آية الله العظمى محمد آصف المحسنى

• ناشر: مؤسسة بوستان كتاب

• المطبعة: مطبعة مؤسسة بوستان كتاب

• الطبعة: الأولى / ١٤٤٦ق، ١٤٠٣ش • الكمية: ٣٠٠

جميع الحقوق © محفوظة

printed in the Islamic Republic of Iran

مع جزيل الشكر والتقدير لجميع الزملاء الذين ساهموا في إنتاج هذا العمل:

• أعضاء لجنة دراسة الإصدارات • المصحح: علي ميرى و مهدي سهرابي • تصحيح التنضيد: طاهره احسنى • ترتيب الصفحات: حسين محمدي
• التطبيق: محمد وكيلي • تصميم الغلاف: محمود هدائي • مديرية الإعداد: حميدرضا نيومري
• مديرية المطبعة: محمد فرامرزي و وديعة الزملاء في قسم الليتوغرافيا، والطباعة والتعليق • مدير الإنتاج: عبدالهادي أنشرفي.
رئيس المؤسسة
محمداقار انصاري

بقية كتاب الصلاة

أبواب صلاة المسافرين

١. وجوب القصر على المسافرين من الرباعيات وبيان ما يقصر به من المسافة [١/٥٦٣٩] الفقيه: روى زرارة ومحمد بن مسلم أنهما قالَا: قلنا لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في

الصلاة في السفر كيف هي؟ وكم هي؟

فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ فَصَارَ التَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ وَاجِباً وَجُوبُ الْإِتِمَامِ (الْتِمَام) فِي الْحَضَرِ» قالَا: قلنا: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ:

وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ وَلَمْ يَقُلْ افْعَلُوا فَكَيْفَ أَوْجِبَ ذَلِكَ كَمَا أَوْجِبَ الْإِتِمَامُ فِي الْحَضَرِ فَقَالَ عليه السلام: «أَوَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي الصَّافَا وَالْمَرُوءَةِ: فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا. أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ الطَّوَّافَ بِهِمَا وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَصَنَعَهُ نَبِيَّهُ عليه السلام وَكَذَلِكَ التَّقْصِيرُ فِي السَّفَرِ شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ عليه السلام وَذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ قَالَا: قلنا له: فَمَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا يَعِيدُ أَمْ لَا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ قُرِئَتْ عَلَيْهِ آيَةُ التَّقْصِيرِ وَفَسَّرَتْ لَهُ فَصَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا أَعَادَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُرِئَتْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةُ كُلُّهَا فِي السَّفَرِ الْفَرِيضَةُ رَكَعَتَانِ كُلُّ صَلَاةٍ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهَا تَقْصِيرٌ تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ. وَقَدْ سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام إِلَى ذِي حُشْبٍ (خَشِيب - خ ل) وَهِيَ مَسِيرَةُ يَوْمٍ مِنَ الْمَدِينَةِ يَكُونُ إِلَيْهَا بَرِيدَانِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِيلًا فَقَصَّرُوا أَفْطَرَ فَصَارَتْ سَنَةً وَقَدْ سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام قَوْمًا صَامُوا حِينَ أَفْطَرَ، الْعَصَاةَ قَالَ عليه السلام: فَهَمَّ الْعَصَاةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنَّا لَنَعْرِفُ ابْنَانِهِمْ وَابْنَاءَ ابْنَانِهِمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا»^١.

[٣/٥٦٤٠] الكافي: عليّ عن أبيه عن حمّاد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمّى رسول الله صلى الله عليه وآله قوماً صاموا حين أفطر وقصّر عصاةً وقال: هم العصاة إلى يوم القيامة وإنا لنعرف ابنائهم وابناء ابنائهم إلى يومنا هذا»^١.
ورواه الصدوق في الفقيه عن حريز.

[٣/٥٦٤١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يزال المسافر مقصراً حتى يدخل بيته (أهله - خ ل صا)»^٢.
أقول: تقدم ما يدلّ عليه وما مرّ في باب التفويض من رواية فضيل الطويلة وما مرّ في الباب (١٥) من أبواب الخلل وغيره ويأتي ما يدلّ عليه.

[٤/٥٦٤٢] التهذيبان: عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام: قال سألته عن التقصير قال: فقال: «في بريدين أو بياض يوم»^٣.

[٥/٥٦٤٣] وعن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في كم يقصّر الرجل؟

قال: «في بياض يوم أو بريدين (التهذيب): قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله (فإن رسول الله خرج - خ ل) إلى ذي حُشب فقصر فقلت: فكم ذي حُشب؟ فقال: بريدان»^٤.

[٦/٥٦٤٤] الإستبصار: عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه (التهذيب) محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن (التهذيب) الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن المسافر في كم يقصّر الصلاة؟ فقال: «في مسيرة يوم (وذلك بريدان) وهما ثمانية فراسخ ومن سافر قصر الصلاة وأفطر (فقصر الصلاة وأفطر) إلّا أن يكون رجلاً مشيّعاً (مستبّعاً - خ صا) (لسلطان جائر - صا) أو خرج إلى صيد أو إلى قرية له تكون مسيرة يوم (لا - يب) يبيت (يبث) إلى أهله لا يقصّر ولا يُفطر»^٥.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٢٧ والفقيه، ج ٢، ص ٩١.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢ والإستبصار، ج ١، ص ٢٤٢.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٠؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٣.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢ والإستبصار، ج ١، ص ٢٢٣.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٧ وج ٤، ص ٢٢٢؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٣-٤٦٤.

[٧/٥٦٤٥] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين عن فضالة عن حماد بن عثمان عن زيد الشحام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يقصر الرجل الصلاة في مسيرة اثني عشر ميلاً»^١.
ورواه أيضاً عن الحسين.

[٨/٥٦٤٦] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد (عيسى-يب) عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدنى ما يقصر فيه (المسافر-يب) الصلاة؟ فقال: «بريد ذاهباً وبريد جائياً»^٢.
ورواه أيضاً في التهذيب عن الحسين بن سعيد وليس فيه (لأبي عبد الله عليه السلام).

[٩/٥٦٤٧] الفقيه: جميل بن دراج عن زرارة بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام (أبا عبد الله-خ ل) عن التقصير فقال: «بريد ذاهب وبريد جائي وكان رسول الله عليه السلام إذا أتى ذهاباً قصر، وذهب على بريد، وإنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانية فراسخ»^٣.

[١٠/٥٦٤٨] التهذيبان: عن سعد عن أبي جعفر عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه (الحسين-صا) عن أبيه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام: عن الرجل يخرج في سفره وهو مسيرة يوم؟ قال: «يجب عليه التقصير إذا كان مسيرة يوم وإن كان يدور في عمله»^٤.

[١١/٠] التهذيب: عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت خرجت من الكوفة في سفينة إلى قصر ابن هبيرة وهو من الكوفة على نحو عشرين فرسخاً في الماء فَمَسَرْتُ يومي ذلك أقصر الصلاة ثم بدالي في الليل الرجوع إلى الكوفة فلم أدر أصلي في رجوعي بتقصير أم بتمام وكيف كان ينبغي أن أصنع؟ فقال: «إن كنت سرت في يومك الذي خرجت فيه بريداً فكان عليك حين رجعت أن تصلي بالتقصير لأنك كنت مسافراً إلى أن تصير (تصل-خ ل) إلى منزلك قال: وإن كنت لم تَسِرْ في يومك الذي خرجت فيه بريداً فإن عليك أن تقضي كل صلاة صليتها في

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٨ و٤، ص ٢٢٣؛ الإستبصار ج ١، ص ٢٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٦.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٨ و٤، ص ٢٢٤؛ الإستبصار ج ١، ص ٢٢٤.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٦.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٩؛ الإستبصار ج ١، ص ٢٢٤.

يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل ان تؤم (ترم-ترم-خ) من مكانك ذلك لأتلك لم تبلغ
الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت فوجب عليك قضاء ما قصرت وعليك إذا
رجعت أن تُتِمَّ الصلاة حتى تصير إلى منزلك»^١.

[١٢/٥٦٤٩] التهذيبان والكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زارة
عن أبي جعفر عليه السلام قال: «التقصير في بريد والبريد أربعة فراسخ»^٢.

ورواه الشيخ أيضاً في تهذيبه عن الكليني وعن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير.
[١٣/٥٦٥٠] التهذيبان: عن سعد عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن
جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن محمد بن النعمان عن إسماعيل بن الفضل قال:
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير؟ فقال: «في أربعة فراسخ»^٣.

[١٤/٥٦٥١] الكافي والتهذيبان: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب
قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أدنى ما يقصر فيه المسافر؟ فقال: «بريد»^٤.
ورواه الشيخ أيضاً في تهذيبه عن الكليني.

[١٥/٥٦٥٢] التهذيبان: عن سعد عن أبي جعفر عن الحسن بن علي بن فضال عن
معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في كم أقصر الصلاة فقال: «في بريد ألا ترى
(ان-يب خ) أهل مكة إذا خرجوا إلى عرفة كان عليهم التقصير»^٥.

[١٦/٥٦٥٣] وعن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي (بن فضال-يب)
عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
سألته عن الرجل يخرج في حاجته (حاجة-خ) فيسير خمسة فراسخ أو ستة فراسخ فيأتي
قرية فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ (أخرى-يب) أو ستة (وستة فراسخ-
صا) لا يجوز ذلك ثم ينزل في ذلك الموضع قال: «لا يكون مسافراً حتى يصير من منزله أو
قرته ثمانية فراسخ فليتم الصلاة»^٦.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٧-٤٦٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٢؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٧ و ج ٤، ص ٢٢٧ والإستبصار، ج ١، ص ٢٢٣.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٨ والإستبصار، ج ١، ص ٢٢٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٣ و ج ٣، ص ٢٠٧؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٨.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٨ والإستبصار، ج ١، ص ٢٢٤.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٩.

[١٧/٥٦٥٤] وعن أحمد بن محمد عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القادسية أخرج إليها أتم أم أقصر؟ قال: وكم هي؟ قلت: هي التي رأيت قال: «قَصَّر»^١.

و روى الحميري في قرب الإسناد عن محمد بن الوليد عن عبد الله بن بكير نحوه. [١٨/٥٦٥٥] وعن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قال: سألته عن الرجل يريد السفر في كم يقصر؟ قال: «في ثلاثة برد»^٢.

[١٩/٥٦٥٦] الفقيه: سأل زكريا بن آدم أبا الحسن الرضا عليه السلام: عن التقصير في كم يقصر الرجل إذا كان في ضياع في أهل بيته وأمره جاز فيهما يسير (يستوفي - خ ل) في الضياع يومين (أو - خ) ليلتين أو ثلاثة أيام ولياليهن؟ فكتب: «التقصير في مسيرة يوم وليلة»^٣.

٢. حكم صلاة أهل مكة ومن بمنزلتهم إذا خرجوا حجاً

[١/٥٦٥٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن أهل مكة يتمون الصلاة بعرفات قال: «ويلهم أو ويحهم وأي سفر أشد منه (لا - كما وفقيهه) لا يتم»^٤. و رواه الصدوق في الفقيه عن معاوية بن عمار ورواه الشيخ في تهذيبه مرة عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله بن المغيرة عن معاوية بن عمار وأخرى عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى وصفوان بن يحيى عن معاوية وثالثة بسند ثالث عنه.

[٢/٥٦٥٨] الكافي: علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «(ان - خ) أهل مكة إذا زاروا البيت ودخلوا منازلهم أتموا وإذا لم يدخلوا منازلهم قَصَّروا»^٥.

أقول: الصحيحة تدل على استمرار حكم القصر حتى إذا دخل المسافر بلده ومحلته ما

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٨.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٠٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٧٠.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٥١٩؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٠ و ج ٥، ص ٤٨٧ و ٤٣٣؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٦ و ج ٢، ص ٢٨١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٧٢.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٥١٨.

لم يدخل منزله وبعض الروايات المتقدمة أيضاً يدل عليه فلا يجب الاتمام بدخول المحلة فضلاً عن الدخول في حد الترخّص هذا مقتضى هذه الروايات وتحقيق الحكم في الفقه. ولاحظ الباب. (١٥)

[٣/٥٦٥٩] وبالإسناد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أهل مكة إذا خرجوا حجاجاً قصرُوا وإذا زاروا ورجعوا إلى منازلهم أتمّوا.^١

[٤/٥٦٦٠] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارَةَ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «حجّ النبي صلى الله عليه وآله فأقام بمنى ثلاثاً يصلي ركعتين ثم صنع ذلك أبو بكر وصنع ذلك عمر وصنع ذلك عثمان ستة سنين ثم أكملها عثمان أربعاً فصلّى الظهر أربعاً ثم تمارض ليشبّ بذلك بدعته فقال للمؤذن: اذهب إلى عليّ فقال له: فليصلّ بالناس العصر فأتى المؤذن عليّاً عليه السلام فقال له: إن أمير المؤمنين (عثمان - خ) يأمرُك أن تصلي بالناس العصر. فقال: إذن لا أصلي إلا ركعتين كما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله فذهب المؤذن فأخبر عثمان بما قال علي عليه السلام فقال: اذهب إليه فقل له: إنك لست من هذا في شيء، اذهب فصلّ كما تؤمر: قال علي عليه السلام: «لا والله لا أفعل فخرج عثمان فصلّى بهم أربعاً فلما كان في خلافة معاوية واجتمع الناس عليه وقتل أمير المؤمنين عليه السلام حجّ معاوية فصلّى بالناس بمنى ركعتين الظهر ثم سلّم فنظرت بنو أميّة بعضهم إلى بعض وثقيف ومَن كان من شيعة عثمان ثم قالوا: قد قضى على صاحبكم وخالف وأشمت به عدوّه فقاموا فدخلوا عليه فقالوا: أتدري ما صنعت! ما زدت على أن قضيت على صاحبنا وأشمتَ به عدوّه ورغبت عن صنيعة (صنيعته - خ) وسنته فقال: ويلكم! أما تعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صلى في هذا المكان ركعتين وأبو بكر وعمر وصلى صاحبكم ست سنين كذلك، فتأمروني أن أدع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وما صنع أبو بكر وعمر وعثمان قبل أن يحدث فقالوا: لا والله ما نرضى عنك إلا بذلك قال: فاقبلوا (فاقبلوا - خ) فإني مُسَقِّعُكُمْ وراجع إلى سنة صاحبكم فصلّى العصر أربعاً فلم يزل الخلفاء والأمراء على ذلك إلى اليوم.^٢

٣. حكم اعتبار قصد المسافة في السفر

[١/٥٦٦١] التهذيبان: عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن بن (علي بن) فضال

١. الكافي، ج ٤، ص ٥١٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٥١٨-٥١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٧٤-٤٧٥.

عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار (بن موسى) الساباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يخرج في حاجة له وهو لا يريد السفر فيمضي في ذلك ويتمادى به المضي حتى يمضي به ثمانية فراسخ كيف يصنع في صلاته؟ قال: «يقصر ولا يتم الصلاة حتى يرجع إلى منزله»^١.
و مَرَّ في الباب الأول ما يتعلق به.

٤. حكم عزل الإقامة عشراً وحكم الشك ومن أقام شهراً مع الشك

[١/٥٦٦٣] الكافي: محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يدركه شهر رمضان في السفر فيقيم الأيام في المكان عليه صوم؟ قال: «لا حتى يُجْمَعَ على مقام عَشْرَةِ أَيَّامٍ فإذا أُجْمِعَ على مقام عَشْرَةِ أَيَّامٍ صام وأنتم الصلاة».

قال: وسألته: عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان وهو مسافر يقضي إذا أقام في المكان؟ قال: «لا حتى يُجْمَعَ على مقام عشرة أيام»^٢.

[٢/٥٦٦٣] الكافي: علي بن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: له رأيت من قدم بلدة إلى متى ينبغي له أن يكون مقصراً أو متى ينبغي له أن يتم؟ قال: «إذا دخلت أرضاً فليقتن أن لك بها مقاما عشرة أيام فأنتم الصلاة وإن لم تدر ما مقامك بها تقول هذا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك وبين أن يمضي شهرٌ فإذا تم لك شهر فأنتم الصلاة وإن أردت أن تخرج من ساعتك»^٣.

ورواه الشيخ في الإستبصار عن المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الصفار.
وفي التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن حماد (بن عثمان-يب) عن حريز عن زرارة.

[٣/٥٦٦٤] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن حماد عن يعقوب بن شعيب عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا عزم الرجل أن يقيم عشراً فعليه إتمام الصلاة وإن

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٦؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٧٧.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٣٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٧ و ج ٣، ص ٢١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٧٩.

كان في شك لا يدري ما يقيم فيقول اليوم أو غداً فليقتصر ما بينه وبين شهر فإن أقام بذلك البلد أكثر من شهر فليتم الصلاة^١.

[٤/٥٦٦٥] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن (الفقيه) معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا دخلت بلداً وأنت تريد مقام عشر (المقام عشرة أيام - خ) فأتم حين تقدم وإن إردت (المقام - فقيه) دون العشرة فقتصر (وإن أقت تقول غداً أخرج وبعد غد ولم تجمع على عشرة فقتصر - فقيه) ما بينك وبين شهر فإذا تم الشهر فأتم الصلاة قال: قلت: (إن - فقيه) دخلت بلداً أول يوم من شهر رمضان ولست أريد أن أقيم عشرأ قال: قضاؤك فأفطر قلت: فإني مكثت كذلك أقول غداً أو بعد غدٍ فأفطر الشهر كله وأقتصر؟ قال: نعم هما (هذا - فقيه) واحد إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قشرت^٢».

[٥/٥٦٦٦] الكافي والتهذيبان: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب قال: سأل محمد بن مسلم أبا عبد الله عليه السلام (أبا جعفر - يب) عليه السلام وأنا أسمع عن المسافر إن حدث نفسه بإقامة عشرة أيام قال: «فليتم الصلاة وإن لم يدر ما يقيم يوماً أو أكثر فليعد ثلاثين يوماً ثم ليتم وإن كان أقام يوماً أو صلاة واحدة فقال له: محمد بن مسلم: بلغني أنك قلت خمساً فقال: قد قلت ذاك قال أبو أيوب: فقلت أنا: جعلت فداك يكون أقل من خمسة أيام؟ فقال: لا^٣».

تقدم في الباب الثاني ما يتعلق بالمقام وكذا في ما يأتي من الأبواب الثلاثة الآتية وغيرها.

٥. حكم قصد الإقامة في أثناء الصلاة

[١/٥٦٦٧] الكافي والتهذيب: عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل خرج في سفر ثم تبدل له الإقامة وهو في صلاته قال: «يتم إذا بدت له الإقامة».

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٧.

٢. التهذيب، ج ١، ص ٢٨٠ و ج ٣، ص ٢٢١ و جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٣؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٠ و جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٢.

ورواه الصدوق في الفقيه. هكذا: سأل علي بن يقطين أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يخرج في سفر وذكر مثله (ثم قال): وعن الرجل يُسْتَبَغُّ أخاه إلى المكان الذي يجب عليه فيه التقصير والإفطار قال: «لا بأس بذلك»^١.

٦. حكم من بداله بعد قصد الإقامة

[١/٥٦٦٨] الإستبصار: عن المفيد عليه السلام عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عن (التهذيب): سعد عن أبي جعفر عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحنات قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقیم بها عشرة أيام (عشر) - فقيه شهر - أخ ل فقيه) فأتيت (فأتممت - فقيه) الصلاة ثم بدالي (بعد - خ) أن (لا - خ) أقیم بها فما ترى لي؟ أتم أم أقصر؟ فقال: «إن كنت (حين - يب خ) دخلت المدينة وصليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها وإن كنت حين دخلتها على نيتك التمام (المقام - خ) فلم تصل فيها صلاة فريضة واحدة بتمام حتى بدالك أن لا تقیم فأتت في تلك الحال بالخيار إن شئت فأنتو المقام عشراً وأتم وإن لم تنو المقام فقصر ما بينك وبين شهر فإذا مضى لك شهر فأتت الصلاة»^٢.

ورواه الصدوق في الفقيه، عن أبي ولاد بأدنى تفاوت.

٧. حكم من أتى ضيعته أو داره

[١/٥٦٦٩] التهذيبان: عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن رجل سافر من أرض إلى أرض وإنما ينزل قُراه وضيعته؟ قال: «إذا نزلت قُراك وضيعتك فأتت الصلاة وإذا كنت في غير أرضك فقصر»^٣.

أول سند الشيخ في الإستبصار إلى سعد: عن المفيد عن ابن قولويه عن أبيه عن سعد.

[٢/٥٦٧٠] وعن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن بكير عن عبد الرحمن بن الحجاج

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٤؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٨٤.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢١؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٨؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٨٥.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٠؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٨-٢٢٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٨.

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل له الضياع بعضها قريب من بعض فيخرج فيطوف فيها أَيْتَمَ أو (ام-يب) يقصّر؟ قال: «يَتَم»^١.

أقول: في التهذيب المطبوع «محمد بن محمد» وهو اشتباه ظاهراً ورواه الصدوق في الفقيه عن عبد الرحمن بن الحجاج.

و رواه في الكافي عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج.

[٣/٥٦٧١] وعن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عمران بن محمد قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن لي ضيعة على خمسة عَشَرَ ميلاً خمسة فراسخ فربما خرجت إليها فأقيم فيها ثلاثة أيام أو خمسة أيام أو سبعة أيام فأَتِمُّ الصلاة أو أقصّر؟ قال: «قصّر في الطريق وأتم في الضيعة»^٢.

[٤/٥٦٧٢] وعن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج في سفره فَيَمُرُّ بقرية له أو دار فينزل فيها؟ قال: «يَتِمُّ الصَّلَاةَ ولو لم يكن له إلا نخلة واحدة ولا يقصّر وليَتِمُّ إذا حضره الصوم وهو فيها»^٣.

[٥/٥٦٧٣] الفقيه: عن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «انه قال كل منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير»^٤.

[٦/٥٦٧٤] التهذيب: عن سعد عن أحمد عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن رجل يمر ببيعض الأمصار وله بالمصر دار وليس المصر وطنه أَيْتَم الصلاة أم يقصّر قال: «يقصر الصلاة والضياع مثل ذلك إذا مر بها»^٥.

[٧/٥٦٧٥] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن علي بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام: الرجل يتخذ المنزل فيمر به أَيْتَم

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٣؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣١؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٢؛ الكافي، ج ٣، ص ٢٨، وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٦-٤٨٧.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٠؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٩؛ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٧.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢١١؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٩.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٨؛ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٨.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٢؛ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٨.

(صلواته-يب ط) أم يقصر قال: «كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل وليس لك أن تتم فيه»^١.

[٨/٥٦٧٦] وعن سعد عن أيوب بن نوح عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان (عن الحلبي-يب) عن أبي عبد الله عليه السلام: في الرجل يسافر فيمّر بالمنزل له في الطريق (أ-خ صا) يتم الصلاة أم يقصر؟ قال: «يقصر إنما هو المنزل الذي توطنه»^٢.

[٩/٥٦٧٧] وعنه عن أيوب عن صفوان بن يحيى عن سعد بن أبي خلف قال: سأل علي بن يقطين أبا الحسن الأول عليه السلام: عن الدار تكون للرجل بمصر والضيعة فيمّر بها قال: «إن كان مما قد سكنه أتم فيه الصلاة وإن كان مما لم يسكنه فليقصر»^٣.

[١٠/٥٦٧٨] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن المغيرة عن حذيفة بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «خرجت إلى أرض لى فقصرت ثلاثاً وأتممت ثلاثاً»^٤.

[١١/٥٦٧٩] التهذيبان: سعد بن عبد الله عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن (الحسين... يب) عن (الفقيه) محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن (الرضا) عليه السلام قال: سألت عن الرجل يقصر في ضيعته؟ فقال: «لا بأس ما لم يثو المقام (مقام) عشرة أيام إلا أن يكون له فيها (بها-فقيه) منزل يستوطنه؟ (قال) فقلت (له): ما الإستيطان؟ فقال: «أن يكون له فيها (بها) منزل يقيم فيه ستة أشهر فإذا كان كذلك يتم فيها متى يدخلها (دخلها)». في التهذيب: وقال: وأخبرني محمد بن إسماعيل أنه صلى في ضيعته فقصر في صلاته. فقال أحمد وأخبرني علي بن إسحاق بن سعد وأحمد بن محمد جميعاً أن ضيعته التي قصر فيها الحمراء»^٥.

٨. حكم المسافر إذا دخل بلده ولم يدخل منزله أو دخله

[١٢/٥٦٨٠] الكافي والتهذيب: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٢ والإستبصار ج ١، ص ٢٣٠.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٢ والإستبصار ج ١، ص ٢٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٩.

٣. نفس المصدر.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٠.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٩.

الكوفة له بها دار ومنزل فيمّر بالكوفة وإنما هو مجتاز لا يريد المقام إلا بقدر ما يتجهّز يوماً أو يومين قال: «يقيم في جانب المصر ويقصر قلت: فان دخل أهله قال: عليه التمام»^١.
 ورواه الحميري في قرب الإسناد عن محمد بن الوليد عن عبد الله بن بكير نحوه إلا أن فيه: له بها دار وأهل ومنزل. لكن في وصول نسخة قرب الإسناد إلى أصحاب المجمع بطريق معتبر بحث يأتي في آخر هذه الموسوعة.
 وتقدم في الباب الأول من هذه الأبواب ما يتعلّق بالباب ويأتي في باب أن المسافر إذا كان في الموضع الذي لا يسمع الأذان ما يناسبه.

٩. حكم من نزل على بعض أهله

[١/٥٦٨١] التهذيبيان: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن الفضل بن عبد الملك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسافر ينزل على بعض أهله يوماً (أو-صا) ليلة قال: «يقصر الصلاة»^٢.
 أقول: سند الشيخ في الإستبصار إلى الحسين: عن المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان.
 [٢/٥٦٨٢] وعن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن داود بن الحصين عن فضل البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المسافر ينزل على بعض أهله يوماً أو ليلة أو ثلاثاً قال: «ما أحب أن يُقصر الصلاة»^٣.
 في الباب الأول برقم (٦) ما يتعلّق بالمقام ولاحظ الباب السابع أيضاً.

١٠. حكم من خرج إلى الصيد وغيره

[١/٥٦٨٣] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يخرج إلى الصيد أيقصر أم يتم قال: «يتم لأنه ليس بمسير حق»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٥؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٠ وقرب الإسناد، ص ٨٠.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٧ والإستبصار، ج ١، ص ٢٣٢-٢٣٣.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٣؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٨؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٧؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٥.

و رواه الشيخ في التهذيبين عن أحمد بن محمد بلفظ: أو يتم. ويشكل الإعتماد على إطلاقه فانه شامل للسفر المكروه فلا حظ.

[٢/٥٦٨٤] التهذيبان: عن محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن (بن-يب خ) عباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن يخرج من أهله بالصقور (ة-صا) والبُرْاة والكلاب يتنزه الليلة (و-يب خ) الليلتين والثلاثة هل يقصر من صلاته أم لا يُقَصِّر؟ قال: «إنما خرج في هولا يقصر. (التهذيب): قلت: الرجل يُسَيِّع أخاه اليوم واليومين في شهر رمضان قال: يفطر ويقصر فإن ذلك حق عليه»^١.

أقول: الحسن بن علي في السند أمره مردد بين الحسن بن علي والحسن بن علي بن عبد الله والحسن بن علي الكرخي والحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة وكل هؤلاء الثلاثة الأخيرة ثقات وإن فرضنا أن الاول المطلق ليس غير أحد هؤلاء الثلاثة يصبح السند معتبراً فلا حظ والظاهر ان الثاني والثالث واحد مصداقاً.

[٣/٥٦٨٥] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر وجعفر بن محمد بن حكيم جميعاً عن أبان بن عثمان الأحمر عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: عن يخرج من أهله بالصقورة والكلاب يتنزه الليلتين والثلاث، هل يقصر من صلاته أولاً؟ فقال: «لا يقصر إنما خرج في هولا»^٢.

[٤/٥٦٨٦] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا سَيَّع الرجل أخاه فليقصر. قلت: أتتبعهما أفضل يصوم أو يشيعة ويفطر؟ قال: يشيعة لأن الله قد وضعه عنه إذا سَيَّعه»^٣.

[٤/٥٦٨٧] الفقيه: عن عيص بن القاسم (عن الصادق عليه السلام) أنه سُئِلَ عن الرجل يتصيد فقال: «إن كان يدور حوله فلا يُقَصِّر وإن كان تجاوز الوقت فليقصر»^٤.

و رواه الشيخ في التهذيبين عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ...

أقول: صفوان يروي عن عبد الله بن بكير وعبد الله بن جندب وعبد الله بن مسكان

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٨؛ الإستبصار ج ١، ص ٢٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٦.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٦.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٨؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٨، الإستبصار ج ١، ص ٢٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٨.

وعبدالله بن سنان وعبدالله بن المغيرة وكلها ثقات وعن عبدالله بن خدّاش الذي ضعفه النجاشي ووثقه من هو أقدم منه فيشكل الاعتماد للتعارض لكن لا يبعد إنصرافه إلى أحد الثقات فتأمل.

و تقدم في رواية سماعة في الباب الثاني ما يدل على المقصود.

١١. وجوب الإتمام على الجأبي والأمير والتاجر وجماعات

[١/٥٦٨٨] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة قال قال أبو جعفر عليه السلام: «أربعة يجب عليهم التمام في السفر كانوا أو الحضرة: المكاربي والكرّبي^١ والراعي والاشتقان لأنه عملهم»^٢.
ورواه الشيخ في التهذيبين عن أحمد بن محمد عن حماد بن عيسى ورواه الصدوق في الفقيه عن زرارة.

[٢/٠] الكافي والتهذيبان: عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن إسحاق بن عمار قال: سألت عن الملاحين والأعراب هل عليهم تقصير؟ قال: «لا يوتهم معهم»^٣.
و السند مضمّر يشكل الاعتماد عليه.

[٣/٠] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن العمري البوفكي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أصحاب السفن يُتِمُّون الصلاة في سفنهم»^٤. وفي حُسن العلوي تردد تقدّم.

[٤/٥٦٨٩] الكافي: علي عن أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «المكاربي والمُجَمَّال الذي يختلف وليس له مقام يُتِمُّ الصلاة ويصوم شهر رمضان»^٥.

[٥/٥٦٩٠] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء

١. الكري كالفني: الكثير المشي قيل: وكأنه أريد به الذي يكرى نفسه للمشى.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٦؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٣ والفقيه، ج ١، ص ٢٨١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٨؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٣.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٦.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٢٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٤.

عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «ليس على الملاحين في سفينتهم تقصير ولا على المكارى والجُمَال»^١.

و رواه الشيخ في تهذيبه عن أحمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن أبي المغرا عن محمد بن مسلم بلفظ «المكارين والجُمَالين».

و رواه في الإستبصار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي المغرا بلفظ «في سفرهم» مكان «في سفينتهم».

[٦/٥٦٩١] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «المكارى والجُمَال إذا جَدَّ بهما السير (السفر- صا خ) فليقصرا»^٢.

[٧/٥٦٩٢] وعن سعد عن أحمد بن الحسين عن فضالة عن أبان بن عثمان عن الفضل بن عبد الملك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن المكارين (يين) الذين يختلفون فقال: «إذا جَدُّوا السير فَلْيَقْصُرُوا»^٣.

أقول: والحديث في التهذيب مكرر وفيه: عن أبي جعفر وهو أحمد بن محمد بن عيسى وفي نسختي من التهذيب عن أحمد عن الحسين وهو كسابقه وفي الإستبصار أحمد بن الحسين والصواب هو الأول فالسند معتبر.

وتقدم في رواية ابن يقطين في الباب الثاني من هذه الأبواب ما ينافي الباب.

١٢. حكم المكارى في صلاته وصومه إذا أقام عشراً

[١/٥٦٩٣] التهذيبان: عن سعد عن أبي جعفر عن أبيه (ومحمد بن خالد البرقي- يب) عن عبد الله بن المغيرة عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سأله عن المكارين الذين يكرون الدواب (و- قلت- يب) يختلفون كل أيام كلما جائهم شيء اختلفوا فقال: «عليهم التقصير إذا سافروا»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٧؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٤.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٥. قيل في تفسير: جَدَّ به السير: يعمل منزلياً منزلاً.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٥.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٦ و ج ٤، ص ٢١٩؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٣-٢٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٦.

و رواه ثانيا في التهذيب بإسقاط (ومحمد بن خالد البرقي) و(وقلت) وفي نسخة عن أبي عبد الله عليه السلام.

أقول: والسند الخالي عن «محمد بن خالد» غير معتبر على الأرجح.

[٢/٥٦٩٤] الفقيه: عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المكاري إذا لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام أو أقل قَصَرَ في سفره بالنهار وأتم صلاة الليل وعليه صوم شهر رمضان فان كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر وينصرف إلى منزله ويكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قَصَرَ في سفره وأفطر»^١.

[٣/٥٦٩٥] التهذيب: عن سعد عن عبد الله بن جعفر عن محمد بن جرّك (جزل-خ يب ط) قال كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: أن لي جمالا ولي قواما عليها ولست أخرج فيها إلا في طريق مكة لرغبتني في الحج أو في التذرة إلى بعض المواضع فما يجب عليّ إذا أنا خرجت معهم أن أعمل أوجب عليّ التقصير في الصلاة والصيام في السفر أو التمام؟ فَوَقَّعَ عليه السلام: «إذا كنت لا تلزمها ولا تخرج معها في كل سفر إلا إلى (طريق) مكة فعليك تقصير وافطار»^٢.

أقول: ورواه في الإستبصار بأدنى تفاوت في المتن لكن عن عبد الله بن المغيرة بدل عبد الله بن جعفر وكذلك في نسخة من التهذيب المطبوع ويقول الاستاذ «مدظله» في معجمه: أنه من غلط النسخة بلا ترديد^٣.

و رواه الصدوق في الفقيه عن عبد الله بن جعفر عن محمد بن شرف قال: كتبت ... الخ بأدنى تفاوت. وفي معجم الرجال للاستاذ: هكذا في النسخة المطبوعة بيميني وفي نسخة، «محمد بن جرّك» كما في النسخة المحققة منه. وهو الصحيح.

و رواه الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن محمد بن جرّك قال: كتبت إليه: جعلت فداك إن لي جمالا ولي قوام عليها وقد أخرج فيها إلى طريق مكة لرغبة في الحج أو في النذرة إلى بعض المواضع فهل يجب عليّ التقصير في الصلاة

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨١.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ١١٦؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٤؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٠؛ الطبعة المحققة: الكافي، ج ٣، ص ٤٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٧-٥٠٨.

٣. معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ١٦٠.

والصيام؟ فوقع عليه: «إن كنت لا تلزمها ولا تخرج معها في كل سفر إلا إلى مكة فعليك تقصير وفطور».

أقول: عبدالله بن جعفر هو الحميري الثقة صاحب قرب الإسناد.

١٣. المسافر إذا كان في الموضع الذي لا يسمع الأذان وتوارى البيوت يقصر ذهاباً وإياباً

[١/٥٦٩٦] التهذيبان: عن الصفار عن عبدالله بن عامر عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن التقصير قال: «إذا كنت في الموضع الذي تسمع فيه الأذان فأتم-وب» إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر وإذا قدمت من سفرك (سفر-يب) فقل ذلك»^١.

أقول: سند الشيخ في الإستبصار إلى الصفار: المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عنه.

[٢/٥٦٩٧] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل يريد السفر متى يقصر؟ قال: إذا توارى من البيوت قال: قلت: الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس قال: إذا خرجت فصل ركعتين^٢.

ورواه الشيخ في تهذيبه في الموضعين عن الحسين بن سعيد عن صفوان (وفضالة في موضع) عن العلاء ورواه عن الكليني أيضاً في تهذيبه.

[٣/٠] التهذيبان: عن الصفار عن محمد بن عيسى عن عمرو بن سعيد قال: كتب إليه جعفر بن أحمد (محمد-خ ل صا) يسأله عن السفر وفي كم التقصير؟ فكتب عليه السلام بخطه وأنا أعرفه: «قد (قال-يب) كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا سافر وخرج في سفر قصر في فرسخ ثم أعاد (عليه-خ) من قابل المسألة إليه فكتب عليه السلام إليه في عشرة أيام»^٣.

أقول: الرواية لإضمارها يشكل الإعتماد عليها وذكر جملة عليه السلام لا عبرة به لعدم العلم بكونه من الراوي الأول فلعله من غيره بحسبان رجوع الضمير إلى الإمام عليه السلام. على أن جعفر بن أحمد لم أعرفه.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٠؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٤٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٤؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٤ و ج ٤، ص ١٢ و ج ٤، ص ٢٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٩.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٤؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٠٩.

[٤/٥٦٩٨] التهذيب: عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام «إِنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ حِينَ يَخْرُجُ مِنَ الْكُوفَةِ فِي أَوَّلِ صَلَاةٍ تَحْضُرُهُ»^١.
أقول: لم يكن أبو جعفر عليه السلام بالكوفة.

[٥/٥٦٩٩] الكافي: عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت عن الرجل يكون مسافراً ثم يَدْخُلُ بيوت الكوفة (مكة - خ ل تهذيان) أَيْتُمُ الصَّلَاةَ أَمْ يَكُونُ مَقْصِراً حَتَّى يَدْخُلَ أَهْلُهُ قَالَ: «بَلْ يَكُونُ مَقْصِراً حَتَّى يَدْخُلَ أَهْلُهُ»^٢.
ورواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن صفوان.
أقول: مَرَّ فِي الْبَابِ (٨) مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ وَيَأْتِي فِي الْبَابِ (١٦) حَدِيثُ الْعِيصِ.

وَمَرَّ فِي الْبَابِ الثَّانِي مَا يَنَافِي هَذَا الْبَابَ فِي الْجُمْلَةِ.

١٤. مَنْ صَلَّى قِصْراً بَعْدَ إِزَادَةِ السَّفَرِ وَرَجَعَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ

[١/٥٧٠٠] الفقيه: سَأَلَ زُرَّارَةَ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مَعَ الْقَوْمِ فِي سَفَرٍ يَرِيدُهُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْقَرْيَةِ فَرَسَخِينَ فَصَلُّوا فَانْصَرَفَ بَعْضُهُمْ فِي حَاجَةٍ فَلَمْ يُقْضَ لَهُمُ الْخُرُوجُ مَا يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ صَلَّىهَا رَكَعَتَيْنِ. قَالَ: «تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا يَعِيدُ»^٣.
وَلَا حَظَّ مَا مَرَّ بِرَقْمِ ٣ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ وَآخِرِ الْبَابِ الرَّابِعِ هُنَا.

١٥. حُكْمُ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَلَمْ يَصِلْ

[١/٥٧٠١] التهذيان: عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَدْخُلُ عَلَيَّ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَأَنَا فِي السَّفَرِ فَلَا أَصِلِّي حَتَّى أَدْخُلَ أَهْلِي فَقَالَ: «صَلِّ وَأَتِمِّ الصَّلَاةَ قُلْتَ: فَدَخَلَ عَلَيَّ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَأَنَا فِي أَهْلِي أُرِيدُ السَّفَرَ فَلَا أَصِلِّي حَتَّى أَخْرَجَ؟ قَالَ: فَصَلِّ وَقْصُرْ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَقَدْ خَالَفْتَ (وَاللَّهُ - يَب) رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام»^٤.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٤ و ج ٣، ص ٢٢٢؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٤٢ و جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ١١٠-١١١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٨١ و جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٢.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢ و ١٦٣ و ج ٢، ص ١٣؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٤٠؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٤٣ الطبعة المحققة و جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٣.

ورواه في موضعين آخرين من التهذيب عن الحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن سنان عن إسماعيل بن جابر بأدنى تفاوت.

ورواه الصدوق في الفقيه عن إسماعيل بن جابر بأدنى تفاوت.
ولاحظ حال إسماعيل في معجم الرجال.

[٢/٥٧٠٢] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل وقت الصلاة في السفر ثم يدخل بيته قبل أن يصلها؟ قال: «يصلها أربعاً وقال: لا يزال يقصر حتى يدخل بيته»^١.

[٣/٥٧٠٣] الفقيه: عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلاة وهو في الطريق فقال: «يصلّي ركعتين وإن خرج إلى سفره وقد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن أبي جعفر عن علي بن حديد والحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز (عن أبي جعفر - يب) عن محمد بن مسلم.

أقول: كلمة «عن أبي جعفر» زيادة كما يظهر من سند الإستبصار والفقيه ويحتمل زيادة كلمة (عن) فإن أبا جعفر كنية محمد بن مسلم كما قيل ورواه الكليني في الكافي عن علي عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يدخل من سفره وقد دخل وقت الصلاة قال: «يصلّي ركعتين فإن خرج إلى سفر وقد دخل وقت الصلاة فليصل أربعاً».

ورواه الشيخ عنه في تهذيبه بلفظ يدخل مكة من سفره قد دخل ...

[٤/٥٧٠٤] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى وفضالة بن أيوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: في الرجل يقدّم من الغيبة فيدخل عليه وقت الصلاة فقال: «إن كان لا يخاف أن يخرج الوقت فليدخل فليتيّم وإن كان يخاف أن يخرج الوقت قبل أن يدخل فليصل وليقتصر»^٣.

[٥/٥٧٠٥] التهذيبان: عن سعد عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٤؛ التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٢ و ج ٢، ص ١٣؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٣٩؛ الكافي، ج ٣، ص ٤٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٥.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٦.

حماد بن عثمان عن إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: في الزجل يقدم من سفره في وقت الصلاة فقال: «إن كان لا يخاف الوقت (فوت الوقت - خ صا - الفوت - خ ل) فليتم وإن كان يخاف خروج الوقت فَلْيَقْصِرْ»^١.

١٦. حكم من أتم الصلاة وهو مسافر ومن صلى المغرب ركعتين

[١/٥٧٦] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: صليت الظهر أربع ركعات وأنا في السفر فقال: «أعد»^٢.

[٢/٥٧٧] وعن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة وابن مسلم قالا: قلنا لأبي جعفر عليه السلام: رجل صلى في السفر أربعاً أيعيد أم لا؟ قال: «إن كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت له فصلى أربعاً أعاد، وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه»^٣.

[٣/٥٧٨] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل صلى وهو مسافر فأنتم الصلاة قال: «إن كان في وقت فَلْيُعِدْ وإن كان الوقت قد مضى فلا»^٤.

ورواه الشيخ في تهذيبه تارة عن الكليني بلفظ «فلا إعادة عليه» وفي نسخة أخرى فيه وفي الإستبصار عن سعد عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى وسند الشيخ في الإستبصار إلى سعد: المفيد عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن أبيه عنه.

[٤/٥٧٩] التهذيبان: عن سعد عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلا عن أبي أيوب عن أبي بصير (عن أبي عبد الله عليه السلام - يب) قال: سأته عن الزجل ينسي فيصل في السفر أربع ركعات قال: «إن (كان - يب) ذكره في ذلك اليوم فَلْيُعِدْ وإن لم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا إعادة عليه»^٥.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٣ والإستبصار، ج ١، ص ٢٣٩-٢٤٠.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٧.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٦.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٢٥؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٨.

٥. التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩ و٢٢٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٨-٥١٩.

[٥/٥٧١٠] وعن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (أبا عبد الله - صا) عليه السلام عن امرأة كانت معنا في السفر وكانت تصلي المغرب ركعتين ذاهبة وجائية قال: «ليس عليها قضاء»^١.

ورواه في التهذيب أيضاً عن محمد علي بن محبوب عن أحمد عن (بن - خ) الحسين بن ابن أبي عمير بتفاوت في بعض الألفاظ لا تغير المعنى ورواه في الفقيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن إسحاق بن عمار عن الرضا عليه السلام بتفاوت بلفظ «ليس عليها إعادة» (وقضاء - خ) ورواه عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير بلفظ «ليس عليها قضاء».

و تقدم في الباب الأول ما يتعلق به ويأتي ما يناسبه في كتاب الصوم.

١٧. التخيير للمسافر بين القصر والإتمام في الأماكن الأربعة

[١/٥٧١١] التهذبيان: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن النعمان عن أبي عبد الله البرقي عن علي بن مهزيار وأبي علي بن راشد عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «من مخزون علم الله الإتمام في أربعة مواطن: حرّم الله وحرّم رسول الله عليه السلام وحرّم أمير المؤمنين عليه السلام وحرّم الحسين عليه السلام»^٢.

ورواه الصدوق في خصاله عن ابن الوليد عن الصفار عن الحسن بن علي بن النعمان. أقول: عن الوسائل نقلاً عن مزار جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن أبيه عن أحمد البرقي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «من الامر المذخور إتمام الصلاة في أربعة مواطن: بمكة والمدينة ومسجد الكوفة وحائر الحسين».

و الرواية لإرسالها غير حجة فيحتمل الإرسال في رواية التهذبيين والخصال أيضاً وحذف جملة «عن بعض أصحابنا» منهما إلا أن يقال بتعدد الروایتين وأن حماد بن عيسى تارة روى عن بعض أصحابه وأخرى عن الصادق عليه السلام بلا واسطة وهو مشكل وإن اختلف الخبران في الجملات فتدبر.

[٢/٥٧١٢] وعن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن

١. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٦ و ٢٢٥؛ الإستبصار، ج ١، ص ٢٢٠؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥١٩.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣٠؛ الإستبصار، ج ١، ص ٣٣٤ والخصال، ج ١، ص ٢٥٢.

عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن التمام (الإنعام - صا) بمكة والمدينة قال: «وَأَتَمَّ وَإِنْ لَمْ تُصَلِّ فِيهِمَا إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً»^١.

[٣/٥٧١٣] الكافي: حميد بن زياد عن ابن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن مسمع عن أبي إبراهيم عليه السلام: «قال كان أبي يرى لَهْذِينَ الْحَرَمِينَ مَا لَا يَرَاهُ لِغَيْرِهِمَا وَيَقُولُ إِنَّ الْإِتِمَامَ فِيهِمَا مِنَ الْأَمْرِ الْمَذْخُورِ»^٢.

و رواه الشيخ في التهذيبين عن علي بن مهزيار عن فضالة عن أبان.

[٤/٥٧١٤] التهذيبان: عن علي بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: أَنَّ الرِّوَايَةَ قَدْ اخْتَلَفَتْ عَنْ آبَائِكَ عليهم السلام فِي الْإِتِمَامِ وَالتَّقْصِيرِ فِي الْحَرَمِينَ فِي الصَّلَاةِ فَهِيَ أَنْ يَأْمُرَ بِتَتِمِّمِ الصَّلَاةِ وَلَوْ صَلَاةً وَاحِدَةً وَمِنْهَا أَنْ يَأْمُرَ بِقِصْرِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتَوَّعِ مَقَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَلَمْ أَزَلْ عَلَى الْإِتِمَامِ فِيهِمَا إِلَى أَنْ صَدَرْنَا مِنْ حِجْنًا فِي عَامِنَا هَذَا فَا نَفَقَهَاءُ أَصْحَابِنَا أَشَارُوا عَلَيَّ بِالتَّقْصِيرِ إِذَا كُنْتُ لَا أَنْوِي مَقَامَ عَشْرَةِ (أَيَّامٍ - صَا) وَقَدْ ضَعُفْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أَعْرِفَ رَأْيَكُمْ فَكُتِبَ بِحُظِّهِ: «قَدْ عَلِمْتُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي الْحَرَمِينَ عَلَى غَيْرِهِمَا فَأَنَا أَحِبُّ لَكَ إِذَا دَخَلْتَهُمَا أَنْ لَا تَقْصُرَ وَتُكْثِرَ فِيهِمَا مِنَ الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِسِتْنَيْنِ مَشَافَهَةٍ: إِنِّي كُتِبْتُ إِلَيْكَ بِكَذَا فَأُجِبْتُ بِكَذَا فَقَالَ: نَعَمْ فَقُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ تَغْنِي بِالْحَرَمِينَ فَقَالَ: مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَمَنَى إِذَا تَوَجَّهْتَ مِنْ مَنَى فَقْصُرِ الصَّلَاةَ فَإِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ عَرَافَاتٍ إِلَى مَنَى وَرُزْتُ الْبَيْتَ وَرَجَعْتَ إِلَى مَنَى فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ تِلْكَ الثَّلَاثَةَ الْآيَّامَ وَقَالَ يَا صَبْعَهُ ثَلَاثًا»^٣.

ورواه الكليني في الكافي عن العدة عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد جميعاً عن علي بن مهزيار بتفاوت في بعض الألفاظ إلى قوله مكة والمدينة.

[٥/٥٧١٥] وعن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن سعد بن أبي خلف عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام في الصلاة بمكة؟ قال: «مَنْ شَاءَ أَتَمَّ وَمَنْ شَاءَ قَصَرَ»^٤.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٦؛ والإستبصار ج ٢، ص ٣٣١.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٥٢٤؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٦؛ الإستبصار ج ٢، ص ٣٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٤.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٨؛ الإستبصار ج ٢، ص ٣٣٣؛ الكافي، ج ٤، ص ٥٢٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٥.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٨.

[٦/٥٧١٦] وعنه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن الصلاة بمكة والمدينة تقصير أو إتمام؟ فقال: «قصر ما لم تعزم على مقام عشرة (أيام - صا)»^١. ورواه في الفقيه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع.

[٧/٥٧١٧] التهذيب: عن علي بن مهزيار عن فضالة عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل قدم مكة فأقام على إحرامه قال: «فليقصر ما دام محرماً»^٢. [٨/٥٧١٨] التهذيبان: موسى بن القاسم عن عبد الرحمن عن معاوية بن وهب: قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير في الحرمين والتمام؟

فقال: لا تتم حتى تجمع على مقام عشرة أيام، فقلت: إن أصحابنا رووا عنك أنك أمرتهم بالتمام. فقال: «إن أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلّون ويأخذون نعالهم ويخرجون والناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاة فأمرتهم بالتمام»^٣. أقول: يدل الحديث أولاً على التخيير بين القصر والتمام وثانياً على أرجحية القصر على التمام.

[٩/٥٧١٩] التهذيبان: أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن سعد بن أبي خلف عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام في الصلاة بمكة: قال: من شاء أتم ومن شاء قصر.

١٨. تطوع المسافر في الحرمين وقبر الحسين عليه السلام ومشاهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

[١/٥٧٢٠] كامل الزيارات: حدثني محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، أتنفل في الحرمين وعند قبر الحسين عليه السلام وأنا أقصر؟ قال: «نعم ما قدرت عليه»^٤.

١. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٦؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٨٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٩.

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٣٠.

٣. التهذيب، ج ٥، ص ٤٢٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٧.

٤. التهذيب، ج ٥، ص ٤٣٠؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٨.

٥. كامل الزيارات، ص ٢٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٥٣٣.

[٢/٥٧٢١] وعن علي بن الحسين عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن ابن أبي عمير وإبراهيم بن عبد الحميد جميعاً عن أبي الحسن عليه السلام عن التطوع عند قبر الحسين عليه السلام وبمكة والمدينة وأنا مقصر؟ قال: «تطوع عنده وأنت مقصر ما شئت وفي المسجد الحرام وفي مسجد الرسول وفي مشاهد النبي عليه السلام فإنه خير»^١. أقول: يؤكد بعض روايات أخر.

أبواب النوافل

١. فضل النوافل اليومية سيما صلاة الليل

[١/١٠] الخصال: عن أبيه (رض) عن علي بن موسى بن جعفر ابن أبي جعفر الكميداني ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «شرف المؤمن صلاته بالليل وعزّه كفّ الأذى عن الناس»^١.

ورواه في ثواب الأعمال عن ابن الوليد عن الصفار عن العباس بن معروف بلفظ كفه عن الناس.

[٣/٥٧٢٢] روضة الكافي: عليّ عن أبيه عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «ثلاث هن فخر المؤمن وزينته (زينه) في الدنيا والآخرة: الصلاة في آخر الليل ويأسه مما في أيدي الناس وولايته للإمام (الإمام) من آل محمد عليه السلام...»^٢.

[٣/٥٧٢٣] الفقيه: وسأل الصادق عليه السلام عبدالله بن سنان عن قول الله عزّ وجلّ: سَيَمَاهُمْ فِي جُودِهِمْ مِنْ أَثَرِ الشُّجُودِ قال: «هو السهر في الصلّة»^٣.

[٤/٥٧٢٤] ثواب الأعمال: عن أبيه عن عبدالله بن جعفر الحميري عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل عن الفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إن البيوت التي يصلّى فيها بالليل بتلاوة القرآن تضيء لاهل السماء كما تضيء نجوم السماء لاهل الأرض»^٤.

١. الخصال، ج ١، ص ٦؛ ثواب الأعمال، ص ٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٩.

٢. الكافي، ج ٨، ص ٢٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٢.

٤. ثواب الأعمال، ص ٤٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٣٤.

ورواه في الفقيه أيضاً عن الفضيل بن يسار لكن في طريق الصدوق إليه اشكال وليس للشيخ إليه طريق.

[٥/٥٧٢٥] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وأنا شاب فوصف لي التطوع والصوم فرأى ثقل ذلك في وجهي، فقال لي: «إن هذا ليس كالفريضة من تركها هلك. إنما هو للتطوع أن شغلت عنه أو تركته قضيت، إنهم كانوا يكرهون أن ترفع أعمالهم يوماً تاماً ويوماً ناقصاً. إن الله عز وجل يقول: الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ وكانوا يكرهون أن يصلوا حتى يزول النهار إن ابواب السماء تفتح إذا زال النهار»^١.

[٦/٥٧٢٦] العلل: عن محمد بن موسى بن المتوكل عن محمد بن يحيى العطار عن يعقوب بن يزيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما جعلت النافلة ليتم بها ما يفسد من الفريضة»^٢.

[٧/٥٧٢٧] الكافي: عن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أثناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه؟ قال: «يعني صلاة الليل قال: قلت له: وأطراف النهار لعلك ترضي قال: يعني تطوع بالنهار قال: قلت له: وإدبار النجوم قال: ركعتان قبل الصبح قلت: وأدبار السجود قال: ركعتان بعد المغرب»^٣.

[٨/٥٧٢٨] العلل: عن أبيه عن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: أثناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. قال: «يعني صلاة الليل»^٤.

[٩/٥٧٢٩] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَظْناً وَأَقْوَمُ قِيلاً. قال: «يعني بقوله وأقوم قِيلاً قيام الرجل عن فراشه يريد به الله عز وجل لا يريد به غيره»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٣٩-٤٠.

٢. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٢٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤٠.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤١.

٤. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤١-٤٢.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٦؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٩٩؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٦٣؛ التهذيب، ج ٢، ص ١١٩ و ج ٣، ص ٤٤٦ وجامع

أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤٢.

ورواه الصدوق في الفقيه عن هشام بن سالم نحوه ورواه في العلل عن أبيه عن علي عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم نحوه ورواه الشيخ في تهذيبه.

تارة عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن هشام بن سالم وأخرى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم بتفاوت ما.

[١٠/٥٧٣٠] التهذيب: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن عبد الله عن ابن فضال عن مروان عن عمار الساباطي قال: كنا جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام بنى فقال له رجل: ما تقول في النوافل؟ فقال: «فريضة قال: ففرعنا وفرع الرجل فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنما أعني صلاة الليل على رسول الله عليه السلام إن الله يقول: وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ^١». أقول: اعتبار الرواية مبني على أن مروان الواقع في السند هو ابن مسلم.

[١١/٥٧٣١] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن بن أبي عمير عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن العبد يُوقَفُ ثلاثَ مرّات من الليل فإن لم يقم أتاه الشيطان فبال في أذنه قال: وسألته عن قول الله عز وجل: كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ قال: كانوا أقلّ الليالي تفوتهم لا يقومون فيها^٢». ورواه الشيخ في تهذيبه عن علي بن إبراهيم بأدنى بتفاوت.

[١٢/٥٧٣٢] الفقيه: عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «ليس من عبد إلا وهو يوقظ في كل ليلة مرّة أو مرتين (أو مراراً-يب) فإن قام كان ذلك وإلا فجاء (فحج-يب) الشيطان فبال في أذنه أو لا يرى أحدكم أنّه إذا قام ولم يكن ذلك منه قام وهو مُتَخَيِّرٌ ثَقِيلٌ كَسَلَانٌ».

ورواه الشيخ في تهذيبه عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء عن ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام بتفاوت ما وفي نسخة منه: متحير بدل متخثر^٣.

[١٣/٥٧٣٣] التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن القاسم بن يحيى عن جده (الحسن بن راشد) عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدثني أبي عن

١. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٦ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٣٦.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٣، التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤٩-٥٠.

جدي عن آبائه عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «قيام الليل مصحّة للبدن (البدن) ورضى الرب وتمسك بأخلاق النبيين وتعرض لرحمته»^١.

ورواه الصدوق في «ثواب الأعمال» عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن القاسم بن يحيى....

ورواه في الخصال في ضمن حديث الأربعمئة نحوه.

[١٤/٥٧٣٤] الفقيه: عن معمر بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إذا جئت بالخمس الصلوات لم تستل عن صلاة وإذا جئت بصوم شهر رمضان لم تستل عن صوم»^٢. أقول: الظاهر نظارة المتن إلى الصلوات المستحبة والأصوام المستحبة.

[١٥/٥٧٣٥] التهذيب: عن سعد عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن فضالة بن أيوب عن أبان عن (محمد - خ) الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في الوتر: «إنما كتب الله الخمس وليست ألوتر مكتوبة إن شئت صليتها وتركتها قبيح»^٣.

[١٦/٥٧٣٦] وعن محمد بن أبي عمير عن حماد عن حريز عن زرار قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر»^٤. ورواه في العلل عن ابن الوليد عن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير.

[١٧/٠] العلل: عن أبيه عليه السلام عن سعد عن محمد بن عيسى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن عمر بن أذينة عن حمدان عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يبيت الرجل وعليه وتر»^٥.

أقول: إن كان حمدان محرف فلابعد حسنه إن شاء الله وإن لم يكن كذلك فالسند غير معتبر.

فأني لم أعرف حمدان المذكور في السند.

[١٨/٥٧٣٧] التهذيب: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٢١؛ ثواب الأعمال، ص ٤١؛ الخصال، ج ٢، ص ٦١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٨.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٥٣.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٥٤.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٣٤١؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٥٤.

٥. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٥٤-٥٥.

عن عبيد عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الْوُثْرُ في كتاب علي عليه السلام واجب وهو وُثْر الليل والمغرب وُثْر النهار»^١.

[١٩/٠] فلاح السائل: للسيد علي بن طاووس: روى أبو محمد هارون بن موسى (الحميمي) قال قال لي: أحمد بن محمد بن سعيد قال: قال أبي [لي] القاسم بن محمد بن محمد بن حاتم وجعفر بن عبد الله المحمدي قال قال لنا محمد بن أبي عمير: كلما رويته قبل دفن كُتبي وبعدها فقد أجزته لكما قال ابن أبي عمير حَدَّثني هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تتركوا ركعتين بعد عشاء الآخرة فانها مَجْلَبَةٌ للرزق...»^٢.

أقول: الكلام في سند ابن طاووس إلى هارون إلا أن يقال أن طريق الشيخ إليه معتبر وطريق ابن طاووس إليه لا يحتمل الضعف. فتأمل.

[٢٠/٠] الفقيه: روى أبو حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ما نوى عبد أن يقوم أَيْة ساعة نوى فعلم الله تبارك وتعالى ذلك منه إلا وَكَّلَ به ملكين يُحَرِّرَ كانه تلك الساعة»^٣. [٢١/٥٧٣٨] التهذيب: عن سعد عن معاوية بن حكيم عن معمر بن خلاد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «أَنَّ أبا الحسن كان إذا اغْتَمَّ ترك الخمسين»^٤. أقول: أي تمام الخمسين والمراد ترك النوافل اليومية والإقتصار على الفريضة.

٢. الركعتان في ساعة الغفلة

[١/٥٧٣٩] معاني الأخبار: عن أبيه قدس سره عن سعد عن أحمد بن محمد بن خالد عن سليمان بن سماعة عن عمه عاصم الكوزي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن النبي عليه السلام: «تَنَقَّلُوا في ساعة الغفلة ولو بركعتين خفيفتين فانهما تورثان دار الكرامة قيل يا رسول الله وما ساعة الغفلة؟ قال ما بين المغرب والعشاء»^٥. وللحديث أسناد ضعيفة.

١. التهذيب، ج ٢، ص ٢٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٥٥.
٢. فلاح السائل، ص ٢٥٨. وحيث لم أكن جازما بالصحة مع إيراد آخر فيه تركت تمام الخبر وهو مذكور في ص ٢٦٢، ج ٧ من الجامع وكذا تركت أمثاله.
٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٠٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٦٣. ونقدم الاشكال في اعتبار السند اليه.
٤. التهذيب، ج ٢، ص ١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٤.
٥. معاني الأخبار، ص ٣٦٥؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٤٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ١٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٦٥.

ورواه في العلل بالإسناد عن أحمد عن أبيه عن زرعة عن سماعة عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام مثله إلى قوله «دارالكرامة».

ولكن عن الوسائل: عن أبيه عن محمد عن زرعة ومحمد مشترك فيشكل السند.

٣. صلاة الضحى بدعة

[١/٥٧٤٠] الكافي: عن علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «صلاة الضحى بدعة»^١.

[٢/٥٧٤١] الفقيه: عن بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الضحى قط»^٢.

[٣/٥٧٤٢] وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الضحى قط قال: فقلت له: ألم تخبرني أنه كان صلى الله عليه وآله يصلي في صدر النهار أربع ركعات؟ قال: بلى إنه كان يجعلها من الثمان التي بعد الظهر»^٣.

والحديث يدل على جواز تقديم نوافل الظهر ولعله يدل على تقديم مطلق النوافل اليومية فتأمل.

وتقدم في كتاب الرواة في ترجمة عيسى بن عبد الله ما يتعلق به ويأتي ما يدل على المطلوب في أول باب عدم جواز الجماعة في نوافل شهر رمضان في صحيحة الفضلاء^٤.

٤. سقوط نوافل النهار في السفر وحكم قضائها

[١/٥٧٤٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الصلاة تطوعاً في السفر؟ قال: «لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهائراً»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ١٣٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٥ الطبعة المحققة وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ١٣٣.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧١.

٤. لاحظ معتبرة يونس بن يعقوب في رجال الكشي، ص ٣٣٣ لم تذكرها لتبيين وقد نقلها جامع أحاديث الشيعة في ج ٨، ص ٧٣ الطبعة الثانية.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٦.

[٢/٥٧٤٤] وبالإسناد: عن صفوان بن يحيى عن حذيفة بن منصور عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما قالا: «الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء»^١.
[٣/٥٧٤٥] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب ثلاث»^٢.

وسند الإستبصار: المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عنه.

[٤/٥٧٤٦] الكافي: عن الحسين بن محمد عن عبد الله بن عامر عن علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن زرعة بن محمد عن سماعة قال: سألته عن الصلاة في السفر قال: «ركعتين ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا أنه ينبغي للمسافر أن يصلي بعد المغرب أربع ركعات وليتطوع بالليل ماشاء إن كان نازلاً وإن كان راكباً فليصل على دابته وهو راكب ولتكن صلاته إيماء وليكن رأسه حيث يريد السجود أخفض من ركوعه»^٣.

[٥/٥٧٤٧] الكافي: علي بن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهن في حضر ولا سفر وليس عليك قضاء صلاة النهار وصل صلاة الليل واقضه»^٤.
ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني وكذا ما يليه.

[٦/٥٧٤٨] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين (الحسن) بن ط (بن سعيد بن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن الحارث بن المغيرة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أربع ركعات بعد المغرب لا تدعهن في حضر ولا سفر»^٥.
[٧/٥٧٤٩] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن الحسين بن عثمان عن ابن مسكان عن الحارث بن المغيرة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «لا تدع أربع ركعات بعد

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٤.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١١٣؛ الإستبصار ج ١، ص ٢٢٠؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٩؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٦.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٠؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٦٩؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٧.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٩؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٤.

المغرب في السفر ولا في الحضر وكان أبي لا يدع ثلاث عشر ركعة بالليل في سفر ولا (في) حضر»^١.

[٨/٥٧٥٠] وعن سعد عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن حماد بن عثمان عن سيف التمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال بعض أصحابنا إنا كنا نقضي صلاة النهار إذا نزلنا بين المغرب والعشاء الآخرة فقال: «لا، الله أعلم بعباده حين (رَخَّصَ لهم) إثمًا فرض الله عز وجل على المسافر ركعتين لا قبلهما ولا بعدهما شيء إلا صلاة الليل على بعيرك حيث توجه بك»^٢. واعتبار السند مبني على أن سيفاً هو ابن سليمان.

[٩/٥٧٥١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أقضي صلاة النهار بالليل في السفر فقال: «نعم: فقال له إسماعيل بن جابر: أقضي صلاة النهار بالليل في السفر فقال: لا. فقال: إنك قلت: نعم. فقال: ان ذلك يطيق وأنت لا تطيق»^٣. أقول: تقدم ما يدل على المقصود ولا حاجة إلى الإشارة إليه.

والمحالات الخاصة للأشخاص السائلين أحد أسباب رفع التناقض بين المتعارضات فلا تغفل.

٥. الدعاء عند القيام بالليل

[١٧/٥٧٥٣] الكافي: علي عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا قمت بالليل من منامك فقل: الحمد لله الذي رد عليّ روحي لاءَ حمّده وأعبده. فإذا سمعت صوت الديوك فقل: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ (ربنا-ويب ط) رب الملائكة والروح سبقت رحمتك غضبك إلا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك عملت سوء وظلمت نفسي فاغفر لي وارحمني إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. فإذا قمت فانظر في آفاق السماء وقل: أَللّهُمَّ إِنَّهُ لَا يُوَارِي عَنْكَ لَيْلٌ سَاجٍ وَلَا سَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ وَلَا أَرْضٌ ذَاتُ مِهَادٍ وَلَا ظِلْمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ وَلَا بَحْرٌ لَحْجِي يُذْلَجُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُذْلَجِ مِنْ خَلْقِكَ تَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٧.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٧٨.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٦.

وما تخفي الصدور غارت التجوم ونامت العيون وأنت الحي القيوم لا تأخذك سِنَّةٌ ولا نوم سبحان (الله-يب) رب العالمين وإله المرسلين والحمد لله رب العالمين. ثم أَقَرَّه الخمس آيات من آخر آل عمران إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّكَ لَ تَخْلُقُ الْمِيعَادَ ثُمَّ اسْتَكَّ وتوضأ فإذا وضعت يدك في الماء فقل:

بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين.

فإذا فرغت فقل: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ: فإذا قمت إلى صلاتك فقل: بسم الله وبالله وإلى الله ومن الله وما شاء الله ولا حول ولا قوة إلا بالله اللهم اجعلني من زوارك وعمار مساجدك وافتح لي (يا رب) باب توبتك واغلق عني (على-خ) باب معصيتك وكل معصية الحمد لله الذي جعلني ممن ينجيه اللهم أقبل علي بوجهك جل ثناءك. ثم افتتح الصلاة بالتكبير»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن علي...

[٣/٥٧٥٣] وعن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان... جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: «كان أبو عبد الله عليه السلام إذا قام آخر الليل يرفع صوته حتى يُسْمِعَ أَهْلَ الدَارِ ويقول: اللهم أَعِنِّي عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُظْلَعِ وَوَسِّعْ عَلَيَّ ضِيقَ الْمَضْجَعِ وَارْزُقْنِي خَيْرَ مَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَارْزُقْنِي خَيْرَ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ»^٢.

ورواه الفقيه عن عبد الرحمن بن الحجاج بأدنى تفاوت.

[٣/٥٧٥٤] العلل: حدثنا جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة عن جده الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن جابر عن أبي عبيدة الحذاء عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: «تتجافي جنوبهم عن المضاجع» فقال: فلعلك ترى أَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَكُونُوا يَنَامُونَ؟ فقلت: الله ورسوله أعلم. فقال: لا بدّ لهذا البدن أن تريحه حتّى يخرج نفسه، فإذا خرج النفس استراح البدن ورجعت الروح فيه، وفيه قوة على العمل فإنما ذكرهم فقال: «تتجافي... وطعماً» أنزلت في أمير المؤمنين عليه السلام وأتباعه من شيعتنا ينامون في أول الليل فإذا ذهب ثلثا الليل أو ما شاء الله فزعوا إلى ربتهم راغبين راهبين (مرهبين-خ) طامعين فيما عنده فذكرهم الله عز وجل في كتابه لِنَبِيِّهِ عليه السلام وأخبرهم بما أعطاهم وأنه

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٥: التهذيب، ج ٢، ص ١٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٨٣ و٨٤.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٥٣٨: الفقيه، ج ١، ص ٣٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٠.

أسكنهم في جواره وأدخلهم جنته وأمن خوفهم وأمن روعتهم. قلت: جعلت فداك إن أناقت في آخر الليل أي شيء أقول إذا قلت فقال: قل: الحمد لله رب العالمين وإله المرسلين الحمد لله الذي يحيي الموتى وبيعت مَنْ في القبور فإتكَ إذا قلتها ذهب عنك رجز الشيطان ووسواسه إن شاء الله تعالى»^١.

أقول: اعتبار الخبر موقوف على ثبوت كثرة ترخّم الصدوق على شيخه جعفر بن علي بحيث تكشف عن صدقه في نقل الأحاديث كما لعلها كذلك.

٦. آداب صلاة الليل

[١/٥٧٥٥] التهذيب: عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ في كل ركعة خمس عشرة آية ويكون ركوعه مثل قيامه وسجوده مثل ركوعه ورفع رأسه من الركوع والسجود سواء»^٢.
أقول: لا يظهر من الرواية اختصاصها بصلاة الليل وإن كان إطلاقها يشملها.

[٢/٥٧٥٦] وعن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن عبد الله بن المغيرة عن معاوية بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام (يقول-خ) وذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله قال: «كان يؤتي (يأتي-خ) بظهور فَيُخَمَّرُ عند رأسه ويوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ما شاء الله فإذا استيقظ جلس ثم قَلَبَ بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران:

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَةً ثُمَّ يَسْتَنْتُ وَيَتَطَهَّرُ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَرْكَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ عَلَى قَدَرِ قُرْآنِهِ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ عَلَى قَدَرِ رُكُوعِهِ يَرْكَعُ حَتَّى يَقَالَ: مَتَى يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يَقَالَ: مَتَى يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى فِرَاشِهِ فَيَنَامُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يَسْقِظُ فَيَجْلِسُ فَيَتْلُو الْآيَاتِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ وَيَقْلِبُ بَصَرَهُ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ يَسْتَنْتُ وَيَتَطَهَّرُ وَيَقُومُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَصَلِّي (فيركع-خ ل) أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ كَمَا رَكَعَ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى فِرَاشِهِ فَيَنَامُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يَسْقِظُ فَيَجْلِسُ فَيَتْلُو الْآيَاتِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ وَيَقْلِبُ بَصَرَهُ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ يَسْتَنْتُ ثُمَّ يَتَطَهَّرُ وَيَقُومُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيُوتِرُ وَيَصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ»^٣.

١. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٦٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٠-٩١.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٤.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٤-٩٥.

[٣/٥٧٥٧] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا صلى العشاء الآخر أمر بوضوئه وسواكه يوضع عند رأسه مُحَقَّرًا فيرد ما شاء الله ثم يقوم فَيَسْتَاكُ ويتوضأ ويصلي أربع ركعات ثم يَرْقُدُ ثم يقوم فيستاك ويتوضأ ويصلي أربع ركعات ثم يَرْقُدُ حتى إذا كان في وجه الصبح قام فَأَوْتَرُ ثم صلى الركعتين ثم قال: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ. قلت: متى كان يقوم؟ قال: بعد ثلث الليل»^١.

[٤/٥٧٥٨] الكافي: عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن بكير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما كان يُحَمَّدُ الرَّجُلُ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَيُصَلِّيَ صَلَاتِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَنَامُ وَيَذْهَبُ»^٢.

[٥/٥٧٥٩] التهذيبان: عن سعد عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلي صلاته جملة واحدة ثلاث عشرة ركعة ثم إن شاء جلس فدعا وإن شاء نام وإن شاء ذهب حيث شاء»^٣.

[٦/٥٧٦٠] العلل: عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن خالد عن علي بن أسباط عن عمه يعقوب بن سالم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يقوم من آخر الليل فيرفع صوته بالقرآن (بالقراءة) فقال: «ينبغي للرجل إذا صلى في الليل أن يُسْمِعَ أَهْلَهُ لِكَيْ يَقُومَ النَّامُ وَيَتَحَرَّكَ الْمُتَحَرِّكُ»^٤.
و تقدم ما دل عليه في آخر الباب السابق.

٧. بعض آداب النافلة

[١/٥٧٦١] الفقيه: سأل سهل بن اليسع أبا الحسن الأول عليه السلام: عن الرجل يصلي النافلة قاعداً وليست به علة في سفر أو حضر قال: «لا بأس»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٦.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٣٧ والإستبصار، ج ١، ص ٣٤٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٦.

٤. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٠١. وفي وثاقه... يعقوب بن سالم بحث لا تغفل عنه في كل مورد يقع اسمه في الأسناد التي تذكرها في هذه الموسوعة. وإن شئت فقل الاحتياط لازم في العمل برواياته.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٨.

[٢/٥٧٦٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن حمران بن أعين عن أحدهما عليه السلام قال: «كان أبي عليه السلام إذا صلى جالسا ترتع فإذا ركع ثنى رجليه»^١.

[٣/٥٧٦٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان عن أبي الحسن عليه السلام قال: سأله عن الرجل يصلي وهو جالس فقال: «إذا أردت أن تصلي وأنت جالس وتكتب لك بصلاة القائم فاقرأ وأنت جالس فإذا كنت في آخر السورة فقم فأتمها واركع فذلك تحسب لك بصلاة القائم»^٢.

[٤/٥٧٦٤] وعن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي^٣ عن حماد بن عثمان قلت لأبي عبد الله عليه السلام قد يشتد (اشتد - فقيه) علي القيام في الصلاة فقال: «إذا أردت أن تدرك صلاة القائم فاقرأ وأنت جالس فإذا بقي من السورة آيتان فقم وأتم ما بقي واركع واسجد فذلك صلاة القائم»^٤.
ورواه الصدوق في الفقيه عن حماد بن عثمان.

[٥/٥٧٦٥] الكافي: عن الحسين بن محمد عن عبد الله بن عامر عن علي بن مهزيار عن فضالة عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له الرجل يصلي وهو قاعد فيقرأ السورة فإذا أراد أن يختتمها قام فركع آخرها قال: صلاته صلاة القائم^٥.
وتقدم في بعض أبواب القيام قوله عليه السلام في رواية ابن بكير: «لا بأس بالصلاة وهو قاعد وهو على نصف صلاة القائم... فإذا بقيت قام فقرأ ثم ركع».

٨. الفصل بين ركعات الوتر وبعض أحكامه

[١/٥٧٦٦] الكافي: عن أحمد بن أدريس عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي ولاد حفص بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام التسليم في ركعتي الوتر فقال: «نعم وإن كانت لك حاجة فاخرج واقضها ثم عُد فاركع ركعة»^٦.

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٧١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٩٩.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٧٠.

٣. بناء على أنه حفيد فضال وإن شئت فقل الاحتياط لازم في العمل بروايته.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ٢٩٥؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٠٠ والفقيه، ج ١، ص ٢٣٨.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٤١١.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٤٤٩؛ التهذيب، ج ٢، ص ١٢٧ والإستبصار، ج ١، ص ٣٤٨.

ورواه في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن النضر عن محمد بن أبي حمزة عن أبي ولاد حفص بن سالم.

[٢/٥٧٦٧] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي ولاد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يصلي الرجل الركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقضي حاجته»^١.
ورواه في الفقيه عن أبي ولاد وزاد: ثم يرجع فيصلّي ركعة ولا بأس أن يصلي الرجل ركعتين من الوتر ثم يشرب الماء ويتكلم وينكح ويقضي ماشاء من حاجة ويحدث وضوء ثم يصلي الركعة قبل أن يصلي الغداة.

وقيل: انه يحتمل أن الزيادة المذكورة من كلام الصدوق أخذها من الروايات.
[٣/٥٧٦٨] وعنه عن النضر عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: التسليم في ركعتي الوتر؟ فقال: «توقظ الراقدة ويتكلم بالحاجة (تتكلم بالحاجة - يب ط)»^٢.

[٤/٥٧٦٩] وعنه عن حماد بن عيسى وفضالة عن معاوية بن عمار قال: قال لي: «أقرأ في الوتر في ثلاثين بقل هو الله أحد وسَلِّمْ في الركعتين توقظ الراقدة وتأمر بالصلاة»^٣.
[٥/٥٧٧٠] التهذيبان: عنه عن حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الوتر ثلاث ركعات ثنتين مفصولة (مفصولتين - خ ل) وواحدة»^٤.

أقول: هكذا السند في الإستبصار ولكن في التهذيب عن حماد بن شعيب والظاهر انه مصحف عن شعيب فالسند معتبر.

[٦/٥٧٧١] وعن أحمد بن محمد (بن عيسى - يب) عن البرقي عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سأله عن الوتر أَفْضَلُ أَمْ وَضَلُ قال: «فَضْلٌ»^٥.
[٧/٥٧٧٢] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: في مَنْ انصرف في الركعة الثانية من الوتر هل يجوز له أن يتكلم أو (و- يب ط) يخرج من المسجد ثم يعود فيؤتر؟

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٨؛ الفقيه، ج ١، ص ٣١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٠٣.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٠٤.

٣. نفس المصدر.

٤. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٧ والإستبصار، ج ١، ص ٣٤٨.

٥. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٨ والإستبصار، ج ١، ص ٣٤٨.

قال: «نعم تصنع ما تشاء وتتكلم وتحدث وضوءك ثم تُتِمُّهَا (تمها-خ ل) قبل أن تصلي الغداة»^١.

[٨/٥٧٧٣] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن النضر عن محمد بن أبي حمزة عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم في ركعتي الوتر؟ فقال: «إن شئت سلّمت وإن شئت لم تسلم»^٢.

[٩/٥٧٧٤] وبالإسناد عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام (التسليم-خ صا) في ركعتي الوتر فقال: «إن شئت سلّمت وإن شئت لم تسلم»^٣.

أقول: تقدم في باب عدد الركعات في رواية أبي بصير قوله عليه السلام: والوتر ثلاث ركعات مفصلة.

١. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٨.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٩، الإستبصار ج ١، ص ٣٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٠٥.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ١٢٩ والإستبصار ج ١، ص ٣٤٩.

أبواب نوافل شهر رمضان

١. حكم زيادة النافلة في شهر رمضان

[١/٥٧٧٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن أبي العباس البقباقي وعبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزيد في صلاته في شهر رمضان إذا صلى العَتَمَةَ صلى بعدها فيقوم الناس خلفه فَيَدْخُلُ وَيَدْعُهُمْ ثُمَّ يَخْرُجُ أَيْضاً فيجشون ويقومون خلفه فيدعهم وَيَدْخُلُ مراراً قال: وقال: لا تصل بعد العَتَمَةِ في غير شهر رمضان»^١.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني وفي الإستبصار زيادة.

[٢/٥٧٧٦] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت عن الصلاة في شهر رمضان فقال: «ثلاث عشرة ركعة منها الوُتْرُ وركعتا الصبح بعد الفجر (قبل الفجر-خ ل فقيه) كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي وأنا كذلك أصلي ولو كان خيراً لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وآله»^٢.

ورواه الصدوق في الفقيه عن ابن مسكان عن الحلبي. قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام.

[٣/٥٧٧٧] وعن الحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان (مسكان-خ يب ط) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الصلاة في شهر رمضان قال: «ثلاثة عشر ركعة منها الوتر وركعتان قبل صلاة الفجر (كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي-تهذيبان) ولو كان فضلاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله أعمل به وأحق»^٣.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٥٤؛ التهذيب، ج ٣، ص ٦١ والإستبصار ج ١، ص ٤٦١.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٦٨؛ الإستبصار ج ١، ص ٤٦٦؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١١٦ والفقيه، ج ٢، ص ١٣٧ الطبعة المحققة.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٦٩؛ الإستبصار ج ١، ص ٤٦٧؛ الفقيه، ج ١، ص ٥٦٦ وج ٢، ص ١٣٧ الطبعة المحققة وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١١٦.

ورواه الصدوق في الفقيه عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان. وفي نسختي المحققة.
ورواه أيضاً فيه عن عبد الله بن سنان.

٢. عدد نوافل شهر رمضان وكيفيتها

[١/٥٧٧٨] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة بن مهران

قال: سألته عن (شهر-فقيه ويب) رمضان كم يصلي فيه؟

فقال: «كما تصلي في غيره إلا أن لرمضان (الشهر رمضان-فقيه) على سائر الشهور من الفضل ما ينبغي للعبد أن يزيد في تطوعه فان أَحَبَّ وَقَوِيَ على ذلك أن يزيد في أوّل (ليلة من-صا) الشهر (إلى-خ صا فقيه) عشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة سوى ما كان يصلي قبل ذلك (يصلي-فقيه) من هذه العشرين اثنتي عشرة ركعة بين المغرب والعَتَمَة وثماني ركعات بعد العَتَمَة ثم يصلي صلوة الليل التي كان يصلي قبل ذلك ثماني (ركعات-يب و صا) والوتر ثلاث (ركعات-يب و صا) (يصلي-فقيه) ركعتين (و-فقيه) يسلم فيهما ثم يقوم فيصلي واحدة يقنت فيها فهذا الوتر، ثم يصلي ركعتي الفجر حين (حتى-فقيه) يَشْتَقِي الفجر فهذه ثلاث عشرة ركعة فإذا بقي من (شهر-فقيه ويب ط) رمضان عشر ليال فليصل ثلاثين ركعة في كلّ ليلة سوى هذه الثلاث عشر ركعة يصلي (منها-فقيه) بين المغرب والعشاء اثنتي عشرة ركعة وثمان (لي) ركعات بعد العَتَمَة، ثم يصلي (بعد-يب صا) صلوة الليل ثلاث عشرة ركعة كما وصفت (لك-يب وفقيه) (و-صا وفقيه) في ليلة إحدى وعشرين و(ليلة-خ يب) ثلاث وعشرين تصلي في كلّ واحدة منهما إذا قَوِيَ على ذلك مائة ركعة سوى هذا الثلاث عشرة ركعة وليسهر فيهما حتى يصبح فإن ذلك يستحب أن يكون في صلوة ودعاء وتضرع فإنه يرجي أن تكون ليلة القدر في إحدىهما»^١.

قال في الفقيه ومن روي الزيادة في التطوع في شهر رمضان زرعة عن سماعة وهما واقفيان قال: سألته (أي أبا عبد الله عليه السلام) وذكر مثله.

[٢/٥٧٧٩] الكافي: وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن

الحسن عن (بن-خ كا) سليمان الجعفري قال: قال أبو الحسن عليه السلام: «صل ليلة إحدى

وعشرين و(ليلة-كا) ثلاث وعشرين مائة ركعة تقرأ في كل ركعة (الحمد مرة و. فقيه) قل هو الله أحد عشر مرات».

وإعتبار السند مبني على صحة كلمة (عن) ورواه في الفقيه عن سليمان الجعفري عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال: «صل...» وذكر مثله. و طريقه إليه معتبر.

[٣/٥٧٨٠] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال: قال لي (أبو عبد الله عليه السلام - صا) «صل في ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين من (شهر-يب ط) رمضان في كل واحدة منهما إن قَوِيَتْ على ذلك مائة ركعة سوى الثلاثة عشر (ركعة- صا) يب: وأشهرُ فيهما حتى تُضَيَّحَ فانه يُسْتَحَبُّ أن تكون في صلاة ودعاء وتضرع فإنه يرجى أن تكون ليلة القدر في إحديهما وليلة القدر خير من ألف شهر فقلت له: كيف هي خير من ألف شهر؟

قال: العمل فيها خير من العمل في ألف شهر وليس في هذه الأشهر ليلة القدر وهي تكون في شهر رمضان وفيها يفرق كل أمر حكيم فقلت: وكيف ذلك؟ فقال: ما يكون في السنة وفيها يكتب الوفد إلى مكة»^٢.

و رواه في أمالي الطوسي عن الشيخ عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن الحسن الخ. [٤/١٠] الخصال: عن أبيه عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الفضيل قال: «كان أبو جعفر عليه السلام إذا كانت ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين أخذ في الدعاء حتى يزول الليل فإذا زال الليل صلى»^٣.

١. عشرين مرات - فقيه - والظاهر أنه اشتباه لأن في الخصال أيضا عشر مرات ولأن قوله (مرات) بعد العشرين غلط وبعد لفظ (عشر) صحيح. بل في نسخة الكبيوتر من الفقيه. أيضا ص ١٥٦، ج ٢، عشر مرات. ووجه كون الأئمة عليهم السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله هم المنزل عليهم ان الملائكة منزل مع كل أمرى مع الامور المحككة إلى سنته ولا بد لهم من وجود المنزل عليه وإبلاغ علم الأمور المذكورة إليه ولا يصلح أحد لذلك سوى أئمة عليهم السلام هكذا كنت استدلل في برهة من الزمان ومع وجود هذه الرواية يمكن أن يقال ان المنزل عليه الملائكة في أمور الأرض. الكافي، ج ٤، ص ١٥٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٠٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٢٨.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٥٨؛ الإستبصار، ج ١، ص ٤٦٠؛ أمالي الشيخ، ص ٦٨٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٢٨-١٢٩.

٣. الخصال، ج ٢، ص ٥١٩ وبحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٦.

أقول: الرواية تنفي احتمال نزول الملائكة ﷺ لعرض كل أمر حكيم عليه وعلى سائر الأئمة ﷺ والالم يشتغل بالدعاء والعبادة بل يشتغل بتلقي تفصيل حوادث السنة المحكمة.

٣. التنفل بألف ركعة

[١/٠] أمالي الصدوق: عن أبيه عن عليّ عن أبيه عن عبد الرحمن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر الباقر ﷺ إته قال: «والله ان كان عليّ ﷺ ليأكل أكل العبد (الفقير-خ ل) ويجلس جلسة العبد (إلى أن قال) وانه كان ليصلي في اليوم واللييلة ألف ركعة»^١. الحديث.

أقول: مَرّ الكلام. حول الخبر في أحواله ﷺ في كتاب الامامة والائمة.

[٣/٠] العيون: عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ﷺ عن عليّ عن أبيه عن عبد السلام بن صالح الهروي قال: جئت إلى باب الدار التي حبس فيها الرضا ﷺ بسرخس وقد قيدت ﷺ فاستأذنت عليه السّجان فقال: «لا سبيل لك إليه فقلت: ولم؟ قال: لأنه ربما صلى في يومه وليلته ألف ركعة»^٢. الحديث.

أقول: لكن الكلام في اعتبار قول السجان المذكور وقد ورد ذلك في حق أمير المؤمنين وعليّ بن الحسين السجاد والرضا ﷺ بإسناد غير معتبرة وكفى بها فخراً وعزة وعبادة وانقطاعاً إلى ربهم صلوات الله عليهم.

٤. عدم جواز الجماعة في نوافل شهر رمضان وحرمة كلّ بدعة

[١/٥٧٨١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة وابن مسلم والفضيل قالوا: سئلناهما عن الصلوة في (شهر- فقيه) رمضان نافلة بالليل جماعة فقالا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ انصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَقُومُ فَيُصَلِّيُ فَخَرَجَ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِيُصَلِّيَ كَمَا كَانَ يُصَلِّيُ فَاحْظَفَ النَّاسُ خَلْفَهُ فَهَرَبَ مِنْهُمْ إِلَى بَيْتِهِ وَتَرَكَهُمْ فَفَعَلُوا (ذلك- فقيه ويب) ثلاث ليالٍ فقام في اليوم الرابع على منبره فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: (يا- صا ط) أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ (في- صا) النَّافِلَةَ (في- يب) جَمَاعَةً بِدْعَةٌ وَصَلَاةُ الضَّحَى

١. أمالي الصدوق، ص ٢٨١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٣٥.

٢. عيون الأخبار ج ٢، ص ١٨٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٣٨.

بدعة آلافلا تجمعوا ليلاً في شهر رمضان لصلوة الليل ولا تصلّوا صلوة الضحى فان ذلك معصية ألا وأنّ كلّ بدعة ضلالة و(ان- صا ط) كلّ ضلالة سبيلها إلى التارثم نزل وهو يقول قليل في سنّة خير من (عمل- صا خ) كثير في بدعة»^١.

و رواه في الفقيه عن زرارة ومحمد بن مسلم والفضيل عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليه السلام عن الصلوة وذكر مثله.

[٢/٠] روضة الكافي: عن علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عثمان عن سليم بن قيس الهلالي قال: «خطب أمير المؤمنين عليه السلام: ... والله لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلّا في فريضة وأعلمتهم إن اجتماعهم في النوافل بدعة فتنادى بعض أهل عسكري ممن يقاتل معي يا أهل الاسلام غُيِّرَت سنّة عمر يَنْهَانَا عن الصلاة في شهر رمضان تطوعاً ولقد خِفْتُ أن يَثُورُوا في ناحية جانب عسكري»^٢.
و الحديث طويل مذكور في روضة الكافي برقم ٢١ لكن في صحة رواية إبراهيم عن سليم تردد.

و تقدّم ما يتعلق به في بعض هذه الابواب وغيرها.

١. التهذيب، ج ٣، ص ٦٩-٧٠: الإستبصار، ج ١، ص ٤٦٧-٤٦٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٤٦.

٢. الكافي، ج ٨، ص ٦٢-٦٣.

أبواب صلوة جعفر عليه السلام

١. فضلها وكيفيةها وأجرها ووقتها واحتسابها بالنافلة

[١/٠] التهذيب: عن الحسين بن سعيد (عن صفوان- ثل) عن بسطام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال له رجل: جعلت فداك أَيْلَتَزِمُ الرجل أخاه؟ فقال: «نعم إن رسول الله عليه السلام يوم افتتح خيبر أتاه الخبر أن جعفرأ قد قدم فقال: والله ما أدري بأيهما أنا أَشَدُّ سروراً بقدوم جعفر أو بفتح خيبر؟ قال: فلم يلبث أن جاء جعفر قال: فوثب رسول الله عليه السلام فالتزمه وَقَبَّلَ ما بين عينيه قال: فقال له الرجل: الأربع الركعات التي بلغني أن رسول الله عليه السلام أمر جعفرأ عليه السلام أن يصلّيها؟

فقال: لما قَدِمَ عليه السلام عليه قال له: يا جعفر! ألا أعطيك ألا أَمْتَحُكَ ألا أَخْبُوك قال: فتشوّف (فاشرف- خ ثل) الناس ورأوا أنه يعطيه ذهباً أو فضة قال: بلى يا رسول الله قال: صَلَّى أربع ركعات متى ما صَلَّيْتَهُنَّ غُفِرَ لك ما بينهن ان استطعت كل يوم وإلا فكل يومين أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة فَإِنَّهُ يغفر لك ما بينهما قال: كيف أصَلَّيْها؟ قال: تفتتح الصلوة ثم تقرأ ثم تقول خمس عَشْرَةَ مَرَّةً وأنت قائم: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فإذا ركعت قلت ذلك عَشْرًا وإذا رفعت رأسك فعشراً وإذا سجدت فعشراً وإذا رفعت رأسك فعشراً وإذا سجدت الثانية عَشْرًا فإذا رفعت رأسك عَشْرًا فذلك خمس وسبعون يكون ثلاثمائة في أربع ركعات فهنَّ أَلْفٌ ومائتان وتقرء في كل ركعة بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون»^١.

أقول: إعتبار الرواية مبني على كون بسطام هو ابن سابور.
واعلم أن ظاهر جامع أحاديث الشيعة أن اسم صفوان قبل بسطام غير مذكور في

التهذيب حيث نقله عن الوسائل بين القوسين (مع ذكر- ثل) وعليه فيكون السند في التهذيب مرسلًا، وهكذا في نسختي غير المحققة عنه (ج ٣/١٨٦) لكن المذكور في نسختي المحققة (ج ٣/٢٠٤) ذكر كلمة صفوان في السند من دون إشارة إلى أنها نسخة.

فلا بد لاحتراز اعتبار السند من التتبع في نسخ التهذيب المختلفة. وكتاب بسطام كما يظهر من فهرس النجاشي روي من قبل صفوان.

[٣/٥٧٨٢] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن يحيى الحلبي عن هارون بن خارجة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ لجعفر: يا جعفر! أَلَا أَمْنُحُكَ أَلَا أُعْطِيكَ أَلَا أُخْبُوكُ فقال له جعفر: بلى يا رسول الله قال: فَظَلَّ النَّاسُ أَنَّهُ يُعْطِيهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَتَشْرَفُ النَّاسُ لِذَلِكَ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أُعْطِيكَ شَيْئًا إِنْ أَنْتَ صَنَعْتَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَانَ خَيْرًا لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا فَانْصَنَعْتَهُ بَيْنَ يَوْمَيْنِ غُفِرَ لَكَ مَا بَيْنَهُمَا أَوْ كُلِّ جُمُعَةٍ أَوْ كُلِّ شَهْرٍ أَوْ كُلِّ سَنَةٍ غُفِرَ لَكَ مَا بَيْنَهُمَا تَصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَبْدُئُ بِتَقْرَأُ وَتَقُولُ إِذَا فَرَعْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ تَقُولُ ذَلِكَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً بَعْدَ الْقِرَاءَةِ فَإِذَا رَكَعْتَ قُلْتَ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ قُلْتَ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِذَا سَجَدْتَ قُلْتَ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَقُلْ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِذَا سَجَدْتَ الثَّانِيَةَ فَقُلْ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ قُلْتَ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَأَنْتَ قَاعِدٌ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ تَسْبِيحَةً فِي كُلِّ رَكَعَةٍ ثَلَاثَ مِائَةٍ تَسْبِيحَةٍ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَلْفَ وَمِائَةٍ تَسْبِيحَةٍ وَتَهْلِيلَةٍ وَتَكْبِيرَةٍ وَتَحْمِيدَةٍ إِنْ شُنْتَ صَلَاتَهَا بِالتَّهَارُوتِ إِنْ شُنْتَ صَلَاتَهَا بِاللَّيْلِ»^١.

[٣/١٠] الفقيه: عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ لجعفر بن أبي طالب: يا جعفر! أَلَا أَمْنُحُكَ أَلَا أُعْطِيكَ أَلَا أُخْبُوكُ أَلَا أَعْلَمُكَ صَلَاةً إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَهَا لَوْ كُنْتَ فَرَرْتَ مِنَ الزَّحْفِ وَكَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ رَمْلِ عَالِجٍ وَزَيْدُ الْبَحْرِ ذَنْبًا غُفِرَتْ لَكَ قَالَ: بلى يا رسول الله قال: تَصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ إِذَا شُنْتَ أَنْ شُنْتَ كُلَّ لَيْلَةٍ وَإِنْ شُنْتَ كُلَّ يَوْمٍ وَإِنْ شُنْتَ فَمِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ وَإِنْ شُنْتَ فَمِنْ شَهْرٍ إِلَى شَهْرٍ وَإِنْ شُنْتَ فَمِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ تَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ ثُمَّ تَكْبِرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً وَتَرَكُّهُنَّ فِي رُكُوعِكَ عَشْرَ مَرَّاتٍ ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ

١. في نسخة فتشوف الناس. التشوف: التطلع.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٦٥-٤٦٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٥٦.

من الركوع فتقولون عشر مَرَّات وتَحْتَ ساجداً وتقولون عشر مَرَّات في سجودك ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولون عشر مَرَّات وتَحْتَ ساجداً وتقولون عشر مَرَّات في سجودك ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مَرَّات ثم تَحْتَ ساجداً فتقولون عشر مَرَّات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مَرَّات ثم تنهض فتقولون خمس عشر مرة ثم تقرأ الفاتحة وسورة ثم ترفع فتقولون عشر مَرَّات ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولون عشر مَرَّات ثم تَحْتَ ساجداً فتقولون عشر مَرَّات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مَرَّات ثم تسجد فتقولون عشر مَرَّات ثم ترفع رأسك من السجود فتقولون عشر مَرَّات ثم تتشهد وتسلم ثم تقوم فتصلي ركعتين أُخْرَاوَيْنِ تصنع فيهما مثل ذلك ثم تسلم.

قال أبو جعفر عليه السلام: فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة ثلاث مائة تسيبحة تكون ثلاثمائة مرة في الأربع الركعات ألف ومائتا تسيبحة يضاعفها الله عز وجل ويكتب لها بها أثنا عشرة ألف حسنة الحسنة (منها-خ) مثل جبل أحد وأعظم^١.
أقول: الرواية تخالف ما قبلها في الموردين وسندها أيضاً غير قوى.

يقول الشيخ الصدوق عليه السلام: وقد روي أن التسيبح في صلاة جعفر بعد القراءة وإن ترتيب التسيبح: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. فبأي الحديثن أخذ المصلي فهو مصيب وجائز له.

[٤/٥٧٨٣] الفقيه: وفي رواية عبد الله بن المغيرة أن الصادق عليه السلام قال: «اقرأ في صلاة جعفر ب قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»^٢.

[٥/٥٧٨٤] وعن إبراهيم بن أبي البلاد قال: قلت لأبي الحسن يعني موسى بن جعفر عليه السلام: أي شيء لمن صلى صلاة جعفر قال: «لو كان عليه مثل زملٍ عالٍ وزبدٍ البحر ذنوباً لغفرها الله له قال: قلت: هذه لنا؟ قال: فلمن؟ هي لكم خاصة قال: قلت: فأني شيء أقرأ فيها؟ قال: وقلت: أغترض القرآن قال: لا أقرأ فيها إذا زلزلت وإذا جاء نصر الله وإنا انزلناه في ليلة القدر وقل هو الله أحد»^٣.

و رواه في ثواب الأعمال عن أبيه عن سعد عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن

١. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٦٠.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٦٢.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٤٨؛ ثواب الأعمال، ص ٤٠؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٨٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٦٢.

علي بن أسباط عن إبراهيم بن أبي البلاد نحوه ورواه الشيخ في تهذيبه عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي عبد الله عن علي بن أسباط عن إبراهيم بن أبي البلاد.

[٦/٥٧٨٥] التهذيب: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن يحيى بن عمران عن ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن شئت صل صلاة التسبيح بالليل وإن شئت بالتهار وإن شئت في السفر وإن شئت جعلتها في نوافلك وإن شئت جعلتها من قضاء صلاة^١.

[٧/٥٧٨٦] وعن سعد عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن ذريح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن صلاة جعفر أختسب بها من نافلتني فقال: «ما شئت من ليل أو نهار»^٢.

و تقدم ما يدل على عموم وقتها. وقد رووها العامة أيضاً في صحاحهم عنه عليه السلام.

٢. البناء على الركعتين المذكورتين إذا انصرف لحاجة

[١/٥٧٨٧] التهذيب: عن سعد عن عبد الله بن جعفر عن علي بن الريان قال: كتب إلى الماضي الأخير عليه السلام أسأله عن رجل صلى صلاة جعفر ركعتين ثم تُعَجِّلُهُ عن الركعتين الأخيرتين حاجة أو يقطع ذلك بحادث أيجوز له أن يتعها إذا فرغ من حاجته وإن قام عن مجلسه أم لا يحتسب ذلك إلا أن يستأنف الصلاة ويصلي الأربع ركعات كلها في مقام واحد فكتب «بل (بلى) إن قطعه عن ذلك أمرٌ لا بد منه فليقطع ذلك ثم ليرجعن فليُتَبَّنَ على ما بقي فيها انشاء الله تعالى»^٣.

٣. حكم جبران مانسي من التسبيح

[١/٥٧٨٨] غيبة الشيخ: مسائل محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري عن الحجة عليه السلام: بسم الله الرحمن الرحيم اطال الله بقاءك ... عن صلاة جعفر إذا سها في التسبيح في قيام أو قعود وركوع أو سجود وذكره في حالة أخرى قد صار فيها من هذه الصلاة هل يعيد مافات

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٦٨.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٩.

٣. التهذيب، ج ٣، ص ٣٠٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٦٩-١٧٠.

من ذلك التسييح في الحالة التي ذكرها أم يتجاوز في صلاته؟ التوقيع: «إذا سها في حالة من ذلك ثم ذكره في حالة أخرى قضى ما فاتته في الحالة التي ذكره»^١.

٤. حسن ايقاعها في ليلة النصف من شعبان

[١/٥٧٨٩] العيون: عن محمد بن بكران النقاش ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق المؤدب رحمهما الله قالوا: حدثنا أحمد بن محمد الهمداني عن علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه قال: سألت علي بن موسى عليه السلام عن ليلة النصف من شعبان قال: «هي ليلة يعتق الله فيها الرقاب من النار ويغفر فيها الذنوب الكبار قلت: فهل فيها صلاة زيادة على سائر الليالي فقال: ليس فيها شيء موظف ولكن إن أحببت أن تتطوع فيها بشيء فعليك بصلاة جعفر بن أبي طالب وأكثر فيها من ذكر الله عز وجل ومن الاستغفار والدعاء فان أبي كان يقول: الدعاء فيها مستجاب. قلت: إن الناس يقولون: إنها ليلة الصكاك فقال: تلك ليلة القدر في شهر رمضان»^٢.

١. غيبة الشيخ، ص ٣٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٧١.

٢. عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٧٢.

باب صلاة الحاجة وما يتعلق بها

[١/٥٧٩٠] الكافي: عَدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ثعلبة بن ميمون عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أردت حاجة فصل ركعتين وصل على محمد وآل محمد وسل ثَغْطَه»^١.

[٢/٥٧٩١] وعنهم عن أحمد بن محمد وأبي داود عن (التهذيب) الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن معاوية بن وهب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في الأمر يطلبه الطالب من ربه قال: تصدق في يومك على ستين مسكينا على كل مسكين صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله فإذا كان الليل اغتسلت في الثُلث الباقي ولبست أدنى ما يلبس مَنْ تعول من الثياب إِلَّا أَنَّ عليك في تلك الثياب إزاراً ثم تصلي ركعتين فإذا وضعت جبهتك في الركعة (السجدة- يب ط) الأخيرة للسجود هللت الله وعظمته وقُدَّسته ومَجَّدته وذكرت ذنوبك فافقرت بما تعرف منها تسمى (مسمى-خ) ثم رفعت رأسك ثم إذا وضعت رأسك للسجدة الثانية استخرت الله مائة مرة. اللَّهُمَّ أَنِّي أَسْتَخِيرُكَ ثُمَّ تَدْعُ اللَّهُ بِمَا شِئْتَ وَتَسْأَلُهُ بِتِلْكَ وَسَجَدْتَ فَأَقْضِ بَرَكَتِيكَ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ تَرْفَعُ الْإِزَارَ حَتَّى تَكْشِفَهُمَا وَاجْعَلِ الْإِزَارَ مِنْ خَلْقِكَ بَيْنَ أَلْيَتَيْكَ (أَلْيَتَيْكَ-خ يب) وَبِاطْنِ سَاقِيكَ»^٢.

و رواه الشيخ في التهذيب عن المفيد أئده الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن فضالة بتفاوت وفيه: «فاغتسل في ثُلث الليل الثاني ويلبس أدنى ما يلبس... وفيه فإذا رفع رأسه في السجدة الثانية استخار الله مائة مرة...».

ولاحظ أيضاً (التهذيب، ج ١، ص ١١٧) معتبرة زرارة المتقدمة.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٧٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٩؛ التهذيب، ج ٣، ص ٣١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٧٨.

[٣/٥٧٩٣] الفقيه: عن مرارم عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام قال: «إِذَا قَدَحَكَ أمر عظيم فتصدق في نهارك على ستين مسكيناً على كل مسكين صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله من تمر أو بُزْ أو شعير فإذا كان بالليل اغتسلت في ثُلُثِ (الليل-خ) الأخير ثم لبست أدنى ما يلبس مَنْ تَعُول من الثياب إِلَّا أن عليك في تلك الثياب إزاراً ثم تصلي ركعتين تقرأ فيهما بالتوحيد وقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ فإذا وضعت جبينك في الركعة الأخيرة للسجود هَلَلْتَ الله وقَدَسْتَه وعَظَمْتَه ومَجَّدْتَه ثم ذكرت ذنوبك فأقررت بما تعرف منها تسمي (مسمي-خ) وما لم تعرف أقررت به جملة ثم رفعت رأسك فإذا وضعت جبينك في السجدة الثانية أستخرت الله مائة مرة تقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بعلمك ثم تدعو الله بما شئت من أسمائه وتقول يا كائناً قبل كل شيء (و-خ) يَا مُكُونُ كُلِّ شَيْءٍ وَيَا كَائناً بعد كل شيء إِفْعَلْ بِي كَذَا (وكذا-خ) وكلما سجدت فَأَقْضِ بركبتك إلى الأرض وترفع الإزار حتى تكشف عنهما واجعل الإزار من خلفك بين أَلْيَتَيْكَ وباطن ساقيك فإني أرجو أن تقضي حاجتك إن شاء الله تعالى وابدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين»^١.

و تقدم عن اصول الكافي (باب الثناء قبل الدعاء) ما يدل عليه.

[٤/٥٧٩٣] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن الوليد بن صبيح عن أبيه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يا وليد أَيْنَ حانوتك من المسجد فقلت: على بابه. فقال: إذا أردت أن تأتي حانوتك فابدأ بالمسجد فصل فيه ركعتين أو أربعاً ثم قل غدوت بحول الله وقوته وغدوت بلا حول مِنِّي ولا قوة بل بحولك وقوتك يا ربَّ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ أَلْتَمَسُ مِنْ فَضْلِكَ كما أمرتني فيسرلي ذلك وأنا خافض (نض-خ) ل) في عافيتك»^٢.

أقول: اسم ابن الوليد: العباس وهو ثقة كأبيه.

[٥/٥٧٩٤] وعنه عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا غدوت في حاجتك بعد أن تجب الصلاة فصل ركعتين فإذا فرغت من التشهد قلت: اللَّهُمَّ إِنِّي غَدُوتُ فِي حَاجَتِكَ بعد أن تجب الصلاة فصل ركعتين فإذا فرغت من التشهد قلت: اللَّهُمَّ إِنِّي غَدُوتُ أَلْتَمَسُ مِنْ فَضْلِكَ كما أمرتني فأرزقني رزقا حلالا طيبا وأعطني فيما رزقني العافية تعيدها ثلاث مرات ثم تصلي ركعتين أخراوين فإذا فرغت من

١. الفقيه، ج ١، ص ٥٥٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ١٨٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٠٤.

التشهد قلت بحول الله وبقوته غدوت بغير حول مني ولا قوة ولكن بحولك يا رب وقوتك وأبرأ إليك من الحول والقوة؛ اللهم إني أسئلك بركة هذا اليوم وبركة أهله وأسئلك أن ترزقني من فضلك رزقاً واسعاً طيباً حلالاً تشوقه إليّ بحولك وقوتك وأنا خافض (نض-خ ل) في عافيتك تقولها ثلاثاً»^١.

[٦/٥٧٩٥] الكافي: محمد بن إسماعيل: عن الفضل من شاذان عن حماد بن عيسى عن شعيب العنبري عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان علي عليه السلام إذا هاله شيء فرج إلى الصلاة ثم تلا هذه الآية: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ)»^٢.

[٧/٥٧٩٦] محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى وعدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن ابن محبوب (ورواه أيضاً في محل آخر) عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي بصير قال: سمعت رجلاً وهو يقول لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك إني رجل قد أسننت وقد تزوجت امرأة بكرة صغيرة ولم أدخل بها وأنا أخاف أنها إذا أدخل بها على فراشي (دخلت عليّ تراني) أن تكْرهني لحضائي وكبري.

فقال أبو جعفر عليه السلام: إذا (أدخلت عليك انشاء الله فرها) فرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ثم أنت لا تصل إليها حتى تتوضأ وتصلّي ركعتين ثم مرهم يأمرها أن تصلّي أيضاً ركعتين-يب) ثم تحمد الله وصلّي على محمد وآل محمد (ثم تحمد الله وتصلّي على محمد وآل محمد-يب) ثم ادع (الله-خ) ومُرْ مَنْ مَعَهَا أَنْ يُؤْمِنُوا عَلَى دَعَائِكَ ثُمَّ ادع (الله-يب) وقل: اللهم ارزقني إلفها ووُدّها ورضاها (بي-يب) ورضني (أرضني-خ) بها ثم اجمع بيننا بأحسن اجتماع واستر (آنس-كا أنفس-يب) ائتلاف فإنك تحب الحلال وتكره الحرام (ثم قال-كا) واعلم إن الألف من الله والفرك من الشيطان لِيُكْرِهَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ»^٣.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الحسن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي بصير.

[٨/٥٧٩٧] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عيص بن القاسم قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا طلب أحدكم الحاجة فليثن على ربه

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢١١-٢١٢.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٥٠٠؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٩٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٣١.

وليمدحه فإنَّ الرجل إذا طلب الحاجة من السلطان هيأ له من الكلام أحسن ما يقدر عليه فإذا طلبتم الحاجة فجدوا الله العزيز الجبار وامدحوه واثنوا عليه؛
 تقول: يا أجود من أعطى ويا خير من سئل يا أرحم من استرحم يا أحد يا صمد يا
 من لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد يا من لم يتخذ صاحبة ولا ولداً يا من يفعل ما يشاء
 ويحكم ما يريد ويقضى ما أحب يا من يحول بين المرأ وقلبه يا من هو بالمنظر الأعلى يا
 من ليس كمثل شيء يا سميع يا بصير وأكثر من أسماء الله عز وجل فإن أسماء الله كثيرة
 وصل على محمد وآله وقل: اللهم اوسع علي من رزقك الحلال ما اكف به وجهي وأؤدي به
 عن أمانتي وأصل به رحمي ويكون عوناً لي في الحج والعمرة وقال إن رجلاً دخل المسجد
 فصلّى ركعتين.

ثم سأل الله عز وجل فقال رسول الله ﷺ عجل العبد ربه وجاء آخر فصلّى ركعتين ثم
 اتنى على الله عز وجل وصلى على النبي (وآله) فقال رسول الله ﷺ سل تعطى.^١

باب كيفية الإستخارة وصلاتها

[١/٥٧٩٨] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن خالد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عمرو بن حريث قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «صَلِّ رَكَعَتَيْنِ وَاسْتَخِرِ اللَّهَ فَوَاللَّهِ مَا اسْتَخَارَ اللَّهُ مُسْلِمٌ إِلَّا خَارَ لَهُ الْبَتَّةُ»^١.
ورواه الشيخ في تهذيبه بأدنى تفاوت.

واعتبار السند مبني على انصراف اسم عمرو بن حريث إلى الثقة كما يدعيه سيدنا الأستاذ الخوني في معجمه والله العالم.

[٢/٥٧٩٩] الفقيه: عن مرزوم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ شَيْئاً فَلْيَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَحْمَدُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَلْيُثْنِ عَلَيْهِ وَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ خَيْراً لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ فَتَيَسِّرْهُ لِي وَقَدِّرْهُ لِي وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاصْرِفْهُ عَنِّي. قَالَ مَرَزُومٌ فَسَأَلْتُهُ: أَيُّ شَيْءٍ أَقْرَأُ فِيهِمَا قَالَ أَقْرَأْ فِيهِمَا مَا شِئْتَ وَإِنْ شِئْتَ فَاقْرَأْ فِيهِمَا: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»^٢.
أقول: وهذا نوع من الإستخارة.

[٣/٥٨٠٠] كتاب الإستخارات: ابن طاووس بإسناده عن الشيخ الطوسي عن جماعة عن محمد بن الحسن عن سعد والحميري عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير وعن ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين وأيوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسى (كلهم -خ) عن ابن أبي عمير وإسناده عن الحسن بن محبوب جميعاً عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: مَا اسْتَخَارَ اللَّهُ عَبْدٌ قَطُّ مِائَةً إِلَّا رَمَى بِخَيْرَةِ الْأَمْرَيْنِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ عَالَمِ

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧٠، التهذيب، ج ٣، ص ١٧٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٢٩٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٣٦.

الغيب والشهادة إن كان أمر كذا وكذا خيراً لأمر دنياي وآخرتي وعاجل أمري وآجله فيسره لي وافتح لي بابه، ورضني فيه بقضائك»^١.

[٤/٥٨٠] وبإسناده عن الشيخ الطوسي بإسناده عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الإستخارة قال: «تستخير الله مائة مرة وذكر نحوه ثم قال: تقولها في الأمر العظيم مائة مرة وفي الأمر الدون عشر مرات»^٢.
أقول: الكلام في هذا وسابقه في صحة إسناد ابن الطاووس إلى الشيخ الطوسي وهل أنه إلى كتاب أو أن الرواية نقلت معنونة وهي بعيدة.

[٥/١] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أسباط ومحمد بن أحمد عن موسى بن القاسم البجلي عن علي بن أسباط قال: قلت لأبي الحسن (الرضا-خ) عليه السلام: جعلت فداك ماترى أخذ بَرّاً أو بحرّاً؟ فان طريقنا مخوف شديد الخطر فقال: «أخرج بَرّاً ولا عليك أن تأتي مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وتصلّي ركعتين في غير وقت فريضة ثم تستخير الله مائة مرة ومرة ثم تنظر فان عزم الله لك على البحر فقل الذي قال الله عزّ وجلّ: وَقَالَ ازْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ نَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ فان اضطرب بك البحر فأتك على جانبك الأيمن وقل: بسم الله اشكرك بسكينة الله وقُرْ بوقار الله وَاهْدءْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

قلنا: أصلحك الله ما السكينة؟ قال: ريح تخرج من الجنة لها صورة كصورة الإنسان ورائحة طيبة وهي التي نزلت على إبراهيم فأقبلت تدور حول أركان البيت وهو يضع الأساطين قيل له: هي من التي قال الله عزّ وجلّ: فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَيَقِينَةٌ يَمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ قَالَ: تلك السكينة في التابوت وكانت فيه طشت تَغْسَلُ فيها قلوب الانبياء وكان التابوت يدور في بني اسرائيل مع الانبياء ثم أقبل علينا فقال: ما تابوتكم؟ قلنا: السلاح قال: صدقتم هو تابوتكم وان خرجت بَرّاً فقل الذي قال الله عزّ وجلّ: سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ فانه ليس من عبد يقولها عند ركوبه فيقع من بعير أو دابة فيصيبه شيء باذن الله ثم قال: فإذا خرجت من منزلك فقل: بسم الله أمنت بالله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله فان الملائكة

١. جامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٤٠.

٢. نفس المصدر.

تضرب وجوه الشياطين ويقولون قد سمي الله وآمن بالله وتوكل على الله وقال: لا حول ولا قوة إلا بالله»^١.

[٦/٥٨٠٢] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال قال: سأل الحسن بن الجهم أبا الحسن (الرضا-يب) عليه السلام لابن أسباط فقال (له-يب) ما ترى له؟ وابن أسباط حاضر ونحن جميعاً نركب البئر أو البحر إلى مصر وأخبره بخبر طريق (البئر-يب كا خ) فقال: «(البئر-كا) وأت المسجد في غير وقت صلوة الفريضة فصل ركعتين واستخر الله مائة مرة ثم انظر أي شيء يقع في قلبك فاعمل به وقال له أبو الحسن عليه السلام: البئر أحب إليّ له قال وإليّ»^٢. وهنا أنواع آخر من الإستخارة وهو المشهور عندنا اليوم.

[٧/٥٨٠٣] كتاب الإستخارات: ابن طاووس يأسناده عن الشيخ الطوسي يأسناده عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن ابن مسكان عن ابن أبي يعفور قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الإستخارة: «تعظم الله وتمجده وتحمده وتصلّي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم تقول: اللهم إني أسئلك بأنك عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وأنت عالم للغيوب (الغيوب-خ) استخير الله برحمته ثم قال: ان كان الأمر شديداً تخاف فيه قلت: مائة مرة وإن كان غير ذلك قلته ثلاث مرات»^٣.

لكن الكلام في صحة إسناد ابن طاووس إلى الشيخ كما مرّ. فتأمل.

[٨/٥٨٠٤] الفقيه: عن حماد بن عثمان الناب عن أبي عبد الله عليه السلام إياه قال في الإستخارة: «أن يستخير الله تعالى الرجل في آخر سجدة من ركعتي الفجر مائة مرة ومرة ويحمد الله ويصلّي على النبي وآله ثم يستخير الله خمسين مرة ثم يحمد الله ويصلّي على النبي وآله وتتم المائة والواحد».

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٧١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٤١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٧١؛ التهذيب، ج ٣، ص ١٨٠ و ٣١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤٢٣.

٣. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٦٨.

باب آخر في بقية الصلوات المستحبة

[١/٥٨٠٥] الفقيه: عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من توضأ فأصبح الوضوء وافتتح الصلاة يصلي أربع ركعات يفصل بينهن بتسليمة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب (مرة-خ) وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ خمسين مرة انْقَلَبَ حين ينقفل وليس بينه وبين الله عز وجل ذنب إلا غفر له»^١.

[٢/٠] الفقيه: روى حريز عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في ليلة النصف من شعبان قال: «يغفر الله عز وجل فيها من خلقه لأكثر من عدد شجر مغزى كلب وينزل الله عز وجل ملائكته إلى السماء الدنيا وإلى الأرض بمكة»^٢.

أقول: «كلب» اسم حي من قضاة. وأعلم أن مؤلف جامع أحاديث الشيعة عليه السلام عنون باباً للصلوات المرغوبة في ليلة النصف من شعبان وذكر هذا الحديث فيه أيضاً ترغيباً في إقامة الصلاة فيها ولكن لم نذكر الروايات المذكورة لضعف أسانيدها سوى هذه الرواية التي ليس فيها صلاة فتنبه حتى لا تعترض بأنها لاتناسب الباب.

[٣/٥٨٠٦] الخصال: في حديث الأربعمئة عن علي عليه السلام: إذا رأى أحدكم امرأة تعجبه فليأت أهله فإن عند أهله مثل ما رأى ولا يَحْتَلِكَنَّ للشيطان إلى قلبه سبيلاً وليصرف بصره عنها، فإن لم تكن له زوجة فليصل ركعتين ويحمد الله كثيراً ويصلي على النبي وآله ثم لِيَسْأَلِ الله من فضله فإنه يبيح له برأفته ما يغنيه»^٣.

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٣٩٠.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٣٥٠.

٣. الخصال، ج ٢، ص ٦٣٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٤٠٦.

كتاب الزكاة

أبواب فضلها وفرضها وحرمة منعها

١. فرضها وفضلها وعقوبة تركها

[١/٥٨٠٧] الكافي: عدة من أصحابنا عن سهل وأحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لما كان أنزلت آية الزكاة: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها. وأنزلت في شهر رمضان فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في الناس إن الله تبارك وتعالى فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة ففرض الله عزّ وجلّ من الذهب والفضة وفرض عليهم الصدقة من الإبل والبقر والغنم ومن الحنطة والشعير والتمر والزبيب فنادى فيهم بذلك في شهر رمضان وعفا لهم عمّا سوى ذلك. قال: ثم لم يفرض (لم يتعرض - فقيه) لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل فصاموا وأفطروا فأمر صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في المسلمين: أيها المسلمون زكّوا أموالكم تُقبّل صلواتكم. قال: ثم وجّه عمّال الصدقة وعمّال الطّسوق»^١. ورواه الصدوق في الفقيه عن ابن محبوب بأدنى تفاوت.

أقول: الطّسوق: ما يوضع من الوظيفة على الجربان (جمع جريب) من الخراج المقرّر على الأرض^٢.

[٢/٥٨٠٨] وعنهم عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الله عزّ وجلّ فرض الزكاة كما فرض الصلاة

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٨-٢٩.

٢. لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٢٥.

فلو أنّ رجلاً حمل الزكاة فأعطها علانية لم يكن عليه في ذلك عيب وذلك أنّ الله عزّ وجلّ فرض في أموال الأغنياء للفقراء ما يكتفون به (الفقراء - خ كا) ولو علم أن الذي فرض لهم لا يكفيهم لزادهم وإنّما يؤتى الفقراء فيما أتوا (أوتوا - فقيه) مِنْ مَنَعَ مَنْ مَنَعَهُمْ حقوقهم لامن الفريضة^١.

ورواه الصدوق في الفقيه عن عبدالله بن سنان بتفاوت ورواه في العلل عن ابن الوليد عن الصغار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن الحسن (الحسين - خ) بن سعيد.

[٣/٥٨٠٩] وعن عليّ عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم وأبي بصير وبريد وفضيل عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليه السلام قالوا: «فرض الله الزكاة مع الصلاة»^٢.

[٤/٥٨١٠] الفقيه: عن معروف بن خربوذ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ وجلّ قرن الزكاة بالصلاة فقال أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ. فمن أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فكأنه لم يقم الصلاة»^٣.

[٥/٠] وعن ابن مسكان عن أبي جعفر عليه السلام بينا (بينما - خ) رسول الله صلى الله عليه وآله في المسجد إذ قال: «قم يا فلان قم يا فلان قم يا فلان حتى أخرج خمسة نفر فقال: أخرجوا من مسجدنا لا تصلوا فيه وأنتم لا تزكون»^٤.

أقول: سند الصدوق إلى ابن مسكان صحيح لكن ابن مسكان لم يعهد روايته عن الباقر عليه السلام فالرواية مرسلّة ويؤيده رواية الكافي ففيه عن ابن مسكان يرفعه عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام وإن كان سندها ضعيفاً بابن مرار.

ورواه مرسلًا في المقنعة عن ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام.

[٦/٥٨١١] الخصال: عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد البرقي عن عبد الرحمن بن محمد العزمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يقول إبليس: ما أعياني

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢؛ علل الشرائع، ج ٣، ص ٣٦٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٧-٤٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠. المعية الزمانية في الرواية غير مرادة لانها مخالفة للواقع، فلعلمها المعنوية وفي الدرجة أو بمعنى المقارنة في جملة من الآيات الشريفة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وهو الاظهر كما يظهر مما يتلوه.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٧؛ الكافي، ج ٣، ص ٥٠٣؛ المقنعة، ص ٢٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١.

في ابن آدم فلن يُغِيَّبَنِي منه واحدة من ثلاث: أَخَذُ مال من غير حِلِّه أو مَنَعُهُ من حَقِّه أو وَضَعُهُ في غير وجهه»^١.

[٧/٠] الكافي: عن علي عن أبيه عن محمد بن خالد عن خلف بن حماد عن حريز قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما من ذي مال ذهب أو فضة يمنع زكاة ماله إلا حبسه الله عز وجل يوم القيامة بقاع قرقر» (قفر-خ) وسلط عليه شجاعا أقرع يريده وهو يحيد عنه فإذا رأى أنه لا يتخلص منه^٢ أمكنه من يده فققضها كما يَقْضُمُ الْفُجْلُ ثم يصير طوقاً في عنقه وذلك قول الله عز وجل: سَيُطَوَّقُونَ ما يَحُلُّوْنَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وما من ذي مال إبل أو غنم أو بقري يمنع زكاة ماله إلا حبسه الله يوم القيامة بقاع قرقر يطأه كل ذات ظلفٍ بظلفها ويُنْهَسُهُ كل ذات ناب بناها، وما من ذي مال نخل أو كرم أو زرع يمنع زكاته (تها-خ) إلا طوقه الله تعالى ربيعةً أرضه إلى سبع أرضين إلى يوم القيامة»^٣.

المتن مضطرب ولعله من تصرف بعض الرواة فانظر إلى قوله: (حبسه الله يوم القيامة) وقوله (إلى سبع أرضين) وقوله (إلى يوم القيامة) والله العالم بحقيقة الحال. وبيعة: المرتفع من الأرض.

ورواه الصدوق في الفقيه عن حريز باختلاف ما وفيه: فققضها كما يقضم الفجل. ورواه أيضاً في معاني الأخبار عن أبيه عن علي عن أبيه عن محمد بن خالد البرقي عن خلف بن حماد وفي عقاب الأعمال عن أبيه عن سعد عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن خلف بن حماد.

ورواه البرقي في محاسنه عن أبيه عن خلف بن حماد عن حريز كما في الكافي. [٨/٠] إكمال الدين: عن ابن الوليد عن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن أبان بن تغلب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «دَمَان في الإسلام حلال من الله عز وجل لا يقضي فيهما أحد بحكم الله حتى يقوم قائمنا: الزاني المحصن يَرْجُمُهُ ومانع الزكاة يَضْرِبُ عنقه»^٤. وللحديث أسانيد.

١. الحنصل، ج ١، ص ١٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧.

٢. أي الأرض المطننة اللينة.

٣. في الكافي «لا مخلص له».

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٥-٥٠٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٥؛ معاني الأخبار، ص ٣٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٨.

٥. كمال الدين، ج ٢، ص ٦٧١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٣-٤٤.

[٩/٥٨١٢] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عليه (أبا عبد الله - خ) عن قول الله عز وجل: سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ قال: «يا محمد ما من عبد منع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله له ذلك يوم القيامة ثعباناً من نار مطوقاً في عنقه يَنْهَشُ من لحمه حتى يَفْرُغَ عن الحساب. ثم قال: وهو قول الله عز وجل: «سَيُطَوَّقُونَ ما يَخْلُوا به يعني يَوْمَ الْقِيَمَةِ» يعني ما يخلوا به الزكاة»^١.

ورواه في ثواب الأعمال عن أبيه عن سعد عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن مسلم.

واعلم أن مؤلف جامع أحاديث الشيعة ذكر بعد نقل الحديث: نقله تفسير البرهان (ج ١/٣٢٧). وأنا لم أفهم معنى هذه الجملة في خصوص هذا الحديث فإنه مذكور في الكافي كسائر أحاديثه فما معنى هذه الإشارة؟

[١٠/٥٨١٣] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ملعون ملعون مال لا يزكي»^٢. أقول: تقدم في أبواب هذا الكتاب ما يدل على وجوب الزكاة ويأتي أيضاً. ولا حظ الباب (١٣) من كتاب المعاد.

٢. تحصين الأموال بالزكاة والتأكيد على تأديتها وعلة كميتها

[١/٥٨١٤] الكافي: علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ منع حقاً لله عز وجل أنفق في باطل مثليه»^٣. [٢/٥٨١٥] وعنه عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما من رجل (عبد - خ) يمنع درهماً في حقه إلا أنفق إثنين في غير حقه وما من رجل يمنع حقاً من ماله (في ماله - يب) إلا طوقه الله عز وجل به حية من نار يوم القيامة»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٢؛ ثواب الأعمال، ص ٢٣٤؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٦؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٢؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٩.

و رواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني.

[٣/٥٨١٦] وعنه عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي جعفر الأحول قال: سألتني رجل من الزنادقة فقال: كيف صارت الزكاة من كل ألف خمسة وعشرين درهماً فقلت له: إنما ذلك مثل الصلاة ثلاث واثنان وأربع. قال فقبل مني ثم لقيت بعد ذلك أبا عبد الله عليه السلام فسألته عن ذلك فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ حسب الأموال والمساكين فوجد ما يكفيهم من كل ألف خمسة وعشرين ولو لم يكفهم لزادهم قال: فرجعت إليه فاخبرته فقال: جاءت هذه المسألة على الأبل من الحجاز ثم قال: لو إني أعطيت أحداً طاعة لأعطيت صاحب هذه الكلام»^١.

[٤/٥٨١٧] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن أبي الحسن عليه السلام قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام: لاي شيء جعل الله الزكاة خمسة وعشرين في كل ألف ولم يجعلها ثلاثين؟ فقال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ جعلها خمسة وعشرين أخرج من أموال الأغنياء بقدر ما يكفي به الفقراء ولو أخرج الناس زكاة أموالهم ما احتاج أحد»^٢. [٥/٥٨١٨] الخصال: في حديث الأربعمائة عن علي عليه السلام: «حَصَّنَا أَمْوَالُكُمْ بِالزَّكَاةِ».

[٦/٥٨١٩] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: وجدنا في كتاب علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إِذَا مُنِعَتِ الزَّكَاةُ مَنَعَتِ الْأَرْضُ بَرَكَاتَهَا. أقول: مالك بن عطية مشترك بين الثقة وغيره.

وما أفاده سيّدنا الاستاذ الخوئي في كونه - في الأحاديث - هو الثقة، منظور فيه فما لم يقم دليل من جهة الراوي والمروي عنه على تعيينه تضعف جرائي.

[٧/٠] الكافي: أحمد بن محمد عن علي بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من منع الزكاة سأل الرجعة عند الموت وهو قوله عَزَّوَجَلَّ: رَبِّ ازْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ»^٣. أقول: السند إن كان معلقاً على ما قبله في الكافي فالمراد بأحمد هو أحمد بن محمد بن عيسى وهو يروي عن جمع يسمون بالحسن بن علي كلهم صادقون سوى واحد مجهول

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦١.

قليل الرواية ولم يرو عن أحد يسمى بالحسين ومنه يظهر أن المذكور في الكافي محزف علي بن الحسن وهو ابن فضال أو غيره من الصادقين وإن لم يكن معلقاً على سابقه فالمراد بأحمد بن محمد هو أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة العاصمي أحد شيوخ الكليني الذي وثقه النجاشي وهو لم يرو عن علي بن الحسين ولا عن علي بن الحسن سوى ابن فضال فيكون علي بن الحسين في السند محرف لعلي بن الحسن على كل حال وهو صادق على الفرضين فلا مناقشة في السند.

و الظاهر هو صحة الاحتمال الثاني فإن أحمد العاصمي يروي عن علي بن الحسن ولا يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى وإنما يروي عن أبيه الحسن، مع ذلك يتجه على هذا السند وما يشبهه مقال وهو أن لا يصح لعلي بن الحسن ومن في طبقته أن يروون عن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بواسطة واحدة؟
فالسند مرسل. والله العالم.

[٨/٥٨٢٠] وعن علي عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن مسكان وغير واحد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله عز وجل جعل للفقراء في أموال الأغنياء ما يكفيهم ولولا ذلك لزداهم وإنما يؤتون من منع من منعمهم»^١.
أقول: في تفسير الحديث وما يشابهه في المعنى، تحقيق وتفصيل.

أبواب ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب

١. وجوب الزكاة في تسعة والعفو عن غيرها

[١/٥٨٢١] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريدة بن معاوية العجلي والفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالاً: «فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال وسنّها رسول الله ﷺ في تسعة أشياء وعفى عمّا سواهن، في الذهب والفضة والابل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب وعفا رسول الله ﷺ عمّا سوى ذلك»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٢/٥٨٢٢] الخصال: عن أبيه عليه السلام عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن البنزطي عن جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: في كم الزكاة فقال: «في تسعة أشياء وضعها رسول الله ﷺ وعفا عما سوى ذلك فقال: الطيّر إن عندنا حبّاً يقال له الأرز وقال له أبو عبد الله عليه السلام وعندنا أيضاً حبٌّ كثير فقال له: عليه شيء؟ قال: ألم أقل لك أنّ رسول الله ﷺ عفا عما سوى ذلك منها الذهب والفضة وثلاثة من الحيوان الابل والغنم والبقر وبما أنبت الأرض الحنطة والشعير والزبيب والتمر»^٢. فلاحظ السند.

[٣/٥٨٢٣] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار قال: قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «وضع رسول الله ﷺ الزكاة (الصدقة - يب) على تسعة أشياء (على - تهذيبان) الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذهب والفضة والغنم والبقر والإبل وعفا رسول الله ﷺ عمّا سوى ذلك. فقال له القائل: عندنا شيء كثير يكون بأضعاف ذلك

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٧١.

٢. الخصال، ج ٢، ص ٤٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٧٥.

فقال وما هو فقال له: الأرز فقال أبو عبد الله عليه السلام: أقول لك إن رسول الله صلى الله عليه وآله وضع الزكاة على تسعة أشياء وعنى عما سوى ذلك وتقول عندنا أرز وعندنا ذرة وقد كانت الذرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فوقه صلى الله عليه وآله كذلك هو والزكاة في (على) كل ما كيل بالصاع^١.

ورواه الشيخ في التهذيبين. عن الكليني بأدنى إختلاف وحيث أن الحسين بن سعيد يخبر عن توقيع الإمام تكون الرواية حجة وإن لم يثبت وثيقة عبد الله صاحب الكتاب نعم لابد من إثبات معرفة الحسين بخط أبي الحسن عليه السلام حتى يكون إخباره عن حدس قريب من المحس فإن كان المراد بأبي الحسن الهادي أو الرضا عليه السلام فهي تثبت لأنه روى عنهما وإن كان الكاظم عليه السلام فلا تثبت فلاحظ ثم إن للرواية ذيلًا ينافي ما نقلنا وإنما لم نقله للإشكال في سنده فلاحظ الكافي. ثم قول أبي الحسن مخالف لقول أبي عبد الله عليه السلام وهو عجيب وأعجب منه الروايات الآتية من أبي عبد الله عليه السلام على خلاف قوله ولا يدفع هذا التعارض العجيب بحمل الشيخ الروايات الأخيرة على الإستحباب. فإنه حمل بعيد جداً إلا أن يحمل على التقية.

[٤/٥٨٢٤] وعن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألته عليه السلام عن المحبوب (الحرث - يب وصا) ما يُزَكَّى منها فقال: «البُرُّ والشعير والذرة والدخن والأرز والسُّلْتُ والعدس والتميسم كل هذا يزكى وأشباهه»^٢.
و الرواية مضرة. ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني بأدنى تفاوت.

[٥/٠] ورواه في تهذيبه عن حريز عن زارة عن أبي عبد الله عليه السلام ورواه الكليني أيضاً عن حريز عن زارة عن أبي عبد الله وزاد: قال: «كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق (التي تجب فيها الزكاة - يب) فعليه الزكاة وقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله الصدقة في كل شيء أنبتته الأرض إلا (ما كان - كا) في الخُضَرِ والبقول وكل شيء يُفسد من يومه»^٣.

اعتبار رواية الكافي مبني على كون السند معلقاً على ما قبله كما هو الظاهر فلاحظ الكافي. وأما رواية الشيخ عن حريز فهي غير معتبرة إذ لا طريق للشيخ إليه في المشيخة، لكن الظاهر أنه نقل الخبر عن الكافي في الموردين من تهذيبه والجمع بين الروايات يقتضي حمل الأمر على الإستحباب في غير البر والشعير في الرواية.

[٦/٥٨٢٥] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم عن حماد عن حريز عن

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٠: التهذيب، ج ٤، ص ٥: الإستبصار، ج ٢، ص ٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٧٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١٠: التهذيب، ج ٤، ص ٤ والإستبصار، ج ٢، ص ٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥١٠: التهذيب، ج ٤، ص ٦٤-٦٥.

أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل في الأرز شيء؟ فقال: «نعم ثم قال: إن المدينة لم تكن يومئذ أرض أرز فيقال فيه ولكنه قد جعل فيه وكيف لا يكون فيه وعامة خراج العراق منه»^١. [٧/٥٨٣٦] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل قال قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن لنا رطوبة وأرزاً فما الذي علينا فيها فقال: «أما الرطوبة فليس عليك فيها شيء وأما الأرز فما سقت السماء العشر (بالشعر-خ) وما سقي بالدلو فنصف العشر من (في-خ ل) كل ما كُلت بالصاع أو قال: وكُيِّل بالمكيال»^٢.

[٨/٥٨٣٧] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن علي بن أسباط عن محمد بن زياد عن عمر بن أذينة عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن صدقات الأموال؟ فقال: «في تسعة أشياء ليس في غيرها شيء: في الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم السائمة وهي الراعية وليس في شيء من الحيوان غير هذه الثلاثة الاصناف شيء، وكل شيء كان من هذه الثلاثة الاصناف فليس فيه شيء حتى يحول عليه الحول منذ يوم يُنتَج»^٣. أقول: الظاهر كما سبق أن محمد بن زياد هو ابن أبي عمير فالسند معتبر.

[٩/٩٠] وعنه عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن أبي بصير والحسن بن شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة على تسعة أشياء (على) وعفا عما سوى ذلك: على الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم»^٤. أقول: تقدّم التحير في رواية علي بن الحسن عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وهو أبان في هذا السند بواسطة واحدة: ويقول السيد الاستاذ الخوئي رحمته الله في معجمه: وقد روى الكشي عن علي بن الحسن عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان في عدة موارد^٥. أقول: لكن قول الكشي لا يزيل التحير وإنما يوسع موارد.

تنبيه: نسب إسماعيل بن مزار إلى يونس بن عبد الرحمن إن وجوب الزكاة على تسعة أشياء إنما هو في ابتداء (اول-خ كا) النبوة ثم إنه عليه السلام وضعها على جميع المحبوب كما في الكافي^٦. ولكن ابن مزار مجهول.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٦٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١١.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٧٣.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢.

٥. معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٢٤٧ الطبقة الخامسة.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩.

٢. عدم وجوب الزكاة في الخضر والبقول والقطن وغيرها

[١٧٥٨٣٨] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا: «عفا رسول الله ﷺ عن الحُضْرَ قلت: وما الحُضْرُ قالا: كل شيء لا يكون له بقاء، البقل والبطيخ والفواكه وشبه ذلك مما يكون سريع الفساد قال زرارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل في القصب (القضب- القضيـب-خ) شيء قال: لا»^١.

[٢/٥٨٣٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما في الحُضْرُ قال: «وما هي؟ قلت القصب (القضيـب-يب- القصب) والبطيخ ومثله من الحُضْرُ قال: ليس عليه شيء إلا أن يباع مثله بمال ويحول عليه الحول ففيه الصدقة وعن (شجر-يب) الغضاة من (الخوخ و.يب) الفُزْسِكِ وأشباهه فيه زكاة قال: لا. قلت: فتمنه قال: ما حال عليه الحول من ثمنه فَرَزَكْهُ»^٢. ورواه الشيخ في تهذيبه بأدنى تفاوت.

[٣/٥٨٣٠] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن الخضر فيها زكاة وأن يبع بالمال العظيم؟ فقال: «لا حتى يحول عليه الحول»^٣. ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني.

[٤/٥٨٣١] وعن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في البستان تكون فيه من الثمار ما لو يبع كان مالاً هل فيه صدقة قال: «لا»^٤.

[٥/٥٨٣٢] التهذيب: عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن البستان لاتباع غلته ولو يبعث بلغت غلتها مالاً فهل تجب فيه صدقة فقال: «لا إذا كانت تُؤْكَلُ»^٥.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٦٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١٢ والتهذيب، ج ٤، ص ٦٧.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥١١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٦٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٦.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٦.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٦.

[٦/٥٨٣٣] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار عن عبدالعزيز بن المهدي قال: سألت أبا الحسن (أبا عبد الله - خ) عليه السلام عن القطن والزعفران عليها زكاة؟ قال: «لا»^١.

[٧/٥٨٣٤] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن الحُضْر فيها زكاة وإن بيعت بالمال العظيم؟ فقال: لا، حتى يحول عليه الحول»^٢.

[٨/٥٨٣٥] التهذيبان: علي بن الحسن قال: حدثني محمد بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير ابني اعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس في شيء أنبتت الأرض من الأرز والذرة (والدخن - صا خ) والحِمْص والعدس وسائر الحبوب والفواكه غير هذه الأربعة الأصناف وإن كُثِر ثمنه (زكاة - صا) إلا أن يصير مالا يباع (تمايع - يب) بذهب أو فضة يكنزه ثم يحول عليه الحول وقد صار ذهباً أو فضة فيؤدى عنه من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار»^٣. [٩/٥٨٣٦] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم بن هاشم عن حماد عن حريز عن زرارة قلت لأبي عبد الله عليه السلام في الذرة (شيء قال لي: «الذرة - خ يب) والعدس والسُّلْتُ والحبوب فيها مثل ما في الحنطة والشعير وكُل ما كيل بالصاع، فبلغ الأوساق التي تجب فيها الزكاة فعليه فيه الزكاة»^٤.

أقول: حمل معنى الحديث وأمثاله على الإستحباب حمل الظاهر على النص ثم السُّلْتُ إمّا نوع من الحنطة أو من الشعير.

[١٠/٥٨٣٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز (بن عبد الله - خ كا) عن محمد بن مسلم قال: سألت عليه السلام عن الحبوب ما يُزَكَّى منها؟ فقال: «الْبُرُّ الشعير والذرة والدخن والأرز والسلت والعدس والتِّمْسِيم، كل هذا يزكى وأشباهه». [١١/٥٨٣٨] وعن حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله وقال: «كل ما كِيل بالصاع

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٦.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٦: الإستبصار، ج ٢، ص ٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٠.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٦٥.

فبلغ الأوساق فعليه الزكاة وقال: «جعل رسول الله ﷺ الصدقة في كل شيء أنبتته الأرض إلا ما كان في الخضر والبقول وكل شيء يفسد من يومه».

أقول: الظاهر أن السند معلق على سابقه في الكافي وفي هذه الموسوعة، فهو معتبر.

٣. عدم وجوب الزكاة في الجواهر والكنز

[١/٥٨٣٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن ابن أذينة عن زرارة وبكير عن أبي جعفر ﷺ قال: «ليس في الجواهر وأشباهه زكاة وإن كثر»^١.

[٢/٠] الفقيه: عن زرارة وبكير مثله وزاد: وليس في نُقُر الفضة زكاة وليس على مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به فإن تجر به ففيه الزكاة والربح لليتيم وعلى التاجر ضمان المال. وقد رويت رخصة في أن يجعل الربح بينهما.

أقول: لم يفهم أن الزيادة من فتوى الصدوق أم من كلام الإمام ﷺ كما عن الوسائل.

[٣/٥٨٤٠] التهذيب: الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن هارون بن خارجة عن أبي عبد الله ﷺ في المال يوجد كنزاً، أيؤدى زكاته؟ قال: «لا، قلت وإن كثر؟ قال: وإن كثر أعدتها عليه ثلاث مرّات»^٢.

أقول: محمد بن زياد سواء كان ابن أبي عمير أو محمد بن الحسن بن زياد العطار ثقة فالسند معتبر.

٤. عدم وجوب الزكاة في غير الأنعام الثلاثة واستحبابها في الخيل

[١/٥٨٤١] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: هل في البغال شيء؟ قال: «لا، فقلت: فكيف صار على الخيل ولم يصّر على البغال، فقال لأن البغال لا تلقح والخيل الإناث ينتجن وليس على الخيل الذكور شيء؟ قال: قلت: فما في الحمير؟ فقال: ليس فيها شيء؟ قال: قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبهما (فيها - كما ط) شيء؟ فقال: ليس على ما يعلف شيء إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مَرْجِها»^٣.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩؛ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٦، ص ٨٨.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٣٩٨؛ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٨٨ و٨٩.

٣. المرج يفتح الميم: الأرض الواسعة ذات نبات كثير تخرج فيها الدواب أي تحلّ تسرح مختلطة حيث شاءت.

عامها يقتنيها ورواه في التهذيب بتفاوت عن الكليني وفي ذيله: «فيه الرجل فأما سوى ذلك فليس فيه شيء»^١.

[٢/٥٨٤٣] وعن علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم ووزارة عنهما جميعاً عليه السلام قالوا: «وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين وجعل على البراذين ديناراً»^٢.
و رواه في التهذيب عن الكليني.

أقول: لا دلالة في الرواية في كون المال المذكور بعنوان الزكاة بل نسبة الوضع إلى أمير المؤمنين عليه السلام يدل على أنه حكم سياسي حسب اقتضاء الدولة اقتصادها وينوبه الفقيه الذي بيده أمر المسلمين.

[٣/٥٨٤٣] وبالإسناد عن حريز عن محمد بن مسلم ووزارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما سألا عما في الرقيق فقالا: «ليس في الرأس شيء أكثر من صاع من تمر إذا حال عليه الحول وليس في ثمنه شيء حتى يحول عليه الحول»^٣.

٥. حكم الزكاة في مال التجارة

[١/٥٨٤٤] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن وزارة قال: كنت قاعداً عند أبي جعفر عليه السلام وليس عنده غير ابنه جعفر فقال: «يا وزارة إن أباذر وعثمان تنازعا على عهد رسول الله عليه السلام فقال عثمان كل مال من ذهب أو فضة يدار (به) ويعمل به ويتجر به ففيه الزكاة إذا حال عليه الحول فقال أبوذر: أما ما تجزبه أو دِيرَ وعُمِلَ به فليس فيه زكاة إنما الزكاة فيه إذا كان رِكازاً (أو-يب خ) كنزاً موضوعاً فإذا حال عليه الحول ففيه (فعليه-صا) الزكاة فاختصما في ذلك إلى رسول الله عليه السلام قال: فقال: القول ما قال أبوذر فقال أبو عبد الله عليه السلام لأبيه ما تريد إلى أن يخرج مثل هذا (فينكف فيكفي) الناس أن يعطوا (يعطفوا-يب) فقرائهم ومساكينهم فقال أبوه: إليك عني لا أجد منها بدا»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٦٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩١.

٢. نفس المصدر.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٩.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧٠؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٤ والإستبصار ج ٢، ص ١٠.

أقول: يظهر من الرواية اختلاف نظر الأئمة عليهم السلام في حل المشاكل الاجتماعية. ولعلّ الرواية تكون قرينة على أن جملة من أوامر الصادق عليه السلام في أمثال المقام للإستحباب دون الوجوب فتأمل.

وفي احتساب ما يأخذه السلطان من الزكاة في الباب (٢٠) من أبواب من يستحق الزكاة من إختلاف نظر الإمام الصادق عليه السلام مع أبيه الإمام الباقر عليه السلام. وكذا في باب الرباء وهذا الموضوع جدير بالعناية ولم أر من أشار إليه من فقهاءنا ولعلّ الاختلاف بينهما في الأحكام الثانوية دون الأحكام الأولية أو في دائرة منطقة الفراغ دون الأحكام اللازمة وتنقيح الموضوع محتاج إلى تأليف رسالة.

[٢/٥٨٤٥] وعن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال كثير فاشتري به متاعاً ثم وضعه (فوضعه - خ يب) فقال: «هذا متاع موضوع فإذا أحببت بعته فيرجع إلى رأس مالى وأفضل منه هل عليه فيه صدقة وهو متاع قال: لا حتى يبيعه قال: هل يؤدي عنه أن باعه لما مضى إذا كان متاعاً قال: لا»^١.

[٣/٥٨٤٦] وعنه عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرجل يشتري الوصيفة (الوصيفة) يُثَبِّتها (يبيتها - خ ل صا) عنده لتزيد وهو يريد بيعها أَعْلَى ثمنها زكاة قال: «لا، حتى يبيعهما قلت: فان باعها أيزكي ثمنها؟ قال: لا حتى يحول عليه الحول وهو في يده (يديه - خ)»^٢.

[٤/٥٨٤٧] الكافي: عن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعاً وكَسَدَ عليه وقد (كان - خ) زَكَّى ماله قبل أن يشتري المتاع متى يزكيه؟ فقال: «إن كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة وإن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس المال قال وسألته عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها؟ فقال: إذا حال (عليها - خ يب) الحول فليزكها»^٣.

و رواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٧٠؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٤ و٩٥.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٦٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٦٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٥.

[٥/٥٨٤٨] الكافي: عَدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن إسماعيل بن عبد الخالق قال: سأله سعيد الأعرج وأنا أسمع فقال: أنا نكس (نكتسب - خ ل يب ط) الزيت والسَّمْن (عندنا - يب) نطلب به التجارة فرمما مكث عندنا السنة والسنتين هل عليه زكاة؟ قال فقال: «إن كنت تَرْبِخُ فيه شيئاً أو تجد رأس ما لك فعليك (فيه - تهذيبان) زكاة وإن كنت إنما تَرْبِضُ به لأنك لا تجد إلا وضعية فليس عليك (عليه - خ يب) زكاته حتى يصير ذهباً أو فضة فإذا صار ذهباً أو فضة فزكه للسنة التي انجذرت فيها (منها - خ يب)»^١.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

وقد تقدم الكلام حول وثاقة الراوي الأول إسماعيل بن عبد الخالق فراجع كتب الرجال. ربما يشعر الخبر وأمثاله إن تعلق الخمس بالمال كان في تلك العصر مهماً مطلقاً لا سؤال عنه ولا يتعرض له الإمام الصادق (عليه السلام) لا مستقلاً ولا بمناسبة الزكاة. والسند مضمّر وفي رواية غير معتبرة مصدراً وسنداً أن المسؤل هو الإمام الصادق (عليه السلام).

[٦/١٠] التهذيبان: علي بن الحسين بن فضال عن سندي بن محمد عن العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: المتاع لا أصيب به رأس المال (أ) عُلِّيَ فيه زكاة قال: «لا، قلت أمسيكه سنتين ثم أبيععه (سنتين وأبيععه - صا) ماذا عُلِّيَ؟ قال: سنة واحدة»^٢. أقول: اعتبار الرواية مبني على أن المراد بالعلاء هو ابن رزين.

٦. زكاة الموهوب والموروث

[١٧/٥٨٤٩] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعن... جميعاً عن الحسن بن علي الوشاء عن أبان عن شعيب قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كل شيء جَزَّ عليك المال فزكه وكل شيء ورثته أو وهب لك فاستقبل به»^٣. أقول: اعتبار السند مبني على أن شعيباً هو ابن أعين أو ابن يعقوب وآل فهو مشترك.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٩؛ التهذيب، ج ٤، ص ٦٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٧.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٦٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٩٩-١٠٠.

أبواب زكاة الأنعام الثلاثة وبيان نُصُبها وما يتعلق بها

١. نصب الإبل وما يجب في كل نصاب منها

[١/٥٨٥٠] التهذيب: عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن (الإستبصار) الحسين بن سعيد عن محمد ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في خمس قِلاص^١ شاة وليس فيما دون الخمس شيء وفي عَشْرَ شاتان وفي خَمْسَ عَشْرَةَ ثلاث (شياة-يب ط) وفي عشرين أربع وفي خَمْسَ وعشرين خَمْسَ وفي ست وعشرين ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين فإذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى ستين، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين فإذا زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة»^٢.

[٢/٥٨٥١] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في خمس قلايص شاة وليس فيما دون الخمس شيء وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياة وفي عشرين أربع شياة وفي خمس وعشرين خمس (شياة-يب) وفي ست وعشرين بنت مخاض إلى خمس وثلاثين وقال عبد الرحمن: هذا فرق بيننا وبين الناس (وساق الحديث إلى

١. جمع قلوص وهو من الإبل: الطويلة القوائم، الشابة منها أو الباقية على السير، أول ما يركب من أُناتها كما قيل.

بيان تفسيري:

(الف) المخاض: الحوامل من النوق. وبنت مخاض: ما استكمل الحول ودخل في الثانية.

(ب) ابن لبون: ولد الناقة استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة. والانثى: بنت لبون.

(ج) الحقة من الإبل ما دخل في الرابعة.

(د) الجذعة من الإبل ما دخل في السنة الخامسة.

(هـ) طروقة الفحل: انشاء.

٢. التهذيب: ج٤، ص٢١؛ الإستبصار: ج٢، ص١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج٩، ص١٠٢.

آخره حسب ما قدمناه -يب و صا) كا: فإذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين فإذا زادت واحدة ففيها حِقَّةٌ إلى ستين فإذا زادت واحدة ففيها جَذَعَةٌ إلى خمس وسبعين فإذا زادت واحدة فيها بنتا لبون إلى تسعين فإذا اكْتُرَتْ الأبل ففي كل خمسين حِقَّةٌ^١.
و رواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

[٣/٥٨٥٣] التهذيان: عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد (والحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد -يب) عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الزكاة (زكاة الأبل -خ صا) فقال: «ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء فإذا كانت (بلغت -خ يب) خمساً ففيها شاة إلى عشر فإذا كانت عشرًا ففيها شاتان إلى خمس عشرة فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث من الغنم إلى عشرين، فإذا كانت عشرين ففيها أربع من الغنم إلى خمس وعشرين فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكراً فإذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون أنثى إلى خمس وأربعين فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى ستين فإذا زادت واحدة ففيها جَذَعَةٌ إلى خمس وسبعين فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين فإذا زادت واحدة ففيها حِقَّتَانِ إلى عشرين ومائة فإذا اكثرت الإبل ففي كل خمسين حِقَّةٌ ولا تؤخذ هَرَمَةٌ ولا ذات غَوَارٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ (ان -يب ط) (و-تل) يعدّ صغيرها وكبيرها»^٢.

[٤/٥٨٥٣] الفقيه: روي عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى عشرة فإذا كانت عشرًا ففيها شاتان فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث من الغنم فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين فإن لم يكن عنده ابنة مخاض فابن لبون ذكراً، فإن زادت على خمس وثلاثين بواحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين فإن زادت واحدة ففيها حِقَّةٌ وإِنَّمَا سَمِيَتْ حِقَّةً لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَرْكَبَ ظَهْرُهَا إِلَى سِتِّينَ فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فَجَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فَحِقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ وَاحِدَةً فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَفِي كُلِّ

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٠٢-١٠٣.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٠٣.

أربعين ابنة لبون وكل من^١ وجبت عليه جَذَعَةٌ ولم تكن عنده وكانت عنده حِقَّةٌ دفعها ودفع معها شاتين أو عشرين درهماً ومن وجبت عليه حِقَّةٌ ولم تكن عنده وكانت عنده جَذَعَةٌ دفعها وأخذ من المصدق شاتين أو عشرين درهماً ومن وجبت عليه حِقَّةٌ ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون دفعها ودفع معها شاتين أو عشرين درهماً ومن وجبت عليه ابنة لبون ولم تكن عنده وكانت عنده حِقَّةٌ دفعها وأعطاه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ومن وجبت عليه ابنة لبون ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة مخاض دفعها وأعطى معها شاتين أو عشرين درهماً ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون دفعها وأعطاه المصدق شاتين أو عشرين درهماً ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده وكان عنده ابن لبون ذَكَرٌ فانه يُقْبَلُ منه ابن لبون وليس يدفع معه شيئاً»^٢.

[٥/٥٨٥٤] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد (بن عيسى - كا ويب) عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالوا: «في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمساً وعشرين فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مخاض. ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وثلاثين فإذا بلغت خمساً وثلاثين ففيها ابنة لبون. ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وأربعين فإذا بلغت خمساً وأربعين ففيها حِقَّةٌ ظُرُوقَةٌ الفحل ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها جَذَعَةٌ ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمسا وسبعين فإذا بلغت خمسا وسبعين ففيها ابنتا لبون ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت تسعين ففيها حقتان طُرُوقَتَا الفحل ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها حقتان ظُرُوقَتَا الفحل فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففي كل خمسين حِقَّةٌ وفي كل أربعين بنت لبون ثم ترجع الإبل على أسنانها وليس على النيف شيء ولا على الكسور (المكسور) شيء ولا على العوامل شيء (ويب - خ ص) إنما ذلك على السائمة الراعية قال: قلت فما في الثُبُخْتِ السائمة (شيء - كا) قال: مثل ما في الإبل العربية»^٣.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

و روى الصدوق في معاني الأخبار عن أبيه قال حدثنا سعد بن عبد الله عن

١. احتمل بعضهم أن يكون العبارة من هنا من كلام الصدوق موافقا لرواية.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٠٤-١٠٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٠٦.

إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام نحوه^١.
وفي الوسائل بعد ذكر هذه الرواية عن التهذيب والكافي قال: ورواه الصدوق في معاني الأخبار عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى مثله إلا أنه قال: على ما في بعض النسخ الصحيحة: «فإذا بلغت خمساً وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض إلى أن قال: فإذا بلغت وخمساً وثلاثين فإن زادت واحدة ففيها ابنة لبون ثم قال إذا بلغت خمساً وأربعين وزادت واحدة ففيها حقة ثم قال فإذا بلغت ستين وزادت واحدة ففيها جذعة. ثم قال فإذا بلغت خمساً وسبعين وزادت واحدة ففيها بنتا لبون ثم إذا بلغت تسعين وزادت واحدة ففيها حقتان وذكر بقية الحديث (انتهى)»^٢.
ويأتي ما يتعلق به في صحيح زرارة.

٢. نُصُب البقر والجاموس وما يجب في كلّ نصاب منهما

[١/٥٨٥٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير والعجلي والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «في البقر في كلّ ثلاثين بقرة تباع حولي وليس في أقلّ من ذلك شيء وفي أربعين بقرة (بقرة-خ) مئة وليس فيهما بين (دون-خ) يب ط) الثلاثين إلى الأربعين بشيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيهما (بقرة-كا-خ) مسنة وليس فيما بين (دون-خ) ل يب ط) الأربعين إلى الستين شيء فإذا بلغت الستين ففيها تبيعان (تبعان-يب ط) إلى سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومسنة إلى ثمانين فإذا بلغت ثمانين ففي كلّ أربعين مسنة (إلى يسعين-كا) فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث (تتابع-كا) حوليات فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كلّ أربعين مسنة ثم ترجع البقر على أسنانها وليس على النيف شيء ولا على الكسور (المسكور-يب ط) شيء ولا على العوامل شيء إنما الصدقة على السائمة الراعية وكلّ ما لم يحمل عليه الحول عند ربّه فلا شيء عليه حتى يحول عليه الحول فإذا حال عليه الحول وجب عليه (فيه-يب)»^٣.
أقول: التبيع: ولد البقر أوّل سنة وبقرة متبع أي معها ولدها. وحولي: الحول: السنة وكلّ

١. معاني الأخبار، ص ٣٢٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١١٢-١١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٠٧.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١١٠.

في حاضر أول سنته حولي والآنثى حولية. مستنة: البقرة والثمة يصح عليها اسم المسن إذا أثننا، فإذا سقطت سنيتها بعد طلوعها فقدأ سنت وليس معنى اسفانها كبرها كالترجل ولكن معناها طلوع نيتها وتثنى البقرة في السنة الثالثة كما عن اللسان (ج ١٣/١٢٢). ثم العوامل جمع العاملة وهي البقرة التي يستسقى عليها ويحرق وتستعمل في الاشغال والسائمة خلاف العوامل المعلقة.

[٢/٥٨٥٦] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له في الجواميس شيء قال: «مثل ما في البقر»^١. ورواه الصدوق في الفقيه عن حريز عن زرارة ويأتي ما يتعلق به في صحيح زرارة.

[٣/٥٨٥٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في الشاة في كل أربعين شاة شاة وليس فيما دون الأربعين شيء ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة (واحدة - كما وصا) فإذا زادت على مائة وعشرين ففيها شاتان وليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين فإذا بلغت المائتين ففيها مثل ذلك فإذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شيات ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شيات فإذا زادت واحدة ففيها أربع شيات حتى تبلغ أربعمئة فإذا تمت أربعمئة كان على كل مائة شاة (شاة - خ) وسقط الأمر الأول وليس على دون المائة بعد ذلك شيء عليه وليس في النيف شيء وقالوا: كل ما لا يحول (كل ما لم يحل - خ ل - كما - ما لم يحل - كما صا) عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه (فيه - كما خ ل) فإذا حال عليه الحول وجب عليه^٢.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

[٤/٥٨٥٨] التهذيبان: سعد عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد (و الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد) عن محمد بن قيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس فيما دون الأربعين من الغنم شيء فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى المائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاث مائة فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة. ولا

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١١٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٥؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١١٣.

يُؤْخَذُ هَرِمَةً وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدَقُ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمَعٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَيَعُدُّ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا»^١.
أقول: تقدم في الباب الثاني قوله ﷺ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدَقُ أَنْ يَعْدَهَا صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا». ويأتي في صحيح زرارة ما يتعلق به.

٣. اشتراط مضي الحول في الأنعام الثلاثة

[١/٥٨٥٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال: «ليس في صغار الإبل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تُنْتَجُ»^٢.
[٢/٥٨٦٠] وعن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: السَّخْلُ متى يجب فيه الصدقة قال: «إذا أُجْنِعَ»^٣.
وتقدم ما يدل عليه في أول الباب الأول والثاني والثالث ويأتي أيضاً ما يدل عليه.
قيل: السَّخْلَةُ ولد الشاة من المعز والضأن. والحذعة ماله سنة تامة.

٤. عدم وجوب الزكاة على المملوكة والعوامل

[١/٥٨٦١] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى الجهنني عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ قالوا: «ليس على العوامل من الإبل والبقر شيء (و) إنما الصدقات على السائمة الراعية وكل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فيه فإذا حال عليه الحول وجب عليه»^٤.

[٢/٥٨٦٢] وعن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن مسكان عن إسحاق بن عمار قال: سألته عن الإبل يكون للجمال أو (و) يكون في بعض الأمصار أتجري عليها الزكاة كما تجري على السائمة (السايبة - خ ل) في البرية فقال: «نعم»^٥.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١١٤.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١١٩-١٢٠.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٠.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٤١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٢.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٤١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٢ و١٢٣.

وللشيخ سند آخر في الإستبصار رواه مسنداً إلى الصادق عليه السلام لكنه ضعيف بعبد الله بن بحر. والسند المذكور هنا مضمّر والشيخ الطوسي (نور الله مرقدّه) توقف حتى في مضمّرات سماعة وإليك نص بيانه في التهذيب: لأن الرواية الأخيرة قال فيها: سألته ولم يذكر المسؤول وهذا يحتمل أن يكون المسؤول غير من يجب إتباع قوله.^١

ورأيت قبل سنين توقف سيدنا الأستاذ الخوئي أيضاً في مضمّرات سماعة في تقريرات درسه التي ألقاها وكتبها بعض تلاميذه ثم طبعها بعد ارتحاله الى بلدي عن النجف الاشرف.

أقول: اما الشيخ الطوسي قدس سره فكتبه لاسيما التهذيبن مملوءة من مضمّرات سماعة وإنما توقف فيه في هذا المقام لعلاج مشكلة التعارض بين المضمرة والمسندة ولا يحتمل عدم عمله بكل مضمّراته وأنا متوقف في كل المضمّرات إلا ما فهمت رجوع الضمير فيها إلى الإمام لكنني نقلتها في هذا الكتاب.

[٣/٥٨٦٣] وبالإسناد عن صفوان عن إسحاق (بن عمار-صا) قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الإبل العوامل عليها زكاة فقال: «نعم عليها زكاة».^٢ وحمل على الاستحباب جمعاً وتقدم ما يدل عليه في رابع أبواب ما تجب فيه الزكاة وفي أول هذه الأبواب.

٥. عدم الزكاة في الأكلة والربي وفحل الغنم

[١/٥٨٦٤] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وعن علي عن أبيه جميعاً عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «ليس في الأكلة ولا في الرُّبِّي التي تُرَبَّى اثنين ولا شاة لبن ولا فحل الغنم صدقة».^٣ ورواه الصدوق في الفقيه عن عبد الرحمن بن الحجاج.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٥.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٤٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٤.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٥.

أبواب زكاة النقدين

١. نصاب الذهب والفضة

[١/٥٨٦٥] الكافي: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن علي بن عقبة وعدة من أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء فإذا اكملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة وعشرين فإذا اكملت (اكملت - خ ل) أربعة وعشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية وعشرين فعلى هذا الحساب كلما زاد أربعة»^١.

ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني وفي إسناده عن أحمد بن محمد.

[٢/٥٨٦٦] وعليّ عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب كم فيه (عليه - تهذيبان ط) من الزكاة فقال: «إذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

[٣/٥٨٦٧] الكافي: عليّ عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الذهب والفضة ما أقل ما يكون فيه الزكاة قال: «متنا درهم وعذها من الذهب قال: وسألته عن النّيف والخُمْسة والعشرة قال: ليس عليه شيء حتى يبلغ أربعين فيعطى من كل أربعين درهماً درهم (درهما - خ ل)»^٣.

[٤/٥٨٦٨] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٦؛ الإسنصار، ج ٢، ص ١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠؛ الإسنصار، ج ٢، ص ١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٩.

عن الحسين بن بشار (يسار-خ ل) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام في كم وضع رسول الله ﷺ الزكاة؟ فقال: «في كل مائتي درهم خمسة دراهم فان نقصت فلا زكاة فيها وفي الذهب (في-خ) كل عشرين ديناراً نصف دينار فان نقص فلا زكاة فيها»^١.

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن ابن يسار هو ابن بشار بعينه الذي وثقه الشيخ.

[٥/٠] التهذيب: علي بن الحسن عن محمد بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير ابني أعين أتهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول: «في الزكاة. أما في الذهب فليس في أقل من عشرين ديناراً شيء فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار وليس في أقل من مائتي درهم شيء فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فبحساب ذلك، وليس في مائتي درهم وأربعين درهماً غير درهم إلا خمسة الدراهم، فإذا بلغت أربعين ومائتي درهم ففيها ستة دراهم، فإذا بلغت ثمانين ومائتي درهم ففيها سبعة دراهم فما زاد فعلى هذا الحساب وكذلك الذهب وكل ذهب وأتما الزكاة على (في-خ) الذهب والفضة الموضوع إذا حال عليه الحول ففيه الزكاة وما لم يحل عليه الحول فليس فيه شيء»^٢.

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن محمد بن إسماعيل هو البرمكي أو حفيد بزيع.

[٦/٥٨٦٩] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن علي بن أسباط عن محمد بن زياد عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «في الذهب إذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار وليس في ما دون العشرين شيء (التهذيب): وفي الفضة إذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم وليس فيما دون المائتين شيء فإذا زادت تسعة وثلاثون على المائتين فليس فيها شيء حتى تبلغ الأربعين، وليس في شيء من الكسور شيء حتى تبلغ الأربعين وكذلك الدينار على هذا الحساب»^٣.

أقول: اعتبار السند معلق على كون محمد بن زياد هو ابن أبي عمير أو محمد بن الحسن بن زياد العطار أو محمد بن الحسن بن زياد الميثمي.

ولعل الأوسط أوسط.

[٧/٥٨٧٠] الكافي: عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رفاعة النخاس قال: سألت

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٢٩.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٣٠.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٣٠.

رجل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إني رجل صانع (صانع - خ ل) أعمل بيدي وأتتبعه عندي الخمسة العشرة ففيها زكاة؟ فقال: «إذا اجتمع مأتا درهم فحال عليها الحول فإن عليها الزكاة»^١.

[٨/٥٨٧١] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن محمد بن مسلم وأبي بصير وبريد والفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالوا: «في الذهب في كل أربعين مثقالاً مثقال وفي الورق في كل مأتى درهم خمسة دراهم وليس في أقل من أربعين مثقالاً شيء ولا في أقل من مأتى درهم شيء وليس في التيف، شيء حتى يتم أربعون، فيكون فيه واحد»^٢.
والتيف ما بين النصابين. والورق الدرهم المضروب، وحمل الشيخ كلمة شيء في قوله (وليس في أقل من أربعين مثقالاً شيء) على الدينار لثلاثين في ثبوت نصف الدينار في العشرين ورد بأنه حمل بعيد يمنعه صدر الخبر وذيله.
وتقدم في بعض أبواب هذه الكتاب ما يدل عليه.

٢. عدم وجوب الزكاة على التسعة إذا لم يبلغ كل واحد منها النصاب وإن بلغ الكل قيمة النصاب

[١٧/٥٨٧٢] التهذيبان: علي بن مهزيار عن أحمد بن محمد عن حماد عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر ولابنه عليه السلام: الرجل تكون له الغلة الكثيرة من أصناف شتى أو مال ليس فيه صنف تجب فيه الزكاة هل عليه في جميعه زكاة واحدة؟ فقالا: «لا، إنما تجب عليه إذا تم فكان تجب في كل صنف منه الزكاة فان أخرجت أرضه شيئاً قدر ما لا تجب فيه الصدقة أصنافاً شتى لم تجب فيه زكاة واحدة». قال زرارة قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة درهم وتسعة وتسعون درهماً وتسعة وثلاثون ديناراً أيزكها قال: «لا، ليس عليه شيء من الزكاة في الدرهم ولا في الدينار حتى يتم أربعين (ديناراً) والدرهم مأتى درهم».

قال زرارة: وكذلك هو في جميع الأشياء قال: (و- ثم - صا) قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٣١.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٣٢.

٣. قيل: الظاهر أن الصواب تسعة عشر ديناراً كما في نقل الفقيه.

رجل عنده أربع (أربعة-يب) أئنيق^١ وتسعة وثلاثون شاة وتسعة وعشرون بقرة أيزكيهن فقال: «لا يزكي شيئاً (منها-خ) (لأنه ليس شيء منهن) تم فليس تجب فيه الزكاة».^٢

[٢/٥٨٧٣] وعن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن المختار بن زياد عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل عنده مائة درهم وتسعة وتسعون درهماً وتسعة وثلاثون ديناراً (أو-خ) أيزكيها فقال: «لا ليس عليه شيء من الزكاة في الدراهم ولا في الدنانير حتى يتم أربعون (أربعين-خ صا) ديناراً والدراهم مائتا درهم». قال: قلت: فرجل عنده أربع أئنيق وتسعة وثلاثون شاة وتسعة وعشرون بقرة أيزكيهن فقال: «لا يزكي شيئاً منها لأنها ليس شيء منهن (قد-يب) تم (نصابه-صا) فليس تجب فيه الزكاة».^٣

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن المختار هو العبد البصري الذي وثقه الشيخ. ورواه الصدوق في الفقيه بطريقه عن زرارة بتفاوت ونقيصة وزيادة ما وفيه: وتسعة عشرة ديناراً مكان تسعة وثلاثون.

والظاهر أن الروايات الثلاثة كلها تحكي عن واقعة واحدة وسؤال واحد وجواب واحد وإن اختلفت الألفاظ.

[٣/٥٨٧٤] ومحمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام: عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير أعليه زكاة؟ فقال: «إن كان قَرَّبَها من الزكاة فعليه الزكاة قلت: لم يقربها ورث مائة درهم وعشرة دنانير قال: ليس عليه زكاة». قلت: فلا تكبس (فلا يكسر-صا) الدراهم على الدنانير والدنانير على الدراهم قال: «لا».^٤

٣. عدم وجوب الزكاة على الحلبي وما يغير ويبدل

[١/٥٨٧٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل فرّ بماله من الزكاة فاشترى به أرضاً أو داراً أعليه فيه شيء

١. الأئنيق جمع الناقعة وأصله أونق قلبت الواو ياء.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٩٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٠.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٩٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢ الطبعة المحققة وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤١.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٩٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٤٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٣.

فقال: «لا ولو جعله حُلْيَا أو نُقْرًا فلا شيء عليه فيه^١ وما منع نفسه من فضله أكثر مما منع من حق الله بأن يكون فيه»^٢.

و رواه الصدوق عن عمر بن يزيد بأدنى تفاوت في الفقيه. وعمر بن يزيد الذي للصدوق إليه طريق ثقة.

[٢/٥٨٧٦] وعنه عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال موضوع حتى إذا كان قريباً من رأس الحول أنفق قبل أن يحول عليه عليه صدقة؟ قال: «لا»^٣.
أقول: تقدم ويأتي في الباب اللاحق ما يتعلق به.

٤. اعتبار مضي الحول في وجوب الزكاة على النقيدين

[١/٥٨٧٧] التهذيب: الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «الزكاة على المال الصامت الذي يحول عليه الحول ولم يحركه»^٤.

[٢/٥٨٧٨] الكافي: علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن علي بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: قلت له إنه يجتمع عندي الشيء (الكثير - تهذيبان) فيبقى نحواً من سنة أنزكيه؟ قال: «لا كل ما لم يحل عليه الحول فليس عليك فيه زكاة وكل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء قال: قلت: وما الركاز؟ قال: الصامت المنقوش ثم قال: إذا أُرِدْتُ ذلك فأنسبْكه فإنه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة شيء من الزكاة»^٥.

و رواه الشيخ في التهذيبين عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى العبيدي عن حماد بن عيسى. وسند الإستبصار: أخبرني الحسين بن عبيد الله وأبو الحسين بن أبي جيد جميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه عن محمد بن علي بن محبوب.

[٣/٥٨٧٩] وبالإسناد: عن حريز بن عبد الله عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل كان عنده مائتا درهم غير درهم أحد عشر شهراً ثم أصاب درهماً بعد ذلك في الشهر الثاني

١. تقدم أن امثال الرواية تحكي عدم وجوب الخمس - خمس الفوائد.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٩: الفقيه، ج ٢، ص ١٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٥.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥١٨: التهذيب، ج ٤، ص ٨: الإستبصار، ج ٢، ص ٦٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٧.

عشر فكملت عنده مأتادهم أعليه زكوتها قال: «لا، حتى يحول عليه الحول وهي مأتا درهم فإن كانت مائة وخمسين درهماً فأصاب خمسين بعد أن يمضي شهر فلا زكوة عليه حتى يحول على المأتين الحول». قلت له: فإن كانت عنده مأتا درهم غير درهم فضى عليها أيام قبل أن ينقضي الشهر ثم أصاب درهماً فأتى على الدراهم مع الدرهم حول أعليه زكوة فقال: «نعم وإن لم يمض عليها جميعاً الحول فلا شيء عليه فيها». قال: وقال زرارة ومحمد بن مسلم: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أما رجل كان له مال وحال عليه الحول فآته يزكّيه. قلت له: فإن (هو-كا) وهبه قبل خَلِّه بشهر أو بيوم قال: ليس عليه شيء أبداً قال وقال زرارة عنه أنه قال: إنما هذا بمنزلة رجل أفطر في شهر رمضان يوماً في إقامته ثم خرج في آخر التّهار في سفر فأراد بسفره ذلك إبطال الكفارة التي وجبت عليه وقال أنه حين رأى الهلال الثاني عشر وجبت عليه الزكوة ولكنه لو كان وهبها قبل ذلك لحاز ولم يكن عليه شيء بمنزلة من خرج ثم أفطر، إنما لا يمنع ما حال عليه فأما ما لم يحلّ فله منعه ولا يحلّ له منع مال غيره فيما قد حُلّ عليه» قال زرارة وقلت له: رجل كانت له مأتا درهم فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فراراً بها من الزكوة فعل ذلك قبل خَلِّها بشهر فقال: «إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليها الحول ووجبت عليه فيها الزكوة فقلت له: فإن أحدث فيها قبل الحول قال: جائز (جاز-يب) ذلك له قلت: إنه قرَّبها من الزكوة قال: ما أدخل (بها-خ كا) على نفسه أعظم مما منع من زكوتها فقلت له: إنه يقدر عليها قال: فقال: وما علمه أنه يقدر عليها وقد خرجت من ملكه قلت: فانه دفعها إليه على شرط فقال إنه إذا سَمَّاهُ هبة جازت الهبة وسقط الشرط وضمن الزكوة» قلت له وكيف يسقط الشرط وتمضي الهبة ويضمن الزكوة فقال هذا شرط فاسد والهبة المضمونة ماضية والزكاة له لازمة عقوبة له ثم قال: «إنما ذلك له إذا اشترى بها داراً أو أرضاً أو متاعاً» ثم قال زرارة قلت له: ان أباك قال لي: من قرَّبها من الزكوة فعليه أن يؤديها فقال: «صدق أبي عليه أن يؤدي ما وجب عليه وما لم يجب عليه فلا شيء عليه فيه ثم قال: رأيت لوان رجلاً أغشى عليه يوماً ثم مات فذهبت صلوته أكان عليه وقدمات أن يؤديها قلت: لا إلا أن يكون قد أفاق من يومه ثم قال: «لوان رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه كان يصام عنه قلت: لا قال: فكذلك الرجل لا يؤدي عن ماله إلا ما حال عليه الحول»^١.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٥-٥٢٦: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٣٥-٣٦: الإستبصار، ج ٢، ص ٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٨.

ورواه في التهذيب عن الكليني، ورواه في التهذيبين أيضاً عن علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم بن هاشم عن حماد عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أن أباك (وذكر نحوه إلى آخره).

[٤/٥٨٨٠] الفقيه: روى زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنما رجل كان له مال وحال عليه الحول فانه يزكيه»، قيل له: فان وهبه قبل حوله بشهر أو يوم فقال: «ليس عليه شيء إذا». وروى زرارة عنه عليه السلام أنه قال: «إنما هذا بمنزلة رجل أفطر في شهر رمضان يوماً في إقامته ثم يخرج في آخر النهار في سفر وأراد بسفره ذلك إبطال الكفارة التي وجبت عليه»^١.

أقول: تقدم في الباب المتقدم في سبعة موارد ما يتعلق بالباب.

[٥/٥٨٨١] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن محمد الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفيد المال؟ قال: «لا يزكيه حتى يحول عليه الحول»^٢. ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

٥. عدم تعلق الزكاة بالحلي

[١/٥٨٨٢] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد (بن - يب خ) الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الحلي (أ- يب) فيه زكاة؟ قال: «لا»^٣.

و للكا في سند آخر أيضاً ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

[٢/٥٨٨٣] وعليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رفاعه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسأله بعضهم عن الحلي فيه زكاة فقال: «لا وإن بلغ مائة ألف»^٤.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني والحديث مكرر في التهذيب.

[٣/٥٨٨٤] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٨.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٥١٧: التهذيب، ج ٤، ص ٨: الإستبصار، ج ٢، ص ٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥١٨: التهذيب، ج ٤، ص ٨: الإستبصار، ج ٢، ص ٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥٥.

يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلي أيزكي؟ فقال: «إذا لا يبقى منه شيء»^١.

بناء على أن ابن يعقوب هو الميثمي.

[٤/١] التهذيبان: علي بن الحسن عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلي فيه زكاة؟ قال: «لا، ألا ما فَرَّ به من الزكاة»^٢. أقول: الواسطة المحذوف بين علي وحماد إن كان إبراهيم بن هاشم أو مثله من الصادقين. فالسند معتبر.

[٥/٥٨٨٥] الكافي: عن علي بن أبيه عن حماد عن حريز عن هارون بن خازجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إن أخي يوسف عليه السلام هُوَ لاء (لهؤلاء) القوم أعمالاً أصاب فيها أموالاً كثيرة وإنه جعل ذلك الأموال حلياً أراد أن يَفَرَّ به من الزكاة أعليه الزكاة؟ قال: «ليس على الحلي زكاة وما أدخل على (المال-تهذيبان) نفسه من النقصان في وضعه ومنعه نفسه (من-صا) فضله أكثر مما يخاف من الزكاة».

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني تقدم ما يدل عليه في الباب الثالث^٣.

٦. وقت أداء الزكاة وما يتعلق به

[١/٥٨٨٦] الكافي: عن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون عنده المال أيزكيه إذا مضى نصف السنة قال: «لا ولكن حتى يحول عليه الحول ويحل عليه إنّه ليس لأحد أن يصلي صلاة الآلوقتها وكذلك الزكاة ولا يصوم أحد شهر رمضان إلا في شهره بإقضاء أو كل فريضة أنما يؤدّي إذا حلت»^٤.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

أقول: إعتبار الرواية مبني على انصراف عمر إلى عمر بن محمد بن يزيد.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥١٨.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥١٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٤٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣١-٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥٨.

[٢/٥٨٨٧] الكافي والتهذيبان: بالإسناد عن حريز عن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام: أيزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنة قال: «لا، أتصلي الأولى قبل الزوال».^١

[٣/٥٨٨٨] التهذيبان: عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين (الحسن- خ ل يب) عن جعفر بن محمد بن يونس عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين».^٢

[٤/٥٨٨٩] التهذيبان: عن محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يحل عليه الزكاة في شهر رمضان فيؤخر إلى المحرم؟ قال: «لا بأس قلت: فإنها لا تحل عليه إلا في المحرم فيعجلها في شهر رمضان قال: لا بأس».^٣

[٥/٥٨٩٠] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: زكاتي تحل عليّ في شهر أيسلح لي أن أحبس منها شيئاً مخالفة أن يجيئني من يسألني فقال: «إذا حال عليه الحول فأخرجها من مالك ولا تخلطها بشيء ثم أعطاها كيف شئت قال: قلت: فإن أنا كتبتها واثبتها يستقيم لي قال: نعم لا يضرك».^٤

و رواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن أبي جعفر عن العباس بن معروف عن الحسن بن علي بن فضال عن يونس بن يعقوب بتفاوت في بعض الجملات.

[٦/٥٨٩١] وعن العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن محمد بن يحيى عن أبي بصير قال: سألت عن رجل يكون نصف ماله عيناً ونصفه ديناً فتحل عليه الزكاة قال: «يزكي العين ويدع الدين قلت: فانه إقتضاه بعد ستة أشهر قال: يزكيه حين إقتضاه قلت: فان حال عليه الحول وحل الشهر الذي كان يزكي فيه وقد أتى لنصف ماله سنة ونصفه الآخر ستة أشهر قال: يزكي الذي مرت عليه سنة ويدع الآخر حتى يمر عليه سنة قلت: فإتاه (فان-خ) اشتى أن يزكي قال: ما أحسن ذلك».^٥

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن المراد بمحمد بن يحيى هو الحزاز أو الحنعمي.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٤: التهذيب، ج ٤، ص ٤٣، والإستبصار ج ٢، ص ٣٢.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٤٤: الإستبصار ج ٢، ص ٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٠.

٣. نفس المصدر.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٢: التهذيب، ج ٤، ص ٤٥-٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٠.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٢.

[٧/٥٨٩٣] وعنه عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد البرقي عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل تحل عليه الزكاة في السنة في ثلاثة أوقات أواخرها حتى يدفعها في وقت واحد؟ فقال: «متى حلت أخرجها وعن الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب متى تجب على صاحبها قال: إذا (ما-خ) صرم وإذا (ما-خ) خرص»^١.
الخرص: تقدير ما على النخل والكرم بالظن من الرطب تمرأ ومن العنب زيبأ.
[٨/٥٨٩٣] وعن علي بن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها ويبقي بعضها يلتمس به الموضع فيكون من أوله إلى آخره ثلاثة أشهر، قال: «لا بأس»^٢.
و رواه الشيخ في تهذيبه عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان بأدنى تفاوت.

٧. إذا عجل الزكاة وأيسر المعطي أعادها

[١/٥٨٩٤] الكافي: علي بن إبراهيم أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن الأحول (عن أبي عبد الله عليه السلام) في رجل عجل زكاة ماله ثم أيسر المعطي قبل رأس السنة قال: «يعيد (يعطي-كاخ) المعطي الزكاة»^٣.
و رواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن النعمان الأحول عن أبي عبد الله عليه السلام.
و رواه الشيخ في التهذيبين عن محمد بن علي محبوب عن أحمد عن (أبيه-يب) عن ابن أبي عمير عن ابن مسكان عن الأحول (عن أبي عبد الله عليه السلام-كاوصا) وفي كون كلمة المعطي الثانية مبنية للفاعل أو للمفعول وجهان.
أقول: قوله عليه السلام: أيسر المعطي أى صار أخذ الزكاة موسراً.

٨. جواز اخراج القيمة عما يجب عليه من الزكاة

[١/٥٨٩٥] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد البرقي قال:

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٤٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٣-١٦٤.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٥.

كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: هل يجوز أن يخرج عما يجب في الحرث من الحنطة والشعير وما يجب على الذهب دراهم بقيمة ما تسوى أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه؟ فاجاب عليه السلام: «أئما تيسر يُخْرَجُ»^١.

ورواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن خالد البرقي.
ورواه في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي بأدنى تفاوت.

[٢/٥٨٩٦] وعنه عن العمري بن علي عن علي بن جعفر قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يعطي عن ماله من زكاته عن الدراهم دنائير وعن الدنانير دراهم بالقيمة أم يحل ذلك؟ قال: «لا بأس»^٢.

ورواه الصدوق في الفقيه عن علي بن جعفر.
وفي التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن موسى بن القاسم عنه.

٩. عدم وجوبها على ما يسبك

[١/٥٨٩٧] الكافي: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه (عن أبيه) قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المال الذي لا يعمل به ولا يقلب قال: «تلزّمه الزكاة (في كل سنة - يب وكا) إلا أن يسبك»^٣.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٩٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٩٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥١٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٨.

ابواب زكاة الغلات

١. نصاب الغلات

[١/٥٨٩٨] التهذيب: عن سعد عن أحمد بن محمد عن أبيه والحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوساق والْوَشْقُ ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع ففيه العُشْرُ وما كان منه يسقى بالَرِشَاءِ والدوالي والنواضح ففيه نصف العُشْر وما سقت السماء أو السَّيْحُ أو كان بعلاً ففيه العشر تاماً وليس فيما دون ثلاثمائة صاع شيء وليس فيما أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء»^٢.

ورواه في الإستبصار عن الكليني عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير الخ بأدنى تفاوت وهو غير موجود في الكافي كما في حاشية جامع أحاديث الشيعة وكذلك عن حاشية الوافي.

نعم؛ وللمتن سند آخر في التهذيب وهو: علي بن الحسن عن محمد بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام.
والفاظه مختلفة في الجملة والمعنى واحد.

[٢/٥٨٩٩] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن الأشعري قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن أقل ما تجب فيه الزكاة من التُّبَرِ والشعير والتمر والزبيب فقال: «خمسة أوساق بوسق النبي عليه السلام فقلت: كم الوَشْقُ؟ فقال: ستون صاعاً قلت: فهل على العنب زكاة أو أتما تجب عليه إذا صَيَّرَهُ زَبِيْباً قال: نعم إذا خرصه أخرج زكاته»^٣.

١. والبلع من النخل ما شرب بعروقه، من غير سقي ولا سماء وقيل هو ما اكتفى بماء السماء والسيح الماء الجاري.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٣-١٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٦٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٧١.

[٣/٥٩٠٠] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرة عن سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزكاة في التمر والزبيب فقال: «في كل خمسة أو ساق وسقٍ والوسق ستون صاعاً والزكاة فيهما سواء»^١.

[٤/٥٩٠١] الكافي: علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التمر والزبيب ما أقل ما تجب فيه الزكاة فقال: «خمسة أو أساق (يب-كا) ويترك معافاةً وأثم جُعْزُور (ة) لا يزكيان وإن كُثُرا ويترك للحارس العذق والعذقان والحارس يكون في النخل ينظره فيترك ذلك لِعِياله»^٢.
ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

[٥/٥٩٠٢] التهذيبان: عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد عن الحسين عن النضر عن هشام عن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس في النخل صدقة حتى تبلغ خمسة أو ساق والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة أو ساق زيباً (زبيب-صا)»^٣.
أقول: اعتبار الرواية مبني على أنَّ سليمان هو ابن خالد. وفي نسخة من التهذيب المطبوع وعن ابن الحسين وفي نسخة من الإستبصار أحمد بن الحسين وكل ذلك اشتباه كما لا يخفى.

[٦/٥٩٠٣] وعن سعد عن أبي جعفر عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله (عبد الله-صا) (بن علي-يب) الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس فيما دون خمسة أو ساق شيء والوسق ستون صاعاً»^٤.

[٧/٥٩٠٤] الإستبصار: علي بن الحسن عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن أبي بصير والحسن بن شهاب قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ليس في أقل من خمسة أو ساق زكاة والوسق ستون صاعاً»^٥.

ورواه في التهذيب سنداً ومتناً وفيه القاسم بن عامر مكان العباس بن عامر ولكنه محرف ولذا حكمنا باعتبار السند.

وتقدم ما يدل عليه في الجملة. ويأتي أيضاً.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٤؛ الإستبصار ج ٢، ص ١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٧٢.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٥١٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٧٣.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٨؛ الإستبصار ج ٢، ص ١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٧٣.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٩؛ الإستبصار ج ٢، ص ١٨-١٩.

٥. الإستبصار ج ٢، ص ١٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٩.

٢. حكم ما سقي بالسماء والأنهار وفيما سقي بعلاج وما سقي بهما

[١/٥٩٠٥] الكافي: علي عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الصدقة فيما سقت السماء والأنهار إذا كان سَيْحاً أو كان بَغْلاً الْعُشْرُ وما سقت السَّوَانِي والدَّوَالِي (أو) سقي بالغرب فنصف الْعُشْر»^٢.

[٢/٥٩٠٦] التهذيبان: محمد بن علي بن محبوب عن العباس (بن معروف - يب ط) عن حماد عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في الزكاة ما كان يعالج بالرشاء والدلاء والنضح (النواضح - يب ط) ففيه نصف الْعُشْر وإن كان يسقى من غير علاج بنهر أو عين أو بَغْل (غيل - خ ل صا) أو سماء (سيل - يب) ففيه الْعُشْر كاملاً»^٣. أقول: تقدم ما يدل عليه وربما يأتي ما يدل عليه.

٣. لا تجب الزكاة في الغلات إلا مرة واحدة

[١/٥٩٠٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة وعبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ لَهُ حَرْثٌ أَوْ نَخْلٌ أَوْ ثَمَرَةٌ أَوْ ثَمَرَةٌ (ثمرة - يب) فَصَدَّقَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَحْوِلَهُ مَالاً فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَزْكِيَهُ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ أَلْفَ عَامٍ إِذَا كَانَ بَعِينَهُ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ فِيهِ صَدَقَةُ الْعُشْرِ فَإِذَا أَذْبَحَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحْوِلَهُ مَالاً وَيَحْوِلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ عِنْدَهُ»^٤. ورواه في التهذيب عن الكليني ويدل عليه ما يأتي.

٤. وجوب الزكاة فيما حصلت من الأراضي الخراجية

[١/٥٩٠٨] التهذيب: عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال:

١. السواني جمع السانية ما يعرف بالساقية أو الناعورة، الناقعة يستقي عليها من البئر. والنواضح: نضح البعير الماء حمله من بئر أو نهر لسقي الزرع. والرشا: الحبل أو حبل الدلو.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١٣.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٦ والإستبصار، ج ٢، ص ١٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٨٢ والتهذيب، ج ٤، ص ٤١-٤٠.

ذكرت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: الخراج وما ساربه أهل بيته؟ فقال: «العُشْر ونصف العُشْر على من أسلم تطوعاً (طوعاً-خ ل) تُرِكَت أرضه في يده وأُخِذَ منه العُشْر ونصف العُشْر فيما عَمَر منها وما لم يعمُر منها أخذه الوالي فقبله ممن يعمُرُه وكان للمسلمين وليس فيما كان أقل من خمسة أو ساق شيء وما أخذ بالسيف فذلك لِلْإمام (إلى الامام-خ) يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بخيبر قَبْلَ أرضها ونخلها والناس يقولون لا تصلح قبالة الأرض والتخل إذا كان البياض أكثر من السواد وقد قَبِلَ رسول الله صلى الله عليه وآله خيبر وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر»^١.

[٣/٥٩٠٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنهما قالاه: هذه الأرض التي يزارع أهلها ماترى فيها؟ فقال: «كل أرض دفعها اليك السلطان فما حرثته فيها فعليك فيما (مما-خ) أخرج الله منها الذي قاطعك عليه وليس على جميع ما أخرج الله منها العُشْر إنما عليك العشر فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني باختلاف ما.
وفي نسخة منهما: سلطان فتأجرته.

[٣/٥٩١٠] التهذيب: عن الحسين عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم قال: سألت عن الرجل يتكاري الأرض من السلطان بالثلث أو النصف هل عليه في حصته زكاة؟ قال: لا قال: وسألت عن المزارعة وبيع السنين (السنين-خ ل) فقال: لا بأس^٣.

[٤/٥٩١١] التهذيبان: عن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل له الضيعة فيؤدي خراجها هل عليه فيها عُشْر قال: «لا»^٤.

٥. استحباب الصدقة يوم الحصاد والصراد وبعض أحكام آخر

[١/٥٩١٢] الكافي: علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم

١. التهذيب، ج ٤، ص ١١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٨٨ و ١٨٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٨٩.

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٢٠٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٨٩.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٩٠.

وأبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ، فقالوا جميعاً قال أبو جعفر عليه السلام: «هذا من الصدقة يعطي المسكين القبضة بعد القبضة ومن الجذاد الحفنة بعد الحفنة حتى يفرغ يعطي (يترك-خ) للحارس أجراً معلوماً ويترك من النخل مِعْافَاةً وَأَمْ جُعْزُور ويترك للحارس يكون في الحائط الْعَذْقُ والعذقان والثلاثة لحفظه إياه»^١.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت.

والمجداد أو الجذاد: صرم النخل والحفنة ملء كَفٍّ أو ملء الكفين من طعام.
[٢/٥٩١٣] وعن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لَا تَجْذُ (لا تصرم-خ) بالليل ولا تَحْصُدْ بالليل ولا تُضَخَّ بالليل ولا تَبْنُذُ بالليل فإِنَّكَ إِن تَفْعَلْ (فعلت-يب) لَمْ يَأْتِكَ الْقَانِعُ وَالْمَعْتَرُ فَقُلْتَ: مَا الْقَانِعُ وَالْمَعْتَرُ؟ قَالَ: الْقَانِعُ الَّذِي يَقْنَعُ بِمَا أُعْطِيَتْهُ وَالْمَعْتَرُ الَّذِي يَمُزُّ بِكَ فَيَسْأَلُكَ وَإِنْ حَصَدْتَ بِاللَّيْلِ لَمْ يَأْتِكَ السُّؤَالُ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» عِنْدَ الْحَصَادِ يَعْنِي الْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ إِذَا حَصَدْتَهُ وَإِذَا خَرَجَ فَالْحَفْنَةُ بَعْدَ الْحَفْنَةِ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الصَّرَامِ وَكَذَلِكَ (عند-خ ل) كَالْبَذْرِ لَا تَبْنُذُ بِاللَّيْلِ لِأَنَّكَ تَعْطِي فِي (من-خ ل) الْبَذْرِ كَمَا تُعْطِي فِي (من) الْحَصَادِ»^٢.

ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني. ورواه الصدوق في العلل عن محمد بن موسى بن المتوكّل عليه السلام عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لَا تَجْذُ بِاللَّيْلِ وَلَا تَحْصُدْ بِاللَّيْلِ قَالَ: وَتَعْطِي الْحَفْنَةَ بَعْدَ الْحَفْنَةِ وَالْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ إِذَا حَصَدْتَهُ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الصَّرَامِ وَذَكَرَ مِثْلَهُ».

[٣/٥٩١٤] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن قول الله عز وجل «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا» قَالَ: «كَانَ أَبِي عليه السلام يَقُولُ مِنَ الْإِسْرَافِ فِي الْحَصَادِ وَالْجِذَادِ أَنْ يَصْدُقَ الرَّجُلُ بِكُفْيِهِ جَمِيعاً وَكَانَ أَبِي إِذَا حَضَرَ شَيْئاً مِنْ هَذَا فَرَأَى أَحَدًا مِنْ غُلَمَانِهِ يَتَصَدَّقُ بِكُفْيِهِ صَاحَ بِهِ أَغْطِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ الْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ وَالصَّغْثَ بَعْدَ الصَّغْثِ مِنَ السُّنْبُلِ»^٣.

[٤/٥٩١٥] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن المثني قال: سأل رجل

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٥: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٩٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٥: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٦: علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٩٧-١٩٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٦.

أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُشْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ فقال: «كان فلان بن فلان الأنصاري سماء وكان له حرث وكان إذا أخذ يتصدق به ويبقي هو وعياله بغير شيء فجعل الله عز وجل ذلك سرفاً»^١.
أقول: اعتبار السند مبني على إتحاد هشام بن المثنى وهاشم بن المثنى المحتاط الذي وثقه النجاشي.

٦. جواز أكل المارة من الثمار وحكم ثلم الحيطان

[١/٥٩١٦] إكمال الدين: حدثنا محمد بن أحمد الشيباني وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب وعلي بن عبد الله الوراق قالوا حدثنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال كان فيما ورد عليّ من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان عليه السلام في جواب مسألي إلى صاحب الزمان عليه السلام فذكرها إلى أن قال وأما ما سألت عنه من الثمار من أموالنا يمتز بها المار فيتناول منه فيأكله هل يجوز ذلك له؟ «فإنه يحل له أكله ويحرم عليه حمله»^٢.

[٢/٥٩١٧] التهذيبان: عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع والنخل والكرام والشجر والمباطخ وغير ذلك من الثمر (الثمرة - صا) أم يحل له أن يتناول منه شيئاً ويأكل بغير إذن صاحبه وكيف حاله إن نهاه صاحب الثمرة أو امر القيم (المقيم - صا) فليس (أوليس - صا) له وكم الحد الذي يسعه أن يتناول منه؟ قال: «لا يحل له أن يأخذ (منه - يب) شيئاً»^٣.

أقول: الجمع بين الخبرين الاعتباريين يمكن بحمل الثاني على الكراهة لصراحة الأول في حلية الأكل ويمكن الحكم بمجرمة الأكل وإنكار حق المارة إستناداً إلى الخبر الثاني واختصاص الخبر الأول بالإذن المالكى دون الشرعي والظاهر أنه أظهر مع قطع النظر عن الروايات غير المعتمدة سنداً.

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٠.

٢. كمال الدين، ج ٢، ص ٥٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٧.

٣. التهذيب، ج ٧، ص ٩٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٧.

أَبْوَاب مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ

١. عدم تعلق الزكاة بمال اليتيم والصغير في الجملة

[١/٥٩١٨] التهذيب: عن سعد عن أحمد بن محمد عن صفوان بن يحيى وفضالة بن أيوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن مال اليتيم فقال: «ليس فيه زكاة»^١.

[٢/٥٩١٩] وعنه عن أحمد بن محمد عن أبيه والحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس على مال اليتيم زكاة»^٢.
[٣/٥٩٢٠] الكافي: علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس على مال اليتيم زكاة ولا عليه فيما بقي حتى يدرك فإذا أدرك فإتأ عليه زكاة واحدة ثم كان عليه مثل ما على غيره من الناس»^٣.

[٤/٥٩٣١] وعن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن يونس بن يعقوب قال: أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام أن لي إخوة صغاراً فتى تجب على أموالهم (عليهم - يب خ) الزكاة قال: «إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة قلت: فما لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: إذا أُتجر به فزكّه»^٤.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

وفي نسخة من التهذيب: فتى لم تجب عليهم الصلاة.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٨.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٩.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٢٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١٠.

وفي الإستبصار: فإن لم تجب عليهم الصلاة. قال: إذا اتجر به فزكاة.

[٥/٥٩٣٢] وعن عليّ عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل على مال اليتيم زكاة قال: «لا إلا أن يتجر به أو يعمل به»^١.

[٦/٥٩٣٣] وعنه عن أبيه وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير

عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في مال اليتيم عليه زكاة؟ فقال: «إذا كان موضوعاً

فليس عليه زكاة فإذا عملت به فأنت له ضامن والربح لليتيم»^٢.

[٧/٥٩٣٤] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى

عن حريز بن عبد الله عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام: «أتهما قال: مال

اليتيم ليس عليه في العين والصامت شيء فاما الغلات فإن عليها الصدقة واجبة»^٣.

قيل: العين: النقد والدينار والصامت: الذهب والفضة.

[٨/٥٩٣٥] الكافي: عن عليّ عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة

ومحمد بن مسلم (عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام - خ كا) أنهما قال: «ليس على مال اليتيم

في الدين والمال الصامت شيء فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة»^٤.

[٩/٥٩٣٦] التهذيبان: عن سعد عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عبد الله بن جبلة

عن إسحاق بن عمار عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يكون

عنده مال اليتيم فيتجر (ويتجر- يب ط) به أبيض منه قال: نعم قلت فعليه زكاة (زكاته- صاخ)

قال: لا لعمرى لا أجمع عليه خصلتين الضمان والزكاة»^٥.

[١٠/٥٩٣٧] التهذيبان: علي بن الحسن (بن فضال عن العباس- صا) عن حماد عن

حريز عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: سمعت يقول: «ليس في مال اليتيم زكاة

وليس عليه صلاة وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة، زكاة. وإن بلغ (اليتيم-

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٠.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١٢.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١٣.

صا) فليس عليه لما مضى زكاة ولا عليه لما يستقبل حتى يُدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة وكان عليه مثل ما على غيره من الناس»^١.

٢. عدم وجوب الزكاة في مال المملوك والمجنون

[١/٥٩٣٨] الفقيه: عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل وأنا حاضر عن مال المملوك أليه زكاة؟ فقال عليه السلام: «لا ولو كان له ألف ألف درهم ولو احتاج لم يكن (له -خ) من الزكاة شيء»^٢.
أقول: ويدل عليه صحيح ابن سنان وإسحاق بن عمار وفي الثاني: قال: لا إلا أن يعمل له بها.

و حيث أنّ بحثه في أعصارنا عديم الفائدة تركناها.

[٢/٥٩٣٩] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة من أهلنا مختلطة، أعليها زكاة؟ فقال: «إن كان عَمِلَ به فعليها زكاة وإن لم يعمل فلا»^٣.

٣. حكم الزكاة على المال الغائب

[١/٥٩٣٠] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغيب عنه ماله خمس سنين ثم يأتيه فلا يُرَدُّ (عليه -يب خ) رأس المال كم يزكّيه قال: «سنة واحدة»^٤.

و تقدم في باب عدم وجوب الزكاة في الجواهر وفي أبي نصب البقر والغنم وفي باب عدم وجوب اداء الزكاة في الغلات إلّا مرة واحدة ما يدل على العنوان.
و يأتي ما يدل عليه في باب حكم زكاة الدين والقرض من صحيح ابن سنان وصحيح زرارة وغيرها.

و على كل حمل الشيخ الحديث على الإستحباب.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٩.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥١٩. ورواه الشيخ في التهذيب عن الكافي.

[٢/٥٩٣١] وعن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان (بن يحيى - كا) عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: قلت له رجل خَلَفَ عند أهله نفقةَ الْفَيْنِ لِسَتَيْنِ (لسنين - يب) عليها زكاة؟ قال: «إِنْ كَانَ شَاهِدًا فَعَلِيهِ زَكَاةٌ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ»^١.

٤. حكم اشتراط أداء الزكاة

[١/٥٩٣٢] الكافي: علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لم يترك إبله أو شاته عامين فباعها على من اشتريها أن يزكّيها لما مضى قال: «نعم تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤدي زكاتها البائع»^٢.

٥. حكم اشتراط البائع زكاة المال على المشتري

[١/٥٩٣٣] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «بَاعَ أَبِي أَرْضًا مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِمَالٍ فَاشْتَرَطَ فِي بَيْعِهِ أَنْ يَزَكِّيَ هَذَا الْمَالَ مِنْ عِنْدِهِ لَسْتُ سَنِينَ»^٣.

[٢/٥٩٣٤] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «بَاعَ أَبِي مِنْ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَرْضًا لَهُ بِكَذَا وَكَذَا أَلْفَ دِينَارٍ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ عَشْرَ سَنِينَ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ هِشَامًا كَانَ هُوَ الْوَالِي»^٤. والخبران محتاجان إلى البحث من وجوه.

٦. تخرج الزكاة من جميع مال الميت

[١/٥٩٣٥] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زارة

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢١٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٣١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٠ و٣٢١.

٤. نفس المصدر.

قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل لم يترك ماله فأخرج زكوته عند موته فأذاها (أ-خ) كان ذلك يجزي عنه قال: «نعم». قلت: فإن أوصى بوصية من ثلثه ولم يكن زكّي يُجزي عنه من زكوته قال: «نعم يحسب له زكاة ولا تكون له نافلة وعليه فريضة»^١.

والجملة الأخيرة ليست قاعدة شرعية عامة نعم هي قاعدة إرشادية.

[٢/٥٩٣٦] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل فترط في إخراج زكوته في حياته فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فترط فيه مما لزمه من الزكاة ثم أوصى به أن يخرج ذلك فيدفع إلى من تجب له؟

قال: «جائز يخرج ذلك من جميع المال إنما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكاة (يب): قيل له فإن كان أوصى بحجة الإسلام قال: جائز يحج عنه من جميع المال»^٢.

ورواه في التهذيب عن علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب....

٧. الميت إذا كانت عليه زكاة فأذاها اخوه المسلم تجزي عنه

[١/٥٩٣٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن شعيب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن على أخي زكاة كثيرة (أ-خ) فأقضيها أو أديها عنه؟ فقال لي: «وكيف لك بذلك قلت: أختلط قال: نعم إذا تفرج عنه»^٣.

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن شعيباً هو بن أعين أو ابن يعقوب.

٨. تقديم قضاء الحج على قضاء الزكاة

[١/٥٩٣٨] الكافي: عن علي بن أبيه أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: قلت له: رجل يموت وعليه خمسمائة درهم من الزكاة وعليه حجة الاسلام وترك ثلاث مائة درهم وأوصى

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٧؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٧٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٣.

بحجة الاسلام وأن يقضي عنه دين الزكاة قال: «يُحْجُّ عنه من أقرب ما يكون ويُخْرَجُ (تؤد-خ ل) البقية في الزكاة»^١.

٩. حكم زكاة الدين والقرض

[١/٥٩٣٩] التهذيب: سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يديك»^٢.

[٢/٥٩٤٠] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام: في الرجل ينسى أو يعين فلا يزال ماله ديناً كيف يصنع في زكاته قال: «يزكيه ولا يزكي ما عليه من الدين إنما الزكاة على صاحب المال»^٣.

قيل: أى يبيع نسيه أو يبيع عينة،

وعن ابن إدريس رحمته الله العينة معناها في الشريعة هو أن يشتري سلعة بثمن مؤجل، ثم يبيعها بدون ذلك الثمن نقداً ليقضى ديناً عليه لمن قد حمل له عليه ويكون الدين الثاني وهو العينة من صاحب الدين الأول مأخوذ ذلك من العين وهو النقد الحاضر، وانظر هامش الكافي (ج ٥/٥٢١) للتوضيح الباقي.

وقيل في بعض النسخ: يسير بدل يعين.

[٣/٥٩٤١] التهذيبان: عن سعد بن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد (عن-خ ل صا) العباس بن معروف عن صفوان بن يحيى عن (و-يب خ) إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الدين عليه زكاة فقال: «لا، حتى يقبضه قلت: فإذا قبضه أيزكيه فقال: لا حتى يحول عليه الحول في يديه (يده-خ ل)»^٤.

[٤/٥٩٤٢] وعنه عن أحمد بن محمد عن إبراهيم بن أبي محمود قال: قلت لأبي الحسن

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٤.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٦.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٤؛ الإستبصار ج ٢، ص ٢٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٨.

الرضا عليه السلام: الرجل يكون له الوديعة والذَّين فلا يصل إليهما متى تجب عليه الزكاة قال: «(إذا-يب) أخذهما ثم يحول عليه الحول (و-صا) يزكي»^١.

[٥/٥٩٤٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يُقْرِضَ المال للرجل السنة والسنتين والثلاث أو ما شاء الله على مَن الزكاة على المُقْرِض أو على المستقرض فقال: «على المستقرض لأن له نفعه فعليه زكاته»^٢.

اعتبار السند مبني على أن ابن يعقوب هو حفيد ميثم.

[٦/٥٩٤٤] الكافي: علي عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر (أبي عبد الله -خ كا) عليه السلام رجل دفع إلى رجل مالا قرضاً على من زكاته (أ-يب) على المقرض أو على المقرض قال: «لا بل زكاتها إن كانت موضوعة عنده حولاً على المقرض قال: قلت: فليس على المقرض زكاتها قال (لا-يب): لا يزكي المال من وجهين في عام واحد وليس على الدافع شيء لأنه ليس في يده شيء إنما المال في يد الآخر (الآخذ-كا) فن كان المال في يده زكاه قال: قلت: أفيزكي مال غيره من ماله؟

فقال: إنه ماله مادام في يده وليس ذلك المال لأحد غيره ثم قال: يا زرارة أرايت وضیعة ذلك المال وربحه لمن هو وعلى من (هو-خ كا) قلت: للمقرض قال: فله الفضل وعليه نقصان وله أن ينكح ويلبس (منه-كا) ويأكل منه ولا ينبغي له أن (لا-يب) يزكيه؟ بل يزكيه فإنه عليه (جميعاً-خ كا)»^٣.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٧/٥٩٤٥] وعن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل عليه دين وفي يده مال لغيره هل عليه زكاة فقال عليه السلام: «إذا كان قرضاً فحال عليه الحول فزكاه (فزكه-خ)»^٤.

[٨/٥٩٤٦] التهذيب: عن سعد بن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى

١. التهذيب، ج ٤، ص ٣٤؛ الإستبصار ج ٢، ص ٢٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٨.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٩.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٠.

عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل استقرض مالا فحال عليه الحول وهو عنده؟ قال: «إن كان الذي أقرضه يؤذي زكاته فلا زكاة عليه وإن كان لا يؤذي أذى المستقرض». ورواه الكليني في الكافي عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان^١. [٩/٥٩٤٧] وعن علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ليس في الدين زكاة؟ فقال: «لا»^٢.

١٠. وجوب الزكاة على المال الموضوع وإن كان الدين أكثر منه

[١/٥٩٤٨] الكافي: عن علي (عن أبيه - خ ط) عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وضرير عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالا: «أتما رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه الحول فانه يزكيه وإن كان عليه من الدين مثله وأكثر منه فليزك ما فيه»^٣.

أقول: إذا لم يوجد جملة (عن أبيه) في أصل المصدر.
فالرواية مرسلّة وغلبة رواية علي عن أبيه لا توجب الحزم به في المقام.
فتأمل.

١١. ليس على من قبل الزكاة زكاة

[١/٥٩٤٩] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم بن هاشم عن حماد عن حريز عن زرارة قال: قلت له: على مَنْ قَبْلَ الزَّكَاةِ زَكَاةٌ؟ فقال عليه السلام: «أما من قبل زكاة المال، فإنّ عليه زكاة الفطرة وليس على من قبل الفطرة فطرة»^٤.
أقول: يشعر الحديث أو يستفاد منه عدم وجوب زكاة المال على من قبل الزكاة.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٠: التهذيب، ج ٤، ص ٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٠.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٢٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٤.

أبواب من يستحق الزكاة وكيفية القسمة

١. تفسير بعض أصناف المستحقين

[١/٥٩٥٠] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين (الحسن-خ) عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: إته سأله عن الفقير والمسكين فقال: «الفقير الذي لا يسئل والمسكين الذي هو أجهد منه الذي يسأل»^١.

مرّ عن أصول الكافي في رواية طويلة في تفسير المؤلفة قلوبهم.

[٢/٥٩٥١] التهذيب: محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن علي بن الحسن بن سعيد عن زُرعة، عن سماعة قال: سألت عن الزكاة لمن يصلح أن يأخذها؟ قال: «هي تحلّ للذين وصف الله تعالى في كتابه: لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ... قَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وقد تحلّ الزكاة لصاحب سبعمائة وتحرم على صاحب خمسين درهماً»، فقلت له: كيف يكون هذا؟ فقال: «إذا كان صاحب السبعمائة له عيال كثيرة فلو قَسَمَهَا بينهم لم تكفه (تكفهم-خ) قَلِيْعٌ عنها نفسه وليأخذها لعياله وأما صاحب الخمسين فإتّما تحرم عليه إذا كان وحده وهو محترف يعمل بها وهو يصيب فيها ما يكفيه إن شاء الله. قال: وسألت عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ فقال: نعم إلا أن تكون داره دار غلّة فيخرج له من غلّتها دراهم تكفيه لنفسه وعياله، وإن لم تكن الغلّة تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم في (من) غير إسراف فقد حلت له الزكاة وإن كانت غلّتها تكفيهم فلا»^٢.
السند كما ترى معتبر وصاحب الوافي عليه السلام بعد ما أورد السند كما نقلناه قال: والمراد

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٩ و٢٤١.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٤٨-٤٩ طبعة مكتبة الصدوق بتحقيق وتصحيح الاستاذ علي أكبر الغفاري. وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٥.

بالعباس، العباس بن معروف وبعلي بن مهزيار وقال: إسناده هذا الحديث في نسخ التهذيب على ما وجدناه هكذا: ابن محبوب عن علي بن الحسن عن سعيد^١. أقول: لم يذكر أن سنده المختار في كم نسخة من التهذيب كانت موجودة وعلى كل لا ينبغي الشك في أن: علي بن الحسن عن سعيد محرف لا ينبغي الإصرار على صحته بدعوى إشمال جلّ النسخ عليه. ولذا قَبَلَهُ مصحح التهذيب والله يعلم بسائر الخصوصيات.

وفي نسختي غير المحققة: محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن علي بن الحسن عن زرعة عن سماعة. ونسبه محشي نسخة التهذيب المحققة إلى جلّ النسخ بعد حكم بتصحيحها. وللکافي سند آخر روى المتن مختصراً عن أبي عبد الله عليه السلام وهو قرينة على ما قلنا في سند التهذيب ويأتي في الباب الآتي برقم (٥).

ويعلم أن العيال في المورد الأول أعم من واجب النفقة ظاهراً وفي الموارد الثاني خاص بهم وفيه نظر.

وقيل المراد بالغلة (دار غلّة) هو الدخل (الفائدة والعائدة) من الاثمار والزرع واللبن والاجارة ونحو ذلك وعلى كل السند مضمّر في التهذيب.

٢. عدم حلية الصدقة للغني والقوي المكتسب وغير ذلك

[١/٥٩٥٢] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه (معلق) عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرار عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعت يقول: إن الصدقة لا تحلّ لمحترف ولا لذي مرّة سويّ قويّ فتتزهوا عنها»^٢.

[٢/١٠] وعن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام يَرُؤُونَ عن النبي عليه السلام: «أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِعَنِي وَلَا لِدِي مِرَّةً سَوِيًّا» فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا تصلح لغني (لغني - خ)^٣.

[٣/١٠] معاني الأخبار: عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن حماد بن عيسى

١. الوافي، ج ١٠، ص ١٦٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٤٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٢-٥٦٣.

٤. أقول هذا الأب مرّد بين محمد البرقي الذي نأخذ برواياته من باب الاحتياط ومحمد الأشعري الذي اثبات حسنه من كلام النجاشي محل تردّد.

عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ولا لمحترف ولا لِقَوِيٍّ قلنا: وما معنى هذا؟ قال: لا تحل له أن يأخذها وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها»^١.

[٤/٥٩٥٣] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن (الحسين-خ ل) عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون له ثلاثمائة درهم أو أربعمائة درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها أَيْكَبُ فَيَأْكُلُهَا (فيها كلُّها-خ ل) ولا يأخذ الزكاة أو يأخذ الزكاة؟ قال: لا بل ينظر إلى فضلها فيقوت بها نفسه وَمَنْ وَسَّعَهُ ذلك من عياله ويأخذ البقية من الزكاة ويتصرّف بهذه لا ينفقها»^٢.
[٥/٥٩٥٤] الكافي: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن (بن سعيد-خ) عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قد تحلَّ الزكاة لصاحب السبعمئة (الدرهم-خ) وتحرم على صاحب الخمسين درهماً فقلت له: وكيف يكون هذا فقال: إذا كان صاحب السبعمئة له عيال كثير فلو قسمها بينهم لم تكفه فَلْيُعِفَّ عنها نفسه وليأخذها لعياله وأما صاحب الخمسين فإنه تحرم عليه إذا كان وحده وهو محترف يعمل بها وهو يصيب منها ما يكفيه إن شاء الله»^٣.

[٦/٥٩٥٥] العلل: عن أبيه عليه السلام قال حدثنا سعد بن عبد الله عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسين (الحسن-ثل صح) بن رباط عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال تحلَّ الزكاة لمن له سبعمائة درهم إذا لم يكن له حرفة ويخرج زكاتها منها ويشتري منها بالبعض قوتاً لعياله ويعطي البقية أصحابه ولا تحلَّ الزكاة لمن له خمسون درهماً وله حرفة يقوت بها عياله»^٤.

[٧/٥٩٥٦] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يأخذ الزكاة صاحب السبعمئة إذا لم يجد غيره قلت: فإن صاحب السبعمئة تجب عليه الزكاة قال: زكاته صدقة على عياله ولا

١. معاني الأخبار ج ٢٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٦١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٤٨.

٤. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٧٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٤٨.

يأخذها إلا أن يكون إذا اعتمد على السبعمائة أنفدها في أقل من سنة فهذا يأخذها ولا تحل الزكاة لمن كان محترفا وعنده ما يجب فيه الزكاة^١.
أقول: تقدم ما يدل عليه وربما يأتي أيضاً. والأصل الكلي في المقام، حاجة الانسان وعدم القدرة على رفعها.

٣. حلية الزكاة لصاحب الدار والخادم والداية مع الحاجة

[١/٥٩٥٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما سُئلا عن الرجل له دار وخادم وعبد (أو خادم أو عبد) أيقبل الزكاة قال (فقال-يب): «نعم إن الدار والخادم ليسا بمال (ملك-يب)»^٢.

ورواه الشيخ في تهذيبه عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة. [٢/٥٩٥٨] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخادم فقال: «نعم إلا أن تكون داره دار غلة فيخرج له من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله فإن لم تكن الغلة تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم في غير إسراف فقد حلت له الزكاة فإن كانت غلتها تكفيهم فلا»^٣.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد بأدنى تفاوت.

٤. جواز أخذ الزكاة للتوسعة

[١/٥٩٥٩] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين (الحسن-خ ل) عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون أبوه أو عمه أو أخوه يكفيه مؤنته يأخذ من الزكاة فيتوسّع به إن كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج إليه فقال: «لا بأس»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٦١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٥١؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٥٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦١؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠٧.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٦١؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٥٤.

٥. جواز اشتراء العبيد المسلمين من الزكاة واعتاقهم وما يتعلّق به

[١/٥٩٦٠] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عمرو بن أبي نصر (عن أبي بصير-خ كا) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يجتمع (يجمع-خ يب) عنده من الزكاة الخمسمائة أو ستمائة يشتري منها (بها-خ كا) نَسَمَةً (و-كا) يُغْتَفَا فَقَالَ: «إِذَا يَظْلَمُ قَوْمًا آخَرِينَ حَقَّوْهُمْ ثُمَّ مَكَثَ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا مُسْلِمًا فِي ضَرُورَةٍ فَيَشْتَرِيهِ وَيُغْتَفَا»^١. ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بحذف العدة عن السند.

[٢/٥٩٦١] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله ألف درهم فلم يجد (ها-يب) موضعاً يدفع ذلك إليه فنظر إلى مملوك يباع في من يزيد (يريد-كا-خ) فاشتراه بتلك الألف درهم التي أخرجها من زكاته فاعتقه هل يجوز ذلك قال: «نعم لا بأس بذلك» قلت (له-خ): فإنه لما أن أُعْتِقَ وصار حرّاً أنجّر واحترق فأصاب ما لا ثم مات وليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له وارث قال: «ترثه الفقراء (المؤمنون-خ) الذين يستحقون الزكاة لأنه إنما اشْتَرِي بِمَا لَهُمْ»^٢.

أقول: ورواه في التهذيب عن الكليني وفي نسخة منه هارون بن مسلم وهو الموافق للمحاسن فيشكل السند لاجل شبهة الإرسال كما مرّ غير مرّة لكنها بلحاظ الطبقة في المقام مرجوحة أو ضعيفة.

[٣/٥٩٦٢] وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام رجل مسلم مملوك ومولاه رجل مسلم وله مال يزكيه وللمملوك ولد صغير حرّ أيجزي مولاه أن يعطى ابن عبده من الزكاة؟ فقال «لا بأس به»^٣.

٦. جواز أداء الدين من الزكاة في الجملة

[١/٥٩٦٣] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان ومحمد بن يحيى عن

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٧ والتهذيب، ج ٤، ص ١٠٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٥٥.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٥٨.

محمد بن الحسين جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: عن رجل عارف فاضل توفي وترك عليه ديناً قد اثبت لي به (و) لم يكن بمفسد ولا مسرف ولا معروف بالمسألة هل يقضي عنه من الزكاة الألف والألفان قال: «نعم»^١. ورواه الشيخ في التهذيب عن علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام بتفاوت ما.

٧. جواز تأدية دين الأب من الزكاة أو إعطائه لها

[١/٥٩٦٤] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل حلت عليه الزكاة ومات أبوه وعليه دين أيؤدي زكوته في دين أبيه ولأبوين مال كثير فقال: «إن كان أبوه أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه قضاءه من جميع الميراث ولم يقضه من زكوته وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكوته من دين أبيه فإذا أديها في دين أبيه على هذا الحال أجزنت عنه»^٢.

[٢/٥٩٦٥] عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل على أبيه دين ولأبيه مؤنة أئطفي أباه من زكوته يقضي دينه قال: «نعم ومن أحق من أبيه»^٣.

٨. جواز احتساب الدين من الزكاة وجواز تكفين الموتى منها

[١/٥٩٦٦] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام: عن دين لي على قوم قد طال حبسه عندهم لا يقدر على قضاءه وهم مستوجبون للزكاة هل لي أن أدعه واحتسب به من الزكاة؟ قال: «نعم»^٤.

[٢/٥٩٦٧] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة بن محمد عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٩: التهذيب، ج ٩، ص ١٧٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٥٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٣.

له الدّين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزّكاة فقال: «إن كان الفقير عنده وفاء بما كان عليه من دين من عَرْضٍ من دارٍ أو متاع من متاع البيت أو يعالج عملاً يتقلّب فيها بوجهه فهو يرجو أن يأخذ منه ماله عنده من دينه فلا بأس أن يُقاصّه بما أراد أن يُعطيه من الزّكاة أو (ان-خ) يحتسب بها فإن لم يكن عند الفقير وفاء ولا يرجو أن يأخذ منه شيئاً فليعطه من زكاته ولا يقاصه بشيء من الزّكاة»^١.

٩. جواز صرف الزّكاة في الحج

[١/٥٩٦٨] الفقيه: قال علي بن يقطين لأبي الحسن الأول عليه السلام: «يكون عنده من المال من الزّكاة فأحجّ به موالي وأقاربي قال: «نعم لا بأس»^٢.

[٢/٥٩٦٩] وعن حريز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصّورة أيحج من مال الزّكاة؟ قال: «نعم»^٣.

[٣/٥٩٧٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا جالس فقال: إني أعطيت من الزّكاة فأجمعه حتى أحجّ به قال: «نعم يأجر الله من يعطيك»^٤.

ويأتي ما يدل عليه.

١٠. عدم جواز إعطاء الزّكاة للعيال دون الأقارب

[١/٥٩٧١] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين (الحسن-بخ-يب) عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «خمسة لا يعطون من الزّكاة شيئاً الأب والأم والولد والمملوك والمرأة وذلك إتهم عياله لازمون له»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٣.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٤.

٣. نفس المصدر.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٥.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٥٦؛ علل الشرائع، ج ٣، ص ٣٧١ والخصال، ج ١، ص ٢٨٨.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني ورواه الصدوق في العلل والنخصل بتفاوت في المتن بسند فيه اشكال.

[٢/٥٩٧٢] علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن علي بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن الأول (عليه السلام): رجل مات وعليه زكاة وأوصى أن تقضى عنه الزكاة ووُلِّدَ محابوٌ إن دَفَعُوها أضرَّ ذلك بهم ضرراً شديداً فقال: يخرجونها فيعودون بها على أنفسهم ويخرجون منها شيئاً فيدفع إلى غيرهم.^١

ورواه الصدوق في الفقيه عن علي بن يقطين بأدنى تفاوت.

[٣/٥٩٧٣] عن محمد بن يحيى ومحمد بن عبد الله عن عبد الله بن جعفر عن أحمد بن حمزة قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): رجل من مواليك له قرابة كلهم يقول بك، وله زكاة أيجوز له أن يعطيهم جميع زكاته قال: «نعم».^٢

ورواه الشيخ بأدنى تفاوت في التهذيبين عن الكليني وفي الإستبصار في نسخة: عن محمد بن عبد الله والظاهر أنَّ محمداً هذا هو ابن عبد الله بن جعفر الحميري. وطريقه إليه غير مذكور في المشيخة.

[٤/٥٩٧٤] عن علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الصدقة والزكاة لا يحابا بها قريب ولا يمنعها بعيد».^٣ قيل: لا يختص بها قريب.

[٥/٠] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تُعطى من الزكاة أحداً ممن تُعُولُ وقال: إذا كان لرجل خمسمائة درهم وكان عياله كثيراً قال: ليس عليه زكاة ينفقها على عياله يزيد في نفقتهم وفي (في - يب) كسوتهم وفي طعام لم يكونوا يَظْعَمُونَهُ وإن لم يكن له عيال وكان وحده فَلْيَقْسِمْهَا في قوم ليس بهم بأس أعقَاء عن المسألة لا يَسْأَلُونَ أحداً شيئاً فقال: لا تُعْطَى قرابتك الزكاة كُلُّهَا ولكن أعطهم بعضاً واقسم بعضاً في سائر المسلمين وقال: الزكاة تحلُّ لصاحب الدار والخادم ومن كان له خمسمائة درهم بعد أن يكون له عيال ويجعل زكاة الخمسمائة زيادة في نفقة عياله (و- ص) يوسع عليهم».^٤

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٥٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٠.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٥٦؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٦٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٤.

أقول: وحمل النهي عن إعطاء كل الزكاة للقرابة، على الكراهة. ثم في رواية على عن عبد الرحمن تردد.

١١. الفقير يخرج شيئاً من الزكاة ويوسع ببقيتها على عياله

[١٧٠] الكافي: أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل له ثمانمائة درهم ولابن له مائتا درهم وله عشر من العيال وهو يقوتهم فيها قوتاً شديداً وليس له حرفة بيده وإنما يستبضعها فتغيب عنه الأشهر ثم يأكل من فضلها أترى له إذا حضرت الزكاة أن يخرجها من ماله فيعود بها على عياله يُسبغ (يتسع-خ) عليهم بها النفقة قال: «نعم ولكن يخرج منها الشيء الذرهم»^١.

[٢/٥٩٧٥] عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون له الدراهم يعمل بها وقد وجبت عليه فيها الزكاة ويكون فضله الذي يكسب بماله كفاف عياله لطعامهم وكسوتهم (و-خ) لا يسعه لأدمهم وإنما هو ما يقوتهم في الطعام والكسوة. قال: «فليُنظر إلى زكاة ماله ذلك، فليخرج منها شيئاً قلَّ أو كثر فيعطيه بعض من تحلَّ له الزكاة ولْيُعَدَّ بما (ما-خ) بقي من الزكاة على عياله فليشتر بذلك آدامهم وما يصلحهم من طعامهم من غير ولا يأكل هو منه فإنه رُبَّ فقير أسرف من غني فقلت: كيف يكون الفقير أسرف من الغني فقال: إن الغني ينفق مما أوتي (وإن-خ) الفقير ينفق من غير مما أوتي»^٢.

١٢. لزوم وضع الزكاة في مواضعها

[١/٥٩٧٦] الكافي والتهذيب: عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن الوليد بن صبيح قال: قال لي شهاب بن عبد ربّه أقرأ أبا عبد الله عليه السلام مَنّي (عني) السلام وأعلمه أنه يصيبني فزع في منامي قال: «قل له: فليركّ ماله قال: فأبلغتُ شهاباً ذلك فقال

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٦١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧١-٢٧٢.

لي: فتبلغه عني فقلت: نعم. فقال قل له: إن الصبيان فضلاً عن الرجال يعلمون أنني أرزقي مالي قال: فابلغته فقال أبو عبد الله عليه السلام: قل له إناك تخرجها ولا تضعها (في - خ) مواضعها»^١. [٢/٥٩٧٧] الكافي: عنه عن أبيه عن ابن فضال عن علي بن عقبة عن أبي الحسن عليه السلام يعني الأول قال: سمعته يقول: «من أخرج زكاة ماله تامة فوضعها في موضعها لم يسئل من أين اكتسب ماله»^٢.

ورواه الصدوق كما في الوسائل في ثواب الأعمال عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى وأبيه عن إبراهيم بن هاشم عن الحسن بن علي بن فضال.

أقول: يظهر من هذا السند أن الصدوق يروى عن محمد بن يحيى كما يظهر من النورى في بيان مشائخ الصدوق لكنه يشكل الاعتماد عليه، بل في نفس المقام روى الصدوق عن محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى.

وعندى أصل السند هكذا: عن أحمد عن أبيه عن إبراهيم ضرورة أن أحمد لا يروى عن إبراهيم، بل أبوه يروى عنه. ويأتي ما يدل على الباب.

١٣. لزوم وضع الزكاة في أهل الولاية

[١/٥٩٧٨] التهذيب: محمد بن الحسن عن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى عن زارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما قالاً: «الزكاة لأهل الولاية وقد بين الله لكم موضعها في كتابه»^٣.

أقول: هكذا السند في التهذيب المطبوع ونقل في جامع أحاديث الشيعة (ج ٩، ص ٢٧٦) عن التهذيب عن علي بن الحسن مكان محمد بن الحسن الذي هو الصفار الثقة وعلى التقديرين السند معتبر.

[٢/٥٩٧٩] الكافي: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن إسماعيل بن سعد الأشعري

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٦: التهذيب، ج ٤، ص ٥٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٢-٢٧٣.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤: ثواب الأعمال، ص ٤٦: وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢١٨ الطبعة الجديدة وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٧٤.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٥٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٦.

عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف قال: لا ولا زكاة الفطرة. ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني.

[٣/٥٩٨٠] التهذيب: عن محمد بن الحسن الصفار عن علي بن بلال قال: كتبت إليه أسأله: هل يجوز أن أدفع زكاة المال والصدقة إلى محتاج غير أصحابي فكتب: «لا تعط الصدقة والزكاة إلا لأصحابك».^٢

أقول: علي بن بلال من أصحاب الجواد والهادي عليه السلام والإعتماد على إضماره محل اجتهد. وأنا لا أعتمد عليه.

[٤/٥٩٨١] عنه عن محمد بن عيسى عن إبراهيم بن عبد الحميد عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في الزكاة لمن هي؟ قال: «فقال هي لأصحابك قال: قلت: فإن فضل منهم؟ فقال: فأعد عليهم قال: قلت: فإن فضل عنهم قال: فأعد عليهم قال: قلت: فإن فضل عنهم قال: فأعد عليهم قلت: فيعطى السؤال (السائل - خ) عنها شيئاً قال: فقال: لا والله إلا التراب إلا أن ترحمه فإن رحمته فأعطه كسرة ثم أومى بيده فوضع إبهامه على أصول أصابعه».^٣

[٥/٥٩٨٢] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (التهذيب): الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن زرعة (بن محمد - كا) (عن سماعة ومحمد بن أبي نصر - يب) عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون له (عليه - يب) الزكاة وله قرابة محتاجون غير عارفين أيعطيهم من الزكاة فقال: «لا ولا كرامة لا يجعل الزكاة وقاية لما له يعطيهم من غير الزكاة إن أراد».^٤

[٦/٥٩٨٣] وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن (الفقيه): حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم أنهما قالاً لأبي عبد الله عليه السلام: أرايت قول الله عز وجل إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٧ والتهذيب، ج ٤، ص ٥٢.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٧.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٧.

٤. ومحمد بن أبي بصير - يب خ ل.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٥١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٥٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٠.

وَابْن السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ أَكُلَ هَؤُلَاءِ يُعْطَى وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ^١ فَقَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يُعْطِي هَؤُلَاءَ جَمِيعاً لَّئِنْهُمْ يُقَرَّرُونَ لَهُ بِالطَّاعَةِ قَالَ (زُرَّارَةُ - فُقَيْه): قُلْتُ: فَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ فَقَالَ: يَا زُرَّارَةُ لَوْ كَانَ يُعْطَى مَنْ يَعْرِفُ دُونَ مَنْ لَا يَعْرِفُ لَمْ يَوْجَدْ لَهَا مَوْضِعٌ وَإِنَّمَا يُعْطَى مَنْ لَا يَعْرِفُ لِيَرْغَبَ فِي الدِّينِ فَيُثَبِّتَ عَلَيْهِ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا تُعْطَى أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ فَمَنْ وَجَدْتَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَارِفاً فَاعْطِهِ دُونَ النَّاسِ ثُمَّ قَالَ: سَهْمُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَسَهْمُ الرَّقَابِ عَامٌ وَالباقِي خَاصٌّ قَالَ: قُلْتُ (لَهُ - يَب): فَإِنْ لَمْ يَوْجِدُوا قَالَ: لَا يَكُونُ فَرِيضَةٌ فَرَضَهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَوْجَدْ لَهَا أَهْلٌ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَسْعَمَهُمُ الصَّدَقَاتُ (قَالَ - فُقَيْه) فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ فَضَّ لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسْعَمُهُمْ وَلَوْ عَلِمَ (اللَّهُ - يَب) أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْعَمُهُمْ لَزَادَهُمْ إِيَّاهُمْ لَمْ يُؤْتُوا مِنْ قَبْلِ فَرِيضَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَكِنْ أَتَوْا مِنْ مَنَعٍ مِّنْ مَّنْعِهِمْ حَقَّهُمْ لَا تَمَّا فَضَّ اللَّهُ لَهُمْ وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ آدَوْا حَقَّوْقَهُمْ لَكَانَ عَائِشِينَ بِخَيْرٍ»^٢.

[٧/٥٩٨٤] رجال الكشي: عن حمدي بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن عبد الله الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسأله إنسان فقال: إني كنت أنيل التيمية (البيمية - البشمية) من زكاة مالي حتى سمعتك تقول فيها فأعطيهم أم أكف قال: «بل أعطهم فإن الله حرّم أهل هذا الأمر على النار»^٣.

١٤. لزوم نقل الزكاة الى بلد آخر لأهل الولاية

[١/٥٩٨٥] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى بن عمران عن ابن مسكان عن ضريس قال: سألت المدايني أبا جعفر عليه السلام فقال: إن لنا زكاة نخرجها من أموالنا في من نضعها فقال: في أهل ولايتك فقال: إني في بلاد ليس فيها أحد من أوليائك فقال: «ابعث بها إلى بلدكم تدفع إليهم ولا تدفعها إلى قوم إن دعوتهم غداً إلى أمرك لم يجيبوك وكان والله الذبح»^٤.

أقول: يظهر من هذه الرواية ومن الروايات المتقدمة مجموعة إن المنع حكم سياسي لا شرعي.

١. وإن كانوا لا يعرفون - كما خ ل.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٨١.

٣. رجال الكشي، ص ١٥٢ ووسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٣٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٥.

١٥. عدم اعتبار معرفة الولاية في عيال المؤمن الميت

[١/٥٩٨٦] الكافي: عليّ عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يموت ويترك العيال أعطون من الزكاة قال: «نعم حتى ينشوا (ينشوا-يب ط) ويبلغوا ويسألوا من أين كان يعيشون إذا قطع ذلك عنهم فقلت: إنهم لا يعرفون قال: يحفظ فيهم ميتهم ويحبّ إليهم دين أبيهم فلا يلبشوا (يلبشون-يب) أن يهتموا بدين أبيهم فإذا بلغوا وعدلوا إلى غيركم فلا تعطوهم»^١.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت.
أقول: ويدل الحديث جواز إيتاء الزكاة إلى المخالفين من سهم المؤلفة قلوبهم.

١٦. حرمة الزكاة على من إنتسب إلى هاشم إلا ما استثنى

[١/٥٩٨٧] التهذيبان: محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن محمد بن الحسين (بن سعيد) عن النضر عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تحل الصدقة لإولد (لبن-خ يب) العباس ولا لنظرانهم من بني هاشم»^٢.
[٢/٥٩٨٨] الكافي: عن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فسئلوه أن يستعملهم على صدقات المواشي وقالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعله الله عز وجل للعاملين عليها فنحن أولى به فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بني عبد المطلب إن الصدقة لا تحل لي ولا لكم ولكي قد وعدت الشفاعة ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: (والله-كا) (اشهدوا-يب) لقد وعدتها صلى الله عليه وآله فما ظنكم يا بني عبد المطلب إذا أخذت بحلقة باب الجنة أتروني مؤثراً عليكم غيركم»^٣.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

أقول: المتن لا يخلو عن تشويش وحذف فان الخطاب من رسول الله صلى الله عليه وآله دون الإمام الصادق عليه السلام.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٩.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٥٩؛ الإستبصار ج ٢، ص ٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٨٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٥٨.

[٣/٥٩٨٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم (و أبي بصير-كا) وزرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «قال رسول الله ﷺ: إِنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ أَيْدِي النَّاسِ وَأَنَّ اللَّهَ (قد-كا) حَرَّمَ عَلَيَّ مِنْهَا وَمَنْ غَيْرَهَا مَا قَدْ حَرَّمَهُ وَإِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. ثُمَّ قَالَ: أَمَّا اللَّهُ لَوْ قَدْ قُتَّ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ثُمَّ أُخِذَتْ بِحَلْقَتِهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي لَا أُؤَثِّرُ عَلَيْكُمْ فَارْضُوا لَأَنْفُسِكُمْ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَكُمْ قَالُوا (لقد-كا خ ل): رَضِينَا»^١.

و رواه في التهذيب عن الكليني. وفي الإستبصار بهذا الإسناد عنهما عليهما السلام مثله إلى قوله: أَمَّا وَاللَّهِ ثُمَّ قَالَ: وَسَاقِي الْحَدِيثِ.

[٤/٠] أمالي الصدوق والعيون: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَاذَوِيهِ الْمُؤَدَّبُ وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنَ مَسْرُورٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرِّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ قَالَ: حَضَرَ الرِّضَا عليه السلام مَجْلِسَ الْمَامُونِ... بَلْ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ (أهل بيته) لِأَنَّ الصَّدَقَةَ مَحْرَمَةٌ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَهِيَ أَوْسَاخُ أَيْدِي النَّاسِ لَا تَحِلُّ لَهُمْ...»^٢.
و الرواية طويلة تقدمت في فضائل أهل البيت في كتاب الإمامة.

[٥/٥٩٩٠] العيون: يأسناده عن الرضا عليه السلام عن أبيه موسى بن جعفر عن كل واحد من آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ وَقَدْ أَمَرْنَا بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ (الطهور) وَأَنْ لَا تُنْزَى حِمَارًا عَلَى عَتِيقِهِ (عتيقة-خ).^٣
أقول: لا يبعد حصول الإطمینان بمتن الخبر لتعدد أسناده وإن ضعف كل واحد منها.
و العتيقة: الخبيبة الكريمة من إناث الخيل.

[٦/٥٩٩١] الكافي: عن حميد بن زياد عن (ابن) سماعة (بن مهران-خ) عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي؟ فقال: «هي الزكاة قلت: فتحل صدقة بعضهم على بعضهم قال: نعم»^٤.

[٧/٥٩٩٢] التهذيب: عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد

١. الكافي، ج ٤، ص ٥٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٥٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٠.

٢. أمالي الصدوق، ص ٥٢٢-٥٣٢؛ عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٢٨-٢٣٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩١.

٣. عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٢٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٣.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٥٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٥.

عن محمد بن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «لو حرمت علينا الصدقة لم يحمل لنا أن نخرج إلى مكة لأن كل ماء -خ- ما بين مكة والمدينة فهو صدقة»^١.

أقول: الحديث نقله الراوي مجملاً. والمقصود واضح إن شاء الله وهو أن المحرم علينا خصوص الزكاة دون سائر الصدقات.

[٨/٥٩٩٣] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أحمد بن عمر عن أبيه عن أبي مريم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وصدقة علي عليه السلام فقال: «هي لنا حلال، وقال: إن فاطمة عليها السلام جعلت صدقتها لبني هاشم وبني المطلب»^٢.

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن أحمد بن عمر هو الحلبي.
[٩/٥٩٩٤] الفقيه: عن الحلبي عنه (أى أبا عبد الله عليه السلام) «إن فاطمة عليها السلام جعلت صدقاتها لبني هاشم وبني عبد المطلب»^٣.

[١٠/٥٩٩٥] الكافي: عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن الحسن بن علي الوشاء عن أحمد بن عائد عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اعطوا الزكاة من أرادها من بني هاشم فانها تحل لهم وإنما تحرم على النبي صلى الله عليه وآله والإمام الذي بعده والأئمة عليهم السلام»^٤.

[١١/٥٩٩٦] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اعطوا من الزكاة بني هاشم من أرادها منهم فانها تحل لهم وإنما تحرم على النبي صلى الله عليه وآله وعلى الإمام الذي يكون بعده وعلى الأئمة عليهم السلام»^٥.
وقال الشيخ في الإستبصار «فهذا الخبر لم يروه غير أبي خديجة وهو ضعيف عند أصحاب الحديث لما لا احتياج إلى ذكره».

ونحن نعمل بروايات أبي خديجة ولكن نزد معنى الرواية إلى قائلها.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٦١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٦.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٨.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٩.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٥٩.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٦٠؛ الإستبصار ج ٢، ص ٣٦. وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٩٩.

١٧. جواز الزكاة لموالي بني هاشم

[١/٥٩٩٧] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن سعيد بن عبد الله الأعرج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «أتحل الصدقة لموالي بني هاشم فقال: نعم»^١.

[٢/٥٩٩٨] وعنه عن محمد بن الحسن (الحسين - خ ل يب) عن محمد بن إسماعيل عن ثعلبة بن ميمون قال: «كان أبو عبد الله عليه السلام يسأل شهاباً من زكاته لمواليه وإنما حرّمت الزكاة عليهم دون مواليتهم»^٢.

و رواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

أقول: المذكور في التهذيب والكافي والإستبصار (نسخة الكمبيوتر) هو الحسين وهو الراجح. [٣/٥٩٩٩] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مواليتهم منهم ولا تحل الصدقة من الغريب لمواليهم ولا بأس بصدقات مواليتهم عليهم»^٣. ولا نعمل بمتن الحديث.

[٤/٦٠٠٠] وبالإسناد عنه عليه السلام: لو كان عدل (العدل - خ) ما احتاج هاشمي ولا مطلبي إلى صدقة إن الله تعالى جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم ثم قال: إن الرجل إذا لم يجد شيئاً حلّت له الميتة والصدقة، ولا تحل لأحد منهم إلا أن لا يجد شيئاً ويكون ممن تحل له الميتة»^٤.

أقول: حرف الواو قبل جملة: «لا تحل» زائد فاتها خبر وكلمة الصدقة مبتدأة. والمتن في التهذيب ذيل للحديث السابق.

١٨. مقدار ما يعطى للفقير أو المصدق

[١/٦٠٠١] الفقيه: روى محمد بن عبد الجبار إن بعض أصحابنا كتب على يدَي

١. الكافي، ج٤، ص٥٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج٩، ص٣٠٢.

٢. الكافي، ج٤، ص٦٠؛ التهذيب، ج٤، ص٦١ والإستبصار ج٢، ص٣٧.

٣. التهذيب، ج٤، ص٥٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج٩، ص٣٠٢.

٤. التهذيب، ج٤، ص٥٩.

أحمد بن إسحاق إلى علي بن محمد العسكري عليه السلام أغطي الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة فكتب: «افعل ان شاء الله»^١.

[٢/٦٠٠٢] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحنات عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعت يقول: لا يعطى أحد من الزكاة أقل من خمسة دراهم وهو أقل ما فرض الله عز وجل من الزكاة في أموال المسلمين فلا تعطوا أحداً (من الزكاة-كا) أقل من خمسة دراهم فصاعداً»^٢.

[٣/٦٠٠٣] التهذيبان: أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي الصهبان قال: كتب إلى الصادق هل يجوز لي يا سيدي أن أعطى الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين وثلاثة درهم؟ فقد اشتبه ذلك علي. فكتب: «ذلك جائز»^٣.

لعل المراد بالصادق، الهادي أو ابنه العسكري عليه السلام.

[٤/٦٠٠٤] عن محمد بن يحيى عن أحمد عن عبد الملك بن عتبة عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: قلت له: أغطي الرجل من الزكاة ثمانين درهماً قال: نعم وزده قلت: أغطيه مائة (درهم-يب ط) قال: «نعم وأغنيه إن قدرت (على-يب) أن تغنيه»^٤.
اعتبار الرواية مبني على أن المراد بعبد الملك هو الصيرفي الثقة دون الهاشمي المجهول.

و رواه في التهذيب كما في جامع أحاديث الشيعة عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن عبد الملك عن عبد الملك بن عتبة وهو محرف والاعتماد على سند الكافي ولكن في نسختي من التهذيب: سنده عن الكافي.

[٥/٦٠٠٥] وعن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام إنه سأل كم يُعطى الرجل من الزكاة؟ قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا أعطيت فأغنيه»^٥.

[٦/٦٠٠٦] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سعيد بن غزوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تعطيه من الزكاة حتى تغنيه» (التهذيب) الحسين بن سعيد

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠٥.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٦٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠٥.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠٦.

عن محمد بن أبي عمير عن سعيد بن غزوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة قال: «أعطه من الزكاة حتى تغنيه»^١.
لا حظ لترديد السيد الأستاذ الخوئي في وثيقة سعيد^٢.
أقول: نحن نحتاج في رواياته.

[٧/٦٠٠٧] وعن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن شيخاً من أصحابنا يقال له عمر سأل عيسى بن أعين وهو محتاج فقال له عيسى (بن أعين - خ) أما إن عندي من الزكاة ولكن لا أعطيك منها فقال له: ولم فقال: لأنني رأيتك اشتريت لحماً وتمراً فقال: إنما بحت درهماً فاشتريت بدائنتين لحماً وبدائنتين تمراً ورجعت بدائنتين لحاجة قال فوضع أبو عبد الله عليه السلام يده على جبهته ساعة ثم رفع رأسه ثم قال إن الله تبارك وتعالى نظر في أموال الأغنياء ثم نظر في الفقراء فجعل في أموال الأغنياء ما يكتفون به ولو لم يكتفهم لزادهم بل يعطيه ما يأكل ويشرب ويكتسى ويتزوج ويتصدق ويحج»^٣.

[٨/٠] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سعيد بن غزوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تعطيه حتى تغنيه»^٤.

ورواه في التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير.

أقول: توثيق سعيد غير مذكور في تمام نسخ فهرست النجاشي.

[٩/٦٠٠٨] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه (عن ابن أبي عمير - يب خ كا) عن حماد (بن عثمان - كا) (بن عيسى - خ ل كا) عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له: ما يعطى المصدق؟ قال: «ما يرى الإمام ولا يُقدَّر له شيء»^٥. تقدّم ما يتعلق به.

١٩. جواز التفضيل والنقل وتوزيع زكاة أهل البوادي والحضر

[١٧/٦٠٠٩] التهذيب: عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨ والتهذيب، ج ٤، ص ٦٣.

٢. معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ١٣٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠٧.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨ التهذيب، ج ٤، ص ٦٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٠٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٣.

عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام: عن الزكاة يُفَضَّلُ بعض من يعطى مِمَّنْ لَا يَسْأَلُ على غيره؟ قال: «نعم يُفَضَّلُ الذي لَا يَسْأَلُ على الذي يسأل»^١.

ورواه في الكافي عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان وابن أبي عمير جميعاً عن عبدالرحمن بن الحجاج.

[٢/٦٠١٠] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن (عمر-كا) بن أذينة عن زارة عن عبدالكريم بن عتبة الهاشمي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يُقْسِمُ صدقة أهل البوادي في أهل البوادي وصدقة أهل الحضر في أهل الحضر ولا يُقْسِمُها بينهم بالسوية (و-يب) إِنَّمَا يقسمها على قدر ما يحضره منهم (وما يرى-كا) (وقال-يب) ليس في ذلك شيء مؤقت»^٢.

ومرّت هذه الرواية مفصلة في باب أنه لا يجوز الجهاد إلّا بأمر الإمام أو بإذنه في كتاب الجهاد.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٣/٠] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى عن حريز عن زارة وابن مسلم قال زارة: قلت لأبي عبدالله عليه السلام فإن كان بالمصر غير واحد قال: «فَأَعْطِهِمْ إن قدرت جميعاً، قال: ثم قال: لا تحل لمن كانت عنده أربعون درهماً يحول عليها الحول عنده أن يأخذها، وإن أخذها أخذها حراماً»^٣.

أقول أما السند فعلي بن إبراهيم لا يروى عن حماد وفي حاشية التهذيب: كذا في سائر النسخ وهو الموجود في الوافي. إبراهيم والد علي يروى عن حماد بن عيسى والمظنون حذف كلمة (عن أبيه) عن السند ولكن يحتمل ان الواسطة رجل آخر مجهول... ولعل كلمة على زائدة وهو الأرجح.

أما المتن فيعمل على فرض كفاية أربعين درهماً بحاجة صاحبه كما يفهم ذلك مما تقدّم.

[٤/٦٠١١] الكافي: عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان (بن

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٠١؛ الكافي، ج ٣، ص ٥٥٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١٦.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١٤.

يحيى-كا) عن (عبدالله-كا) بن مسكان عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تحل صدقة المهاجرين للأعراب ولا صدقة الأعراب للمهاجرين».

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني. وفيه: في المهاجرين^١.

[٥/٦٠١٢] الكافي: عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يُعطى الزكاة يقسمها أله أن يخرج الشيء (منها- فقيه) من البلدة التي هو فيها (بها- فقيه) إلى غيرها (من البلد الذي هو به إلى غيره- خ ل كا) قال: «لا بأس»^٢.

ورواه الصدوق في الفقيه عن هشام بن الحكم. ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٦/٦٠١٣] التهذيب: عنه عن عبدالله بن جعفر وغيره عن أحمد بن حمزة قال: سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام: عن الرجل يخرج زكاته من بلد إلى بلد آخر ويصرفها إلى (في- خ) إخوانه فهل يجوز ذلك؟ فقال: «نعم»^٣.

أقول: المرجع القريب للضمير (عنه) الحسين بن سعيد وقد أرجعه إليه صاحب الوسائل والمرجع البعيد سعد بن عبدالله وقد أرجعه إليه صاحب الوافي وهو الأظهر لعدم ثبوت نقل الحسين بن سعيد عن عبدالله بن جعفر ثم الظاهر أن أحمد بن حمزة هو ابن اليسع الثقة. ومّر ما يدل عليه في الباب ١٤ من أبواب مَنْ يستحق الزكاة.

٢٠. جواز احتساب ما يأخذه السلطان من الزكاة

[١/٦٠١٤] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إن أصحاب أبي أتوه فسألوه عما يأخذ السلطان فرق لهم وأنه ليعلم أن الزكاة لا تحل إلا لأهلها فأمرهم أن يحتسبوا به فجال فكري [فجاز ذا] والله لهم، فقلت يا أبة (ابت- خ ل) إثمهم ان سمعوا إذا لم يُزَكَّ أحد، فقال: يا بُنَيَّ حقّ أحبّ الله أن يُظْهَر»^٤.

ورواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن أبي جعفر عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٥: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٤: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨: الفقيه، ج ٢، ص ١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١٧.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣: التهذيب، ج ٤، ص ٣٩: الإستبصار، ج ٢، ص ٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣١٩.

بأدنى تفاوت وفيه: فجاز ذلك - صا. وفي نسخة من الكافي فجاء فكري. وفي نسخة منه: فحار فكري.

أقول: إختلاف الإمامين عليه السلام في الحكم لا مجال له عند مشهور الإمامية القائلين بعموم حجية أقوالهم في الشريعة وبعضهم. هذا أولاً وثانياً قول الإمام الصادق: «وإنه ليعلم أن الزكاة لا تحل إلا لأهلها» ينافية قول أبيه عليه السلام «حق أحب الله أن يظهر»، فليس منشاء الفتوى رقة القلب ولا يصلح أن يكون كذلك قطعاً على أن الصادق عليه السلام نفسه يفتي بفتوى أبيه لدليل صرح به فالرواية بحاجة إلى مباحث أخرى.

وتقدم أيضاً إختلافهما في هذا الكتاب في بعض مسائل آخر، وسيأتي بحث فيه.

[٣/٦١٥] التهذيبان: عن سعد عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن بن أبي نجران وعلي بن الحسن الطويل عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام في الزكاة فقال: «ما أخذه منكم بنو أمية فاحتسبوا به ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم فإن المال لا يبقى على (هذا - يب) أن تزكيه مرتين»^١.

ورواه في الكافي عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى...

[٣/٦١٦] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن العشور التي تؤخذ من الرجل يحتسب بها من زكاته قال: «نعم إن شاء»^٢.

ورواه في الفقيه عن يعقوب بن شعيب.

و طريقه إليه حسن على وجه.

[٤/٠] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن إبراهيم بن عثمان^٣ عن حماد عن حريز عن أبي أسامة قال قلت: لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إن هؤلاء المصدقين يأتونا (تنا - خ) فيأخذون منا الصدقة فنعطهم إياها أتجزئ عنا فقال: «لا، إنما هؤلاء قوم غصبوكم أو قال: ظلموك أموالكم وإتيا الصدقة لأهلها»^٤.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٤٠؛ الإستبصار ج ٢، ص ٢٧؛ الكافي، ج ٣، ص ٥٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٣؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٠.

٣. إبراهيم بن عثمان المعروف من أصحاب الصادق عليه السلام ولا يمكن عادة أن يروى عنه محمد بن علي بن محبوب الذي هو من مشايخ محمد بن يحيى العطار فإن سلم السند من التحريف فهو رجل آخر مجهول لا اعتماد بروايته. ولم أر من التفت إليه كجملة من الموارد الأخر.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٤٠.

[٥/٦٠١٧] التهذيبان: عن سعد عن أبي جعفر عن ابن أبي عمير وابن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن عبيد الله بن علي الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن صدقة الأموال (المال) يأخذها السلطان؟ فقال: «لا (لا-يب خ) أمرك أن تعيد»^١.
أقول: الرواية الرابعة كالأولى لكن الثانية والثالثة بل الخامسة على الأظهر تدل على تبدل نظر الإمام الصادق عليه السلام إلى قول أبيه عليه السلام ولعل إختلاف نظره لإختلاف الموارد فتأمل.

٢١. حكم أخذ غير المحتاج الزكاة للتصدق بها

[١/٦٠١٨] الفقيه: روى إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يحل للرجل أن يأخذ الزكاة وهو لا يحتاج إليها فيتصدق بها؟ قال: «نعم. وقال: في الفطرة مثل ذلك»^٢.
أقول: طريق الصدوق إلى إسماعيل معتبر وأما هو نفسه، فانظر حاله في معجم الرجال.
[٢/٦٠١٩] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن يلي صدقة العشر على من لا بأس به فقال: «إن كان ثقة فمر (ه-خ) يضعها في مواضعها وإن لم يكن ثقة فخذها منه وضّعها في مواضعها»^٣.

٢٢. آداب المصدق وتكاليفه

[١/٦٠٢٠] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن بريد بن معاوية قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصدقاً من الكوفة إلى باديتها فقال له: يا عبد الله انطلق وعليك بتقوى الله وحده لا شريك له ولا تؤثرن دنياك على آخرتك وكن حافظاً لما اتمنتك عليه راعياً لحق الله فيه حتى تأتي ناري بني فلان فإذا قدمت فأنزل بمائهم من غير أن تخالط أيائهم ثم امض إليهم بسكينة ووقار حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم ثم قل لهم يا عباد الله أرسلني إليكم ولي الله لأخذ منكم

١. التهذيب، ج ٤، ص ٤٠؛ الإستبصار، ج ٢٠، ص ٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢١-٣٢٢.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٤.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٤.

حق الله في أموالكم فهل لله في أموالكم (من-خ) حق فتؤدوه (فتؤدون-كا) إلى وليه؟ فان قال لك قائل: لا فلا تراجع له فإن أنعم لك منهم مُنِعِمٌ فانطلق معه من غير أن تخيفه أو تبعه إلا خيراً فإذا أتيت ماله فلا تدخله إلا بإذنه فان أكثره له فقل له يا عبد الله أئاذن لي في دخول مالك فإن أذن لك فلا تدخل دخول متسلط عليه فيه ولا غنمٍ به فاصدع المال صدعين ثم خيره أى الصدعين شاء فأتيهما اختار فلا تعرض له ثم اصدع الباقي صدعين ثم خيره فأتيهما اختار فلا تعرض له فلا يزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله تبارك وتعالى في ماله فإذا بقي ذلك فاقبض حق الله منه فان استقالك فأقله ثم اخلطهما واصنع مثل الذي صنعت أولاً حتى تأخذ حق الله في ماله فإذا قبضته فلا توكل به إلا ناصحاً شقيقاً أميناً حفيظاً غير مغنٍ لشيء منهما ثم اخذ (كل-كا) ما اجتمع عندك من كل ناد إلينا نُصَيِّرُهُ حيث أمر الله عز وجل فإذا انحدر بها رسولك فَأَوْعِزْ إليه أن لا يحول بين ناقة وبين فصيلها ولا يفرق بينهما ولا يمتصرن^١ لبنها فيُضِرُّ ذلك بفصيلها ولا يجهدها ركوباً وليعدل بينهما في ذلك وَلْيُوْزِدْهُنَّ كُلَّ مَاءٍ يَمْرُبُهُ ولا يعدل بهن عن ثبوت الأرض إلى جواد الطرق في الساعة التي فيها تريح وتعنق^٢ ولْيُزَفَّقْ بهن جهده حتى يأتينا باذن الله سبحانه سماناً غير مُتْعَبَاتٍ ولا مُجْهَذَاتٍ فنقسمهن (فيقسمن-كا) باذن الله على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ على أولياء الله فإن ذلك أعظم لأجرك وأقرب لرشدك وينظر الله إليها وإليك وإلى جهدك ونصيحتك لمن بعثك ويُعِثَّتْ في حاجته فان رسول الله ﷺ قال: ما ينظر الله عز وجل إلى ولي له يجهد نفسه بالطاعة والنصيحة (له و.كا) لإمامه إلا كان معنا في الرفيق الأعلى قال: ثم بكى أبو عبد الله ﷺ ثم قال: يا بريد (لا والله-كا) ما يقيت الله حرمة إلا أثهكت (انهتكت-يب) ولا عمل بكتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ في هذا العالم ولا أقيم في هذا الخلق حد، منذ قبض الله أمير المؤمنين ﷺ ولا عمل بشيء من الحق إلى يوم الناس هذا قال: أما والله لا تذهب الأيام والليالي حتى يحى الله الموقى ويميت الأحياء ويرد

١. أي اجابك بنعم.

٢. خلطها-كا ط.

٣. ولا يصرن يب. مصر الناقة حلبها بأطراف الأصابع.

٤. ولا يجهدها.

٥. تغيق-كا ط. غبق الغنم سقاها أو حلبها في عشق.

٦. صحاحا-يب خ-شعاما-كا خ ل سحانا-كا خ. والمراد: سمينات.

(الله-كا) الحق إلى أهله وقيم دينه الذي ارتضاه لنفسه ونبيه فأبشروا ثم أبشروا فوالله ما الحق إلا في أيديكم»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت.

[٢/٦٠٢١] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يعطي الدراهم يقسمها؟ (يقسمها-كا) قال: «يجري له ما يجري للمعطي ولا ينقص المعطي من أجره شيء»^٢.

[٣/٠] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن خالد أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة فقال: «إن ذلك لا يقبل منك، فقال: إني أحمل ذلك في مالي فقال له أبو عبد الله عليه السلام: مُزْ مَصْدَقَكَ أَنْ لَا تَحْشُرَ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُنْفَرِقِ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْمُجْتَمِعِ فَإِذَا دَخَلَ الْمَالُ فَلْيَقْسِمِ الْغَنَمَ نِصْفَيْنِ ثُمَّ يُخْتَرِ صَاحِبُهَا...»^٣.

أقول: الظاهر أن محمد بن خالد هو البجلي القسري حفيد عبد الله المجهول ويمكن مع ذلك الحكم باعتبار الرواية بلحاظ أن الحاكي للقصة هو عبد الرحمن الثقة وكأنه كان حاضرا عند الصادق عليه السلام فسمعها والقرينة عليه جملة (انه-سأل) مكان سألت. وكلمة: (له). مكان (لي). وجملة (قال إني) مكان (قلت إني) ولكن ظهور كلمة (عن) بخلاف ذلك كله فإنها تدل على أن عبد الرحمن يحكي عن محمد بن خالد فقط لاعن إسماعه كلامه وكلام الإمام في المجلس ولأجل ذلك لم ننقل الرواية إلى آخرها والله العالم.

[٤/٦٠٢٢] وعن علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل: أيجمع الناس المصدق أم يأتيهم على مناهلهم؟ قال: «لا، بل يأتيهم على مناهلهم فيصدقهم»^٤.

[٥/٦٠٢٣] وعن العدة عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٦-٥٣٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٩٦-٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٦-٣٢٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٣٣.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٣٤.

عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: «كان علي عليه السلام إذا بعث مصدقه قال له: إذا أتيت على رب المال فقل (له -خ): تصدق رحمك الله مما أعطاك الله فإن ولي عنك فلا تراجعه»^١.
تقدم في أول كتاب الزكاة قوله عليه السلام ثم وجه عليه السلام عمال الصدقة وعمال الطسوق وتقدم أيضاً قوله عليه السلام إلا أن يشاء المصدق أن يعد صغيرها وكبيرها.

٢٣. إن الصدقة لاتباع حتى تعقل

[١/٦٠٢٤] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام إنه قال: «لاتباع الصدقة حتى تعقل»^٢.

٢٤. هل المقسم الفقير يأخذ لنفسه شيئاً؟

[١/٦٠٢٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن الحسين بن عثمان عن أبي إبراهيم في الرجل أعطي مالا يفرقه فيمن يحل له أله أن يأخذ منه شيئاً لنفسه (وان -كا) لم يُسم له قال (قال -يب): «يأخذ منه لنفسه مثل ما يُعطي لغيره (غيره -كا)»^٣.
ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني.

[٢/٦٠٢٦] وعن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يعطي الرجل الدراهم يقسمها ويضعها في مواضعها وهو ممن تحمل له الصدقة قال: «لا بأس أن يأخذ لنفسه كما يعطي غيره قال: ولا يجوز له أن يأخذ إذا أمره أن يضعها في مواضع مسماة إلا بإذنه»^٤.
ورواه الشيخ في تهذيبه عن الكليني.

[٣/٦٠٢٧] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت عن رجل أعطاه رجل مالا ليُقسمه في محاييخ أو في مساكن وهو محتاج يأخذ منه لنفسه ولا يُعلمه قال: «لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبه»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٣٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٣٩-٣٤٠.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٥: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٥: التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤١.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٢ والإستبصار ج ٣، ص ٥٤.

[٤/٦٠٢٨] التهذيب: عنه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعطاه رجل مالا لِيَقْسِمَهُ في المساكين وله عيال محتاجون أعطاهم منه من غير أن يستأمر (يستأذن-خ ل) صاحبه؟ قال: «نعم»^١.
أقول: اعتبار الرواية مبني على انصراف عبد الرحمن إلى الثقة فإنه مشترك.
و الظاهر إن الحديث وسابقه متحد لكن يبعده اختلاف الجواب وكأن الأرجح أن الراوي سألته مرتين فأجابته الإمام مرة بالجواز ومرة بالكراهة.

٢٥. متى يضمن المالك تلف الزكاة ومتى لا يضمن ؟

[١/٦٠٢٩] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن^٢ حماد بن عيسى^٣ عن حريز عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أخرج الرجل الزكاة من ماله ثم ستمها لقوم فضاعت أو أرسل بها إليهم فضاعت فلا شيء عليه»^٤.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٢/٦٠٣٠] وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد (بن عيسى-خ)^٥ عن حريز عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن رجل بعث إليه أخ له زكاته^٦ ليقسمها فضاعت فقال: ليس على الرسول ولا على المؤدي ضمان قلت: فإنه لم يجد لها أهلاً ففسدت (أو-خ كا) تغيرت أیضمنها قال: «لا ولكن إن عرف لها أهلاً فغطبت أو فسدت فهو لها ضامن (حتى يخرجها)»^٧.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٣/٦٠٣١] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى^٨ عن حريز عن

١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٣.

٢. في الكافي معلق إلى حماد.

٣. عثمان يب. وما في الكافي أظهر

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٤.

٥. في الكافي معلق إلى حريز.

٦. زكاة-يب.

٧. فان-يب خ.

٨. من حين إخراجها-يب- من حين آخرها-خ. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣ والتهذيب، ج ٤، ص ٤٨.

٩. في الكافي معلق إلى عيسى. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٤٥.

عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا أخرجها من ماله فذهبت ولم يستها لأحد فقد برّ منها».

[٤/٦٠٣٢] وعن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن وهيب بن حفص قال: كنا مع أبي بصير فأتاه عمرو بن الياس فقال له: يا أبا محمد إن أخي بجلب بعث إليّ بمال من الزكاة أقسمه بالكوفة فقطّع عليه الطريق فهل عندك فيه رواية فقال: نعم سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه المسألة ولم أظن أنّ أحداً يسألني عنها أبداً فقلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك الرجل يبعث بركاته من أرض إلى أرض فيقطع عليه الطريق فقال: «قد أجزئت عنه ولو كنت أنا لأعدتها»^١.

[٥/٦٠٣٣] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (الحسن-كا) بن محبوب عن جميل بن صالح عن بكير بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: عن الرجل يبعث بركاته فتسرق أو تضيع؟ قال: «ليس عليه شيء»^٢.
و رواه في التهذيب عن الكليني.

[٦/٦٠٣٤] وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد (بن عيسى-كا) عن حريز (عن زرارة) عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل بعث بركاة ماله لتقسم فضاغت هل عليه ضمانها حتى تقسم (يقسم-يب) فقال: «إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها (إليه-كا خ) فهو لها ضامن حتى يدفعها فإن (وإن-كا) لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده وكذلك الوصي الذي يوصي إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربّه الذي أمر بدفعه إليه؟ فإن لم يجد فليس عليه ضمان»^٣.

و رواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بحذف كلمة (عن زرارة).

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٤٤.

٢. الحسين-خ ل.

٣. بكر-يب ط.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٥.

٥. فتقسم-يب-خ.

٦. فبعث-يب ط.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٥٥٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٥.

٢٦. عدم الضمان في الدفع إلى غير المستحق مع الاجتهاد

[١/٦٠، ٣٥] الكافي: عليّ عن أبيه عن حمّاد عن حريز عن عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما من رجل يمنع درهما في (من - ط) حق إلا أنفق اثنين في غير حقه (حق - خ) وما من رجل منّع حقاً في ماله إلا طوقه الله عزّ وجلّ به حَتَّى من نار يوم القيامة». قال: قلت له: رجل عارف أدّى زكاته إلى غير أهلها زماناً هل عليه يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم قال: «نعم» قال: قلت: فإن لم يعرف لها أهلًا فلم يؤد (ها - خ) أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك قال: «يؤديها إلى أهلها لما مضى» قال: قلت له: فإنه لم يعلم أهلها فدفعها إلى من ليس هو لها بأهل وقد كان طلب واجتهد ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع، قال: «ليس عليه أن يؤديها مرة أخرى»^١.

ورواه الشيخ عن الكليني بأدنى تفاوت وفي الكافي: وعن زرارة مثله غير أنه قال: «إن اجتهد فقد برئ وإن قَصَرَ في الطلب فلا».

أقول: لا يفهم أن الكليني رواه عن زرارة بنفس السند أو بسند آخر، فهو مرسل. ولا حظ الباب ١٤ و ١٥.

٢٧. وجوب إعادة الزكاة على من استبصر

[١/١٠] الكافي: عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن (عمر - كا) ابن أذينة عن زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن مسلم وبريد العجلي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما قالا: في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء المحرورية والمرجئة والعثمانية والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن رأيه أبعد كل صلوة صلاتها أو صوم (صامه - كا) أو زكاة أو حج أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك قال: «ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة (و - يب ط) لابدان يؤديها لأنه وضع الزكاة في غير موضعها وإتّما موضعها أهل الولاية»^٢.

و روى الصدوق في العلل عن محمد بن الحسن قال حدثنا محمد بن الحسن الصقار عن العباس ابن معروف عن عليّ بن مهزيار عن الحسين (الحسن - خ علل) بن سعيد عن

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٥؛ علل الشرايع، ج ٢، ص ٣٧٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٥٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٨.

حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير وفضيل ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام نحوه.

[٢/٦٠٣٦] وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة قال: كتب إلي أبو عبد الله عليه السلام: «إِنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَمِلَهُ النَّاصِبُ فِي حَالِ ضَلَالِهِ أَوْ حَالِ نَصْبِهِ ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَزَفَهُ هَذَا الْأَمْرُ فَإِنَّهُ يَوْجُرُ عَلَيْهِ وَيَكْتُبُ لَهُ إِلَّا الزَّكَاةَ فَإِنَّهُ يَعِيدُهَا لِأَنَّهُ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا وَإِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوَلَايَةِ وَأَمَّا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَائُهُمَا»^١.

تقدم في أحاديث باب اشتراط قبول الأعمال بولاية الأئمة عليهم السلام ما يتعلق به من لزوم الإعادة على المستبصر وفي رواية زرارة من ذلك الباب قوله عليه السلام: «إِنَّ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ مَا إِذَا أَنْتَ فَاتَكَ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ تَوْبَةً دُونَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ فَتُؤَدِّيَهُ بِعَيْنِهِ إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَالْوَلَايَةَ لَيْسَ يَقَعُ شَيْئًا مَكَانَهَا دُونَ أَدَائِهَا (إِلَى أَنْ قَالَ) وَلَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ يَجْزِيكَ مَكَانَهُ غَيْرُهُ. وَرَبَّمَا يَأْتِي فِي كِتَابِ الْحَجِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

٢٨. جواز إعطاء الزكاة من دون ذكر أنها زكاة

[١/٦٠٣٧] الفقيه: عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة فأعطيه من الزكاة ولا أُسَمِّيَ له أنها من الزكاة فقال: «أَعْطِهِ وَلَا تُسَمِّمْ لَهُ وَلَا تُذِلَّ الْمُؤْمِنَ»^٢.

[٢/٦٠٣٨] الكافي: علي عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يكون محتاجاً فَيُبْعَثُ إليه بالصدقة فلا يَقْبَلُهَا على وجه الصدقة يأخذها من ذلك دِمَامٌ (زمام - خ) واستحياءً وانقباضاً أفيُعطيها إياه على غير ذلك الوجه وهي مَتَا صدقة، فقال: «إِذَا كَانَتْ زَكَاةً فَلَهُ أَنْ يَقْبَلَهَا (على وجه الزكاة - خ) فَإِنْ (من - خ) لَمْ يَقْبَلْهَا عَلَى وَجْهِ الزَّكَاةِ فَلَا تَعْطُهَا إِيَّاهُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا هِيَ فَرِيضَةُ اللَّهِ لَهُ فَلَا يَسْتَحْيِي مِنْهَا»^٣.

واختلاف الحكم في الحديثين باختلاف المورد فلا تعارض بينهما، فتأمل.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٩.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٥٠.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٥٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٥١.

٢٩. استحباب ابداء الزكاة

[١/٦٠٣٩] الكافي: عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ. فقال: «هي سوى الزكاة إن الزكاة علانية غير سرّ»^١.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٥٣.

أبواب زكاة الفطرة

١. فضلها وفرضها

[١/٦٠٤٠] الفقيه: عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي بصير وزرارة قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إِنَّ مِنْ تَمَامِ الصَّوْمِ إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ يَعْنِي الْفِطْرَةَ كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَمَامُ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ مِنْ صَامٍ وَلَمْ يُوَدِّ الزَّكَاةَ فَلَا صَوْمَ لَهُ، إِذَا تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا وَلَا صَلَاةَ لَهُ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَدَأَ بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ (الصَّوْمِ - خ ل) قَالَ: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»^١.

وروى الشيخ في التهذيبين عن ابن أبي عمير عن أبي بصير عن زرارة نحوه باختلاف في العبارات.

[٢/٠] أمالي الصدوق: حدثنا أحمد بن زياد قال حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه قال حدثنا أبو أحمد محمد بن زياد الأزدي عن أبان بن عثمان وغيره عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام قال: «مَنْ خَتَمَ صِيَامَهُ بِقَوْلِ صَالِحٍ أَوْ عَمَلِ صَالِحٍ تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ صِيَامَهُ فَقِيلَ لَهُ: يَا بَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَا الْقَوْلُ الصَّالِحُ قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ»^٢.

٢. حكم زكاة الفطرة على الفقير

[١/٦٠٤١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة؟ قال: «لا».

١. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٠٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٥٥.

٢. أمالي الصدوق، ص ١٠٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٢٧٠ الطبعة الأولى. لكن رواه في الطبعة الثانية (ج ٩، ص ٣٥٦) عن الأمالي والمعاني والتوحيد بسند مغائر لهذا السند ومجهول فلا اعتماد على المتن.

[٢/٦٠٤٢] الكافي: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عمر بن أذينة عن زارة قال: قلت: الفقير الذي تصدق عليه هل (يجب) عليه صدقة الفطرة فقال: «نعم يعطي مما يتصدق به عليه»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن أبي عبد الله عليه السلام عن الكليني.

[٣/٦٠٤٣] التهذيبان: سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن الحسين بن سعيد عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: على الرجل المحتاج صدقة (زكاة-يب) الفطرة؟ فقال: «ليس عليه فطرة»^٢.

٣. وجوبها عن جميع من يعول

[١/٦٠٤٤] الكافي: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كُلُّ مَنْ صَمَمَتْ إِلَى عِيَالِكَ مِنْ حَرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْكَ أَنْ تُؤَدِّيَ الْفِطْرَةَ عَنْهُ قَالَ: وَإِعْطَاءُ الْفِطْرَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ وَبَعْدَ الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ»^٣.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٢/٦٠٤٥] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في صدقة الفطرة فقال: «تصدق عن جميع من تعول من صغير أو كبير أو حر أو مملوك على كل إنسان نصف صاع من حنطة (أو صاع من تمر-يب) أو صاع من شعير والصاع أربعة أمداد»^٤.

[٣/٦٠٤٦] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران وعلي بن الحكم عن صفوان الجمال قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة فقال: «على (عن فقيه-خ) الصغير والكبير والحر والعبد عن كل إنسان صاع من حنطة (بر-يب) أو صاع من تمر أو صاع من زبيب»^٥.

ورواه الصدوق في الفقيه عن ابن أبي نجران وعلي بن الحكم.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٧٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٦١.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٧٣؛ الإستبصار ج ٢، ص ٤٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٥٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٧٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٧١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٦٣.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٨١؛ الإستبصار ج ٢، ص ٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٦٣.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٧١؛ الفقيه، ج ٢، ص ١١٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٨١-٨٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٤٦.

و رواه الشيخ في التهذيب مكرراً وفي الإستبصار عن الكليني.

[٤/٦٠٤٧] التهذيان: الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: «عن صدقة الفطرة فقال: «على كل من يعول الرجل على الحر والعبد والصغير والكبير صاع من تمر أو نصف صاع من بُرّ والصاع أربعة أمداد»^١. [٥/٦٠٤٨] وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك الصغير والكبير والحر والمملوك والغني والفقير عن كل إنسان نصف صاع من حنطة أو شعير أو صاع من تمر أو زبيب لفقراء المسلمين وقال: التمر أحب (ذلك - يب) إلي»^٢.

[٦/٦٠٤٩] الفقيه: روى صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله إلا أنه يتكلف له نفقته وكسوته أتكون عليه فطرته قال: «لا إنما تكون فطرته على عياله صدقة دونه وقال: العيال، الولد والمملوك والزوجة وأم الولد»^٣.

أقول: سند الصدوق إلى صفوان بن يحيى صحيح وإلى ابن مهران فيه إشكال ولعل الواقع في هذا السند هو الأول.

[٧/٦٠٥٠] التهذيب والفقيه: عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطر (أ- يب) يؤدي عنه الفطرة قال: «نعم الفطرة واجبة على كل من يعول من ذكر أو أنثى صغير أو كبير (حر- كافي يب) أو مملوك (التهذيب)». قال: وسألته يعطى الفطرة دقيقا مكان الحنطة قال: «لا بأس يكون أجر طحنة بقدر ما بين الحنطة والدقيق» قال في التهذيب: وسألته يعطى الرجل الفطرة دراهم ثمن التمر والحنطة يكون أنفع لأهل بيت المؤمن قال لا بأس»^٤. [٨/٦٠٥١] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن مُعْتَب عن أبي عبد الله عليه السلام (قال- كا) قال: «أذهب فأعط عن

١. التهذيب، ج ٤، ص ٨١ والإستبصار، ج ٢، ص ٤٧.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٧٥؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٤٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٦٥.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨.

٤. عن- فقيه خ ل.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٢ والفقيه، ج ٢، ص ١١٦.

عيالنا^١ الفطرة (واعط-كا وعلل) عن الرقيق واجتمعهم^٢ ولا تدع منهم أحداً فإنك إن تركت منهم انساناً تخوّفتُ عليه الفوت قلت: وما الفوت قال: الموت^٣.

٤. ما يتعلق بالمكاتب والمملوك

[١/٦٠٥٣] التهذيب: عن محمد بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى (بن جعفر) عليه السلام قال... أقول: ورواه الصدوق في الفقيه عن علي بن جعفر.
[٣/٦٠٥٣] الفقيه: كتب محمد بن القاسم بن الفضيل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام ...^٤
أقول: السند حسن على وجه.

٥. عدم وجوبها على اليتيم

[١/٦٠٥٤] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن القاسم بن الفضيل قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الوصي أيزكي زكاة الفطرة عن اليتامى إذا كان لهم مال قال: فكتب: «لا زكاة على (في-يب خ) (مال-يب) اليتيم»^٥.
وفي الفقيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري ورواه الشيخ في التهذيب عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن محمد بن القاسم بن الفضيل.
[٢/٠] التهذيب: عن أحمد بن محمد عن الحسين عن محمد بن القاسم بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: كتبت إليه: الوصي يزكي زكاة الفطرة عن اليتامى إذا كان لهم مال فكتب عليه السلام: «لا زكاة على يтим»^٦. أقول: الظاهر وحدة الحديثين.

٦. عدم الفطرة على من أسلم ليلة الفطر أو ولد فيها

[١/٦٠٥٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال:

١. عيال-خ ل.

٢. باجمعهم-علل.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٦٧.

٤. جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٦٩.

٥. جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٠ والفقيه، ج ٢، ص ١٧٧.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٥٤١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٠ والفقيه، ج ٢، ص ١١٥.

٧. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٢.

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: «لا، قد خرج من الشهر. قال وسألته عن يهودي أسلم ليلة الفطر عليه فطرة قال: لا»^١.

٧. الفطرة من القوت الغالب عن كل رأس صاع

[١/٦٠٥٦] التهذيبان: عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (وعن يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام - يب) قال: «الفطرة على كل قوم ما (مما - يب خ) يغذون (به - صا) عيالاتهم (من) لبن أو زبيب أو غيره»^٢.

[٢/٦٠٥٧] وعن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يُعطي أصحاب الإبل والبقر والغنم في الفطرة من الاقط صاعاً»^٣.

[٣/٦٠٥٨] وعن الصفار عن محمد بن عيسى قال: كتبت (كتب - ط ص) إليه إبراهيم بن عقبة يسأله عن الفطرة كم هي برطل بغداد عن كل رأس وهل يجوز إعطائها غير مومن فكتب اليه: «عليك أن تخرج من نفسك صاعاً بصاع النبي عليه السلام وعن عيالك أيضاً (و - صا ط) لا ينبغي لك أن تعطي زكاتك إلا مؤمناً»^٤.

[٤/٦٠٥٩] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (الفقيه) محمد بن خالد عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الفطرة كم تدفع عن كل رأس من الحنطة والشعير والتمر والزبيب قال: «صاع بصاع النبي عليه السلام»^٥.

[٥/٦٠٦٠] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن حماد (بن عيسى) عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «زكاة الفطرة صاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع

١. الكافي، ج ٤، ص ١٧٤ والتهذيب، ج ٤، ص ٧٢.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٧٨ والإستبصار، ج ٢، ص ٤٣.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٨١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٥.

٤. الرواية مضمرة وإضاهاها يضّر باعتبارها. فتأمل.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٥ و٣٧٦.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٧١؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٦.

من شعير أو صاع من أَقِطَ عن كلِّ إنسان حُرٍّ أو عبد صغير أو كبير وليس على (كل-صا خ) من لا يجد ما يتصدق به حرج»^١.

[٦/٦٠٦١] التهذيب: عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسن عن علي بن النعمان عن منصور بن خازجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صدقة الفطرة قال: «صاع من تمر أو نصف صاع من حنطة أو صاع من شعير والتمر أحب إلي»^٢.

أقول: لا وجود لمنصور بن خازجة في كتب الرجال فهو-ظاهراً-سهو والصحيح إما هارون بن خازجة فإن علي بن النعمان يروى عنه كما استظهره الأستاذ في معجمه أو منصور بن حازم كما عن الوسائل وعن نسخة من التهذيب. ثم الظاهر أن محمد بن الحسن محرف محمد بن الحسين بقرينة سائر الروايات.

[٧/٦٠٦٢] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن معاوية بن وهب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «في الفطرة جرت السنة بصاع من تمر أو صاع من زبيب أو صاع من شعير فلما كان في زمن عثمان وكثرت الحنطة قَوَّمه الناس، فقال: نصف صاع من بَرٍّ بصاع من شعير»^٣.

و رواه الصدوق بسنده في العلل عن الحسين بن سعيد... وفيه الحسين بن الحسن بن أبان.

[٨/٠] الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المغراء عن أبي عبد الرحمن الحذاء عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر: «صدقة الفطرة أثنى على كل صغير وكبير من حرٍّ أو عبد ذكر أو أنثى صاع من زبيب أو صاع من شعير أو صاع من ذرة. قال: فلما كان (في) زمن معاوية وخصب الناس عدل الناس عن ذلك إلى نصف صاع من حنطة»^٤.

ورواه الصدوق في العلل عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المغراء عن الحسن الحذاء عن أبي عبد الله عليه السلام بإسقاط صاع من تمر.

الحسن الحذاء مهمل فاعتبار السند مبني على تعدد السؤال من الرجلين وهو بعيد.

[١٠/٦٠٦٣] التهذيبان: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن الريان

١. التهذيب، ج ٤، ص ٧٥ و ٨١ والإستبصار، ج ٢، ص ٤٢ و ٤٧.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٩ و ٣٨٠.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٨٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٤٨؛ غل الشرائع، ج ٢، ص ٣٩٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٧.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٨٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٤٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٧٨.

قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطرة وزكاتها كم يؤدي فكتب «أربعة أرطال بالمدني»^١.
و تقدم ما يدل عليه ويأتي في الباب ١١ وغيره ما يتعلق به أيضاً.

٨. مقدار الصاع

[١/٦٠٦٤] التهذيبان: عن الكليني عن بعض أصحابنا عن محمد بن عيسى عن علي بن بلال قال: كتبت إلى الرجل أسأله عن الفطرة كم تدفع قال: فكتب عليه السلام: «ستة أرطال من تمر بالمدني وذلك تسعة أرطال بالبغدادي»^٢.
أقول: رواه الكليني في الكافي لكن عن عدة من أصحابنا فتصبح الرواية على سند التهذيب مرسل لعدم الإطمينان بصدق هذا البعض بخلاف العدة للإطمينان بعدم كذب جميعها.

ويمكن ترجيح نسخة العدة لأجل الغلبة فلاحظ. ثم إن ما مر في آخر الباب السابق يخالف ما في هذا الخبر كما لا يخفى ويظهر مما مر في الباب الثالث أنه أربعة أمداد، والله العالم.

٩. من لا يجد الحنطة والشعير يتصدق بغيرهما

[١/٦٠٦٥] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الصدقة لمن لا يجد الحنطة والشعير، يجزي عنه القُمْح (والسلت - صا) والغَدْسُ والدَّرَّةُ نصف صاع من ذلك كله أو صاع من تمر أو زبيب»^٣.

١٠. أفضلية التمر في زكاة الفطرة

[١/٦٠٦٦] الكافي: علي عن أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «التمر في الفطرة أفضل

١. التهذيب، ج ٤، ص ٨٤: الإستبصار ج ٢، ص ٤٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٠.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٨٣: الإستبصار ج ٢، ص ٤٩: الكافي، ج ٤، ص ١٧٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٣.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٨٢: الإستبصار ج ٢، ص ٤٧-٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٥.

من غيره لأنه أسرع منفعة وذلك إنه إذا وقع في يد صاحبه أكل منه قال: وقال: نزلت الزكاة وليس للناس أموال وإنما كانت الفطرة»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني ورواه الصدوق في الفقيه عن هشام بن الحكم ورواه في العلل عن ابن الوليد عن الصفار عن ابن هاشم وأيوب بن نوح ومحمد بن عبد الجبار ويعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير.

[٢/٦٧] التهذيب: عن سعد عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام): عن صدقة الفطرة قال: «التمر أفضل»^٢. وتقدم ما يدل عليه.

١١. وقت أداء الفطرة

[١/٦٠٦٨] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن الفطرة متى هي؟ فقال: «قبل الصلاة يوم الفطر قلت: فإن بقي منه شيء بعد الصلاة فقال: لا بأس نحن نعطي عيالنا منه، ثم يبقى فنقسمه»^٣.

[٢/٦٠٦٩] وعن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد وعبد الرحمن بن أبي نجران والعباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن عمر بن أذينة عن زرارة وبكير ابني أعين والفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) أنهما قالوا: «على الرجل أن يعطي عن كل من يعول من حرّ وعبد (و) صغير وكبير، يعطي يوم الفطر (قبل الصلاة - صا) فهو أفضل وهو في سعة أن يعطيها في (من - صا) أول يوم يدخل في (من - صا) شهر رمضان إلى آخره فإن أعطى تمرًا فصاع لكل رأس وإن لم يعط تمرًا فنصف صاع لكل رأس من حنطة أو شعير، والحنطة والشعير سواء ما أجزأ عنه الحنطة فالشعير يجزي»^٤.

أقول: عن الوافي: عن حماد عن حريز عن ابن أذينة وعن التهذيب المطبوع يزيد مكان بريد.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٧١: التهذيب، ج ٤، ص ٨٥: الفقيه، ج ٢، ص ١١٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٧.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٨٥.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٧٦: الإستبصار، ج ٢، ص ٤٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٨٩.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧٦: الإستبصار، ج ٢، ص ٤٥-٤٦.

لكنه محرف بل في نسختي من التهذيب «بريد».

[٣/٦٠٧٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: تعجيل الفطرة بيوم فقال: «لا بأس به، قلت: فما ترى بأن نجمعها وتجعل قيمتها ورقاً ونعطيها رجلاً واحداً مسلماً، قال: لا بأس به»^١.
مر ما يدل عليه في الباب (٣) وغيره.

١٢. حكم عزل الفطرة

[١/٦٠٧١] التهذيبان: عن سعد عن محمد بن عيسى عن يونس عن إسحاق بن عمار وغيره قال: سألت: عن الفطرة قال: «إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها قبل الصلاة أو بعد الصلوة»^٢.

[٢/٦٠٧٢] الفقيه: روى صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الفطرة قال: «إذا عزلتها فلا يضرك متى ما أعطيتها قبل الصلوة أو بعدها وقال: الواجب عليك أن تعطى عن نفسك وأبيك وأهلك وولدك وإمرأتك وخادمك»^٣.

[٣/٦٠٧٣] التهذيب: عن سعد عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل أخرج فطرته فعزلها حتى يجدها أهلاً فقال: «إذا أخرجها من ضمانه فقد برئ وإلا فهو ضامن لها حتى يؤديها إلى أربابها»^٤.

ولاحظ ما مر في الباب السابع والحادي عشر والباب الثاني عشر.

١٣. أحقية الجبران وحكم الدفع إلى غير الناصبي

[١/٦٠٧٤] الفقيه: سأل علي بن يقطين أبا الحسن الأول عليه السلام: عن زكاة الفطرة أ يصلح أن يعطي الجبران والظنونة ممن لا يعرف ولا يتنصب فقال: «لا بأس بذلك إذا كان محتاجاً»^٥.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٧١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩١.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٧٧؛ الإستبصار ج ٢، ص ٤٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٤.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٣.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٦.

[٢/٦٠٧٥] التهذيب: سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن محمد بن أبي عمير وعلي بن عثمان عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفطرة قال: «الجيران أحق بها ولا بأس أن تعطي قيمة ذلك فضة»^١.

[٣/٦٠٧٦] الكافي: عن علي (عن أبيه - يب) عن محمد بن عيسى عن يونس عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سألت عن صدقة الفطرة أعطيها غير أهل ولايتي من فقراء جبراني؟ قال: «نعم الجيران أحق لمكان الشهرة»^٢.
و رواه الصدوق في العلل عن أبيه عن علي عن محمد بن عيسى ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

ولاحظ البابين ٧ و ٣ وغيرهما.

أقول: كلمة: «عن أبيه» في نسخة التهذيب زائدة.

[٤/٦٠٧٧] التهذيبان: علي بن الحسن (بن فضال - صا) عن إبراهيم بن هاشم عن حماد عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان جدِّي عليه السلام يعطي فطرته الضعفاء (الضعيف - صا) ومن لا يجد ومن لا يتولَّى. قال وقال أبو عبد الله (ابوه - صا) عليه السلام هي لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم، فلمن لا ينصب ولا تنقل من أرض إلى أرض وقال: الإمام (اعلم) يضعهما حيث شاء (رأى - صا) ويصنع فيهما ما يرى»^٣.

١٤. جواز دفعها لرجل واحد وحكم نقلها إلى بلد آخر

[١/٦٠٧٨] التهذيبان: الصفار عن محمد بن عيسى قال حدثني علي بن بلال وأراني قد سمعته من علي بن بلال قال كتبت إليه هل يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورجل من إخوانه في بلدة أخرى يحتاج أن توجه (يدفع - خ صبا) له فطرة أم لا فكتب: تقسم الفطرة على من حضرها ولا توجه (ولا يخرج - صا) ذلك إلى بلدة أخرى وإن لم تجد موافقا»^٤.
[٢/٦٠٧٩] الفقيه: روى محمد بن عيسى عن علي بن بلال قال: كتبت إلى الطيب

١. التهذيب، ج ٤، ص ٧٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٧٤؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٩١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٨٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٧.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٨٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٥.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٨٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٩.

(المسكرى عليه السلام - خ): هل يجوز أن تعطى الفطرة عن عيال الرجل وهم عشرة أو أقل أو أكثر رجلاً محتاجاً موافقاً فكتب عليه السلام: «نعم إفعل ذلك»^١.
أقول: في وثيقة علي بن بلال تردد.

١٥. جواز دفع القيمة

[١/٦٠٨٠] التهذيبان: عن ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن يونس عن إسحاق بن عمار الصيرفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في الفطرة يجوز أن أؤدّيها فِضَّةً بقيمة هذه الأشياء التي سَمَّيْتُهَا قال: «نعم إن (كان) - يب خ ط) ذلك أنفع له يشتري (بها - يب خ ط) ما يريد»^٢.
[٢/٦٠٨١] وعن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ثعلبة بن ميمون عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالقيمة في الفطرة»^٣.
تقدم ما يدل عليه في الأبواب السابقة وفي زكاة المال.

١٦. حكم حملها إلى الإمام عليه السلام

[١/٦٠٨٢] الكافي: محمد بن يحيى ومحمد بن عبد الله^٤ عن عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام (الثالث - كا ط) إن قوماً سألوني^٥ عن الفطرة ويسألوني أن يحملوا قيمتها إليك وقد بعثت^٦ إليك هذا الرجل عام أول وسألني أن أسألك فأنسيت^٧ ذلك وقد بعثت^٨ إليك العام عن كل رأس من عياله^٩ بدرهم عن قيمة تسعة أرطال (تمر - يب وخ كا) بدرهم فأريك جعلني الله فداك في ذلك. فكتب عليه السلام: «الفطرة قد

١. الفقيه، ج ٢، ص ١١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٣٩٩.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٨٦؛ الإستبصار ج ٢، ص ٥٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٠١.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٨٦ و٧٨؛ الإستبصار ج ٢، ص ٥٠.

٤. هو محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري.

٥. يسألوني - يب.

٦. بعث - يب.

٧. فنسيت.

٨. بعث - يب.

٩. عيالي - خ كا.

كثر السنوال عنها وأنا أكره كل ما أدى إلى الشهرة فاقطعوا ذكر ذلك فاقبض ممن دفع لها وامسك عمن لم يدفع»^١.

[٢/٦٠٨٣] الفقيه: عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: بعثت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام بدراهم لي ولغيري وكتبت إليه أخبره أنها من فطرة العيال فكتب عليه السلام بخطه: «قبضت»^٢
[٣/٦٠٨٤] الفقيه: عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: بعثت إلى الرضا عليه السلام بدنانير من قبل بعض أهلي وكتبت إليه أخبره أن فيها زكاة خمسة وسبعين والباقي صلة فكتب بخطه: «قبضت». وبعثت إليه بدنانير لي ولغيري وكتبت إليه أنها من فطرة العيال فكتب بخطه: «قبضت»^٣.

و رواه الشيخ في التهذيب عن سعد بن عبدالله عن أبي جعفر عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. بتفاوت ورواه بعضه في الفقيه ثانياً.

١٧. حكم الفطرة عن الغائبين

[١/٦٠٨٥] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا بأس بأن يعطى الرجل عن عياله وهم غيب عنه ويأمرهم فيعطون عنه وهو غائب عنهم»^٤.
و رواه في التهذيب: بسند غير معتبرة وفي آخره: يعني الفطرة.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٠٣-٤٠٤.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٠٤.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١١٩ و١٢٠: التهذيب، ج ٤، ص ٦٠: الإستبصار، ج ٢، ص ٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٠٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٠٠.

أبواب ما يتأكد استحبابه من الحقوق في المال والصدقات

١. ما يتأكد استحبابه من الحقوق في المال

[١٧٠] الكافي: علي بن محمد بن عبد الله عن ابن فضال عن صفوان الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل: «للسائل والمحروم قال: «المحروم المُحَارِفُ الذي قد حُرِمَ كَدُّ يَدِهِ في الشراء والبيع»^١.

أقول: إنما بنينا على وثاقة علي بن محمد بن عبد الله اعتماداً على تحقيق السيد الأستاذ الخوئي مد ظله في معجمه. ثم إن أريد بـابن فضال، علي بن الحسن فهو لا يروي عن صفوان وإن أريد به الحسن يشكل رواية علي بن محمد عنه فلاحظ.

[٢/٦٠٨٦] الكافي: علي عن أبيه عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبي المغرا عن أبي بصير قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا بعض أصحاب الأموال فذكروا الزكاة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إن الزكاة ليس بمحمد بها صاحبها وإنما هو شيء ظاهر، إنما حَقَّنَ (الله - خ) بهادَمُهُ وتُجْمِي بها مسلماً ولو لم يؤدّها لم تقبل له صلاة وإن عليكم في أموالكم غير الزكاة، فقلت: أصلحك الله وما علينا في أموالنا غير الزكاة؟ فقال: سبحان الله أما تسمع الله عز وجل يقول في كتابه وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمُخْرُومِ، قال: قلت: ما ذا الحق المعلوم الذي علينا قال: هو الشيء (الذي - خ) يعمل به الرجل في ماله يعطيه في اليوم أو في الجمعة أو في الشهر قَلَّ أو كثر غير أنه يدوم عليه وقوله عز وجل وَيَتَنَعَّوْنَ الْمَاعُورَ قال: هو القرض يقرضه والمعروف يصطنعه ومتاع البيت يعيره ومنه الزكاة فقلت (له - خ): إن لنا جيراناً إذا أعزنا هم متاعاً كسروه وأفسدوه فعلياً جُنَاحٌ أَنْ نَمْنَعَهُمْ فقال: لا ليس عليكم جناح أن تمنعوه^٢ إذا كانوا كذلك. قال: قلت له: وَيُظْعَمُونَ

١. الكافي، ج ٤، ص ١٧١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٥.

٢. عليك جناح أن تمنعهم

الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا قال: ليس من الزكاة قال: قلت: قوله عَزَّوَجَلَّ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً قال: ليس من الزكاة قال: فقلت قوله إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ قال: ليس من الزكاة وصلتكم قرباتكم ليس من الزكاة»^١.

[٣/٦٠٨٧] الفقيه: قال أبو عبد الله عليه السلام: لعمار بن موسى (الساباطي-كا) يا عمار أنت رَبُّ مال كثير قال: نعم جعلت فداك قال: فتؤذي ما افترض الله عليك من الزكاة فقال: نعم قال: فتخرج الحق المعلوم من مال لك قال: نعم قال: فتصل قرباتك قال: نعم قال: فتصل إخوانك قال: نعم فقال يا عمار: إن المال يفتنى والبدن يَبْلَى والعمل يبقى والدَّيَان حَيٌّ لا يموت يا عمار أما أنه ما قَدِّمت فلن يسبقك وما أَخَّرت فلن يلحقك»^٢.

[٤/٦٠٨٨] الخصال: حدثنا محمد علي بن ماجيلويه عن عمه محمد بن أبي القاسم عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «المعروف شيء سوى الزكاة فتقربوا إلى الله عَزَّوَجَلَّ بالبر وصلة الرحم»^٣.
و رواه الكافي عن عَدَّة عن أصحابنا عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد جميعاً عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد.

واعتبار السند مبني على انصراف عمر بن يزيد إلى الثقة ويؤكد أن الصدوق أخرج الحديث في الفقيه مرسلًا من دون ذكر اسم عمر بن يزيد لكن الظاهر أنه ينقله عنه ومن يروي عنه الصدوق هو عمر بن يزيد الثقة وطريقه إليه أيضاً معتبر.

٢. فضل الصدقة

[١/٧٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كان في وصية النبي عليه السلام لأُمير المؤمنين عليه السلام: وأما الصدقة فَجُهِدْكَ حَتَّى يَقَالَ: قد أسرفت ولم تسرف»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٩٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤١٣-٤١٢.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٧ الطبعة المحققة وجامع أحاديث الشيعة، ج ٨، ص ٣١٩ الطبعة الأولى.

٣. الخصال، ج ١، ص ٤٨؛ الكافي، ج ٤، ص ٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤١٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٢١.

[٢/٠] وعن عَدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً عن ابن أبي نصر قال: قرأت في كتاب أبي الحسن الرضا عليه السلام إلى أبي جعفر عليه السلام: يا أبا جعفر بلغني أنَّ الموالى إذا ركبت أخرجوك من الباب الصغير فإنما ذلك من بخل منهم (بهم - عيون) لثلاثين منك أحد خيراً وأسألك بحقي عليك لا يكن مَدْخُلُكَ وتَخْرُجُكَ إلَّا من الباب الكبير فإذا ركبت فليكن معك ذهب وفضة ثم لا يسألك أحد شيئاً إلَّا أعطيته ومن سألك من عمومته أن تبره فلا تعطه أقل من خمسين ديناراً والكثير إليك ومن سألك من عماتك فلا تعطها أقل من خمسة وعشرين ديناراً والكثير إليك إنِّي إنما أريد (بذلك - كا) أن يرفعك الله فانفق ولا تخش من ذي العرش إقتاراً^١.

وروى في العيون: حدَّثنا أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطي مثله.

[٣/٦٠٨٩] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى (الخزاز - خ) عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقْضِي الدَّيْنَ وَتُخْلِفُ بِالْبَرَكَةِ»^٢.

[٤/٦٠٩٠] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الصدقة باليد تقي ميتة السوء وتدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء وتُفَكُّ عن لِحْيَتَي سبعين شيطاناً كلهم يأمره أن لا يفعل»^٣.

ورواه الصدوق في ثواب الأعمال عن أبيه عن سعد عن أحمد البرقي عن أبيه عن ابن أبي عمير. وتقدم في أحوال يوسف عليه السلام رواية طويلة فيها التأكيد على إعطاء السائلين. [٥/٦٠٩١] الخصال: في حديث الأربعمائة الآتي في آخر هذه الموسوعة عن علي عليه السلام: «استنزّلوا الرزق بالصدقة»^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ٤٣؛ عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٨؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٩؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٣٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣؛ ثواب الأعمال، ص ١٤٢؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٣٦.

٤. الخصال، ج ٢، ص ٦٢١؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٣٦.

٣. اعتبار قصد القرية في الصدقة والعتق

[١/٦٠٩٢] الكافي والتهذيب: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل»^١.
 [٢/٦٠٩٣] وبالإسناد: عن ابن أبي عمير عن هشام وحماد وابن أذينة وابن بكير وغيرهم كلهم قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله»^٢.
 وروى أيضاً في التهذيب عن علي بن الحسن عن يعقوب الكاتب عن ابن أبي عمير عن هشام وحماد وابن أذينة وابن بكير وغير واحد كلهم وذكر مثله. والروايات الثلاثة واحدة ظاهراً. ثم اعتبار الرواية مبني على اتحاد يعقوب الكاتب مع يعقوب السراج. ومدلولها عبادة الصدقة والعتق. ولازمه بطلان عتق الكافر.
 [٣/٦٠٩٤] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت له جارية فأذته أمرته فيها فقال: «هي عليك صدقة، فقال: إن كان قال ذلك لله عز وجل فليمضها وإن (كان) لم يقل فله أن يرجع»^٣.

٤. الإنفاق والمواساة وترجيح ذي الرحم

[١/٠] معتبرة ابن فضال عن الرضا عن آبائه عن الحسين عليه السلام قال: «لما حضرت الحسن بن علي عليه السلام الوفاة بكى فقيل: يا ابن رسول الله أتبكي ومكانك من رسول الله عليه السلام الذي أنت به وقد قال فيك رسول الله عليه السلام ما قال وقد حججت عشرين حجة ماشياً وقد قاسمت ربك مالك ثلاث مرّات حتى التعل والتعل فقال عليه السلام: إنما أبكي لخصلتين لهول المتّطلع وفراق الأحبة»^٤.
 و مرّ الحديث في أحوال الإمام الحسن عليه السلام.

[٢/٦٠٩٥] التهذيبان: عن موسى بن القاسم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٠؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٧٣.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٠؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٢-١٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٧٣.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٣٢؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٧٤.

٤. الكافي، ج ١، ص ٤٦١؛ أمالي الصدوق، ص ٢٢٢؛ عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٣٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٨٩.

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل المشي فقال: «الحسن بن علي عليه السلام قاسم ربه ثلاث مزارح حتى نعلًا ونعلًا وثوبًا وثوبًا ودينارًا ودينارًا وحج عشرين حجة ماشيًا على قدميه»^١.

[٣/٦٠٩٦] ثواب الأعمال: عن أبيه (رحمهم الله) عن سعد عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن محمد بن عذافر عن عمرو بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الصدقة على من يسأل على الأبواب أو يمسك ذلك عنهم ويعطيه ذوي قرابته فقال: لا بل يبعث بها إلى من بينه وبينه قرابة فهذا أعظم للأجر^٢.
اعتبار الخبر مبني على انصراف عمر إلى الثقة، بل هو كذلك بقرينة رواية ابن عذافر عنه.

٥. الصدقة أفضل من العتق

[١/٦٠٩٧] ثواب الأعمال: حدثني محمد بن الحسن عليه السلام قال حدثنا محمد بن الحسن الصقار عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه عن أبي الحسن الأول عليه السلام في الرجل يكون عنده الشيء أيتصدق به أفضل أم يشتري به نسمة؟ فقال: «الصدقة أحب إلي»^٣.
وسقطت كلمة «نسمة» من النسخة الكامبوترية.

٦. كل معروف صدقة

[١/٦٠٩٨] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة»^٤.

٧. استحباب السعي والتوسط في الإعطاء

[١/٦٠٩٩] الخصال: عن أبيه عن سعد عن أحمد البرقي عن أبيه عن خلف بن حماد عن

١. التهذيب، ج ٥، ص ١١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٨٩.

٢. ثواب الأعمال، ص ١٤٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٤٩٨.

٣. ثواب الأعمال، ص ١٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٧.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥١٥.

عمر بن أبان الكلبي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المعطون ثلاثة: الله المعطي، والمعطي من ماله والساعي في ذلك معط»^١.

[٢/٦١٠٠] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يعطي الدراهم يفسدوها؟ قال: «يجري له ما يجري للمعطي ولا ينقص من أجره شيئاً (شيء)»^٢.

٨. استحباب دوام الإنفاق

[١/٧٠] الكافي: عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: دخل عليه مولى له فقال له: هل أنفقت اليوم شيئاً فقال: لا والله، فقال أبو الحسن عليه السلام: «فمن أين يخلف الله علينا انفق ولو درهماً واحداً»^٣. تقدم الخبر سابقاً.

[٢/٦١٠١] أمالي الصدوق: حدثنا أبي قال: حدثنا سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن بشر بن مسلمة عن مسمع أبي سيار عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «من تصدق حين يصبح بصدقة أذهب الله عنه نحس ذلك اليوم»^٤.

٩. الصدقة للبيلة المحتملة

[١/٦١٠٢] الفقيه: روى عن ابن أبي عمير أنه قال: كنت أنظر في النجوم وأعرفها وأعرف الطالع فدخلني من ذلك شيء فشكوت ذلك إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام فقال: «إذا وقع في نفسك شيء فتصدق على أول مسكين ثم امض فإن الله عز وجل يدفع عنك»^٥. أقول: قال الشيخ: إن ابن أبي عمير لم يرو عن الكاظم عليه السلام ورده النجاشي فتأمل. ومرو في أحوال الإمام الرضا عليه السلام ما يدل على المقصود.

١. الخصال، ج ١، ص ١٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٢٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٢٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٤٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٢٣-٥٢٤.

٤. أمالي الصدوق، ص ٤٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٢٧.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٩ الطبعة المحققة.

١٠. إستحباب الصدقة باليد وتقبلها وبالليل سرّاً وعلانيةً

[١/٦١٣] ثواب الأعمال: عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صدقة العلانية تدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء وصدقة السر تطفئ غضب الرب»^١.

[٢/٠] الفقيه: عن عمار عن الصادق عليه السلام قال: قال لي يا عمار الصدقة والله في السر أفضل من الصدقة في العلانية وكذلك والله العبادة في السر أفضل منها في العلانية»^٢.

[٣/٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم قال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا اغتمّ وذهب من الليل شطره أخذ جراباً فيه خبز ولحم والذراهم فحمله على عنقه: ثم ذهب به إلى أهل الحاجة من أهل المدينة فقَسَمَهُ فيهم ولا يعرفونه فلما مضى أبو عبد الله عليه السلام فقدوا ذلك فعلموا أنه كان أبو عبد الله عليه السلام^٣.

[٤/٦١٤] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «يستحب للمريض أن يعطي السائل بيده ويأمر السائل أن يدعوله»^٤.

[٥/٦١٥] الخصال: في حديث الأربعمائة عن علي عليه السلام: قال: «إذا ناولتم السائل الشيء فأسألوه أن يدعولكم فإنه يجاب فيكم ولا يجاب في نفسه، لأنهم يكذبون ولَيَزِدُّ الذي يناوله يده إلى فيه فيقبلها، فإن الله عز وجل يأخذها قبل أن تقع في يد السائل كما قال الله عز وجل: أَلَمْ يَغْلُومُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ... وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ»^٥.

[٦/٦١٦] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن إسماعيل عن الحسن بن جهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تحمقوا دعوة أحد، فإنه يستجاب لليهودي والنصراني فيكم ولا يستجاب لهم في أنفسهم»^٦.

١. ثواب الأعمال، ص ١٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٦٣.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٦٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٥٩.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٦٨.

٥. الخصال، ج ٢، ص ٦١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٦٩.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٧٠.

١١. كراهة السؤال

[١/٦١٠٧] الكافي: عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاءت فخذ من الأنصار إلى رسول الله ﷺ فسلموا عليه، فرد عليهم السلام فقالوا: يا رسول الله لنا إليك حاجة فقال: هاتوا حاجتكم قالوا: إنها حاجة عظيمة فقال: هاتوا ما هي؟ قالوا تَضْمَنُ لنا على ربك الجنة فَتَكْسِرُ رسول الله ﷺ رأسه ثم نكت في الأرض ثم رفع رأسه فقال: أفعل ذلك بكم على أن لاتسألوا أحداً شيئاً. قال: فكان الرجل منهم يكون في السفر فيسقط سوطه فيكره أن يقول لانسان ناولنييه فراراً من المسألة فينزّل فيأخذه ويكون على المائدة ويكون بعض الجلوساء أقرب إلى الماء منه فلا يقول ناولنييه حتى يقوم فيشرب»^٢.

[٢/٦١٠٨] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن داود بن النعمان عن إبراهيم بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى أحب لنفسه شيئاً وأبغضه لخلقه، أبغض لخلقه المسألة وأحب لنفسه أن يُسْتَلَّ وليس شيء أحب إليه عز وجل من أن يُسأل فلا يُسْتَخَى أحدكم أن يسئل الله من فضله ولو بِشِئْشِيع نعل»^٣.

قيل: الشيع ما يدخل بين الأصبعين في النعل العربي.

[٣/٦١٠٩] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال قال: أبو جعفر عليه السلام: يا محمد لو يعلم السائل ما في المسألة ما سأل أحد أحد ولو يعلم المعطي ما في العطية ما رد أحد أحداً»^٤.

[٤/٦١١٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن القاسم بن يحيى عن جدّه الحسن بن راشد عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اتبعوا قول رسول الله ﷺ فإنه قال: من فتح على نفسه باب مسألة، فتح الله عليه باب فقر»^٥.

١. الفخذ: دون القبيلة وفوق البطن. مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٨٨-٥٨٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٩٠-٥٩١.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٩٢.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٩؛ الخصال، ج ٢، ص ٦١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٨٥.

ورواه في الخصال في حديث الأربعمائة عن علي عليه السلام.
 [٥/٦١١١] الخصال: عن أبيه عن سعد عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن محمد بن أبي عمير
 عن هشام بن سالم عن عبد الحميد بن عواض الطائي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تصلح
 المسألة إلا في ثلاث في دم مقطوع (مفطع-خ) أو غرم مثقل أو حاجة مدققة»^١.
 [٦/٦١١٣] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذ ضاق أحدكم فليُغْلَم أخاه ولا يُعَيَّن على نفسه»^٢.

١٢. صدقة الغلام

[١/٦١١٣] التهذيب: علي بن الحسن عن هارون بن مسلم عن ابن أبي عمير عن
 حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن
 صدقة الغلام ما لم يحتلم؟ قال: نعم إذا وضعها في موضع الصدقة»^٣.

١٣. الصدقة دافعة للبلاء

[١/١٠] الكافي: علي بن محمد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن غير واحد عن
 علي بن أسباط عن الحسن بن الجهم، قال: قال أبو الحسن عليه السلام لإسماعيل بن محمد وذكر له
 أن ابنه صدق عنه، قال: إنه رجل، قال: فَرُّهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِالْكِسْرَةِ عن الخبز. ثم قال:
 قال أبو جعفر عليه السلام «إِنَّ رجلاً من بني إسرائيل كان له ابن وكان له محباً فأُتِيَ في منامه ف قيل
 له إِنَّ ابنك ليلة يدخل بأهله، يموت! قال: فلما كان تلك الليلة وبني عليه أبوه، تَوَقَّعَ أبوه
 ذلك فأصبح ابنه سالماً (سليماً-خ) فأتاه أبوه فقال له: يا بُنَيَّ هل علمت البارحة شيئاً
 من الخير؟ قال: لا، إِلَّا أَن سَأَلْتُ الباب وقد كانوا إِذْ خَرَوْا لي طعاماً فاعظيته السائل،
 فقال: بهذا دفع الله عنك»^٤.

اعتبار الرواية مبني على أَنَّ الحسين بن الجهم هو الثقة دون الرازي المجهول بناء على
 تعدد مستمى هذا الاسم.

١. الخصال، ج ١، ص ١٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٩٤.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٤٩.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥١٩.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٢٠.

١٤. كراهة رد السائل إلا ما استثنى

[١/٦١١٤] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «أعط السائل ولو كان على ظهر فارس».

ورواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن يحيى^١.

[٢/٦١١٥] الفقيه: عن الوصافي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان فيما ناجى الله عز وجل به موسى عليه السلام أن قال: يا موسى أكرم السائل ببذل يسير أو برز جميل لأنه يأتيك من ليس يانس ولا جأن، ملائكة من ملائكة الرحمن يبلونك فيما حوّلوك ويسألونك عما (فيما-خ ل) تؤلّك فانظر كيف أنت صانع يابن عمران»^٢.

أقول: الظاهر أن المراد بالوصافي هو عبيد الله الثقة دون عبد الله المجهول لأن الصدوق ذكر إلى الأول طريقه في مشيخة الفقيه دون الثاني. فلاحظ.

[٣/٦١١٦] ثواب الأعمال: أبي عليه السلام قال حدثني سعد بن عبد الله عن أحمد بن أبي عبد الله عن سليمان بن سماعة عن عمه عاصم الكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا تصامت أمتي عن سائلها ومشت بتبخترها، حلف ربي عز وجل بعزته فقال: بعزتي (وجلالتي-خ) لأعذب بعضهم ببعض»^٣.

أقول: هكذا الحديث في نفس المصدر وبحار الأنوار وأما في جامع أحاديث الشيعة: «عن عمه عن عاصم...» و«تصامت» مكان «تصامت». الظاهر زيادة حرف عن في قوله: (عن عاصم) ثم معنى تصامت تظاهر أنه أصم.

[٤/٦١١٧] الخصال: في حديث الأربعمائة عن علي عليه السلام قال: «تصدقوا بالليل، فإن الصدقة بالليل تطفي غضب الرب جلّ جلاله»^٤.
أقول: تقدّم ما يدل عليه في الباب العاشر عن قريب.

[٥/٦١١٨] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن الوليد بن صبيح قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فجاءه سائل

١. الكافي، ج ٤، ص ١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦٢٨.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩.

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٥١؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦٢٥-٦٢٦ و بحار الأنوار، ج ٧٣، ص ٣٠٣.

٤. الخصال، ج ٢، ص ٦١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٥٦٤.

فأعطاه ثم جائه آخر فأعطاه ثم جائه آخر فقال: «وسع الله عليك ثم قال: إن رجلاً لو كان له مال يبلغ ثلاثين أو أربعين ألف درهم ثم شاء أن لا يبقى منها شيء إلا وضعها في حَقٍّ لَفَعَلَ، فيبقى لا مال له فيكون من الثلاثة الذي يُرَدُّ دعائهم. قال: قلت: من هُم؟ قال: أحدهم رجل كان له مال فأنفقه في غير وجهه ثم قال: يا رب أرزقني فيقول الرب: ألم أرزقك ورجل جلس في بيته ولا يسعى في طلب الرزق ويقول يا رب أرزقني فيقول الرب: ألم أجعل لك سبيلاً إلى طلب الرزق ورجل له امرأة تؤذيه فيقول يا رب خلصني منها فيقول عزوجل ألم أجعل أمرها بيدك»^١.

أقول: الرواية هكذا في الفقيه لكن سند الصدوق إلى الوليد فيه بحث ومتن خبر الكافي فيه سقط ظاهر فأوردنا المتن من الفقيه ورواه الصدوق في الخصال عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البرزطي عن عبد الله بن سنان عن الوليد بن صبيح بزيادة في أوله وبتقديم وتأخير.

وتقدم ما يدل على اصل المقصود.

خاتمة؛

[١/٦١١٩] الكافي والتهذيب: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري قال: استقرض قهرمان لأبي عبد الله عليه السلام من رجل طعاماً لأبي عبد الله عليه السلام فَأَلَحَّ في التقاضي. فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «ألم أنك أن تستقرض لي ممن لم يكن له فكان»^٢.

[٢/٠] العلل: حدثنا أبي قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن حنان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا تسألوهم فتكلفونا قضاء حوائجهم يوم القيامة»^٣.

[٣/٠] وبهذا الإسناد قال أبو جعفر عليه السلام: «لا تسألوهم الحوائج فتكونوا لهم الوسيلة إلى رسول الله عليه السلام يوم القيامة»^٤.

أقول: حنان وإن عَمَّرَ عمراً طويلاً، لكنني على وجل من سند هذين الخبرين من جهة شبهة الإرسال. لا سيما عن الباقر عليه السلام ففيه بحث مع قطع النظر عن طول عمره.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٣٩؛ الخصال، ج ١، ص ١٦٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦٣٢.

٢. الكافي، ج ٥، ص ١٥٨؛ التهذيب، ج ٧، ص ١٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦٠٠.

٣. علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ٦٠٣.

٤. نفس المصدر.

كتاب الخمس والأنفال

أبواب فرضه وأقسامه وبعض أحكامه

١. وجوب الخمس في غنائم دار الحرب

[١/٦١٢٠] الفقيه والتهذيبان: عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة»^١.

[٢/٠] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن منصور بن حازم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الغنيمة، فقال: «يخرج منها خمس لله وللرسول وما بقي فسيم بين من قاتل عليه وولي ذلك»^٢. أقول: أحمد بن محمد لا يصح روايته عن منصور فالسند مرسل ونقل في معجم الرجال السند المذكور عن الوسائل هكذا: عن أحمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن منصور بن حازم. وإثباته بقول صاحب الوسائل مشكل. على أن ابن عيسى هذا أيضاً لا يصح أن يروى عن منصور.

٢. وجوب الخمس فيما أخذ من الناصب

[١/٦١٢١] التهذيب: وعنه عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب (الحسين بن سعيد - خ) عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع إلينا الخمس»^٣.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢١؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٨.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٤٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٢.

وفيه: قال محمد بن إدريس: الناصب المعنى في الخبر، أهل الحرب، لأنهم ينصبون الحرب للمسلمين وإلا فلا يجوز أخذ مال مسلم ولا ذمي على وجه من الرجوه^١. وهذا نظر هذا الفقيه.

أقول: كلمة (و عنه) في صدر السند زائدة ظاهراً وفي نسختي من التهذيب الحسين بن سعيد مكان الحسن بن محبوب.

٣. وجوب الخمس في المعادن

[١/٦١٢٢] التهذيب: علي بن مهزيار عن فضالة وابن أبي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن معادن الذهب والفضة والحديد والرصاص؟ فقال: «عليها الخمس جميعاً»^٢.
و رواه الكليني في أصول الكافي عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير بإسقاط لفظ (جميعاً) وإضافة كلمة (الضُّفْر). والصفَر: النحاس.

[٢/٦١٢٣] وعن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الملاحه؟ فقال: وما الملاحه؟ فقال: أرض سبخة مالحة يجتمع فيه الماء فيصير ملحاً فقال: «هذا المعدن فيه الخمس، فقلت: فالكبريت والنفط يخرج من الأرض قال: فقال: هذا وأشباهه فيه الخمس»^٣.

[٣/٦١٢٤] وعن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرار عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن المعادن ما فيها؟ فقال: «كُل ما كان ركازاً ففيه الخمس». وقال: ما عالجته بملك ففيه مما أخرج الله منه من حجارته مُصَفًّى الخمس»^٤.

قيل: الركاز قطع ذهب وفضة مخرج من الأرض والمعدن، يعنى هو بمعنى المركوز أي المدفون.

[٤/٦١٢٥] أصول الكافي: عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي

١. السرائر، ج ٣، ص ٦٠٧.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٢١ والكافي، ج ١، ص ٥٤٤.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٥.

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الكنز كم فيه؟ قال: «الخمس وعن المعادن كم فيها قال: الخمس وكذلك الرصاص والصُّفْر والحديد وكل ما كان من المعادن (كم فيهما فقال - فقيه) يؤخذ منها (كما - فقيه) ما يُؤخذ من (معادن - فقيه) الذهب والفضة»^١.
ورواه الصدوق في الفقيه عن عبيد الله بن علي الحلبي. ويأتي عن الشيخ في وجوب الخمس عن العنبر شبهه.

[٥/١] الخصال: حدثنا أبي عن محمد بن يحيى العطار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عمار بن مروان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «فيما يخرج من المعادن والبحر والغنمة والحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه والكنوز، الخمس»^٢. أقول: عمار بن مروان الشكري ثقة وعمار بن مروان الكلبي مجهول. وقيل أن عمار بن مروان الكلبي محترف محمد بن مروان الكلبي، فالمستوى واحد ثقة وقيل على فرض تعدده بانصراف الإسم إلى الشكري الثقة لكونه أشهر بين الرواة ولاحظ تفصيل ذلك في معجم الرجال لسيدنا الأستاذ الخوئي طاب ثراه^٣. وملخص الكلام إنني متوقف في اعتبار هذا السند.

٤. نصاب المعدن

[١/٦١٣٦] التهذيب: عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء؟ قال: «ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً»^٤. أقول: يمكن الإستدلال عليه بما مر في الباب السابق.

٥. وجوب الخمس في الكنز ونصابه

[١/٦١٣٧] العيون: عن أحمد بن الحسين (الحسن - خ) القفطان عن أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي عن علي بن الحسين (الحسن - ص) بن علي بن فضال عن أبيه قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن معنى قول النبي صلى الله عليه وآله أنا ابن الذبيحين (إلى أن قال):

١. الكافي، ج ١، ص ٥٤٦ والفقيه، ج ٢، ص ٢١.

٢. الخصال، ج ١، ص ٢٩٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٥.

٣. معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٢٧٤ - ٢٧٦، الطبعة الخامسة.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٨.

«فكانت لعبدالمطلب خمس من السنن (السنين-خ) أجراها الله عزوجل في الإسلام: حرم نساء الآباء على الابناء وسرُّ الدية في القتل مائة من الإبل وكانت يطوف بالبيت سبعة أشواط ووجد كنزاً فأخرج منه الخمس وسمى زمزم حين حفرها سقاية»^١.
أقول: أحمد بن الحسين مجهول وأحمد بن الحسن القطان قد ترجم عليه أو ترجم عنه في ستة موارد من مجموع ١٧٢ مورداً نقل عنه الحديث فيها وهذا لا يكفي للحكم بحسنه فالسند غير معتبر وإنما ذكرنا الرواية بجهة أخرى. وهي أن يكون القطان شيخ إجازة وكتب ابن عقدة كانت في زمان الصدوق مشهورة.

[٢/٦١٢٨] الخصال: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمته الله قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال الخمس على خمسة أشياء على الكنوز والمعادن والغوص والغنيمة» ونسي ابن أبي عمير الخامس^٢.

[٣/٦١٢٩] الفقيه: روى أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عما يجب فيه الخمس من الكنز فقال: «ما تجب الزكاة في مثله ففيه الخمس»^٣.
أقول: مرفي الباب الثالث قوله (كلما كان ركازاً ففيه الخمس) بناء على أن المراد هو الكنز فتأمل ومتر فيه أيضاً ما يدل عليه.

٦. وجوب الخمس في العنبر وغوص اللؤلؤ

[١/٦١٣٠] أصول الكافي: علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر وغوص اللؤلؤ فقال: «عليه الخمس»^٤.

١. العيون، ج ١، ص ٢١٢.

٢. المفهوم من الروايات أن أرباح المكاسب لا خمس عليها وإلا لكان الخامس في الحديث هي، ولو كانت هي لم ينسها ابن أبي عمير لابتلاء الناس بها في كل مكان وزمان حتى ابن أبي عمير نفسه بها بل لم يخطر ببال الصدوق كون الخامس المنسي هي أرباح المكاسب ولذا ذكر الحلال المخلوط بالحرام في تفسيره ظناً في كتاب الخصال. والحاصل أن خمس أرباح المكاسب حتى في زمان الصدوق لم يكن مشتهراً كي يخطر بباله فضلاً عن زمان ابن أبي عمير فلا حظ وتدبر فيه وأيضاً لو كان الخمس على مطلق أرباح المكاسب لم يناسب وجوبه على خمسة أشياء بل كان على شيئين الغنيمة وأرباح المكاسب. وأيضاً لم يهمل بيانه وأحكامه وأخذه إلى زمان الجواد والهادي عليهم السلام. الخصال، ج ١، ص ٢٩١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٩١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢١.

٤. الكافي، ج ١، ص ٥٤٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٣.

و رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن مهزيار عن ابن أبي عمير وزاد قال: وسألته عن الكنز كم فيه؟ قال: الخمس وعن المعادن كم فيها قال: «الخمس، وعن الرصاص وللصفر والحديد وما كان بالمعادن كم فيها؟ قال: يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة».

ويدل عليه ما مر في الباب السابق ويأتي ما يدل عليه في باب حلية حق الإمام من رواية عمر بن يزيد المشتملة على ذكر الغوص.

٧. وجوب الخمس على الذمي المشتري من المسلم أرضاً

[١/٦١٣١] التهذيب: سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد (أبي جعفر) عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان عن أبي عبيدة الحذاء قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «أبما ذمي اشتري من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس»^١.

٨. حكم خمس ما يحصل من عمل السلطان

[١/٦١٣٢] التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى^٢ عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام سُئِلَ عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل قال: «لا إلا أن لا يقدر على شيء ولا يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة، فإن فعل فصار في يده فليبعث بخمسه إلى أهل البيت»^٣. ويأتي ما يتعلق في رواية مسمع وأبي بصير في باب إباحة حق الإمام.

٩. حكم خمس ما يستفيده الناس

[١/٦١٣٣] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن الحسين بن عثمان عن سماعة قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال عليه السلام: «(هو-خ) في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير»^٤.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٣ و ١٣٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥.

٢. لاحظ التهذيب وما علق على السند في جامع أحاديث الشيعة وفي نسخة من التهذيب: الحسن بن محبوب عن أحمد بن الحسن.

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨.

٤. الكافي، ج ١، ص ٥٤٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠.

أقول: في نسخة؛ الحسن بن عثمان لكنه غير مذكور في الرجال فالظاهر هو محترف الحسين.

[٢/١١٣٤] التهذيبان: علي بن مهزيار قال: قال لي أبو علي بن راشد: قلت له: أمرتني بالقيام بأمرك وأخذ حَقَّكَ فأعلمت مواليك ذلك (بذلك - خ) فقال لي بعضهم: وأي شيء حَقُّه فلم أدر ما أحبيبه (به - خ صا) فقال: «يجب عليهم الخمس فقلت: في أي شيء فقال: في أمتعهم وضياعهم (صناعهم - خ يب) قلت: والتاجر عليه والصانع بيده؟ (فقال - يب) (و - صا) ذلك إذا أمكنهم بعد مؤنتهم»^١.

[٣/١١٣٥] التهذيبان: محمد بن الحسن الصقار عن أحمد بن محمد وعبد الله بن محمد عن علي بن مهزيار قال: كتب إليه أبو جعفر عليه السلام وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة قال: «(إن - خ) الذي أوجب في سنتي هذه وهذه سنة عشرين ومائتين فقط، لمعني من المعاني أكره تفسير المعنى كله خوفا من الانتشار وسأفسرك بعضه (بقيته - صا) إن شاء الله تعالى أن موالي أسأل الله صلاحهم أو بعضهم قَصَّروا فيما يجب عليهم فعلمت ذلك (فأحببت أن^٢) أظهرهم وأزكيهم بما^٣ فعلت في عامي هذا من (أمر - يب) الخمس قال الله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ وَلَمْ أَوْجِبْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ وَلَا أَوْجِبْ عَلَيْهِمْ إِلَّا الزَّكَاةَ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا^٤ عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول ولم أوجب ذلك عليهم في متاع ولا آنية ولا دواب ولا خدم ولا ربح ربحه في تجارة ولا ضيعة إلا ضيعة سأفسرك أمرها تخفيفاً مني عن موالي ومتاً مني عليهم لما يغتال السلطان من أموالهم ولما ينوبهم في ذاتهم. فأما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام قال الله تعالى: وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالنَّامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥٥٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢.

٢. ولما اردت ان - خ صا.

٣. بما - خ ل صا.

٤. اوجب - صا ط.

عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّنَقُّ الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ والغنائم والفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة (التي -خ يـب) يغنمها المرء والفائدة يفيدها والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر (عظيم -يـب ط) والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن ومثل عدو يظلم (اي يستأصل) فيؤخذ ماله ومثل مال يؤخذ لا يُعرف له صاحبه (و) مِنْ ضَرْبٍ -يـب) ما صار إلى (قوم من -يـب ط) موالي من أموال الخرمية الفسقة فقد علمت أن أموالاً عظيماً صارت إلى قوم من موالي فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصل إلى وكيلي ومن كان ثانياً بعيد الشُّقَّة فليتعَمَّد (فليتعمل -خ ل يـب) لإيصاله ولو بعد حين فإن نية المؤمن خير من عمله. فإما الذي اوجب من الغلات والضياح في كل عام فهو نصف السدس مَن كَانَ ضِيعَتُهُ تَقُومُ بِمُؤْنَتِهِ وَمَنْ كَانَتْ ضِيعَتُهُ لَا تَقُومُ بِمُؤْنَتِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ نِصْفُ سُدُسٍ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ»^١.

أقول: في الخبر جهات من الكلام: أولها: اختصاص ما أوجب من الخمس منحصر بعام (٢٣٠) ولا يعتداه وهذا يكشف عن عدم وجوبه بعد ذلك العام وقبل ذلك من زمان النبي الأكرم ﷺ إلى عام ٢٣٠، وإلا لم يحتج الإمام إلى إيجابه بعنوان الحاكم. وثانيها: أنه ﷺ أوجب خمس الفوائد وهي عبارة عن الجائزة المفيدة التي لها خطر عظيم، والميراث بمن لا يحتسب في الحملة وأموال الكفار الواصلة من دون جهاد وقتال وأموال المجهول مالكمها. وثالثها: إيجاب نصف السدس من الضيعة التي تقوم بمؤنة صاحبها في كل عام. والظاهر أنه حكم سياسي صدر منه ﷺ بعنوان الحاكم لا حكم شرعي دائم وهو واضح ولذا لم يبق بعد وفاته ﷺ وبعد ذلك كله الرواية فيه أشياء أخرى فالأحسن رد علمها إلى من صدر منه ومن هذه الأشياء من هو الذي كتب إليه أبو جعفر الجواد ﷺ هذه الرسالة ومعرفته وثاقه وجهالة أمرهم ولا معنى للبناء على الاحتمالات ولو كان المكتوب إليه هو ابن مهزيار كما يشعر به اشعاراً ضعيفاً الخبر الآتي فمن هو الذي قرأه هو الراوي بعده وإلا لكانت العبارة: وقرأنا نحن كتابه إليه، فإنه رجلان. والله العالم بحقيقة الحال والأحكام.

١٠. الخمس بعد المؤنة

[١/٦١٣٦] أصول الكافي: عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر قال:

كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: الخمس أخرجه قبل المؤنة أو بعد المؤنة فكتب عليه السلام: «بعد المؤنة»^١.

[٢/٦١٣٧] التهذيبان: علي بن مهزيار قال: كتب إليه إبراهيم بن محمد الهمداني أقرأني علي كتاب أبيك فيما أوجبه على اصحاب الضياع أنه أوجب (يوجب - صا) عليهم نصف السدس بعد المؤنة وأنه ليس على من لم يقيم ضيعته بمؤنته نصف السدس ولا غير ذلك فاختلف من قبلنا في ذلك فقالوا (أ- يب) يجب على الضياع الخمس بعد المؤنة مؤنة الضيعة وخراجها لا مؤنة الرجل وعياله، فكتب وقرأه علي بن مهزيار: عليه الخمس بعد مؤنته ومؤنة عياله وبعد خراج السلطان^٢. وإبراهيم مجهول على الأرجح والسند مضمحل والمظنون الإمام الهادي عليه السلام وتقدم ما يدل عليه في الباب السابق.

١. الكافي، ج ١، ص ٥٤٥.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٢٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥٥-٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٨.

أبواب من يستحق الخمس وكيفية القسمة

١. مستحق الخمس

[١/٠] روضة الكافي: علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عثمان عن سليم بن قيس الهلالي قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام ... (إلى أن قال): «وأعطيت من ذلك سهم ذي القربى الذي قال الله عز وجل إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّنَجُّ الْجُمُعَانِ فَنَحْنُ وَاللَّهُ عَنِ بَذِي الْقُرْبَى الَّذِي قَرَّبَنَا اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ تَعَالَى: قَلِيلٌ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ (فيها خاصة - خ) كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...»^١.

أقول: رواه مختصراً في أصول الكافي عن علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان بن أبي عياش عن سليم (سليمان - خ ل) بن قيس قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول... فيظهر من السندين إن في أحدهما تحريفاً أو إن عثمان جد إبراهيم كما احتمله بعضهم وحيث أن أبان بن أبي عياش مجهول فالسندان ضعيفان لإحتمال سقطه عن السند الأول ولا بد من الالتزام بحذف الواسطة في السند الأول لاختلاف الطبقة بين إبراهيم وبين سليم بن قيس. وعلى كل الخبر ناظر إلى خمس الغنائم كما لا يخفى. [٢/٦١٣٨] الكافي: عذة من أصحابنا عن أحمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: سئل عن قول الله عز وجل: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى فَقِيلَ لَهُ: فما كان لله فلمن هو؟ فقال: لرسول الله عليه السلام وما كان لرسول الله عليه السلام فهو للإمام فقيل له: أفرأيت إن كان صنف من الأصناف أكثر وصنف أقل ما يصنع به قال: ذاك إلى الإمام أرايت رسول الله عليه السلام كيف يصنع أليس إنما كان يعطى على ما يرى؟ كذلك الإمام.

التهذيب: علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال: «قال له إبراهيم بن أبي البلاد: وجبت عليك زكوة؟ فقال: لا ولكن بفضل ونعطي هكذا وسُئِلَ عن قول الله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ (واليتامى والمساكين-خ) فقيل له: فما (وما-خ) كان لله فلمن هو؟ قال: لرسول الله صلى الله عليه وآله وما كان للرسول فهو للإمام فقيل له: أرايت إن كان صُنِفَ أكثر من صنف وصُنِفَ أقل من صنف فكيف تصنع به؟ فقال: ذاك إلى الإمام أرايت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف صنع إنما كان يعطي: على ما يرى هو، كذلك الإمام»^١. الرواية نازرة إلى بيان مستحق خمس الغنائم لأجل ذكر الآية ولقوله عليه السلام: أرايت رسول الله صلى الله عليه وآله.

[٣/٦١٣٩] قرب الإسناد: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ الْآيَةَ فَقِيلَ لَهُ: أفرأيت إن كان صنف من هذه الأصناف أكثر وصنف أقل من صنف كيف يصنع به قال: «ذلك إلى الإمام أ (أما-خ ل) أرايت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف صنع أليس إنما كان يفعل ما يرى هو؟ كذلك الإمام. وذكر له الخراج وما يتبار به (ساربه-خ ل) أهل بيته فقال: العشر ونصف العشر على من أسلم طوعاً تركت أرضه بيده يأخذ أي الإمام منه العشر ونصف العشر فيما عمر منها وما لم يعمر منها أخذه الوالي فقبله الوالي ممن يعمره وكان للمسلمين وليس فيما كان أقل من خمسة أوساق وما أخذ بالسيف فذلك للإمام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله بخيبر قبل أرضها ونخلها والناس يقولون لا تصلح قبالة الأرض والنخل إذا كان البياض أكثر من السواد وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله خيبر وعليهم في حصتهم العشر ونصف العشر. وقال: قدّام هذا الأمر قتل ييوع قلت: وما الببوح قال: دأتم لا يفتّر»^٢.

أقول: إنما ذكرت هذا الخبر مع عدم إعتمادي على مصدره -وهو قرب الإسناد- لأجل أن ما ذكره في الخراج إلى قوله: العشر ونصف العشر. مذكور في حديث التهذيب بنفس السند وسيأتى نقله في محله وأما صدر حديث قرب الإسناد فهو مذكور في حديث الكافي السابق وغيره. ثم المذكور في تعليقه جامع أحاديث الشيعة استظهر أن الراوي الأخير في قرب الإسناد هو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب دون أحمد بن محمد بن عيسى ونسب

١. الكافي، ج ١، ص ٥٤٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٢٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٤٩.

٢. قرب الإسناد، ج ٣، ص ١٧٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ١١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٤٩-٥٠.

هذا الوجه إلى صاحب الوسائل. وهذا هو الأظهر بقرينة سند التهذيب المشار إليه وكأن صاحب الوسائل عليه السلام اختاره لأجل سند التهذيب (ج ٤/١١٩) والله أعلم.

[٤/٦١٤] التهذيب (ج ٤، ص ١١٩): عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن (صا) الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن ربعي بن عبدالله بن الجارود عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كان رسول الله عليه السلام إذا أنهى الْمُغْتَمَ أخذ صَفْوَه وكان ذلك له، ثم يَقْسِم ما بقي خمسة أخماس يأخذ خمسة ثم يقسم أربعة أخماس بين الناس (الذين قاتلوا عليه - يب) ثم يَقْسِم (قسم - خ) الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله لنفسه ثم يقسم الأربعة الأخماس (أخماس - صا) من بين ذوي القربى واليتامى والمساكين وابنائه (ابن - صا) السبيل يعطى كل واحد منهم جميعا (حقا - خ يب) وكذلك الإمام يأخذ كما أخذ الرسول عليه السلام»^١.

قال الشيخ عليه السلام في الإستبصار: فلا ينافي هذا ما تدلّ على أن الخمس يقسم ستة أسهم لأنه إنما تضمن حكاية فعل الرسول عليه السلام وأنه كان يأخذ من الخمس سهم الله وسهم نفسه وهما سهمان من ستة فيجوز أن يكون قد قنع من ذلك بالخمس حتى يتوّفر الباقي على المستحقين الباقين.

أقول: قضية المقابلة بين ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل تعطي أن الأصناف الثلاثة غير ذوي القرباء من الناس، ولا أقلّ أنهم يشتملون على بني هاشم وغيرهم كما هو كذلك في الآية المباركة وهو الظاهر من الحديث الآتي. فلاحظ وتدبّر. [٥/٠] العيون والأمال: حدّثنا علي بن الحسين بن شاذويه المؤدّب وجعفر بن محمد

بن مسرور قالوا: حدّثنا محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن أبيه عن الريان بن صلت قال: حضر الرضا عليه السلام مجلس المأمون بمرو وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء أهل العراق وخراسان فقال المامون: أخبروني عن معنى هذه الآية ثُمَّ أَوْزَعْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَقْنَا مِنْ عِبَادِنَا فقالت العلماء: أراد الله عزّ وجلّ بذلك الأمة كلّها فقال المامون: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال الرضا عليه السلام: «لا أقول كما قالوا ولكيّ أقول: أراد الله عزّ وجلّ بذلك العترة الطاهرة (ثم ذكر آيات عديدة في فضائل العترة الطيبة واصطفائهم عن غيرهم كما تقدمت في كتاب الامامة. إلى أن قال): وأما الثامنة (من موارد الاصطفاء) فقول الله

عَزَّوَجَلَّ: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ فَقَرْنَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَىٰ بِسَهْمِهِ (مع سهمه وسهم رسوله-خ) وبسهم رسول الله ﷺ وهذا فصل أيضاً بين الآل والأمة لأن الله تعالى جعلهم في حيز وجعل الناس في حيز دون ذلك ورضي لهم ما رضي لنفسه واصطفاهم فيه فبدأ بنفسه ثم (ثني-عيون) برسوله ثم بذى القربى فكل ما (بكل ما-أمالى) من النية والغنيمة وغير ذلك مما رضي عزَّوَجَلَّ لنفسه فرضى (ورضيه-أمالى) لهم فقال وقوله الحق: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ فهذا تأكيد مؤكد وأثر قائم لهم إلى يوم القيمة في كتاب الله الناطق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. وأما قوله واليتامى والمساكين، فإن اليتيم إذا انقطع يتمه خرج من الغنائم ولم يكن له فيها نصيب وكذلك المسكين إذا انقطع مسكنته لم يكن له نصيب من المغنم ولا يحل له أخذه وسهم ذى القربى إلى يوم القيامة قائم فيهم (هم-الأمالى) للغني والفقير منهم لأنه لا أحد أغنى من الله عزوجل ولا من رسول الله ﷺ فجعل منها لنفسه سهماً (فجعل لنفسه معهما سهماً-الأمالى) ولرسوله سهماً فما رضي لنفسه ولرسوله ﷺ رضي لهم وكذلك النية ما رضي منه لنفسه ولنبيه رضي لذي القربى كما أجراه في الغنيمة فبدأ بنفسه جل جلاله ثم برسوله ﷺ ثم بهم وقرن سهمهم بسهم الله وسهم رسوله ﷺ وكذلك في الطاعة. قال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فبدأ بنفسه ثم برسوله ثم بأهل بيته وكذلك آية الولاية إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ فجعل طاعتهم مع طاعة الرسول مقرونة بطاعته وكذلك ولايتهم مع ولاية الرسول مقرونة بولايته كما جعل سهمهم مع سهم الرسول مقروناً بسهمهم من (في-أمالى) الغنيمة والنية فتبارك الله وتعالى ما أعظم نعمته على أهل هذا البيت فلما جاءت قصة الصدقة نزه نفسه و(نزه-أمالى) رسوله ونزه أهل بيته فقال: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَئِةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الزَّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ فهل تجدد في شيء من ذلك أنه عزَّوَجَلَّ سمي (جعل عزَّوَجَلَّ سهماً) لنفسه أو لرسوله أو لذي القربى لأنه لما نزه نفسه عن الصدقة ونزه رسوله ونزه أهل بيته لابل حرم

١. يظهر منه إطلاق الآية ليتامى الناس ومساكينهم، بل يظهر مغائرتهم للعترة الطاهرة والآل فدقق النظر في الرواية بطولها وهذا يقوى ماقلنا في ذيل الرواية السابقة. والله العالم

عليهم لأن الصدقة محرمة على محمد وآل محمد وهي أوساخ أيدي الناس لا تحل لهم لأنهم طهروا من كل دنس ووسخ فلما طهرهم الله واصطفاهم رضي لهم ما رضي لنفسه وكره لهم ما كره لنفسه عز وجل فهذه الثامنة الخبر»^١.
أقول: مر غامه في كتاب الإمامة.

[٦/٦١٤١] الخصال: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد قال: حدثنا محمد بن الحسن الصقار عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان الثاب عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن نجدة الحروري كتب إلى ابن عباس وأما الخمس فإنا نزعم أنه لنا وزعم قوم أنه ليس لنا فصرنا»^٢.

٢. عدم جواز التصرف في أموال الائمة وحقوقهم ومنها الخمس

[١/٠] أصول الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام إذ (إذا) دخل عليه صالح بن محمد بن سهل الهمداني فكان يتوكل له الوقف بقم فقال (له) يا سيدي اجعلني من عشرة الآف (درهم - تمهيدان) في حل فإني أنفقتها فقال له: «أنت في حل، فلما خرج صالح قال أبو جعفر عليه السلام: أحدهم يثب على حق آل محمد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وبناء سبيلهم فيأخذه يحمي فيقول: اجعلني في حل أترأه ظن أني أقول: لا أفعل؟ والله يسألهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً»^٣.

أقول: ورواه الشيخ في التهذيبين بأدنى تفاوت وبلفظ أموال آل محمد مكان (حق آل محمد) لكن في الإستبصار عن إبراهيم بن سهل بن هاشم ولا وجود لهذا الرجل في الرجال فهو من غلط النسخة جزماً والصحيح هو إبراهيم بن هاشم كما عن الكافي والتهذيب وغيبة الشيخ والمقنعة.

ثم اعلم أن تحليله عليه السلام لا ينافي سؤاله تعالى عنه لأن حق الله غير حق الخلق، وأما إن الإمام عليه السلام كيف حل له حقوق الأيتام والفقراء والمساكين وبناء السبيل فهو إما لولايته المطلقة أو بدفع حقهم من ماله. وعلى كل الرواية كالتوقيع الآتي لا ربط له بالخمس لظهورها في مال الوقف ولا أقل من عدم الدلالة على كونه من الخمس.

١. عيون اخبار الرضا، ج ١، ص ٢٢٩؛ أمالي الصدوق، ص ٥٥٢-٥٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٥٧-٥٩.

٢. الخصال، ج ١، ص ٢٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٦٠.

٣. الكافي، ج ١، ص ٥٤٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٤٠؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٦٠ والمقنعة، ص ٢٨٤.

[٣/٦١٤٢] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «من اشترى شيئاً من الخمس لم يعذره الله تعالى اشترى ما لا يحل له»^١.

[٣/٦١٤٣] إكمال الدين: حدثنا محمد بن أحمد الشيباني وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب وعلي بن عبد الله الوراق قالوا: حدثنا أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال: كان فيما يورد عليّ من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان (قدس الله روحه) في جواب مسائل إلى صاحب الزمان عليه السلام (إلى أن قال): «وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ أَمْرٍ مِنْ يَسْتَحِلُّ مَا فِي يَدِهِ مِنْ أَمْوَالِنَا وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفَهُ فِي مَالِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُلْعُونٌ وَنَحْنُ خَصَمَائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: الْمُسْتَحِلُّ مِنْ عَتْرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ مُلْعُونٌ عَلَى لِسَانِي وَلِسَانُ كُلِّ نَبِيٍّ، فَمَنْ ظَلَمْنَا كَانَ مِنْ جَمَلَةِ الظَّالِمِينَ وَكَانَ لعنة الله عليه لقوله تعالى أَلَا لعنة الله عَلَى الظَّالِمِينَ (إلى أن قال) وَأَمَّا مَا سَأَلْتَ عَنْهُ مِنْ أَمْرِ الضِّيَاعِ الَّتِي لَنَا حَيْثُنَا هَلْ يَجُوزُ الْقِيَامُ بِعَمَارَتِهَا وَأَدَاءُ الْخَرَجِ وَصَرَفُ مَا يَفْضُلُ مِنْ دَخْلِهَا إِلَى النَّاحِيَةِ احْتِسَاباً لِلْأَجْرِ (و) تَقَرُّباً إِلَيْنَا فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَكَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي مَالِنَا، مَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَمْرِنَا فَقَدْ اسْتَحْلَ مَتَا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَكَلَ مِنْ أَمْوَالِنَا شَيْئاً فَأَتَمَّا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَاراً وَسَيَصِلُ سَعيراً»^٢.

٣. حق الإمامة غير حق شخص الإمام عليه السلام

[١/٦١٤٤] أصول الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إِنِّي لَأَخُذُ مِنْ أَحَدِكُمُ الدَّرْهَمَ وَإِنِّي لَمَنْ أَكْثَرَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مَالاً، مَا أُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَطْهَرُوا»^٣.

ورواه الصدوق في الفقيه عن عبد الله بن بكير. ورواه في العلل عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير.

١. التهذيب، ج ٧، ص ١٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٧٥ و٧٦.

٢. كمال الدين، ج ٢، ص ٥٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٧٦-٧٧.

٣. الكافي، ج ١، ص ٥٣٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٧٧-٣٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٨٣.

[٢/٦١٤٥] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن أبي علي بن راشد عن صاحب العسكر (ي-خ) عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك نُؤْتَى بالشَّيء فيقال هذا (ما) كان لأبي جعفر عليه السلام عندنا فكيف نصنع فقال عليه السلام: «ما كان لأبي جعفر عليه السلام بسبب الإمامة فهو لي وما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام».^١

ورواه الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أبي علي بن راشد. ولاحظ ما مر في الباب السابق من روايات دالة عليه. ورواه الصدوق في الفقيه عن أبي علي بن راشد قريباً منه واسم أبي علي الحسن.

٤. إباحة حق الإمام للشيعة

[١/٦١٤٦] التهذيبان: سعد بن عبدالله عن أبي جعفر عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة وأبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «هلك الناس في بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا ألا وإن شيعتنا من ذلك وآبائهم (وآبائهم-علل) في حل».^٢

ورواه الصدوق في العلل عن ابن الوليد عن الصفار عن العباس بن معروف.

[٢/٦١٤٧] أصول الكافي: علي بن أبيه عن ابن محبوب عن ضريس الكناسي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام (أندري-تهذيبان): «من أين دخل على الناس الزنا؟ فقلت: لا أدري جعلت فداك، فقال: من قبل خمسنأ أهل البيت إلا شيعتنا الأَطيبين فإنه محلل لهم (و-تهذيبان) لميلادهم».^٣

ورواه الشيخ في التهذيبين عن سعد بن عبدالله عن أبي جعفر عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن عمر بن أبان الكليني (عن الحلبي-صا) عن ضريس الكناسي.

[٣/٦١٤٨] العلل: حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «إن أمير المؤمنين عليه السلام حللهم من الخمس-يعني الشيعة-ليطيب مولدهم».^٤

١. الكافي، ج ٧، ص ٥٩: التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ٨٤.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥٨؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ٨٧.

٣. الكافي، ج ١، ص ٥٤٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٣٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ٨٨.

٤. علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٧٧؛ بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٨٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ٨٩-٨٨.

أقول: الصدوق تولد بعد وفاة الصَّقَّار ولم يدركه فاعتبار هذه الرواية مبني على ما هو الغالب من توسط محمد بن الحسن بن الوليد. بل هو كذلك كما في بحار الأنوار. بل في نسخة الكامبوتر من العلل وأصلح مؤلف جامع أحاديث الشيعة السند في الطبعة الثانية. [٤/٦١٤٩] الفقيه: عن علي بن مهزيار أنه قال: قرأت في كتاب لأبي جعفر عليه السلام من رجل يسأله أن يجعله في حل من مأكله ومشربه من الخمس، فكتب بخطه: «من أغوَّره شيء من حقِّي فهو في حلٍّ»^١.

و رواه الشيخ في تهذيبه عن سعد عن أبي جعفر (عن خ-يب-ثل) علي بن مهزيار. [٥/٦١٥٠] التهذيب: عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي الوشاء عن القاسم بن بريد عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من وجد برد حبَّنا في (على-خ) كبده فليحمد الله على أوَّل النعم، قال: قلت: جعلت فداك ما أوَّل النعم قال: طيب الولادة ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: قال أمير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام: أحلِّي نصيبك من النِّيء لآباء شيعتنا ليطيبوا ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: إنا أحللنا أمتها شيعتنا لآبائهم ليطيبوا»^٢.

[٦/٦١٥٢] أصول الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عمر بن يزيد قال: رأيت أباسيار مسمع بن عبد الملك (مسمعا-كا) وقد كان حمل إلى أبي عبد الله عليه السلام تلك السنة ما لأفرده أبو عبد الله عليه السلام فقلت له: لم ردَّ عليك أبو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته إليه؟ قال: فقال لي: إني قلت له حين حملت إليه المال: إني كنت وليت البحرين الفوص فأصبت أربعمأة ألف درهم وقد جئت بك بخمسها ثمانين ألف درهم وكرهت أن أحبسها عنك وإن أعرض لها (اعترض فيها-يب) وهي حقُّك الذي جعله الله تبارك وتعالى في أموالنا. فقال: «أو مالنا من (في-خ-يب) الأرض وما (تما-خ-يب) أخرج الله منها إلا الخمس؟ يا أباسيار إنَّ الأرض كلها لنا فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا فقلت له: وأنا أحمل إليك المال كله فقال: يا أباسيار قد طيَّبناه لك وأحللناك منه فضمَّ إليك مالك، وكلَّ ما في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه (فيها-خ ل) محللون حتى يقوم قائمنا فَيَجْبِيَهُمْ طَسَقَ ما كان في أيديهم وَيُثْرَكَ الأرض في أيديهم وأما ما كان في أيدي غيرهم

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩٢.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٩٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩٣.

فإن كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم ويخرجهم صَفْرَةً (صفرة-خ) قال عمر بن يزيد: فقال لي أبو سيار: ما أرى أحداً من أصحاب الصَّيَاع ولا تمن يلي الأعمال يأكل حلالاً غيري إلّا من طيبوا له ذلك»^١.

و رواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن أبي جعفر عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد بتفاوت وفيه: «ويحل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا فيجيبهم طسق ما كان في أيدي سواهم». وإعتبار الرواية مبني على أن عمر بن يزيد هو عمر بن محمد بن يزيد للانصراف كما قاله سيّد الأستاذ الخوئي.

[٧/٦١٥٢] رجال الكشي: عن محمد بن مسعود قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن فارس عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن شهاب بن عبد ربّه عن أبي بصير قال: إن علماء الأسدي ولي البحرين فأفاد سبعين (سبعمأة-خ) ألف دينار ودواب وريقاً، قال: فحمل ذلك كلّهُ حتى وضعه بين يدي أبي عبد الله عليه السلام ثم قال: إني وليت البحرين لبني أمية وأقذت كذا وكذا وقد حملته كلّهُ إليك وعلمت أن الله عزّ وجلّ لم يجعل لهم من ذلك شيئاً وأنته كلّهُ لك فقال أبو عبد الله عليه السلام: «هاته فوضع بين يديه، فقال له: قد قبلنا منك ووهبناه لك وأحللناك منه وضمننا لك على الله الجنة...»^٢.

أقول: وللحديث تنمة مذكورة في رجال الكشي ونقل هذا المقدار في جامع أحاديث الشيعة. وفيه شهاب بن عبد الله ولكنه من غلط النسخة ظاهراً وفيه سبعمأة ألف دينار. وعلى كلّ لم يعلم أنّ الموهوب خراج أو شيء آخر ولا إطلاق للرواية.

وإحضار كل تلك الأجناس والأموال والريق والدواب ولو بقيمة سبعين ألف دينار فضلاً عن سبعمئة ألف دينار ووضعها بين يدي الإمام غير ممكن عادة ولا سيما مع الخوف من السلطة الجائرة آنذاك فلا بد من توجيه المتن من هذه الجهة.

[٨/٠] إكمال الدين: حدثنا محمد بن محمد بن عصام الكليني قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل قد أشكلت عليّ فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: «أما سألت عنه (إلى أن قال): وأما المتلبسون بأموالنا فمن استحل

١. الكافي، ج ١، ص ٤٠٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٤٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩٤-٩٥.

٢. رجال الكشي، ص ٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩٥-٩٦.

منها شيئاً فأكله فأنما يأكل النيران، وأما الخمس فقد أبيح شيعتنا وجعلوا منه في حل إلى وقت ظهور أمرنا لتطيب ولادتهم ولا تحبث»^١.

أقول: حسب تتبع إثنين من تلا مذقي أن الصدوق عليه السلام نقل عن محمد بن محمد بن عصام الكليني في كتبه عشرين مرة وذكر الترحم بعد إسمه خمس مرات والترضي ثمان مرات^٢ وهذا يكفي لاثبات حسنه إن شاء الله وأما إسحاق بن يعقوب فيختلج في قلبي حسنه ولكنني لم أجد دليلاً عاجلاً سوى ترضية الصدوق عليه مرة واحدة ولأجله لم أذكر استنباطي من الحديث والله العالم فلو ثبت وثاقته وصدقه لقلت بعدم وجوب خمس الأرباح على الأقل.

[٩/٦١٥٣] التهذيبان: سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن الحسن بن علي الوشا عن أحمد بن عائذ عن أبي سلمة سالم بن مكرم (وهو أبو خديجة - يب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال (له) رجل وأنا حاضر: حَلَّلْ لِي الفروج فَفَرَّغَ أبو عبد الله عليه السلام فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق، إنما يسألك خادماً يشتريها أو امرأة يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجارة أو شيئاً أعطيته (عطية - خ ل يب - اعطاه - ص) فقال: هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم والغائب والميت منهم (الحمي وما - ص) (من - ص) يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال أما والله لا يحل إلا لمن أحلننا له ولا والله ما أعطينا أحداً ذمّةً وما عندنا (بيننا - ص) لأحد عهد (هوادة - ص) ولا لأحد عندنا ميثاق»^٣.

ولاحظ ما مر في الباب التاسع السابق (حكم خمس ما يستفيده الناس).

١. كمال الدين، ج ٢، ص ٤٨٣-٤٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩٠.

٢. لاحظ كتابنا بمحوت في علم الرجال الطبعة الخامسة، ص ١٠٠.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٥٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٩٧.

أبواب الأنفال وما يختص بالإمام

١. الأنفال لله ولرسوله وللإمام من بعده وتفسير الأنفال

[١/٦١٥٤] أصول الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيديهم، وكل أرض خربة ويطون الأودية فهو لرسول الله صلى الله عليه وآله وهو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء»^١.

[٢/٦١٥٥] التهذيب: علي بن الحسن عن سندی بن محمد عن علاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: «النبي والأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة الدماء (الدم) وقوم صولحوا وأعطوا بأيديهم وما كان من أرض خربة أو بطون أودية فهو كله من النبي فهذا لله ولرسوله صلى الله عليه وآله فما كان لله فهو لرسوله صلى الله عليه وآله يضعه حيث يشاء وهو للإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله و(أما- نل) قوله: وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب. قال: ألا ترى هو هذا»^٢.

ورواه ثانيا فيه عن علي بن الحسن بن فضال عن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: أن الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صولحوا أو أعطوا بأيديهم فما كان من أرض خربة أو بطون أودية فهذا كله من النبي والأنفال، لله وللرسول صلى الله عليه وآله فما كان لله فهو للرسول ويضعه حيث يحب»^٣.

١. الكافي، ج ١، ص ٥٣٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٠١.

٢. وفي الوسائل، ج ٦، ص ٣٦٨: وأما قوله تعالى: ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى. فهذا بمنزلة المغنم، كان أبي يقول: ذلك وليس لنا فيه غير السهمين سهم الرسول وسهم القرى، ثم نحن شركاء الناس فيما بقى.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٤ و١٤٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٠١.

[٣/٦١٥٦] وعنه عن حماد عن حريز عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ما يقول الله: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ قال: «الأنفال لله والرسول وهي كل أرض جلا أهلها من غير أن يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب، فهي نفل لله وللرسول»^١.

[٤/٦١٥٧] وعنه عن سندي بن محمد عن علا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الأنفال من النفل وفي سورة الأنفال جدع الأنف»^٢.

[٥/٠] أصول الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن بن أبي عمير عن سيف بن عميرة عن أبي الصباح الكناني قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «نحن قوم فرض الله عز وجل طاعتنا، لنا الأنفال ولناصفو المال. ونحن الراسخون في العلم ونحن المحسودون الذين قال الله تعالى: أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^٣.

و رواه أيضاً عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن شعيب عن أبي الصباح واعتبار السند الثاني مبني على كون شعيب هو ابن أعين أو العرقوفي.
و رواه في التهذيب عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن سيف.

[٦/٦١٥٨] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال: سمعت رجلاً من أهل الجبل يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخذ أرضاً مواتاً تركها أهلها فعمرها وأكرى أنهارها وبني فيها بيوتا وغرس فيها نخلاً وشجراً قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من أحيا أرضاً من المؤمنين فهي له فعليه طسقها يؤديه إلى الإمام في حال الهدنة فإذا ظهر القائم فليوطن نفسه على أن يوخذ منه»^٤.

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن عمر هو ابن محمد بن يزيد. وتقدم في أول الباب الرابع من وجوب زكاة الغلات ما يتعلق به وكذا ما سبق في باب الجهاد وميراث من لا وارث له.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٠٣.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٤٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١١٥.

٣. الكافي، ج ١، ص ١٨٦ و٥٤٦ والتهذيب، ج ٤، ص ١٣٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٤٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١١١.

٢. قطائع الملوك للإمام عليه السلام

[١/٦١٥٩] التهذيب: عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عليه السلام عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرق قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «قطائع الملوك كلها للإمام وليس للناس فيها شيء»^١.

تقدم في الباب الأول من أبواب مستحق الخمس قوله عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له... وكذلك الإمام يأخذ كما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله».

[٢/٦١٦٠] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة قال: الإمام يُجْزِي وَيُقْبَلُ ويعطي ما شاء قبل أن تقع التِّهَامُ وقد قاتل رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم لم يجعل لهم في الفئ نصيباً وإن شاء قسم ذلك بينهم»^٢.

أقول: احتمال كون الخبر مقطوعاً أكثر من كونه مضمراً وأظن أن زرارة ذكر نظره مما سمعه من الإمام قوله: ينفل: أي يأخذ الإمام لنفسه زائد أعلى الخمس أو يعطي غيره زائداً على الإنفاق والأجرة كما عن العلامة المجلسي عليه السلام.

٣. غنيمة الغزو الذي بغير أمر الإمام كلها له عليه السلام

[١/٦١٦١] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: السرية يبعثها الإمام عليه السلام فيصيبون غنائم كيف تقسم؟ قال: «إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليهم أخرج منها الخمس لله وللرسول وقُسم بينهم أربعة أخماس وإن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما غنموا للإمام يجعله حيث أحب»^٣.
أقول: لا دلالة للرواية على العنوان لاحتمال إرادة ما حصل بأيدي العسكر من دون قتال أصلاً إلا أن يستفاد الحكم من قوله عليه السلام مع أمير أمره الإمام فلاحظ. والله العالم.

٤. ما سقي من الأنهار الخمسة فهو للإمام

[١/٠] الفقيه: عن حفص البخثري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن جبرئيل يرى برجله

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١١٧ و١١٨.

٢. الكافي، ج ١، ص ٥٤٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١١٨.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٢٠.

٤. أي حفر حفرأ شديداً كما قيل.

خمسة أنهار ولسان الماء يَتَّبَعُهُ: الفرات ودجلة ونيل مصر ومهران ونهر بلخ، فما سقت أو سقي منها فللإمام عليه السلام والبحر المطيف بالدنيا (للإمام-كاخ) وهو أفسىكون^١ وقيل هو معرَبْ آب ولعل المراد به الاقيانوسية. سكون والمراد به بحر خزر وقيل أنه اسم مدينة على ساحل طبرستان. لكنّه ينافي وصفه بالمطيف بالدنيا ولا بحر يحيط بالكرة الأرضية. ورواه أيضاً في الخصال عن أبيه عن سعد عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري ورواه الكليني في الكافي عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري. وتقدم في باب إباحة حق الإمام للشيعه أن الأرض كلها للإمام فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا.

توضيح: الملكية على اقسام:

منها: الملكية التكوينية التي هي بمعنى الإيجاد وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وحيث ان الرسول والإمام من وسائل الرحمة والفيض يمكن أن تستند تلك الملكية إليهم بنحو مجاز وتسامح.

ومنها: الملكية العرضية المقولية (الحدة) كهيئة إحاطة الشيء المحيط بالمحاط كإحاطة العمامة بالرأس.

ومنها: الملكية الاعتبارية العرفية، وهي التي يبحث عنها في الفقه.

فما ذكر في الخبرين وغيرهما من الروايات غير المعتبرة فالمراد به هو المعنى التبعية المجازي في القسم الأول دون القسم الثالث، فإن نفي الملكية الاعتبارية عن الأنبياء والأئمة عليهم السلام مما ذكر في هذه الروايات، من القطعيات إن لم يكن من الضروريات. وإن شئت فقل إن من يفهم الشريعة الإسلامية فهماً متوسطاً يعلم بطلان ملكيتهم عليهم السلام للأشياء المشتملة عليها الروايات، فلا تكن من الساذجين المتحيرين.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٥ الطبعة المحققة وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٢٣ و١٢٤، وانظر هامش ص ١٢٤ من الجامع توضيحاً لكلمه أفسىكون.

كتاب الوقوف والصدقات

١. استحبابها

[١/٦١٦٣] الكافي: عن عدة من أصحابنا (التهذيب) عن أحمد بن محمد بن عيسى (عن محمد بن عيسى - كا) عن منصور عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس يَتَّبِعُ الرجل (الميت - يب) بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال: صدقة أجزاها في حياته فهي تجري بعد موته، وسنة هُذَى (هو - يب) سَنَها فهي يعمل بها بعد موته، أو ولد صالح يدعو له»^١.

ورواه الصدوق في الأمالي عن محمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى مثله ورواه في التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسى^٢.
[٢/٠] وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس يَتَّبِعُ الرجل بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال صدقة أجزاها في حياته فهي تجري بعد موته وصدقة مبتولة لا تورث أو سُنَّة هُذَى يعمل بها بعد موته أو ولد صالح يدعو له».

ورواه أيضاً عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام بلفظ «ولد صالح يستغفر له».
ورواه الصدوق في الخصال عن أبيه، عن الحميري عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن رئاب (زياد - خ ل) عن الحلبي والظاهر أن نسخة علي بن زياد غلط، إذ لا

١. الكافي، ج ٧، ص ٥٦؛ أمالي الصدوق، ص ٣٥؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٥.

٢. ظاهر جامع أحاديث الشيعة أن نسخة التهذيب التي عنده خلت عن اسم محمد بن عيسى واعتبار السند مبني على انصراف منصور إلى ابن حازم.

وجود له في هذه الطبقة. وفيه: «بعد موته إلى يوم القيامة وصدقة موقوفة لا تورث أو سُنَّة هُدَى سَنَّاها فكان يعمل بها وعمل بها من بعده غيره أو ولد صالح يستغفر له»^١.

[٣/١] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (التهذيب) الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد- (كا) عن يحيى (بن عمران- كا) الحلبي عن أيوب بن عطية (الحذاء- كا) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قسم نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم الفاء فأصاب علياً عليه السلام أرضاً فاحترف فيها عيناً فخرج (منها- يب) ماء ينبع في السماء كهيئة عُقُق البعير فسماها (عين- يب) يَنْبُعُ فجاء البشير يبشّر، فقال عليه السلام: بشر الوارث. هي صدقة بَتَّة بتلاً في حجيج بيت الله وعابري سبيل الله... إلى آخر ما مرّ في أحوال أمير المؤمنين عليه السلام»^٢.

وتقدم رواية الصدوق عن ربيعي بن عبد الله في صدقة أخرى لأmir المؤمنين في أحواله. وله عليه السلام صدقات أخرى مذكورة في حديث عبد الرحمن بن الحجاج في الكافي^٣.

[٤/١] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يلحق الرّجل بعد موته؟ فقال: «سُنَّة سَنَّاها يعمل بها بعد موته، فيكون له مثل أجر من عمل بها من غير أن يَنْتَقِصَ من أجورهم شيء والصدقة الجارية تجري من بعده، والولد الصالح يدعوا لوالديه بعد موتها ويَحْجُجُ ويتصدق عنهما ويعتق ويصوم ويصلي عنهما». فقلت: أشركهما في حجّتي؟ قال: «نعم»^٤.

بحث توضيحي: المستفاد من مجموع الروايات ان ما يفيد الميت ذكراً أو أنثى أمور:

١. الصدقة الجارية في حياته وبعد موته.
٢. تسنين سُنَّة هُدَى يعمل بها بعد موته.
٣. دعاء الولد الصالح واستغفاره.
٤. الصدقة المبتولة التي لا تورث. أي الاوقاف.
٥. نيابة الولد الصالح عنه في الصلاة والصوم والحج والتصدق أو أشرك الوالدين في

١. الكافي، ج ٧، ص ٥٦: المصالح، ج ١، ص ١٥٢: جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٦ وحاشية وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٩٢.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٩: التهذيب، ج ٩، ص ١٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٥٠-١٥٣.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٥٤: التهذيب، ج ٩، ص ١٤٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٥٠-١٥٣.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٦.

أعماله الصالحة.

والبحث في فروع الموضوع وتفسير بعض فقراته موكل إلى علم الفقه. وإنما ينبغي أن نشير إلى جهتين:

الأولى: إن ما في الروايات المذكورة مطابق للقاعدة العقلية، فإن كمال النفس وبلوغها إلى الدرجات الأخروية مرتبط بعمل المكلف لا غير وأما ما يصل إليه عن أعمال الولد فلأجل أنه من تنمة وجود الوالدين وأن الأولاد إدامة وجود الوالدين تكويناً ولترية الولد من قبل الوالدين غالباً وإنهما السبب في وجوده وهدايته إلى سبيل الحق. ومقتضى اختصار الروايات على الأمور المذكورة ولا سيما مع الحصر الوارد في متون أكثرها عدم انتفاع الميت باستغفار المؤمنين والمؤمنات بل باستغفار الأقرباء والوالدين ودعائهم ونيابتهم عنه في العبادات والصلوات.

ويمكن أن نحمل الأجر في هذه الروايات على الأجر الكثير والمهم حتى لا ينافي ما ورد في القرآن والسنة في الدعاء للمؤمنين والمؤمنات الأموات وإهداء بعض الأعمال الصالحة لهم وإن كان أجراً قليلاً والله العالم بأفعاله وأحكامه. وأنا واثق بأن علمائنا المحققين قد تعرضوا للمقام ولكنني لم أفرز عليه لحد الآن ولا وقت لي بالفعل للنتبة.

[٥/٦١٦٣] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «(لا) يتبع الرجل بعد موته (إلا) ثلاث خصال: صدقة أجزاها لله في حياته فهي تجري له بعد وفاته وسنة هدى سنها فهي يعمل بها بعد موته وولد صالح يدعو له»^١.

[٦/٦١٦٤] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عنه عن حماد بن عثمان عن الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألناه عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وصدقة فاطمة عليها السلام فقال: صدقتهما لبني هاشم وبني المطلب»^٢. لاحظ الباب (١٠) من كتاب المعاد.

[٧/٦١٦٥] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن صفوان ومحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج: «إن أبا الحسن موسى عليه السلام

١. الكافي، ج ٧، ص ٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٥.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٧.

بعث إليه بوصية أبيه وبصدقته مع أبي إسماعيل مصادف «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذا ما عهد جعفر بن محمد وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يُحْيِي وَيُمِيتُ بيده الخير، وهو على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله وأنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ على ذلك نَحْنِي وعليه نَمُوت وعليه نُبْعَثُ حَيًّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وعهد إلى وَلَدِهِ آلَا يَمُوتُوا إِلَّا وَهُمْ مُسْلِمُونَ وَأَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ وَيُضِلُّوا ذاتَ بَيْنِهِمْ ما استطاعوا فَاتَّهَمَ لَنْ يَزَالُوا يُخَيَّرُ ما فعلوا ذلك وإن كان دين يَدَانِ بِهِ وَعَهْدٌ إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَثٌ ولم يَغَيِّرْ عَهْدَهُ هذا (وهو أولى بتغييره ما أبواه الله) لفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا وجعل عهده إلى فلان «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هذا ما تصدَّق به موسى بن جعفر بأرض بمكان كذا وكذا (كلها-يب) وحدَّ الأرض كذا وكذا (تصدق بها-يب) كلَّها وغَملها وأرضها وبياضها ومائها وأرجائها...»^١ إلى آخر ما مرَّ في أحوال موسى بن جعفر عليه السلام في كتاب الإمامة. ورواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى وعن الكافي في آخر الحديث: وزعم أبو الحسن أنَّ أباه قدَّم إسماعيل في صدقته على العباس وهو أصغر منه. [٨/٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أحمد بن عمر عن أبيه عن أبي مريم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وصدقة علي عليه السلام فقال: «هي لنا حلال وقال: إن فاطمة جعلت صدقتها لبني هاشم وبني المطلب»^٢. [٩/١١٦٦] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قالوا: سألناه عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وفاطمة عليها السلام قال: «صدقتهما لبني هاشم وعبد المطلب»^٣.

٢. الوقف تابع لقصد الواقف

[١/٦١٦٧] الفقيه: عن محمد بن الحسن الصَّقَّار أنه كتب إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام

١. الكافي، ج ٧، ص ٥٣-٥٤ والتهذيب، ج ٩، ص ١٤٩.

٢. لعَلَّ أحمد بن عمر هو حفيد أبي شعبة فان الحسن بن علي فضال قد روى كتابه وعليه فالسند معتبر لوثاقة الأب والابن.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٧.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٤٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٤٧.

في الوقف وما روى فيه «الوقوف وما روى فيها- خ ل» عن آبائه عليه السلام فوقع عليه السلام: «الوقوف تكون على حسب ما يوقفها أهلها إن شاء الله». ^١ ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار مثله.

[٢/٢٠] الكافي: عن محمد بن يحيى قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي محمد عليه السلام في الوقوف وما روى فيها، فوقع عليه السلام: «الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها إن شاء الله». ^٢ أقول: الظاهر اتحاد الروايتين.

٣. شرط استفادة الواقف ينافي الوقف

[١/٦١٦٨] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصدق ببعض ماله في حياته في كل وجه من وجوه الخير، قال: «إن احتجت إلى شيء من مالي أو من غلة فأنا أحق به، أله ذلك وقد جعله الله يكون له حاله إذا هلك الرجل أيرجع ميراثاً أو يمضي صدقة؟ قال: يرجع ميراثاً على أهله». ^٣

٤. حكم اعتبار قبض الموقوف عليه والمتصدق عليه أو وليهما

[١/٦١٦٩] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام إنه قال: «في الرجل يتصدق على ولد قد أدركوا إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث، فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز، لأن والده هو الذي يلي أمره وقال: لا يرجع في الصدقة إذا ابتغى بها وجه الله عز وجل وقال: الهبة والنحلة يرجع فيها إن شاء حيزت أو لم تحز إلا لذي رحم فإنه لا يرجع فيه». ^٤

و رواه الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد بتفاوت ما ورواه ذيل الحديث في الإستبصار عن الحسين بن سعيد عن العلاء.

[٢/٦١٧٠] وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل قال: قلت

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٦؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٣٣؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٢٩٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٥.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٥.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٦ و١٣٤ والوسائل، ج ١٩، ص ١٧٧-١٧٨.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٣١؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠١ و١٠٨ والتهذيب، ج ٩، ص ١٣٥.

لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يتصدق على بعض أولده بصدقة وهم صغار له أن يرجع فيها؟ قال: «لا الصدقة لله تعالى»^١. ورواه الشيخ في التهذيب عن علي بن إبراهيم.

[٣/٦١٧١] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار جميعاً عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدوله أن يُحدث في ذلك شيئاً فقال: «إن كان أوقفها لولده ولغيره ثم جعل لها قتيماً لم يكن له أن يرجع فيها وإن كانوا صغاراً وقد شرط ولايتها لهم حتى يبلغوا فيحوزها لهم لم يكن له أن يرجع فيها وإن كانوا كباراً (ولم يسلمها - كما وصا) إليهم ولم يخاصموا حتى يحوزوها عنه فله أن يرجع فيها لأنهم لا يحوزونها عنه وقد بلغوا»^٢.

و رواه الصدوق في الفقيه عن صفوان بن يحيى والشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد. [٤/٦١٧٢] الفقيه: عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصدق على ابنه بالمال أو الدار له أن يرجع فيه؟ قال: «نعم إلا أن يكون صغيراً».

[٥/٠] إكمال الدين: عن محمد بن أحمد الشيباني وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق والحسن بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب وعلي بن عبد الله الوراق (رحمهم الله) عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي فيما ورد عليه من جواب مسائله عن محمد بن عثمان العمري عن صاحب الزمان عليه السلام: ... وأما ما سألت عنه من الوقف على ناحيتنا وما يُجعل لنا ثم يحتاج إليه صاحبه فكل ما لم يُسلم فصاحبه فيه بالخيار وكل ما سُلم فلا خيار فيه لصاحبه إحتاج إليه صاحبه أو لم يحتج، افتقر إليه أو استغنى عنه «إلى أن قال»: وأما ما سألت عنه من أمر الرجل الذي يجعل لنا حيتنا ضيعةً ويسلمها من قيم يقوم بها ويغمرها ويؤذي من دخلها وخارجها ومؤنتها ويجعل ما يبق من الدخل لنا حيتنا فإن ذلك جائز لمن جعله صاحب الضيعة قتيماً عليها، إنما لا يجوز ذلك لغيره»^٣.

٥. حكم إدخال ولد آخر في الصدقة على الولد

[١/٦١٧٣] التهذيبان: عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن

١. الكافي، ج ٧، ص ٣١، والتهذيب، ج ٩، ص ١٣٥.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٧، الفقيه، ج ٤، ص ١٧٨، التهذيب، ج ٩، ص ١٣٤، الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٢، وجامع أحاديث الشيعة،

ج ٢٤، ص ١٦٧.

٣. كمال الدين، ج ٢، ص ٥٢١، جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٦٦، والوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٠، وفيه الحسين بن إبراهيم.

أخيه الحسين عن أبيه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك أن يَدْخُلَ معه غيره من ولده قال: «لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده ويبينه لهم أنه أن يَدْخُلَ معهم من ولده غيرهم بعد أن أتاهم بصدقة؟ قال: ليس له ذلك إلا أن يشترط أنه مَنْ وُلِدَ له فهو مثل من تصدق عليه فذلك له»^١.

٦. باب عدم جواز بيع الوقف وحكم صورة الاختلاف

[١/٦١٧٤] الفقيه: محمد بن عيسى عن أبي علي بن راشد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام قلت: جعلت فداك إشتريت أرضاً إلى جنبي بألف درهم، فلما وفرت (وفيت) المال خبرت أن الأرض وقف، فقال: «لا يجوز شراء الوقوف «الوقف-يب» ولا تدخل الغلة في مالك إدفعها إلى من أوقف عليه قلت: لا أعرف لها رباً قال: تصدق بغلتها»^٢.

[٢/٠] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن النضر عن يحيى الحلبي عن أيوب بن عطية قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قَسَمَ رسول الله صلى الله عليه وآله النِّيءَ فأصاب علياً عليه السلام أرضاً فأحتفر فيها عيناً فخرج منها ماء يَنْبُغُ في السماء كهينة عنق البعير فسماها عَيْنُ يَنْبُغِ فجاء البشير يبشره (ليبشره-يب)، فقال: بَشِّرِ الوارث هي صدقة بتاً بتلاً في حجيج بيت الله وعابر سبيله لاتباع ولا توهب ولا تورث، فمن باعها أو وهبها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»^٣.

ورواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد مثله وقد تقدّم في أول هذا الكتاب.

[٣/٠] التهذيبان: عنه عن فضالة عن أبان عن عجلان أبي صالح قال: أُمِلُّ أبو عبد الله عليه السلام: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما تصدق به فلان بن فلان وهو حي سَوِيٌّ بداره التي في بني فلان بمقدودها صدقة لاتباع ولا توهب حتى يرثه وارث السموات والأرض وأنه قد أسكن صدقته هذه فلانا وعقبه فإذا انقرضوا فهي على ذي الحاجة من المسلمين»^٤.

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٧؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٢، ١٠١ والوسائل، ج ١٣، ص ٣٠٠-٣٠١.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٦.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٨ والكافي، ج ٧، ص ٥٤-٥٥.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٣١؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٩٧ والوسائل، ج ١٩، ص ١٨٦.

أقول: عجلان مشترك وانصراف الإسم إلى الثقة لا دليل عليه فالسند غير معتبر.
 [٤/٦١٧٥] الفقيه: عن ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بدار له في المدينة في بني زريق فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب وهو حيّ سويّ تصدق بداره التي في بني زريق صدقة لاتباع ولا توهب (ولا تورث) حتى يرثها الله الذي يرث السموات والأرض، واسكن هذه الصدقة خالاته ما عشن وعاش عقيبهن فإذا انقرضوا فهي لذوي الحاجة من المسلمين».^١
 [٥/٦١٧٦] التهذيبان: عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً «و» عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: إن فلانا ابتاع ضيعة فوقفها وجعل لك في «من» الوقف الخمس، ويسأل عن رأيك في بيع حصتك من الأرض أو تقويمها على نفسه بما اشتراها أو يدعها موقفة (موقوفة - صا) فكتب إلي: «اعلم فلانا أنني أمره ببيع حقي (حصتي) من الضيعة وإيصال ثمن ذلك إلي وإن ذلك رأيي إن شاء الله أو يقومها على نفسه إن كان ذلك أوفق له».^٢

ورواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعن عدة أصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن علي بن مهزيار.

ورواه الصدوق بإسناده عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار. قيل: هذا محمول على عدم القبض كما هو الظاهر منه.

[٦/٦١٧٧] وبالإسناد عن علي بن مهزيار قال: وكتبت إليه: أن الرجل ذكر (كتب) أن بين من وقف عليهم (بقية) هذه الضيعة إختلافاً شديداً وأنه ليس يأمن أن يتفاقم ذلك بينهم بعده فإن كان ترى أن يبيع هذا الوقف ويدفع إلى كل انسان منهم ما وقف له من ذلك أمرته، فكتب إليه (إلي) بخطه: «واعلم إن رأيي له إن كان قد علم الإختلاف ما بين أصحاب الوقف أن يبيع الوقف أمثل (فليبع - فقيه) فانه رُبما جاء في الإختلاف تلف الأموال والنفوس».^٣

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٣ والوسائل، ج ١٩، ص ١٨٧.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٠؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٩٨؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٦؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٦.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٠؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٦؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٧.

و رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى... عن علي بن مهزيار والصدوق بإسناده عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار. والحديثان حديث واحد. [٧/٦١٧٨] الفقيه: عن محمد بن عيسى العبيدي (عن أحمد بن حمزة - فقيه) قال: كتب أحمد بن حمزة إلى أبي الحسن عليه السلام مَدِين (مدبر - فقيه - خ ل يب) أوقف ثم مات صاحبه وعليه دين لا يفي ماله إذا وقف فكتب عليه السلام: «يباع وقفه في الدين»^١.

و رواه في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن أبي طاهر بن حمزة أنه كتب إليه بلفظ «مَدِين» وهو الأظهر أو الأقوى من نسخة الفقيه (مدبر) وأبو طاهر أخ أحمد بن حمزة بن اليسع الثقة. وهو أيضاً ثقة وعليه فلا اشكال في اعتبار السند.

والمظنون أن أحمد بن حمزة حفيد اليسع الثقة والله العالم ثم لا يبعد بطلان وقف المالك في فرض السؤال لقاعدة العدل ولما يفهم من مذاق الشرع فلا موجب لتأويل الرواية ولا بعد في التعدي عن مورد الرواية إلى الهبة ونحوها.

٧. حكم إشتراط تعيين الموقوف عليه والدوام في الوقف

[١/٦١٧٩] التهذيبان: علي بن مهزيار قال: قلت (له - صا فقيه): روى بعض مواليك عن آبائك عليهم السلام أن كل وقف إلى وقت معلوم فهو واجب على الورثة وكل وقف إلى غير وقت (معلوم - كا) جهل مجهول فهو باطل (مردود - كا، فقيه، يب) على الورثة وأنت اعلم بقول آبائك عليهم السلام فكتب عليه السلام: «هو عندي»^٢.

و رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى وعن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن علي بن مهزيار.

و رواه الصدوق في الفقيه عن علي بن مهزيار.

[٢/٦١٨٠] وبإسناده عن محمد بن الحسن الصفار قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله عن الوقف الذي يصح كيف هو فقد روى أن الوقف إذا كان غير موقت فهو باطل مردود على الورثة وإذا كان موقتاً فهو صحيح ممضى، قال قوم: إن الموقت هو الذي يذكر فيه أنه وقف على فلان وعقبه فإذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأرض ومن

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٧ والتهذيب، ج ٩، ص ١٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٧.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٢؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٩٩؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٦؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٧٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧١.

عليها. قال: وقال آخرون: هذا موقت إذا ذكر أنه لفلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخره للفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها والذي هو غير موقت أن يقول هذا وقف ولم يذكر أحداً فما الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل؟ فوقع عليه: «الوقوف بحسب ما يوقفها (أهلها) إن شاء الله»^١.

أقول: مثل هذا الجواب المبهم لا يليق بالإمام والله العالم بصحة صدوره منه عليه السلام ومن المأسوف عليه أن الخبر الأول أيضاً غير ظاهر في دوام الوقف. والشيخ الطوسي وجه هذا الخبر حتى يصيره ظاهراً في المراد كما في الوسائل الطبعة الأخيرة كما أن صاحب الوسائل نقل توجيهاً عن بعض العلماء لجواب الإمام عليه السلام في الخبر الثاني والله العالم وعلى كل الجواب يدل على لزوم العمل بشرط الواقف.

وروى هذا الدليل مجرداً في الفقيه: (ج ٤، ص ١٧٦) والتهذيب (ج ٩، ص ١٢٩) كما مر في الباب الثاني.

٨. جواز وقف المشاع والصدقة به قبل القسمة والقبض

[١٧٦١٨١] التهذيب: محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: «عن دار لم تقسم فتصدق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار فقال: يجوز قلت: أرأيت إن كان هبة قال: يجوز»^٢.

وللحديث تنمة تأتي ورواه الكليني عن محمد بن يحيى عن (التهذيب) أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أحمد بن عمر الحلبي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

[٢/٦١٨٢] الكافي والتهذيب: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي المغيرة عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: «عن صدقة ما لم يُقسَم ولم يُقبَض فقال: «جائزة إنما أراد الناس التخل فأخطأوا»^٣.

يقول الحر: لعل المراد بعدم القبض هنا أن الواقف لم يقبضها قبل الوقف كالميراث والمبيع ونحوهما ويمكن أن يراد بالجواز عدم اللزوم لتوقفه على القبض كما تقدم.

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٢؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٣٢؛ الوسائل، ج ٩، ص ١٩٢؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧١.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٣ و ١٤٠؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٤؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٢.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٣١؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٣٥؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٢.

[٣/٦١٨٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتصدق بنصيب له في دار على رجل، قال: «جائز وإن لم يعلم ما هو»^١.

[٤/٦١٨٤] ويأسناده عن أحمد بن محمد عن علي بن الحسن عن علي بن أسباط عن محمد بن حمران عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتصدق بالصدقة المشتركة، قال: جائز^٢، ورواه الكليني عن أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن مثله. ورواه الصدوق بإسناده عن علي بن أسباط مثله.

أقول: اعتبار الرواية مبني على أن محمد بن حمران هو النهدي. والأظهر أن سند التهذيب غير معتبر ولكن له سندان آخران معتبران. فلاحظهما في التهذيب (ج ٩، ص ١٣٩).

[٥/٠] ويأسناده عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن محمد «بن الفضيل عن» أبي الصباح قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن أمتي تصدقت علي بنصيب لها في دار، فقلت لها: إن القضاة لا يميزون هذا ولكن اكتيبه شراء، فقالت: إصنع من ذلك ما بدا لك، وكل ماترى أنه يسوغ لك، فتوثقت فأراد بعض الورثة أن يستحلفني أئني قد نقدتها الثمن ولم أنقذها شيئاً، فما ترى؟ قال: «فاحلف له»^٣. هكذا في الوسائل الطبعة المتوسطة (ج ٢١٠/١٣) ولكن في الطبعة الأخيرة (٣٠ جزءاً) حذف المصحح اسم محمد بن الفضيل عن السند وأشار إليه في الهامش.

ورواه الكليني عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن محمد بن مسعود الطائي عن أبي الحسن عليه السلام نحوه.

وروى الصدوق بإسناده عن حماد بن عثمان عن أبي الصباح مثله. أقول: محمد بن الفضيل مشترك ولكنه ليس في سند التهذيب والكافي والفقهاء فلا يبعد كونه زيد في بعض نسخ التهذيب اشتباهاً. ويظهر من جامع أحاديث الشيعة أن مكان محمد بن الفضيل، محمد أبي الصباح وكذلك في نفس المصدر وهو التهذيب وفي الطبعة الأخيرة من الوسائل ولا أعرفه فهو مجهول ونقل في معجم الرجال عن الفقيه محمد بن الصباح وهو ثقة لاحظته ذيل عنوان محمد بن أبي الصباح (ص ٢٠٧، ج ١٦)

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٢.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٧؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٤؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٨٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٣.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٨؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٣؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٦١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٣.

وسند الكافي كما نقله الوسائل صحيح لكن في نسختي من الكافي وفي الجامع: عن صفوان بن يحيى عن محمد بن مسلم عن محمد بن مسعود الطائي كما هو كذلك في نسخة الكمبيوتر من الكافي. ولا أعرف محمد بن مسلم في هذه الطبقة. خلافاً لما يظهر من السيد الأستاذ عليه السلام من أنه المشهور الجليل الثقة. وأبو الصباح الكناني أيضاً ثقة.

[٦/٦١٨٥] ويأسناده عن علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد الكاتب عن ابن أبي عمير عن أبي المغرا عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن صدقة ما لم تقبض ولم تقسم، قال: «تجوز»^١.

٩. حكم الرجوع في الصدقة

[١/١٠] الكافي: عن محمد بن يحيى (التهذيب) عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «لا يرجع في الصدقة إذا ابتغى بها وجه الله عز وجل»^٢. ويأتي تمامه.

[٢/٠] التهذيب: عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصدق بالصدقة ثم يعود في صدقته فقال: «قال رسول الله عليه السلام: إنما مثل الذي يتصدق بالصدقة ثم يعود فيها مثل الذي بقي ثم يعود في قبته»^٣.

[٣/٦١٨٦] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد (عن ابن أبي عمير) عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله عليه السلام: إنما مثل الذي يرجع في صدقته كالذي يرجع في قبته»^٤.

تقدم ما يدل عليه ويأتي في الباب (١١) من هذه الأبواب والباب (٢) من الهبات ما يدل عليه.

[٤/٦١٨٧] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق على ولده وهم صغار بالجارية ثم تعجبه الجارية وهم صغار في عياله، أترى أن يصيبها أو يقرمها قيمة عدل فيشهد بتمنيتها

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٩: الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٤.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣١: الوسائل، ج ١٩، ص ٢٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٦٥.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٦٩.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٥: الإستبصار، ج ٤، ص ١١٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٦٩.

عليه أم يدع ذلك كله فلا يعرض لشيء منه؟ قال: «يقومها قيمة عدل ويحتسب بثمنها لهم على نفسه ويمسها»^١.

ولا يبعد أن عبد الرحمن هو ابن الحجاج، فإن ابن أبي عمير راوي كتابه ويحتمل أنه ابن أبي نجران لأن ابن أبي عمير روى عنه في طريق الشيخ الصدوق إليه. والله العالم أقول: عدم الجواز في الحديث الأول مخصوص بقصد القرية والخبران المتوسطان لا يدلان على حرمة الرجوع والأخير يجوز به بشرط أداء القيمة.

١٠. حكم تملك الصدقة بالإشتراء والميراث

[١/٦١٨٨] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام في الرجل يتصدق أحمّل له أن يرثها؟ قال: «نعم»^٢.

[٢/٦١٨٩] وبالإسناد عن فضالة عن القاسم بن يزيد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا تصدق الرجل على ولدٍ بصدقة فإنه يرثها فإذا تصدق بها على وجه يجعله لله فإنه لا ينبغي له»^٣.

أقول: قيل إن يزيد محرف بريد وعليه فيصبح السند معتبراً.

[٣/٦١٩٠] الكافي: عليّ عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تصدقت بصدقة لم ترجع إليك ولم تشتريها إلا أن تورث»^٤. ورواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن عبد الله بن المغيرة باختلاف لكن محمد بن خالد مجهول أو مشترك.

[٤/٦١٩١] الفقيه: روى محمد بن أبي عمير عن أبان عن إسماعيل الجعفي قال: قال: أبو جعفر عليه السلام: «من تصدّق بصدقة فردّها عليه الميراث فهي له»^٥.

ولا يبعد أن إسماعيل الجعفي هو ابن الجابر الذي وثقه الشيخ الطوسي رحمته الله وأن وصفه

١. الكافي، ج ٧، ص ٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٦٨ و ١٦٩.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٥١؛ الوسائل، ج ١٣، ص ٣١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٠.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٠.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٣١؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٠.

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٧٠.

في كلامه بالخنمعي من التحريف من قبل الآخرين والكلام فيه طويل الذيل فارجع إلى معجم الرجال والله اعلم.

١١. اعتبار التقرب في العتق والصدقة

تقدم في الباب ٣ من أبواب ما يتأكد استحبابه من الحقوق قوله ﷺ في صحيح حماد بن عثمان: «لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل»^١. ومثله ما نقله ابن أبي عمير عن هشام وحماد وابن أذينة وابن بكير وغيرهم عن أبي عبد الله ﷺ في نفس الباب. وهل يقبلان من المؤمن بالله الكافر بالنبوات والشرائع فيه وجهان.

[١/٦١٩٣] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر ﷺ عن رجل كانت له جارية فأذنته فيها امرأته فقال: «هي عليك صدقة؟ فقال إن كان قال ذلك لله فليمضها وإن لم يقل فليرجع فيها إن شاء»^٢. أقول: المستفاد منه إن قصد الصدقة ليس قصد القرية، فلا بد من قصد القرية لترتيب أحكام الصدقة المصطلحة عليها وعلى كل يظهر من الحديثين الأولين أن العتق من العبادات. والله العالم.

١٢. حكم صرف الصدقة على بني هاشم

[١/٦١٩٣] الكافي: عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن علي بن مهزيار قال: كتبت إلى أبي جعفر ﷺ أَعْلِمُهُ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَقَفَ ضِعْفَهُ عَلَى الْحَبِّ وَأُمَّ وَلَدِهِ وَمَا فَضَّلَ عَنْهَا لِلْفُقَرَاءِ وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ أَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ بِمَالٍ لِيُفَرَّقَ فِي (على-كا) إِخْوَانِنَا وَأَنَّ فِي بَنِي هَاشِمٍ مَنْ يُعْرِفُ حَقَّهُ يَقُولُ بِقَوْلِنَا مَنْ هُوَ محتاج فترى أن أصرف ذلك إليهم إذا كان سبيله سبيل الصدقة؟ لأن وقف إسحاق إنما هو صدقة، فكتب ﷺ: «فهمت يرحمك الله ما ذكرت من وصية إسحاق بن إبراهيم وما أشهد لك بذلك محمد بن إبراهيم وما استأمرت (استأمرت-يب) به (فيه) من إيصالك بعض ذلك إلى من كان له ميل ومودة من بني هاشم ممن هو مستحق فقير فأوصل ذلك إليهم

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٩، ص ١٥١.

٢. ورواه في التهذيب بهذا السند عن أحدهما، ج ٩، ص ١٥٤ وله سند آخر غير معتبر عندي. الكافي، ج ٧، ص ٣٢ و الوسائل، ج ١٩، ص ٢٠٩.

يرحمك الله فهم إذا صاروا إلى هذه الحَقَّة أحقَّ من غيرهم لمعنى لَوْفَسَّرْتُهُ لك لعلمته إن شاء الله»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار بتفاوت ما. فيه أخواتها مكان أخوانها.

[٢/٦١٩٤] التهذيب: محمد بن علي بن محبوب عن (الإستبصار) أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن حماد عن المعلّى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته... وزاد في التهذيب: وقال: «من أضَرَّ بطريق المسلمين شيئاً فهو ضامن». قال وسمعتة يقول: «لا تحل الصدقة لأحد عن ولد العباس ولا لأحد من ولد علي عليه السلام ولا لنظرائهم من ولد عبد المطلب (رضي)»^٢.

١٣. حكم صدقة الزوجة وسائر تصرفاتها

[١/٦١٩٥] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (الفقيه والتهذيب) الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها إلا بإذن زوجها إلا في (حج) أو زكاة أو برّ والديها أو صلة رحمها (قرباتها)»^٣.

ورواه الصدوق عن عبد الله بن سنان أيضاً كما في الوسائل.
أقول: ومن حمل الحديث على الإستحباب كصاحب الوسائل لا أراه ملوماً. خلافاً لبعض من عاصرناه من الفقهاء.

١. الكافي، ج ٧، ص ٦٥؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٨٥.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٨؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠٠.

٣. الكافي، ج ٥، ص ٥١٤؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٧٧ الطبعة المحققة والوسائل، ج ١٩، ص ٢١٤.

كتاب السُّكنى والحبىس

١. حسن التطوع بالسكنى

[١/٦١٩٦] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى (المحاسن) عن محمد بن عيسى عن معمر بن خلاد قال: أن أبا الحسن عليه السلام إشتري داراً وأمر مولى له (أن- كما) يتحوّل إليها وقال إن منزلك ضيق. فقال قد أحدث هذه الدار أبي (قد اجزأت هذه الدار لأبي- محاسن) فقال أبو الحسن عليه السلام: «إن كان أبوك أحمق ينبغي (فتبغى- محاسن) أن تكون مثله»^١.

أقول: ولعلّ موله غير مومن وكذا أباه وإلا لم يوهنه بكلمة أحمق.

٢. السكنى تابعة لشرط المالك إذا وقتها بحياته أو غيرها ولما لم يعين وقتاً

[١/٦١٩٧] الفقيه: روى محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام عن حمran قال: سألته عن السكنى والعمرى فقال: الناس فيه عند شروطهم إن كان شرط (شرطه) حياته فهي حياته وإن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم تردّ إلى صاحب الدار.

و رواه الكليني عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان.

و رواه الشيخ في التهذيبين عن الحسن بن محمد بن سماعة مثله وفيها: سكن حياته^٢.

١. الكافي، ج ٦، ص ٥٢٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٩، ص ١٣٦.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٦؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٣؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٣٩؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٤ والوسائل، ج ١٩، ص ٢١٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٨٧.

[٢/٦١٩٨] وعن ابن أبي عمير، عن الحسين بن نعيم، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل جعل سكنى داره لرجل أيام حياته أو جعلها له ولعقبه من بعده، قال: هي له ولعقبه كما شرط... الحديث.

و رواه الكليني عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير.
و رواه الشيخ بإسناده عن علي بن إبراهيم مع تفاوت ما.
أقول: اعتبار الرواية مبني على أنّ الراوي الأول هو الحسين بن نعيم دون الحسين بن أبي نعيم كما ذكره في تعليقه الوسائل فإنه مجهول.

توضيح: ذكر في تعليقه الوسائل الطبعة الأخيرة: «في المصدر (أي الفقيه) الحسين بن أبي نعيم». لكن المذكور في نسختي من الفقيه هو الحسين بن نعيم والأول مجهول والثاني ثقة وقيل إنه لم ينقل روايته عن أبي الحسن. وهذا ليس بهم والظاهر عن «معجم الرجال» أنّ الراوي في الحديث هو الحسين بن نعيم (أي الصحاف الثقة) الذي يروى ابن أبي عمير كتابه في جميع الكتب الأربعة وكفى بهذا موهناً لنسخة أبي نعيم كما ذكره «معجم الرجال» في باب الكنى وهو مجهول ولم أركلمه (أبي) في الكافي والتهذيب والفقيه ولا أدري أن معلق الوسائل من أي محل نقلها.
فالسند معتبر. ويأتي بقيته في محله.

[٣/٦١٩٩] الفقيه: روى الحسن بن علي بن فضال عن أحمد بن عمر الحلبي عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أسكن داره رجلاً مدة حياته، قال: «يجوز له وليس له أن يخرج». قال: قلت: فله ولعقبه؟ قال: يجوز له وسألت عن رجل أسكن رجلاً ولم يوقت له شيئاً؟ قال: «يخرجه صاحب الدار إذا شاء».^١

و رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال والشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد.

[٤/٦٢٠٠] الكافي: عليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال: «يجوز وليس لهم

١. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥١ الطبعة المحققة والتهذيب، ج ٩، ص ١٤١.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٦؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٨؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٤١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٨٨.

أن يبيعوا ولا يورثوا. قلت: فرجل أسكن داره حياته قال: يجوز ذلك. قال: قلت له: رجل أسكن رجلاً داره ولم يوقت قال: جائز ويخرجه إذا شاء»^١.
ورواه في التهذيب بنفس السند.
أقول: متن الكافي والتهذيب: لا يوافق ما نقطه الوسائل بل يوافق ما نقله جامع أحاديث الشيعة: كما نقلنا.
يأتى ما يتعلق به في الباب الرابع.

٣. بطلان السكنى والحبس بموت المالك إذا لم يعين مدة

[١/٦٣١] الكافي والتهذيب: عن علي عن أبيه عن (الفقيه) ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة قال: كنت شاهداً ابن أبي ليلى وقضى (فقضى) في رجل جعل لبعض قرابته غلّة داره ولم يوقت وقتاً فمات الرجل فحضر ورثته ابن أبي ليلى وحضر قرابة (قرابته) الذي جعل له غلّة الدار فقال ابن أبي ليلى أرى أن أدعها على ما تركها صاحبها فقال محمد بن مسلم الثقفى: أما أن علي بن أبي طالب عليه السلام قد قضى في هذا المسجد بخلاف ما قضيت، فقال: وما علمك؟ فقال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول: «قضى علي عليه السلام برد الحبس وإنفاذ الموارث». فقال له ابن أبي ليلى. هذا عندك في كتابك؟ قال: نعم، قال: فأرسل وأتني به، فقال له محمد بن مسلم: على أن لا تنظر من الكتاب إلّا في ذلك الحديث قال: لك ذلك. قال: (فاحضر الكتاب) وأراه الحديث عن أبي جعفر عليه السلام في الكتاب فردّ قضيته.^٢

٤. حكم حبس مملوك للخدمة

[١/٦٣٢] التهذيب: عن يونس بن عبد الرحمن عن العلاء عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل جعل لذات محرم جاريته حياتها؟ قال: «هي لها على النحو الذي قال».^٣
[٢/٦٣٣] الكافي والتهذيب: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين بن عن صفوان عن

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٤؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٤٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٠؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٨٨.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٤؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٤٠؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩١.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٣؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٣.

يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون له الخادم (تخدمه) فيقول: هي لفلان تخدمه ما عاش فإذا مات فهي حرة فتأبى الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ست (سنين) ثم يجدها ورثته ألهم أن يستخدموها قدر (بعد) ما أبقت قال: «(لا) إذا مات الرجل فقد عتقت»^١.

ورواه التهذيبان ثانياً عن الحسين بن سعيد عن علي بن التعمان عن يعقوب بن شعيب.

٥. حكم ما إذا أوصى بأن يجرى على أحد من ثلثه

[١/٦٣٠٤] التهذيب: عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يوقف ثلث الميت بسبب الإجراء فكتب عليه السلام: «يُنْفَذُ ثُلُثُهُ وَلَا يُوقَفُ»^٢. لا أعتمد على سند الشيخ إلى صفوان في الفهرست وإن كان معتبراً ولا طريق له إليه في المشيخة. فتأمل.

٦. حكم العمرى

[١/٦٣٠٥] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَضَى فِي الْعُمَرَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ لِمَنْ أَعْمَرَهَا، فَمَنْ أَعْمَرَهَا شَيْئاً مَا دَامَ حَيًّا فَإِنَّهُ لَوَرَّثَهُ إِذَا تَوَفَّى»^٣.

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٤؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٤٣ وج ٨، ص ٢٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٢.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٤.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٠.

كتاب الهبات

١. حكم هبة ما في الذمة

[١/٦٢٦] التهذيب: عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل كانت عليه دراهم لإنسان فوهبها له ثم رجع فيها ثم وهبها له ثم رجع فيها ثم وهبها له ثم هلك، قال: «هي للذي وهبها له»^١.

[٢/٦٢٧] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم فیهبها له أله ان يرجع فيها؟ قال: «لا»^٢.

٢. من وهب ما في الذمة لغير من هو عليه ثم وهبه لمن هو عليه

[١/٦٢٨] التهذيب: بإسناده عن أحمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى قال: سألت الرضا عليه السلام: عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل المال الذي له عليه، فقال له: ليس عليك منه (فيه) شيء في الدنيا والآخرة يطيب ذلك له وقد كان وهبه لولده؟ قال: «نعم يكون وهبه له ثم نزع فجعله هبة لهذا»^٣.

وروى أيضاً بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى نحوه.

أقول: يأتي ما يتعلق به في الباب الرابع.

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٥.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٢ ووسائل، ج ١٩، ص ٢٢٩.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٥.

٣. عدم اشتراط القرابة في الهبة والنحلة وجواز الرجوع فيهما

[١/٦٢٠٩] الكافي: عن العدة عن سهل و(التهذيبان) أحمد بن محمد (جميعاً-كا) عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنما الصدقة مُحَدَّثَةٌ إنما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ينحلون ويهبون ولا ينبغي لمن أعطى لله عز وجل شيئاً أن يرجع فيه قال: وما لم يعط لله وفي الله فانه يرجع فيه نُحْلَةٌ كانت أو هبة حيزت أو لم تُحْز. ولا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته ولا المرأة فيما تهب لزوجها حيزت أو لم تُحْز أليس الله تبارك وتعالى يقول: وَلَا ... تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً»^١

[٢/٠] الكافي: عن محمد بن يحيى (التهذيبان) عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في الرجل يتصدق على ولد (له) ويهب (صا) قد ادركوا إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان والده هو الذي يلى أمره وقال: «ولا يرجع في الصدقة إذا ابتغى وجه الله عز وجل وقال: «الهبة والنحلة يرجع فيها إن شاء حيزت أو لم تُحْز إِلَّا لِيَذِي رحم فانه لا يرجع فيه»^٢

و للشيخ في التهذيبين سندان آخران للحديث.

[٣/٦١٩٤] وعنه (التهذيبان) عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصدق بالصدقة أله أن يرجع في صدقته؟ فقال: إن الصدقة مُحَدَّثَةٌ إنما كان النحل والهبة، ولمن وهب أو نُحِّل أن يرجع في هبته حيز أو لم يحز ولا ينبغي لمن أعطى شيئاً لله عز وجل أن يرجع فيه»^٣. و رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن أحمد.

٤. حكم القبض في الهبة والنحل

[١/٦٢١٠] الكافي: عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن غير واحد عن أبان

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٠؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٢؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١١٠؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٤٥ والمختص، ج ٤، ص ١٠٨.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣١؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٣٥؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠١.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٣؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٨؛ الكافي، ج ٧، ص ٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠٢.

عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا تصدق الرجل بصدقة (أو هبة - يب وصا) قبضها صاحبها أو لم يقبضها علمت أو لم تعلم فهي جائزة»^١.
ورواه في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن أبي مريم قال: «إذا تصدق...».

فيحتمل كونه مقطوعاً لكن سند الكافي قرينة على روايته عن المعصوم.
[٢/٦٢١١] التهذيبين: عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي المغرا عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الهبة جائزة قبضت أو لم تقبض قُسِمَتْ أو لم تُقَسَمْ والتَّحْلُ لا يجوز حتى تقبض وإنما أراد الناس ذلك فإخطأوا»^٢.

ورواه الصدوق في معاني الأخبار عن أبيه عن سعد عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن أبي المغرا عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام.

وفي نسخة منها سقوط كلمة (عن أبي بصير) عن السند وقد ضبطها جامع أحاديث الشيعة.
[٣/٦٢١٢] الفقيه: عن محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد قال: كتبت إلى علي بن محمد عليه السلام: رجل جعل لك شيئاً من ماله ثم احتاج إليه يأخذ لنفسه أم يبعث به إليك فقال: «هو بالخيار في ذلك ما لم يخرجته عن يده ولو وصل إلينا لرأينا أن نُؤاسِيَهُ وقد احتاج إليه»^٣.

ورواه الصدوق أيضاً في إكمال الدين عن محمد بن محمد بن عصام الكليني عن محمد بن يعقوب الكليني.

أقول: نقله في الوسائل عن الكافي أيضاً ولم يوجد فيه.

[٤/٠] الإستبصار: علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته هل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته؟ (صدقة أو هبة) قال: «إذا تصدق لله فلا وأما التحلة والهبة فيرجع فيهما (فيهما - خ) حازها أو لم يحزها (ها - خ)، وإن كانت لذي قرابة»^٤.

[٥/٦٢١٣] التهذيبان: بالإسناد المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الهبة والتحلة

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٣؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٩.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١١٠؛ معاني الأخبار، ص ٣٩٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٩.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٣؛ كمال الدين، ج ٢، ص ٥٢٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٣٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠١.

٤. الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٩-٢٠٠.

ما لم تقبض حتى يموت صاحبها؟ قال: هي ميراث، فإن كانت لصبي في حجره وأشهد (فاشهد-يب) عليه فهو جائز»^١.

٥. جواز الرجوع في الهبة إلا في حق ذي القرابة

[١/٦٢١٤] التهذيبان: بإسناده عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله وعبد الله بن سليمان (وعبد الله بن سنان-صا) جميعاً قالوا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهب الهبة أيرجع فيها إن شاء أم لا؟ فقال: «تجوز الهبة لذوي القرابة والذي يثاب عن هبته ويرجع في غير ذلك إن شاء».

وتقدم في الباب السابق ما ينفيه في ذي القرابة.

[٢/٠] وبإسناده عن يونس بن عبد الرحمن عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «الهبة والتحلة يرجع فيها صاحبها إن شاء حيزت أو لم تحز إلا لذي رحم فإنه لا يرجع فيها».

وبإسناده عن الحسين بن سعيد عن العلاء مثله وبإسناده عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء نحوه ورواه الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد^٢.

[٣/٦٢١٥] وبإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن المعلّى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة؟ (صدقته أو هبته) قال: «أما ما تصدق به لله فلا وأما الهبة والتحلة فإنه يرجع فيها حازها أو لم يحزها وإن كانت لذي قرابة»^٣.

وزاد في التهذيب: وقال: من أضرّ بطريق المسلمين شيئاً فهو ضامن. قال: وسمعتة يقول: لا تحل الصدقة لأحد من وُلد العباس ولا لأحد من ولد علي عليه السلام ولا لنظرانهم من وُلد عبد المطلب».

وبإسناده عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر مثله بحذف الجملة الأخيرة (من أضرّ...) أقول: مرفي الباب الثاني ما يدل عليه.

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٧؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠٠.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٥ و١٥٦؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠١ و١٠٨ والوسائل، ج ١٩، ص ٢٣٧.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٨؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠٠.

٦. حكم الرجوع في الهبة للزوج والزوجة وفي هبة أم الولد

[١/٧٠] الكافي: بسند مرّ في الباب الثالث عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «ولا يرجع الرجل في ما يهب لإمرأته ولا المرأة فيما تهب لزوجها حيز أو لم يحز و(حيزاً أو لم يحازا- صا) لأن الله تعالى يقول: وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا (صا) مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ سَنِيئًا وَقَالَ: فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا وهذا يدخل في الصداق والهبة»^١.
ورواه الشيخ في التهذيبين عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة.

[٢/٦٢١٦] التهذيبان: عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

[٣/٦٢١٧] التهذيب: عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يأخذ من أم ولده شيئاً وهبته لها بغير طيب نفسها من خدم أو متاع أيجوز ذلك له؟ فقال: «نعم إذا كانت أم ولده»^٢.
أقول: لم يجده محشي الوسائل في التهذيب أو الإستبصار لكنّه مذكور في التهذيب فراجع.
ومر في الباب (١١) من كتاب الوقوف والصدقات صحيح محمد بن مسلم الدال على جواز رجوع الزوج فلاحظ.

٧. عدم جواز الرجوع في الهبة بعد تلف العين أو مع العوض

[١/٦٢١٨] الكافي والتهذيبان: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام وحماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع وإلا فليس له»^٣.
[٢/٦٢١٩] وبالإسناد عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا عوّض صاحب الهبة فليس له أن يرجع»^٤.
أقول: مر في أول الباب (٤) ما يتعلق به.

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٠؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٢؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١١٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٧ و١٩٨.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٦.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٣٢؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٥٣؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠٤.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٤؛ الإستبصار، ج ٤، ص ١٠٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٠٥.

٨. جواز تفضيل بعض الأولاد والنساء في العطية

[١/٦٢٣٠] الكافي: عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن الحجال عن ثعلبة عن محمد بن قيس قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يفضل بعض ولده على بعض فقال: «نعم ونساء وه»^١.
اعتبار الرواية مبني على وثاقة محمد بن قيس.

[٢/٦٢٣١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون له الولد من غير أم أيفضل بعضهم على بعض قال: «لا بأس»^٢.

[٣/٦٢٣٢] وعنه عن حماد عن حريز عن معاوية وأبو كهمس أنهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صنع ذلك علي بابنه الحسن وفعل الحسين بابنه علي عليه السلام وفعل (ذلك) أبي بي وفعلته أنا»^٣.

[٤/٦٢٣٣] وعنه عن ابن أبي عمير عن إسماعيل بن عبد الخالق قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الرجل يخص بعض ولده ببعض ماله فقال: «لا بأس بذلك»^٤.
في وثاقة إسماعيل كلام ما.

[٥/٦٢٣٤] التهذيب: عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي المغرا عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخص بعض ولده بالعطية قال: «إن كان موسراً فتعم وإن كان معسراً فلا»^٥.

٩. جواز هبة المشاع

تقدم ما يدل عليه في أول الباب الثامن من كتاب الوقوف والصدقات.

١. الكافي، ج ٧، ص ١٠ والوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٤.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٩، الإستبصار، ج ٤، ص ١٢٨ والوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٥.

٣. نفس المصدر.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٠، الإستبصار، ج ٤، ص ١٢٨ والوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٥.

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٤، ص ١٩٦.

كتاب الكفارات

١. كفارة الظهر مرتبة؟

[١/٠] الكافي: عن علي عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي ولاد الحنّاط عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام في حديث الظهر قال: «فانصرف الرجل وهو نادم على ما قال لإمرأته وكرهه الله ذلك للمؤمنين بعد، فانزل الله عزوجل: وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا يعني ما قال الرجل الأول لإمرأته: أنت عليّ كظهر أمي، قال: فمن قالها بعد ما عفى الله وغفر للرجل الأول فإن عليه فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا يعني مجامعتها ذلكم ثَوْعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَكُنْ لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فَكُنْ لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً فجعل الله عقوبة من ظاهر بعد النهي هذا...»^١ أقول: وفي نسخة، عمران مكان حمران وهو مجهول ورواية القمي تؤيد أنه حمران.

[٢/٦٢٢٥] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لإمرأته: هي عليه كظهر أمه قال: «تحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً والرقبة تجزى عنه صتي ممن ولد في الإسلام»^٢.

ورواه في التهذيب عن الكليني وعن الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن النعمان عن معاوية بن وهب. وفي هذا السند: والرقبة تجزى في (فيه - خ) الصبي. وفي أول له: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المظاهر؟ قال: «عليه تحرير...».

[٣/٠] التهذيبان: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص

١. الكافي، ج ٦، ص ١٥٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٢٢-٣٢٣.

٢. الكافي، ج ٦، ص ١٥٨؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٧٢.

عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل ظاهراً من امرأته قال: «إن أتاها فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين (متتابعين) أو إطعام ستين مسكيناً الحديث»^١.

[٤/١] وعن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: فَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً قال: «من مرض أو غطاش»^٢.

[٥/١] الفقيه: عن ابن أبي عمير عن أبان وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث الظهار: ثم أنزل الله الكفارة في ذلك فقال: «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَمُ تُوَعِّظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَكُنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً»^٣.

٢. كفاية تتابع شهر ويوم في تتابع الشهرين

[١٧/١] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج أنه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام عن الظهار... قلت: فإن صام بعضاً فرض فافطر أيسقبل أو يؤتم ما بقي عليه؟ قال: «إن صام (بعضاً) شهراً ثم مرض، إيسقبل فإن زاد على الشهر (الآخر) يوماً (أو يومين) بنى على ما بقي»^٤.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني. ورواه الفقيه بتفاوت عن حميل بن دراج وفي سنده إليه بحث.

٣. حكم من وجبت عليه صوم الشهرين في شعبان أو في السفر

[١٧/١] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما في حديث قال: «فإن ظاهراً في شعبان ولم يجد ما يعتق قال: ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين وإن ظاهراً وهو مسافر انتظر حتى يقدم»^٥.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤ و ٢٥؛ الإستبصار، ج ٣، ص ٢٥٥ والوسائل، ج ١٥، ص ٥٤٩.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٥ والوسائل، ج ١٩، ص ٣٦١.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٠.

٤. الكافي، ج ٦، ص ١٥٥؛ التهذيب، ج ٨، ص ٩؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٣ والوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٣.

٥. الكافي، ج ٦، ص ١٥٦؛ التهذيب، ج ٨، ص ١٧ والإستبصار، ج ٣، ص ٢٦٧.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني وعن الحسين بن سعيد عن فضالة والحسن عن صفوان عن العلا بأدنى تفاوت.

٤. كفاية الصوم بعد إتيان بعضه وإن أيسر بعده

[١/١٠] الكافي: صحيح محمد بن مسلم المتقدم في الباب السابق عن أحدهما عليه السلام: «فإن أصاب مالا فليُمنُص الذي ابتداء فيه»^١.

٥. كفاية الإستغفار عند العجز عن الكفارة

[١/١٠] التهذيبان: عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالإستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرم (مت-خ) عليه أن يجامعها وفترق بينهما إلا أن ترضى المرأة أن يكون معها ولا يجامعها»^٢.

أقول: لا طريق للشيخ إلى عاصم في مشيخة التهذيبين وطريقه إليه في الفهرست وإن كان معتبراً لكنني لم أعتد عليه لحد الآن ولا حظ وجهه في كتابنا بحوث في علم الرجال والله العالم.

[٢/٦٢٢٦] الكافي: علي عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه وينوي (ولينو-يب-ثم لينو-صا) أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر (به) يوماً من الأيام فليُكفر وإن تصدق (بكفره-يب) وأطعم نفسه وعياله فإنه يجزيه إذا كان محتاجاً وإلا يجد ذلك فليستغفر (الله) ربه وينوي أن لا يعود فحسبه ذلك والله كفارة»^٣.

ورواه في التهذيبين عن الكليني بتفاوت ما.

١. الكافي، ج ٦، ص ١٥٦ والوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٥.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٦؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٨٤.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٦١؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٣٠؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٨٥.

٦. كفاية عتق الصبي في الكفارات إلا كفارة القتل

[١/٦٢٣٧] الفقيه: عن محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يجوز في القتل إلا رجل ويجوز في الظهار وكفارة اليمين صبي»^١.

[٢/٦٢٣٨] الكافي: عن علي عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر وابن أبي عمير جميعاً عن معمر بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يظاهر من امرأته يجوز عتق المولود في الكفارة فقال: «كل العتق يجوز فيه المولود إلا في كفارة القتل فإن الله تعالى يقول: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ قال: يعني بذلك مُقَرَّةٌ قد بلغت الحِثِّثَ^٢ (التهذيب): ويجزى في الظهار صبي ممن ولد في الإسلام».

ورواه في التهذيب عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل العتق يجوز له المولود....».

وتقدم في الباب الأول برقم ٢ ما يدل عليه. أقول: لا يحتمل كذب هؤلاء الرجال. فتأمل فيه.

٧. كفاية صوم (١٨) يوماً لمن عجز عن كفارة الظهار

[١/٦٢٣٩] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن وهب بن حفص التخاس عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل ظاهر من امرأته فلم يجد ما يُعْتَقُ ولا ما يتصدق ولا يقوى على الصيام قال: يصوم ثمانية عَشَرَ يوماً لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام^٣.

أقول: الظاهر أنَّ وهب محرف وهيب بل هو المذكور في بعض نسخ التهذيب.

٨. كفارة قتل الخطأ مرتبة

[١/٦٢٣٠] التهذيب: عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كفارة الدَّم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً... وإذا قتل خطأ فإن لم يستطع

١. الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٧٧.

٢. الكافي، ج ١٧، ص ٤٦٢؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٧٦.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٨٤.

أطعم ستين مسكيناً مداً مداً وكذلك إذا وهبت له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين ربّه لازمة.^١ أقول: ويأتي صدره في الباب ٣٠.

٩. حكم كفارة مخالفة اليمين

[١/٦٢٣١] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «في كفارة اليمين يُطعم (عنه - خ) عشرة مساكين لكل مسكين مُدٌّ من حِنْطَةٍ أو مُدٌّ من دقيق وخَفْنَةُ أو كسوتهم لكل إنسان ثوبان أو عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار أي الثلاثة صنع (أي ذلك الثلاثة شاء صنع - ثل) فإن لم يقدر على واحدة من الثلاثة فالصيام عليه ثلاثة أيام».^٢

ورواه في التهذيب عن الكليني.

[٢/٦٢٣٢] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي حمزة الثمالي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عَمَّنْ قال: والله، ثم لم يَفِ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «كفارته إطعام عشرة مساكين مداً مداً من دقيق أو حِنْطَةٍ أو تحرير رقبة أو صيام ثلاثة أيام متواليات إذا لم يجد شيئاً من ذا (من ذي)».^٣

أقول: أنا في إتصال رواية علي بن الحكم والحسن بن محبوب عن الثمالي في وجل. ولا بد من الاحتياط.

[٣/٦٢٣٣] وعن علي عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي خالد القمّاط أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من كان له ما يطعم فليس له أن يصوم يطعم عشرة مساكين مداً مداً فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام».^٤
أقول: اعتبار الرواية مبني على أن أبا خالد هو يزيد، فاته مشترك بين ثقة ومجاهيل ثلاثة.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٤٠١-٤٠٢.

٢. المحفظة: ملأ الكفّين من الطعام.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٥١؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٥؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٨٧.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٨٨.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٤.

[٤/٠] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن شيء من كفارة اليمين فقال: «يصوم ثلاثة أيام، قلت: إن صَعَفَ عن الصوم وَعَجَزَ؟ قال: يتصدق على عشرة مساكين قلت: إنّه عجز عن ذلك قال: فليستغفر الله ولا يُعَذِّبْهُ أَفْضَلُ الْكُفَّارَةِ وَأَقْصَاهُ وَأَدْنَاهُ فليستغفر الله ربّه وَيُظْهِرُ توبته وندامة»^١.

ورواه في التهذيب عن أحمد بن محمد إلى قوله «فليستغفر الله ولا يُعَذِّبْهُ». بأدنى تفاوت. لاحظ الباب (٩) من أبواب مقدمات الطلاق.

[٥/٢٣٣٤] التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن حمزة عن أبي جعفر قال: سمعته يقول: «إن الله فَوَّضَ إلى الناس في كفارة اليمين كما فَوَّضَ إلى الإمام في المحارب أن يصنع ما شاء، وقال: كل شيء في القرآن -أو- فصاحبه فيه بالخيار»^٢.

أقول: حمزة مشترك أو مجهول. لكن عن الوسائل عن (أبي -خ) حمزة عن جعفر عن أبيه أن عُلِّيَ قال: ... لكن عن تفسير عياشي: عن أبي حمزة عن أبي جعفر... وعلى نسخة الوسائل، أبو حمزة وإن كان مشتركاً بين الثمالى والبطائنى إلا أنه يمكن أن يقال إنه الثمالى بقرينة رواية علي بن الحكم فتأمل وبقرينة الحديث السابق في هذا الباب والله العالم. ولا بد فيه من الاحتياط.

١٠. تفسير عدم الوجدان

[١/٢٣٣٥] الكافي: عن علي عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: سألته عن كفارة اليمين في قوله: «مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا حَدُّ مِنْ لَمْ يَجِدْ وَإِنَّ الرَّجُلَ يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ وَهُوَ يَجِدُ، فقال: «إذا لم يكن عنده فضل عن قوت عياله فهو ممن لا يجد»^٣.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٣ و ٤٥٤؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٨؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٨٩-٣٩٠.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٨٨.

٣. نفس المصدر.

١١. مقدار ما يعتبر في الطعام والكسوة

[١/٦٢٣٦] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ قَالَ: هو كما يكون، أنه يكون في البيت مَنْ يأكل (المد ومنهم مَنْ يأكل) أكثر من المد ومنهم من يأكل أقل من المد فَبَيْنَ ذَلِكَ وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتُ لَهُمْ أَذْمًا وَالْأُدْمُ أَذْنَاهُ الْمَلْحَ وَأَوْسَطُهُ الْحُلُّ وَالزَّيْتُ وَأَرْفَعُهُ لِلْحَمِّ»^١.

و رواه الشيخ في التهذيبين بأدنى تفاوت وفيه نوع من تحديد المد.

[٢/٦٢٣٧] وعنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في «كفارة اليمين مُدَّمُ مِنْ حِنْطَةٍ وَخَفَنَةٌ لَتَكُونَ الْحَفَنَةُ فِي طَخْنِهِ وَحَطْبِهِ»^٢.
و رواه مع تفاوت ما في التهذيب عن الكليني.

أقول: ويظهر من الحديث أن المد أكثر من الحفنة وقيل اتها ملا الكفين وعليه المد أكثر منه وإن لم يدل دليل على تحديده وحديث الحلبي السابق فيه ما يستفاد منه بعض الشيء في تحديده.

[٣/٦٢٣٨] وعنه عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أوسط ما تطعمون أهليكم قال: «ما تقوتون به عيالكم من أوسط ذلك قلت: وما أوسط ذلك؟ فقال: الْحُلُّ وَالزَّيْتُ وَالْتَّمَرُ وَالْخَبِزُ يَشْبَعُهُمْ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً قُلْتُ: كِشَوْتُهُمْ، قَالَ: ثَوْبٌ وَاحِدٌ»^٣.

و رواه الشيخ عن الحسن ابن محبوب في التهذيب.

[٤/٦٢٣٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران (أبي عمير- ثل) عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «قال الله عز وجل لنبيه عليه السلام يا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ... قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ» «يا أيها النبي لم تحرم ما أحل لك بتبغى مرضا مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم»

١. الكافي، ج ١، ص ٤٥٣؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩١.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٣؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩٣.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٤؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩٣.

فجعلها يميناً وكَفَرها رسول الله ﷺ قلت: بما كَفَر؟ قال: أطعم عشرة مساكين لكل مساكين مد. قلنا: فما حد الكسوة؟ قال: ثوب يوارى به عورته»^١.

و رواه الشيخ في التهذيبين بأدنى تفاوت.

[٥/٦٣٤٠] التهذيب: روى محمد بن علي ابن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أحدهما ﷺ في «كفارة الظهار يتصدق على ستين مسكينا ثلاثين صاعاً مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ»^٢.

أقول: يأتي في الباب (٢١) من كتاب اليمين ما يدل على المقام ولا حظ كتاب الصوم وكتاب الظهار.

١٢. الكسوة في الكفارة ثوب

[١/٦٣٤١] الكافي: عن علي عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر ﷺ في كفارة اليمين... قلنا: فما حد الكسوة قال: «ثوب يوارى عورته»^٣. وقد تقدم من قريب.

[٢/٠] التهذيب: عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن رجاله عن أبي عبد الله ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ... وفي كفارة اليمين ثوب يوارى عورته وقال: ثوبان»^٤.

وفي السند بحث. لاحتمال رواية اثنين مجهولين عن اثنين مجهولين مثلاً فلا نعلم عليه. ولا حظ صحيح علي بن جعفر في الباب (٩) من أبواب مقدمات الطلاق.

١٣. إعتبار عدد الستين في الكفارة

[١/٦٣٤٢] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا إبراهيم ﷺ عن إطعام عشرة مساكين أو إطعام ستين مسكينا أَيُجْمَعُ ذلك

١. الكافي، ج ٧، ص ٥٢؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٥؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩٠-٣٩١.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٣.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٥٢.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٩.

لإنسان واحد يعطاه؟ قال: «لا ولكن يُعْطَى انساناً (انساناً-يب) كما قال الله تعالى، قلت: فيعطيه الرجل قرابته إن كانوا محتاجين قال: نعم. قلت: فيعطيه ضعفاء (الضعفاء-صا) من غير أهل الولاية؟ قال: نعم. وأهل الولاية أحب إليَّ»^١.

١٤. حكم إطعام الصغار والضعفاء في الكفارة

[١/٦٢٤٣] الكافي: عن محمد بن يحيى عن (التهذيبان) أحمد بن محمد عن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يجزى (لا يجوز-صا) إطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين بكبير»^٢.

[٢/٦٢٤٤] التهذيبان: عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل عليه كفارة إطعام عشرة مساكين أيطعم (يعطى-صا) الصغار والكبار سواء والنساء والرجال؟ أو يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء؟ فقال: «كلهم سواء ويتمم إذا لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي تلزمه أهل الضعف ممن لا ينصب»^٣.
[٣/٠] في صحيح إسحاق المتقدم في الباب السابق: قلت فيعطيه الضعفاء من غير أهل الولاية؟ قال: نعم وأهل الولاية أحب إليَّ^٤.

١٥. كفارة الحلف بالبرائة

يأتي ما يدل عليه في الباب (٥) من كتاب اليمين^٥. وفي سنده بحث ما. «والكفارة إطعام عشرة مساكين».

١٦. كفارة الوطء في الحيض بَمَد والإستغفار

[١/٦٢٤٥] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي حائض قال: «إن كان

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٨؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩٧.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٤؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٨٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩٦.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٦٩.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٨؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٤.

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٩.

واقعهما في استقبال الدم فليستغفر الله وليتصدق على سبعة نفر من المؤمنين يقوت (بقدر قوت) كل رجل منهم ليومه ولا يُعَذِّد وإن كان واقعهما في أدبار الدم في آخر أيامها قبل الغسل فلا شيء عليه.^١

١٧. كفارة خلف النذر والعهد

[١/٦٣٤٦] الكافي: عن علي عن أبيه (التهذيبان) عن ابن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي الحسن موسى عليه السلام أنه قال: «كل من عجز عن (من) نذر نذره فكفارته كفارة يمين».^٢

[٢/٦٣٤٧] وعنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن قلت لله عَليَّ فكفارة يمين» ورواه الشيخ عن الكليني في التهذيب والإستبصار وفيه: فكفارته كفارة يمين.^٣

و رواه في الفقيه عن الحلبي مثل ما في الكافي ويأتي صحيح علي بن مهزيار المتعلق بالمقام في الباب (١٠) من كتاب النذر والعهد وصحيح الجمال في الباب (٩) منه. ويأتي أيضاً في آخر كتاب النذر والعهد ما يدل على كفارة خلف العهد.

١٨. حكم تتابع صيام الشهرين عند المرض والحيض

[١/٦٣٤٨] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن رفاعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل جعل عليه صوم شهرين متتابعين فيصوم شهرًا ثم يمرض هل يعتد به؟ قال: «نعم أمر الله حَبَسَهُ قلت: امرأة نذرت صوم شهرين متتابعين قال: تصوم وتستأنف أيامها التي قعدت حتى تتم الشَّهرين قلت: أرايت إن هي أَيْسَتْ من الحيض هل تقضيه؟ قال: لا يجزئها الأوَّل».^٤

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٦٢ والوسائل، ج ١٥، ص ٥٧٣.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٧؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٤٠٦.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤٥٦؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٦؛ الإستبصار، ج ٤، ص ٥٥؛ الفقيه، ج ٣، ص ٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٤٠٥.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٥ والوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٥.

[٢/٦٢٤٩] وعنه عن ابن أبي عمير عن رفاعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المظاهر إذا صام شهرًا ثم مرض إعتد بصيامه»^١.

١٩. لا يجزي في الكفارة عتق الأعمى والمقعد

[١/٠] التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن غياث بن إبراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: «لا يجزي الأعمى في التَّزْبَةِ ويُجْزَى ما كان منه مثل الأقطع والأشَلِّ والأعرج والأعور ولا يجوز المُتَّقِد»^٢.
ولكن في رواية ابن الحسين عن غياث بعد، فالسند مرسل.

٢٠. وجوب كفارة الجمع بقتل المؤمن عمداً ولو كان مملوكه

[١/٦٢٥٠] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (الفقيه الحسن) ابن محبوب عن عبد الله بن سنان وابن بكير (جميعاً) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً أله توبة؟ فقال: «إن كان قتله لا يمانه فلا توبة له وإن قتله لغضب أو لسبب شيء من أمر الدنيا فإن توبته أن يقاد منه وإن لم يكن عِلْمٌ به انطلق إلى أولياء المقتول فأقر عندهم بقتل صاحبه فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدية وأعتق نَسَمَةً وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً (توبة إلى الله عز وجل)»^٣.
ورواه في التهذيب عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان وابن بكير عنه عليه السلام ورواه أيضاً بسند لا يخلو عن اضطراب عن ابن محبوب عن محمد بن سنان وبكير....

[٢/٠] التهذيب: عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «كفارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً فعليه أن يمكّن نفسه من أوليائه فإن قتلوه فقد أذى ما عليه إذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود وإن عُفِيَ عنه فعليه أن يُعْتِقَ رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويُطْعِمَ ستين مسكيناً وأن يَتَنَدَّمَ على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله عز وجل أبداً ما بقى...»^٤.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٢ والوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٦.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٧٩.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٢٧٦؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٥ و١٦٣ و١٦٢ و١٦١، ج ٨، ص ٣٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٩٩.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٤٠١-٤٠٢.

تقدم ذيله في أول الباب (١٠).

[٣/٦٢٥١] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن رجل (مؤمن- يب) قتل مؤمناً وهو يعلم أنه مؤمن غير أنه حمله الغضب على أنه قتله هل له من توبة إن أراد ذلك أو لا توبة له؟ فقال: «يقاد به (منه) وإن لم يُعلم إنطلق إلى أوليائه فأعلمهم أنه قتله فإن عني عنه أعطاهم الدية وأعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً»^١.

ورواه في التهذيب باختلاف ما عن الحسين بن سعيد.

[٤/٦٢٥٢] التهذيب: الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن إسماعيل الجعفي، قلت لأبي جعفر عليه السلام: الرجل يقتل الرجل متعمداً؟ قال: «عليه ثلاث كفارات: يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً. وقال: أفتى علي بن الحسين بمثل ذلك»^٢.

[٥/٦٢٥٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سُئِلَ عن رجل مؤمن قتل مؤمناً وهو يعلم أنه مؤمن غير أنه حمله الغضب على أنه قتله هل له من توبة إن أراد ذلك أو لا توبة له؟ قال: «يقربه إن لم يعلم إنطلق إلى أوليائه فأعلمهم أنه قتله فإن عني عنه أعطاهم الدية وأعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً»^٣.

[٦/٦٢٥٤] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه قال في رجل قتل مملوكه...^٤.
ورواه أيضاً عن علي عن أبيه...

[٧/٦٢٥٥] وعن الصفار عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن أبي المغراحميد بن المشي عن معلى أبي عثمان عن المعلى وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام:

١. الكافي، ج ٧، ص ٢٧٦؛ التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٤٠٠.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٢٧، ص ٤٠١.

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٣.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٥ و ج ٨، ص ٣٢٤ والوسائل، ج ١٥، ص ٥٨١.

«...من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً»^١.

٢١. كفارة ضرب العبد عتقه

[١/٦٢٥٦] الكافي: حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة وغيره عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير.

و رواه الطوسي والصدوق (رحمهما الله) عنه في التهذيب والفقهاء^٢.
واعلم أن الكفارات كثيرة ستأتي في كتاب الصوم والحج وغيرها إن شاء الله.
وقد تقدم بعض رواياتها في كتاب القصاص.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٤ و الوسائل، ج ١٥، ص ٥٨١.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٥٥؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٢ والفقهاء، ج ٤، ص ٢٣١ الطبقة المحققة.

كتاب الصوم

أبواب فضل شهر رمضان

١. فضل شهر رمضان وأنه رأس السنة وفضل أعمال الخير فيه

[١/٦٢٥٧] التهذيب: عن أحمد بن محمد عن البرقي عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِذَا سَلِمَ شَهْرُ رَمَضَانَ سَلِمَتِ السَّنَةُ وَقَالَ: رَأْسُ السَّنَةِ شَهْرُ رَمَضَانَ»^١.

[٢/٦٢٥٨] العيون والأُمالي: عن (حدثنا محمد بن بكران النقاش و. العيون) محمد بن إبراهيم بن إسحاق قال: حدثنا أحمد بن محمد الهمداني (الكوفي) عن علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن أبي الحسن (علي بن موسى الرضا عليه السلام - الأُمالي) عن أبيه عن آبائه (عن علي - العيون) عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ شَهْرٌ عَظِيمٌ يُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتُ وَيُحَوِّفُ فِيهِ السَّيِّئَاتُ وَيَرْفَعُ فِيهِ الدَّرَجَاتُ مَنْ تَصَدَّقَ فِي هَذَا الشَّهْرِ بِصَدَقَةٍ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَمَنْ أَحْسَنَ فِيهِ إِلَى مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَمَنْ حَسَّنَ فِيهِ خَلَقَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَمَنْ كَظَّمَ فِيهِ غَنَظَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ وَمَنْ وَصَلَ فِيهِ رَحِمَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ؛ ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِنَّ شَهْرَكُمْ هَذَا لَيْسَ كَالشُّهُورِ إِنَّهُ إِذَا أَقْبَلَ إِلَيْكُمْ أَقْبَلَ بِالْبَرَكَةِ وَالرَّحْمَةِ وَإِذَا أَدْبَرَ عَنْكُمْ أَدْبَرَ بِغُفْرَانِ الذُّنُوبِ. هَذَا شَهْرُ الْحَسَنَاتِ فِيهِ مُضَاعَفَةٌ وَأَعْمَالُ الْخَيْرِ فِيهِ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ صَلَّى مِنْكُمْ فِي هَذَا الشَّهْرِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَكَعَتَيْنِ يَتَطَوَّعُ بِهِمَا غُفِرَ اللَّهُ لَهُ ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِنَّ الشَّقِيَّ حَقَّ الشَّقِيُّ مَنْ خَرَجَ مِنْهُ هَذَا الشَّهْرُ وَلَمْ يَغْفِرْ ذُنُوبَهُ (فحينئذ - الأُمالي) يُخَسَّرُ حِينَ يَفُوزُ الْمُحْسِنُونَ بِجَوَائِزِ الرَّبِّ الْكَرِيمِ»^٢.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٣٢.

٢. أُمالي الصدوق، ص ٥٤-٥٥؛ عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٩٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٤٠-١٤١.

[٣/٠] العيون: حدثنا محمد بن بكران النقاش وأحمد بن الحسن القطان ومحمد بن أحمد بن إبراهيم المعادي (المعادي- ثل) ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب قال حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني مولى بني هاشم قال حدثنا علي بن الحسن بن علي بن فضال (أمالى الصدوق) حدثنا محمد بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد الهمداني.

قال: حدثنا علي بن حسن بن فضال عن أبيه عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه الصادق جعفر بن محمد عن أبيه الباقر محمد بن علي عن أبيه زين العابدين علي بن الحسين عن أبيه سيد الشهداء الحسين بن علي عن أبيه سيد الوصيين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطبنا ذات يوم. فقال: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْكُمْ شَهْرُ اللَّهِ بِالْبِرَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ شَهْرٌ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُ الشُّهُورِ وَأَيَّامُهُ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ وَلِيَالِيهِ أَفْضَلُ اللَّيَالِيِ وَسَاعَاتُهُ أَفْضَلُ السَّاعَاتِ هُوَ شَهْرٌ دَعَيْتُمْ فِيهِ إِلَى ضِيَاةِ اللَّهِ وَجَعَلْتُمْ فِيهِ مِنْ أَهْلِ كَرَامَةِ اللَّهِ أَنْفَاسَكُمْ فِيهِ تَسْبِيحٌ وَنَوْمٌ فِيهِ عِبَادَةٌ وَعَمَلُكُمْ فِيهِ مَقْبُولٌ وَدَعَاؤُكُمْ فِيهِ مُسْتَجَابٌ فَاسْأَلُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ بَنِيَّاتٍ صَادِقَةٍ وَقُلُوبٍ طَاهِرَةٍ أَنْ يُوَفِّقَكُمْ لَصِيَامِهِ وَتِلَاوَةِ كِتَابِهِ.

فَإِنَّ الشَّقِيَّ مِنْ حُرِمَ غُفْرَانِ اللَّهِ فِي هَذَا الشَّهْرِ الْعَظِيمِ وَاذْكُرُوا بِجُوعِكُمْ وَعَطَشِكُمْ فِيهِ جُوعَ الْقِيَمَةِ وَعَطَشَهُ وَتَصَدَّقُوا عَلَى فَقَرَاتِكُمْ وَمَسَاكِينِكُمْ وَقَرُّوا كِبَارَكُمْ وَارْحَمُوا صَغَارَكُمْ وَصَلُّوا أَرْحَامَكُمْ، وَاحْفَظُوا أَلْسِنَتَكُمْ وَغَضُّوا عَمَّا لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ أَبْصَارَكُمْ وَعَمَّا لَا يَحِلُّ الْإِسْتِمَاعُ إِلَيْهِ أَسْمَاعَكُمْ وَتَحَنَّنُوا عَلَى أَيْتَامِ النَّاسِ يَتَحَنَّنْ عَلَى أَيْتَامِكُمْ وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَارْفَعُوا إِلَيْهِ أَيْدِيَكُمْ بِالْإِسْتِغْفَارِ فِي أَوْقَاتِ صَلَوَاتِكُمْ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ السَّاعَاتِ نَظَرَ اللَّهُ (يَنْظُرُ اللَّهُ - الْأَمَالِي) عَزَّوَجَلَّ فِيهَا بِالرَّحْمَةِ إِلَى عِبَادِهِ يَجِيبُهُمْ إِذَا نَاجَوْهُ وَيَلْتَبِيهِمْ إِذَا نَادَوْهُ وَيُعْطِيهِمْ إِذَا سَأَلُوهُ وَيَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِذَا دَعَوْهُ.

أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ أَنْفُسَكُمْ مَرْهُونَةٌ بِأَعْمَالِكُمْ فَفَكِّهُوا (فَفَكِّهُوا - الْأَمَالِي) بِاسْتِغْفَارِكُمْ وَظُهُورَكُمْ ثَقِيلَةٌ مِنْ أَوْزَارِكُمْ فَخَفِّفُوا عَنْهَا بِطَوَّلِ سَجُودِكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ أَقْسَمَ بِعَزَّتِهِ أَنْ لَا يَعْذَّبَ الْمُصَلِّينَ وَالسَّاجِدِينَ وَأَنْ لَا يَرَوْعَهُمْ بِالنَّارِ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ فَطَّرَ مِنْكُمْ صَائِئًا مُؤْمِنًا فِي هَذَا الشَّهْرِ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ (عِنْدَ اللَّهِ - الْأَمَالِي) عَتَقَ نَسْمَةً (رَقَبَةً - الْعِيُون) وَمَغْفِرَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ قَلِيلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَيْسَ كَلْنَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشُرْبَةِ مَاءٍ.

أيها الناس من حسن منكم في هذا الشهر خلقه كان له جواز على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ومن خفف في هذا الشهر عما ملكت يمينه خفف الله عليه حسابه ومن كف فيه سره كف الله عنه غضبه يوم يلقاه ومن أكرم فيه يتيماً أكرمه الله يوم يلقاه ومن وصل فيه رحمه وصله الله برحمته يوم يلقاه ومن قطع فيه رحمه قطع الله عنه رحمته يوم يلقاه ومن تطوع فيه بصلوته (بصلوة-الأمالى) كتب الله له براءة من النار ومن أدى فيه فريضة كان له ثواب من أدى سبعين فريضة فيما سواه من الشهور ومن أكثر فيه من الصلوة عُلِّيَ ثَقُلَ الله ميزانه يوم تحقّف الموازين ومن تلا فيه آية من القرآن كان له مثل أجر من ختم القرآن في غيره من الشهور.

أيها الناس إنّ أبواب الجنان في هذا الشهر مفتحة فاسئلوا ربكم أن لا يغلقها عليكم وأبواب النيران مغلقة (عليكم-العيون) فاسئلوا ربكم أن لا يفتحها عليكم والشياطين مغلولة فاسئلوا ربكم أن لا يسلطها عليكم.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: فقلت: يا رسول الله ما أفضل الأعمال في هذا الشهر فقال: يا أبا الحسن أفضل الأعمال في هذا الشهر الورع عن محارم الله عز وجل ثم بكى فقلت: يا رسول الله ما يبكيك فقال: يا علي أبكي لما يُستَحْلَمُ منك في هذا الشهر كأنّي بك وأنت تصلي لربك وقد انبعث أشقى الأولين والآخرين شقيق عاقر ناقة ثمود (صالح-العيون) فضربك ضربة على قرنك فغضب منها لحيتك.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: قلت: يا رسول الله وذلك في سلامة من ديني فقال: في سلامة من دينك ثم قال عليه السلام: يا علي من قتلك فقد قتلني ومن أبغضك فقد أبغضني ومن سبك فقد سبني لأنك مني كنفسى روحك من روحي وطينتك من طينتي إنّ الله تبارك وتعالى خلقي وإياك واصطفاني واختارني للنبوّة واختارك للامامة فن انكر إمامتك فقد أنكر نبوتى؛ يا علي أنت وصي وأبو ولدي وزوج ابنتي وخليفتي على أمّتي في حيوتي وبعد موتي أملك أمري ونهيك نهى أقسم بالذي بعثني بالنبوّة وجعلني خير البرية إنك لحجة الله على خلقه وأمينه على سرّه وخليفته على عبادته»^١.

[٤/٦٣٥٩] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن (الفقيه) هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من لم يغفر له في شهر رمضان لم يغفر له إلى قابل إلّا أن يشهد عرفة»^٢.

١. عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٧٦-٢٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٥٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٦٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٣٨.

أقول: أي لم يغفر بسهولة وبجميع تبعاته كما في شهر رمضان. أو لم يغفر بلا توبة واستغفار أو موجبة أخرى.

[٥/٦٢٦٠] ثواب الأعمال: حدثني محمد بن علي ماجيلويه قال حدثني عمي محمد بن أبي القاسم عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «خلوف فم الصائم أفضل عند الله من رائحة المسك»^١.

أقول: الرواية تبين فضيلة الصوم في رمضان كان أو في غيره.

[٦/٦٢٦١] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن صفوان عن القاسم بن الفضيل عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «من صلى الخمس وصام شهر رمضان وحج البيت ونسك نسكنا واهتدى إلينا قبل الله منه كما يقبل من الملائكة»^٢.

٢. النهي عن قول رمضان من غير إضافة الشهر إليه

[١/٦٢٦٢] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخثعمي عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عن أبيه (عن جده - فقيه) قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فإنكم ما تدرون ما رمضان»^٣.

و رواه الصدوق في الفقيه عن غياث ورواه في معاني الأخبار عن أبيه عليه السلام عن محمد بن يحيى مثله.

والانساب حمل النهي على الكراهة وقد ثبت في الأحاديث ذكره من دون إضافة شهر إليه.

٣. ليلة القدر

[١/٦٢٦٣] الكافي: العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة

١. ثواب الأعمال، ص ٥١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٨.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٦٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ١١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٧٨.

عن حسان بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن ليلة القدر فقال: «التمسها ليلة إحدى وعشرين أو (و-الخصال) ليلة ثلاث وعشرين»^١.
أقول: اعتبار الرواية مبني على أن الحسان هو الحسن الجعفي.

ورواه الصدوق في الخصال عن أبيه عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى.

[٢/٦٢٦٤] التهذيب: الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن بكير عن زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن ليلة القدر قال: «هي ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين قلت: أليس إنما هي ليلة قال: بلى قلت: فاخبرني بها فقال: وما عليك أن تفعل خيراً في ليلتين»^٢.

ورواه أيضاً في أماليه عن ابن الغضائري عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد وهو مؤيد.

لأجل نقاش في أمالي الشيخ كما تعرفه في آخر هذه الموسوعة.

[٣/٠] الخصال: أبي عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن فضيل بن يسار قال: «كان أبو جعفر عليه السلام إذا كان ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين أخذ في الدعاء حتى يزول الليل فإذا زال الليل صلى»^٣.

أقول: ورواه في الكافي أيضاً بسند غير معتبر. ولازمه نفي كونه عليه السلام هو المنزل عليه للملائكة في ليلة القدر فكان المنزل عليهم هم الملائكة الموظفين في الأرض والله العالم.

[٤/٦٢٦٥] الكافي: عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابن بكير عن زارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «التقدير في ليلة تسعة عشر والإبرام في ليلة إحدى وعشرين والإمضاء في ليلة ثلاث وعشرين»^٤.

[٥/٦٢٦٦] وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن الفضيل وزرارة ومحمد بن مسلم عن حمran أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل: إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ قال: «نعم، ليلة القدر وهي في كل سنة في شهر رمضان في العشر الأواخر فلم ينزل القرآن إلا في ليلة القدر قال الله عز وجل فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ قال: يقدر في

١. الكافي، ج ٤، ص ١٥٦؛ الخصال، ج ٢، ص ٥١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٧.

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٥٨؛ أمالي الطوسي، ص ٦٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٧.

٣. الخصال، ج ٢، ص ٥١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٩.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٥٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٩٠.

ليلة القدر كل شيء يكون في تلك السنة إلى مثلها من قابلٍ خيرٍ وشرٍ وطاعةٍ ومعصيةٍ ومولودٍ وأجلٍ ورزقٍ فاقْدِرْ في تلك الليلة (السنة-خ كا) وقُضِيَ فهو المحتوم والله عز وجل فيه المشية قال: قلت: لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ أَيْ شَيْءٌ غَنَى بِذَلِكَ فَقَالَ: العمل الصالح فيها (من الصلوة والزكاة وأنواع الخير، خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر-كا) ولولا ما يُضَاعَفُ الله تبارك وتعالى للمؤمنين ما بلغوا ولكن الله عز وجل يضاعف لهم الحسنات بحَبْتِنَا»^١.

و رواه ثواب الأعمال عن أبيه عليه السلام قال حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير. في بحار الأنوار ليس فيه: بحَبْتِنَا، ورواه الصدوق في الفقيه عن حمز بن مسروق.

[٦/٦٢٦٧] الكافي: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن علامة ليلة القدر فقال: «علامتها أن تطيب ريحها وإن كانت في برد دَفِنَتْ وإن كانت في حرٍ بردت فطابت (قال): وسئل عن ليلة القدر فقال: تنزل فيها الملائكة والكتبُ إلى السماء الدنيا فيكتبون ما يكون في أمر السنة وما يصيب العباد وأمر عبيده عنده موقوف له وفيه المشيئة فيقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء ويمحو ما يشاء ويثبت وعنده أُمُّ الْكِتَابِ»^٢.

و رواه في الفقيه عن العلاء.

أقول: صدر الحديث بحاجة إلى بيان مقنع.

[٧/٦٢٦٨] الفقيه: عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إِنَّ التَّيَّابَ عليه السلام لما انصرف من عرفات وسار إلى منى دخل المسجد فاجتمع إليه الناس يسألونه عن ليلة القدر فقام خطيباً فقال بعد الثناء على الله عز وجل: أما بعد فإنيكم سألتُموني عن ليلة القدر ولم أظوها عنكم لأنِّي لم أكن بها عالماً، اعلموا: أيها الناس إنّه من ورد عليه شهر رمضان وهو صحيح سوى فصام نهاره وقام ورداً من ليله وواظب على صلاته وهجر إلى جمعه وغدا إلى عيده فقد أدرك ليلة القدر وفاز بجائزة الرّب عز وجل. وقال أبو عبد الله عليه السلام: فازوا والله بجوائز ليست كجوائز العباد»^٣.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٥٧؛ ثواب الأعمال، ص ٦٧؛ بحار الأنوار، ج ٩٤، ص ١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٩٧-١٩٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٥٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٠٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٩٩.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٦٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٩٩.

والحديث محتاج إلى بيان. فإنه ينافي جملة من روايات الباب.
على أن ذيل الحديث يشهد بكونه عن أبي عبد الله عليه السلام وصدره نص في كونه عن
الباقر عليه السلام.

[٨/٦٢٦٩] الفقيه: عن رفاة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «ليلة القدر هي أول السنة
وهي آخرها»^١.

ولعل الأولية بلحاظ تحتم الحوادث وغيرها عند الملائكة المدبرات.
[٩/٦٢٧٠] التهذيب: عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«ليلة القدر في كل سنة ويومها مثل ليلتها»^٢.

[١٠/٦٢٧١] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن غير واحد عن
أبي عبد الله عليه السلام قالوا: قال له بعض أصحابنا قال ولا اعلمه إلا سعيداً السمان: كيف يكون
ليلة القدر خير (أخ) من ألف شهر؟ قال: العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس
فيها ليلة القدر»^٣.

[١١/٦٢٧٢] التهذيب: الحسين بن سعيد عن الحسن عن زُرْعَةَ عن سماعة، قال: قال
لي: «صلّ في ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان في كل واحدة
منهما إن قويت على ذلك مائة ركعة سوى الثلاث عشر وأسهر فيهما حتى تُضَيَّحَ فإنه
يستحب أن تكون في صلاة ودعاء وتضرّع فإنه يرجى أن تكون ليلة القدر في إحداهما
وليلة القدر خير من ألف شهر. فقلت له: كيف هي خير من ألف شهر؟ قال: العمل فيها
خير من العمل في ألف شهر وليس في هذه الأشهر ليلة القدر وهي تكون في شهر رمضان
وفيها يفرق كل أمر حكيم. فقلت: وكيف ذلك؟ فقال: ما يكون في السنة وفيها يكتب الوفد
إلى مكة»^٤.

٤. ما ورد من الدعاء وقرآنة القرآن في شهر رمضان
[١/٦٢٧٣] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن بن علي

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٠١.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٠٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٠٥.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٥٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٩.

عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان فقل: اللهم رب شهر رمضان ومنزل القرآن هذا شهر رمضان الذي أنزلت فيه القرآن وأنزلت فيه آيات بينات من الهدى والفرقان. اللهم ارزقنا صيامه وأعنا على قيامه اللهم سلمه لنا وسلمنا فيه وتسلمه منا في يسر منك ومعافاة واجعل فيما تقضي وتقدر من الأمر المحتوم فيما يفرق من الأمر الحكيم في ليلة القدر من القضاء الذي لا يرد ولا يبذل أن تكتبني من حجاج بيتك الحرام المبرور حجهم المشكور سعيهم المغفور ذنوبهم المكفر عنهم سيئاتهم واجعل فيما تقضي وتقدر أن تطيل لي في عمري وتوسع علي من الرزق الحلال»^١.

[٢/٦٢٧٤] وبالإسناد عنه عليه السلام قال: «إذا كانت آخر ليلة من شهر رمضان فقل: اللهم هذا شهر رمضان الذي أنزلت فيه القرآن وقد تصرم وأعوذ بوجهك الكريم يا ربّي أن يطلع الفجر من ليلتي هذه أو يتصرم شهر رمضان ولك قبلي تبعّة أو ذنّب تريد أن تعذبني به يوم ألقاك»^٢.

[٣/٦٢٧٥] التهذيب: محمد بن يعقوب (الكافي) عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن عبد صالح عليه السلام (روى الصدوق مرسلًا عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام - فقيه) عليه السلام قال: «أدع بهذا الدعاء في شهر رمضان مستقبل دخول السنة وذكر أنه من دعا به محتسبًا^٣ مخلصًا لم تصبه في تلك السنة فتنة ولا آفة يضربها دينه وبدنه ووقاه الله شر ما يأتي به تلك السنة. اللهم إني أسألك باسمك الذي دان له كلّ شيء وبرحمتك التي وسعت كلّ شيء (وبعزت التي قهرت بها كلّ شيء - خ (كا) وبِعظمتك التي تواضع لها كلّ شيء وبِقوّتك التي خضع لها كلّ شيء وبجبروتك التي غلبت كلّ شيء وبِعلمك الذي أحاط بكلّ شيء. يا نور يا قدوس يا أول قبل كلّ شيء ويا باقي بعد كلّ شيء يا الله يا رحمن (يا الله - كا) صلّ على محمد وآل محمد واغفر لي الذنوب التي تغتير النعم واغفر لي الذنوب التي تنزل النقم واغفر لي الذنوب التي تقطع الرجاء واغفر لي الذنوب التي تردّ الدعاء (واغفر لي الذنوب التي تدلّ الاعداء - كا وفقيه) واغفر لي الذنوب التي (يستحقّ بها - يب - كا) نزول البلاء واغفر لي الذنوب التي تحبس

١. الكافي، ج ٤، ص ٧١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٢٧.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٢٧.

٣. الاحتساب في الأعمال الصالحات هو البدار طلباً للأجر وتحصيله بالتسليم والصبر.

غيث السماء (واغفر لي الذنوب التي تكشف الغطاء واغفر لي الذنوب التي تعجل الفناء واغفر لي الذنوب التي تورث الندم - كما ويب) واغفر لي الذنوب التي تهتك العصم.

وألْبَسْنِي دِزْعَكَ الْحَصِينَةَ التي لا ترام وعافني من شرِّ ما أحاذِرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي مُسْتَقْبَلِ سَنَتِي هَذِهِ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَرَبِّ السَّبْعِ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَرَبِّ إِسْرَافِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَجِبْرِيلَ وَرَبِّ مُحَمَّدٍ ﷺ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ. أَسْأَلُكَ بِكَ وَبِمَا سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ يَا عَظِيمُ أَنْتَ الَّذِي تَمُتُّ بِالْعَظِيمِ وَتُدْفَعُ كُلَّ مُحْذُورٍ وَتُغْطِي كُلَّ جَزِيلٍ وَتَضَاعَفُ مِنَ الْحَسَنَاتِ بِالْقَلِيلِ وَبِالْكَثِيرِ وَتَفْعَلُ مَا تَشَاءُ يَا قَدِيرُ يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنُ يَا رَحِيمُ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَبِالسَّنِيِّ مُسْتَقْبَلِ سَنَتِي (هذه السنة - خ كا) هَذِهِ سِتْرُكَ وَنَضَّرْ وَجْهِي بِنُورِكَ وَأَجِئْنِي بِمَحَبَّتِكَ وَبَلَّغْنِي رِضْوَانَكَ وَشَرِيفَ كِرَامَتِكَ وَجَسِيمَ عَطِيَّتِكَ (وجزِيلَ عَطَائِكَ مِنْ خَيْرِ مَا عِنْدَكَ وَمِنْ خَيْرِ مَا أَنْتَ مُعْطِيهِ (معط - كا) أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ وَالْبَسْنِي مَعَ ذَلِكَ عَافِيَّتَكَ. يَا مَوْضِعَ كُلِّ شَكْوَى وَيَا شَاهِدَ كُلِّ نَجْوَى وَعَالَمَ كُلِّ خَفِيَّةٍ وَيَا دَافِعَ كُلِّ مَا يَشَاءُ مِنْ بَلِيَّةٍ يَا كَرِيمَ الْعَفْوِ يَا حَسَنَ التَّجَاوُزِ تَوَفَّنِي عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَفَطَرْتَهُ وَعَلَى دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَسُنَّتِهِ وَعَلَى خَيْرِ الْوَفَاةِ (وفاة - كا) فَتَوَفَّنِي (موالیا - خ كا) لِأَوَّلِيائِكَ (معادیتا - خ كا) لِأَعْدَائِكَ.

اللَّهُمَّ وَجِّبْنِي فِي هَذِهِ السَّنَةِ كُلَّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَبَاعِدُنِي مِنْكَ وَاجْلِبْنِي إِلَى كُلِّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَقْرِبُنِي مِنْكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَامْنَعْنِي مِنْ كُلِّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ يَكُونُ مَتًى أَخَافُ ضَرَرَ عَاقِبَتِهِ وَأَخَافُ مَقْتَكَ إِيَّايَ عَلَيْهِ حَذَرًا أَنْ تَصْرِفَ وَجْهَكَ الْكَرِيمَ عَنِّي فَاسْتَوْجِبْ بِهِ نِقْصًا مِنْ حَقِّ لِي عِنْدَكَ يَا رَوْفُ يَا رَحِيمُ.

اللَّهُمَّ (و-يب) اجْعَلْنِي فِي مُسْتَقْبَلِ هَذِهِ السَّنَةِ فِي حِفْظِكَ وَ(كلاء تك وفي -يب) جِوَارِكَ وَ(في -يب) كُنْفِكَ وَجَلَّلْنِي سِتْرَ عَافِيَّتِكَ وَهَبْ لِي كِرَامَتَكَ، عَزَّ جَارَكَ وَجَلَّ ثَنَانَكَ (ثناء وجهك - كا) وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي تَابِعًا لِلصَّالِحِ مِنْ مَضَى مِنْ أَوْلِيَائِكَ وَالْحَقْنِي بِهِمْ وَاجْعَلْنِي مُسْلِمًا لِمَنْ قَالَ بِالصِّدْقِ عَلَيْكَ مِنْهُمْ (اللهم - يب) وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ تُحِيطَ بِي خَطِيئَتِي وَظُلْمِي وَإِسْرَافِي عَلَى نَفْسِي وَإِتِّبَاعِي لِهَوَايَ وَاشْتِغَالِي بِشَهَوَاتِي فَيَحُولَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَحْمَتِكَ وَرِضْوَانِكَ فَأَكُونُ مَنْسِيًّا عِنْدَكَ مُتَعَرِّضًا لِسَخَطِكَ وَنِقْمَتِكَ.

اللَّهُمَّ وَفَّقْنِي لِكُلِّ عَمَلٍ صَالِحٍ تَرْضِي بِهِ عَنِّي وَفَرِّجْنِي (به - كا) إِلَيْكَ زِلْفِي اللَّهُمَّ كَمَا كَفَيْتَ نَبِيَّكَ مُحَمَّدًا ﷺ هَوْلَ عَذْوِهِ وَفَرَّجْتَ هَمَّهُ وَكَشَفْتَ غَمَّهُ وَصَدَّقْتَ وَعْدَكَ وَانْجَزْتَ لَهُ مَوْعِدَكَ بِعَهْدِكَ.

اللَّهُمَّ فَبِذَلِكَ فَافْكُنِي هَؤُلَ هَذِهِ السَّنَةِ وَأَقَاتَهَا وَأَسْقَامَهَا وَفَتْنَتَهَا وَشُرُورَهَا وَأَحْزَانَهَا وَضِيقَ
المَعِاشِ فِيهَا وَبَلْغَتِي بِرَحْمَتِكَ كَمَالَ الْعَافِيَةِ بِتَمَامِ دَوَامِ الْعَافِيَةِ وَالنِّعْمَةِ عِنْدِي إِلَى مَنْتَهَى
أَجَلِي أَسْأَلُكَ سَوْأَلَ مَنْ أَسَاءَ وَظَلَمَ وَاعْتَرَفَ وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي مَا مَضَى مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي
حَصَرْتَهَا حِفْظَتُكَ وَأَحْصَيْتَهَا كِرَامَ مَلَائِكَتِكَ عَلَيَّ وَأَنْ تَعِصِمَنِي إِلَهِي مِنَ الذُّنُوبِ فِيمَا بَقِيَ
مِنْ عَمْرِي إِلَى مَنْتَهَى أَجَلِي؛

يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنَ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ وَأَتْنِي كَلِمَا سَأَلْتُكَ وَرَغِبْتُ إِلَيْكَ فِيهِ
فَاتَّكَ أَمَرْتَنِي بِالْإِجَابَةِ (يَا أَرْحَمَ الرَّحِمِينَ - يَب)»^١.

٥. حُكْمُ الرِّفْثِ إِلَى النِّسَاءِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ

[١/٦٣٧٦] الكافي: عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي عَنْ
آبَائِهِ عليهم السلام إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: «يَسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ
لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ وَالرِّفْثُ الْمَجَامَعَةُ»^٢.
وَرَوَاهُ فِي الْخُصَالِ فِي حَدِيثِ الْأَرْبَعِمِائَةِ وَفِيهِ: «يَسْتَحَبُّ لِلْمُسْلِمِ» مَكَانَ «يَسْتَحَبُّ
لِلرَّجُلِ».

٦. كِرَاهَةُ انْشَادِ الشُّعْرِ فِيهِ

[١/٦٣٧٧] الكافي: عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ وَغَيْرِهِ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «لَا تُنْشِدُ الشُّعْرَ بَلِيلَ وَلَا تُنْشِدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَلِيلَ وَلَا نَهَارَ. فَقَالَ
لَهُ إِسْمَاعِيلُ: يَا أَبَتَاهُ فَانْهَ فِينَا قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِينَا»^٣.
وَرَوَاهُ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ تَارَةً عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَأُخْرَى عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ.

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٠٦-١٠٨؛ الكافي، ج ٤، ص ٧٢-٧٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٠٢-١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٣١-٢٣٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٨٠؛ الخصال، ج ٢، ص ٦١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٤٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٨٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥ و٣٢٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٤٤.

٧. شهر رمضان يكون تاماً وناقصاً وحكم ذي القعدة

[١/٦٢٧٨] التهذيب: علي بن مهزيار عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام إنه قال في شهر رمضان: «هو شهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان»^١.
[٢/٦٢٧٩] التهذيبان: عنه عن الحسين بن بشار عن عبد الله بن جندب عن معاوية بن وهب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن الشهر الذي يقال إنه لا ينقص ذوالقعدة (و-صا) ليس في شهور السنة أكثر نقصاناً منه»^٢.
أقول: في نسخة من الإستبصار: الحسين بن يسار وهو مجهول.

[٣/٦٢٨٠] التهذيب: علي بن مهزيار عن الحسن بن علي عن يونس بن يعقوب، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: صمت شهر رمضان على رؤيته تسعة وعشرين يوماً وما قضيت. قال: فقال لي: «وأنا صمته وما قضيت. قال: ثم قال لي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشهر شهر كذا، وقال بأصابعه يديه جميعاً فسبط أصابعه كذا وكذا وكذا وكذا فقبض الإبهام وضمتها. قال وقال له غلام (له -خ) وهو معتب أني قد رأيت الهلال، قال: اذهب فأعلمهم»^٣.
أقول: الفتوى متفاوتة عن العمل، فلو سألت الإمام الصادق عليه السلام بم ثبت رؤية الهلال فيقول بالعدلين أو بالشياع.

ولكن في مقام العمل حيث يثق بقول خادمه يقول له اذهب وأعلم الناس للصوم أو الافطار وهكذا العلماء.

[٤/٦٢٨١] التهذيبان: علي بن مهزيار عن عمرو بن عثمان عن المفضل (و-يب) عن زيد الشحام (جميعاً-يب) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الأهلة؟ فقال: «هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر. قلت: أرايت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضى ذلك اليوم؟ فقال: لا، إلا أن تشهد لك بينة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»^٤.
أقول: اعتبار السند مبني على نسخة التهذيب.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٦٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٤٦.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٧٥ والإستبصار، ج ٢، ص ٧١.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٦١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٤٨.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٥-١٥٦ والإستبصار، ج ٢، ص ٦٢-٦٣.

٨. علة فرض صوم شهر رمضان وقتل تاركه

[١/٦٢٨٢] الفقيه: سأل هشام بن الحكم أبا عبد الله عليه السلام عن علة الصيام فقال: «إنما فرض الله عز وجل الصيام ليستوي به الغني والفقير وذلك أن الغني لم يكن ليجد مس الجوع فيرحم الفقير لأن الغني كلما أراد شينا قدر عليه فأراد الله عز وجل أن يستوي (يُسَوِّي) -خ) بين خلقه وأن يُدَيِّق الغني مس الجوع والألم ليرقى على الضعيف ويرحم الجائع»^١.
أقول: ما في الرواية أحد فوائد الصوم قطعاً إذ أعتبر في الصوم ما لا يتعلق بهذه الفائدة فليست هي علة.

والظاهر أنها تكميل النفس.

[٢/٦٢٨٣] الكافي والتهذيب: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أخذ في شهر رمضان وقد أفطر فرفع (أمره -خ) إلى الإمام يقتل في الثالثة»^٢.

[٣/٦٢٨٤] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن بريد العجلي قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام قال: يسأل هل عليك في إفطارك (في شهر رمضان -خ) إثم؟ فإن قال: لا. فإن على الإمام أن يقتله وإن (هو -خ) قال: نعم، فإن على الإمام أن يَنْهَكُهُ ضرباً»^٣.

ورواه الصدوق في الفقيه والشيخ عن الحسن بن محبوب ورواه الكافي أيضاً عن العدة عن سهل بن زياد وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب.
أقول: ويكني في وجوبه أنه مما بنى عليه الإسلام كما مر في باب دعائم الاسلام.
ويأتى ما يدل على وجوبه.

٩. وجوب الصوم والإفطار عند رؤية الهلال وحكم الشك

[١/٦٢٨٥] الكافي: علي بن أبيه وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن

١. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩١.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٢٥٨؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٤١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٤.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٣ و ج ٧، ص ٢٥٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٣ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٤١.

ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الأهلة، فقال: هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر^١.

[٣/٦٢٨٦] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد (عن الحسن-يب) عن صفوان عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندكم (ك-صا) شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فأقضه^٢.

[٣/٦٢٨٧] الكافي: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن الفضل (الفضيل-خ) بن عثمان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ليس على أهل القبلة إلا الرؤية. ليس على المسلمين إلا الرؤية»^٣.

ورواه في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن سيف بن عميرة عن (الفقيه) الفضل بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال وذكره مثله.

[٤/٦٢٨٨] التهذيب: أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن عن أبيه عن الصفار عن محمد بن عيسى قال حدثني أبو علي بن راشد قال: كتب إلي أبو الحسن (كتب) إلى أبي الحسن-خ) كتاباً وأرخه (أرخه-خ) يوم الثلاثاء ليلة بقيت من شعبان وذلك في سنة إثنين وثلاثين ومائتين وكان يوم الأربعاء يوم شك وصام أهل بغداد يوم الخميس وأخبروني أنهم رأوا الهلال ليلة الخميس ولم يغب إلا بعد الشفق بزمان طويل. قال: فاعتقدت أنّ الصوم يوم الخميس وأنّ الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء قال: فكتب إلي: «زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا. قال: ثم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت به إليه، فقال لي: أو لم أكتب إليك: إنّما صمت الخميس ولا تصم إلا للرؤية»^٤.

أقول: الظاهر إن الوساطة بين أحمد بن الحسن والشيخ الطوسي (رحمهما الله) هو الشيخ المفيد والله العالم.

[٥/٦٢٨٩] التهذيب: عن سعد عن العباس بن موسى عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: كم يُجْزَى في رؤية

١. الكافي، ج ٤، ص ٧٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٩.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٦٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٢.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٥٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٦٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٦٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٨.

الهلal فقال: «إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤذوا بالتَّظَنِّي وليس رؤية الهلال أن يقوم عدة فيقول واحد رأيته ويقول الآخرون: لم نره إذا رآه واحد رآه مائة وإذا رآه مائة رآه ألف ولا تجوز (يجزى-خ) في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقل من شهادة خمسين وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^١.

[٦/٦٢٩٠] الكافي: عدة من أصحابنا عن أحمد عن علي بن الحكم عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا وليس بالرأي ولا بالتَّظَنِّي وليس الرؤية أن تقوم عشرة نفر فيقول واحد هو ذا وينظر (يبصر-خ ل) تسعة فلا يرونه، لكن إذا رآه واحد رآه ألف»^٢.

[٧/٦٢٩١] التهذيبان: عن علي بن مهزيار عن محمد بن أبي عمير عن (أبي-خ) أيوب (وحمد بن عثمان-صا خ) عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا وليس (هو-صا ط) بالرأي ولا بالتَّظَنِّي ولكن بالرؤية. والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هو ذا (هو-يب) وينظر تسعة فلا يرونه إذا رآه واحد رآه عشرة وألف، وإذا كانت علة فأنتم شعبان ثلاثين (يب-وزاد حماد فيه) وليس أن يقول رجل هو ذا هو، لا أعلم إلا قال: ولا خمسون»^٣.

أقول: كأنه وقع الإشتباه في زيادة حماد والحديث وما قبله حديث واحد.

[٨/٦٢٩٢] وعن الحسين بن سعيد عن فضالة عن سيف بن عميرة عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «في كتاب علي عليه السلام: صم لرؤيته وافطر لرؤيته وإيتاك والشك والظن، فإن خفي عليكم فأتوا الشهر الأول ثلاثين»^٤.

[٩/٦٢٩٣] وعنه عن فضالة عن أبان بن عثمان عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن هلال رمضان يغتم علينا في تسع وعشرين من شعبان فقال: «لا تصمه إلا أن تراه فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه وإذا رأيته وسط النهار فأنتم صومكم (صومه-يب) إلى الليل»^٥.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٦٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٦.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٦٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٦.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٧.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٧٧؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٨.

واطلاقه يدل على عدم اشتراط إتحاد الأفق بين البلدين.

تدل الرواية على اعتبار الشيع. وقيل يتم صومه على أنه من شعبان.

[١٠/٦٢٩٤] التهذيبان: وعنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام:

قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا أو شهد عليه عدل (تشهد بينة عدل- صا) من المسلمين وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فأتوا الصيام إلى الليل وإن عمي (غم) عليكم فعدوا ثلاثين (ليلة- يب) ثم أفطروا»^١.

ويأتى ما يدل عليه أو يتعلق به.

[١١/٦٢٩٥] التهذيب: علي بن الحسن بن فضال عن أخويه عن أبيهما عن

عبد الله بن بكير بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صم للرؤية وأفطر للرؤية وليس رؤية الهلال أن يجيء الرجل والرجلان فيقولان رأينا. إنما الرؤية أن يقول القائل رأيت فيقول القوم صدقت»^٢.

[١٢/٦٢٩٦] الإستبصار: محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن محمد بن بكر ومحمد بن أبي الصهبان

عن حفص بن عمر بن سالم ومحمد بن زياد بن عيسى عن هارون بن خازجة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «عد شعبان تسعة وعشرين يوماً فإن كانت مُتَغَيِّمَةً فَأَصْبَحْ صائماً وإن كانت مُضْحِيَّةً وتبصرته ولم تر شيئاً فأصبح مفطراً»^٣.

أقول: والصوم المذكور بنية الإستحباب.

١٠. حكم من رأى هلال الشوال بالنهار

[١/٦٢٩٧] التهذيبان: عن سعد عن أبي جعفر عن أبي طالب عبد الله بن الصلت عن

الحسن بن علي بن فضال عن عبيد بن زرارة وعبد الله بن بكير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا رأى (رُئي) الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال وإذا رُئي بعد الزوال فذلك (اليوم- يب) من شهر رمضان»^٤.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٨ والإستبصار، ج ٢، ص ٦٤.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٥.

٣. الإستبصار، ج ٢، ص ٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٩.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٧٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٢.

[٢/٦٢٩٨] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية»^١. ورواه الشيخ عن الكليني في التهذيبين والجامع تقدم في الباب السابق ما يتعلق به من رواية محمد بن قيس.

١١. من رأى الهلال جزماً فليصم وإلا فيصوم مع الناس [١/٦٢٩٩] الفقيه والتهذيب: علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره (أ) له أن يصوم قال: «إذا لم يشك (فيه - يب) فليصمه (فليصم - يب) وإلا فليصم (فليصمه - فقيه) مع الناس»^٢.

١٢. ثبوت الهلال بشهادة رجلين عدلين [١/٦٣٠٠] الكافي: علي عن أبيه وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان علي عليه السلام يقول: «لا أجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين»^٣. ورواه في الفقيه عن الحلبي بأدنى تفاوت ورواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير.

[٢/٦٣٠١] التهذيب: سعد عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال علي عليه السلام: لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين»^٤.

[٣/٦٣٠٢] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تجوز شهادة النساء في الهلال ولا تجوز إلا شهادة رجلين عدلين»^٥.

١. الكافي، ج ٤، ص ٧٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٧٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧٣-٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٢.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣١٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٥.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٥.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٥.

[٤/٦٣٠٣] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم قال: «لا تجوز شهادة النساء في الهلال»^١.
أقول: السند مرّد بين كونه مضراً أو مقطوعاً فلا عبرة به وإن كان المظنون أنه مسموع من الإمام عليه السلام.

[٥/٦٣٠٤] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال ولا يقبل في الهلال (ولا في الطلاق- صا) إلا رجلان عدلان»^٢.

١٣. نفوذ أمر الإمام بالافطار إذا قام البيّنة عنده

[١/٦٣٠٥] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا شهد عند الإمام شاهدان أتتهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بالافطار في ذلك اليوم إذا كانا أشهدا (شاهدا-خ) قبل زوال الشمس فإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بافطار ذلك اليوم وأخر الصلاة إلى الغد فصلّى بهم»^٣.

ورواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن قيس بأدنى تفاوت.
أقول: في سند الرواية بحثان: في وثاقة محمد بن قيس ولو يانصرف الإسم إلى الثقة كما يقول السيد الأستاذ الخوئي وفي إتصال رواية أحمد بن محمد عن يوسف وفيه تردّد ما.
[٢/٦٣٠٦] الفقيه: روى عن عيسى بن أبي منصور أنه قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه (الناس-خ) فقال: «يا غلام اذهب فانظر صام السلطان (الأمير-خ ل) أم لا؟ فذهب ثم عاد فقال: لا، فدعا بالغدا فتغدينا (معه)»^٤.
أقول: دلالة الرواية على المطلوب مبنية على أنّ التقيّة في مصداق الأمير لا في أصل الحكم.

١. الكافي، ج ٤، ص ٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٥.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٣٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٦٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٠٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣١٨.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٧٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٤١.

١٤. قضاء ما أفطر باعتقاد غير رمضان

[١/٦٣٠٧] التهذيب: الحسين بن سعيد عن حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان فقال: «لا تقضيه (لا تقضه - خ) إلا أن يبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر وقال: لا تصم ذلك اليوم الذي يُقضى إلا أن يُقضى أهل الأمصار فإن فعلوا فصمه»^١.

[٢/٦٣٠٨] وعن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال فيمن صام تسعة وعشرين، قال: «إن كانت له بينة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً»^٢.

أقول: إطلاق الروایتين يشمل البلاد المختلفة في الأفق كإطلاق ما مر في الباب التاسع والحديث التاسع.

١٥. عدم حجية الأمارات الظنية على الهلال

[١/٦٣٠٩] التهذيب: عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال: كتب إليه أبو عمر (و) أخبرني يا مولاي أنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة فيفطر الناس ونفطر معهم فيقول قوم من الحُساب قبلنا إنّه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وإفريقية والأندلس فهل يجوز يا مولاي ما قال الحُساب في هذا الباب حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوقع عليه السلام: «لا تصوّمَنَّ الشكَّ أفطر لرؤيته وصم لرؤيته»^٣.

١٦. ثبوت الهلال بتطوقة أو بروية ظل الرأس فيه أو بالشياع

[١/٦٣١٠] الكافي: أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن مرازم

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٠.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٨.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٥٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٤.

عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تطَوَّقَ الْهِلالَ فَهُوَ لِلَّيْتَيْنِ وَإِذَا رَأَيْتَ ظِلَّ رَأْسِكَ فِيهِ فَهُوَ لثَلَاثَ لَيَالٍ»^١.

والشيخ في التهذيب عن سعد عن يعقوب بن يزيد.
[٢/٦٣١١] الفقيه: عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الهلال إذا رآه القوم جميعاً فاتفقوا (فابقنوا- يب خ) على أنه لليتين أيجوز ذلك قال: «نعم»^٢.
أقول: ورواه الشيخ في تهذيبه عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم ومَرَّتْ الإشارة إلى ما يدل على اعتبار الشياخ.
وإن كانت دلالة هذه الرواية عليه غير واضحة.

١٧. حكم من لم يدر شهر رمضان لمانع

[١/٦٣١٢] الكافي: عن أحمد بن إدريس عن الحسن بن علي الكوفي عن عبيس (عيس- كا ط) بن هشام عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل أسرته الروم ولم يصم (لم يصح له- فقيه) شهر رمضان ولم يدر أي شهر هو؟ قال: «يصوم شهراً (و- كا) يَتَوَخَّاهُ وَيُحْسِبُ، فإن كان الشهر الذي صامه قبل (شهر- فقيه) رمضان لم يُجْزِهِ وإن كان بعد (شهر فقيه- يب ط) رمضان أُجْزِئَهُ»^٣.
ورواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن الحسن بن علي بن (عن- خ) عبد الله بن المغيرة عن عبيس بن هشام ورواه الصدوق في الفقيه عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (أبي العلاء- خ ل).

والظاهر إشتباه نسخة التهذيب (عن- خ). ثم الحديث يدل على عدم اعتبار قصد الأداء والقضاء في صحة الصوم. وهل يتعدى منه إلى سائر الواجبات؟ فيه وجهان.

١٨. حكم صيام يوم الشك

[١/٦٣١٣] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن وهب قال: قلت

١. الكافي، ج ٤، ص ٧٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٧٨؛ الإستبصار ج ٢، ص ٧٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٧.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٧٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٢٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٨٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣١٠؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٣٠-٣٣١.

لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك؟ فقال: «هو شيء وُقِّقَ له»^١.

[٢/٦٣١٤] وعلي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن سماعة قال: سألته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري أهو من شعبان أو (ام-يب) من شهر رمضان فصامه فكان من شهر رمضان قال: «هو يوم وُقِّقَ له ولا قضاء عليه»^٢.
ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني بأدنى تفاوت.

[٣/٦٣١٥] وعن العدة عن أحمد بن محمد عن محمد بن أبي الصُّهبان عن علي بن الحسن بن رباط عن سعيد الأعرج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتى صمت اليوم الذي يُشكُّ فيه وكان (فكان-كا ط) من شهر رمضان أفأقضيه؟ قال: «لا، هو يوم وُقِّقَ له»^٣.
ورواه في التهذيبين عن الكليني وفي نسخة من الكافي والإستبصار: علي بن الحسين بن رباط. وفي نسخة من التهذيب علي بن الحسن بن زياد.
أقول: الظاهر عدم صحتهما.

[٤/٦٣١٦] التهذيبان: عن الحسين سعيد عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم وأبي أيوب عن محمد بن مسلم (سالم-يب ط) عن أبي جعفر عليه السلام: في الرجل يصوم (في-يب في) اليوم الذي يشك فيه من رمضان فقال: «عليه قضاؤه وإن كان كذلك»^٤.
أقول: حمله الشيخ عليه السلام على من صامه بنية أنه من شهر رمضان وتقدم ما يتعلق به في الباب (٩).

١٩. جواز ارتكاب المفطرات في الليل حتى يتبين الفجر

[١/٦٣١٧] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وعن أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار جميعاً عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما عليه السلام في قول الله عز وجل: أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ الآية فقال: «نزلت في خَوَات بن جبير (حنين-خ ل كا) الأنصاري وكان مع النبي عليه السلام في الحندق وهو

١. الكافي، ج ٤، ص ٨٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٣٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٨١؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٣٤.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٨٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٣٤.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٣٧.

صائم فَأَمْسَى وهو على تلك الحال وكانوا قبل أن تنزل هذه الآية إذا نام أحدهم حرم عليه الطعام والشراب. فجاء حَوَات إلى أهله حين أمسى فقال: هل عندكم طعام فقالوا: لا لائِئَمْ (فتم-خ ل-أقم حتى-يب) حتى تُصلح لك طعاماً فَأَتَكِي فنام فقالوا له: قد فعلت قال: نعم، فبات على تلك الحال فأصبح ثم غداً إلى الخندق فجعل يُغَسِّي عليه فَرَبَه رسول الله ﷺ فلما رأى الذي به أخبره كيف كان أمره فأنزل الله عز وجل فيه الآية: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْمَخِيطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْمَخِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت.

[٣/١٠] وعن العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عاصم بن حميد (عن محمد بن قيس-يب ط) عن أبي بصير (ليث المرادي-فقيه) قال: سألت أبا عبد الله ﷺ فقلت: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحل الصلاة (صلاة الفجر) فقال: «إذا اعترض الفجر وكان كالقُبْطِيَّةِ البيضاء فَمَنْ يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاة صلاة الفجر قلت: فلسنا في وقت إلى أن يَطْلُع شعاع الشمس؟ فقال: هيهات أين تذهب؟ (بك-فقيه خ) تلك صلاة الصبيان»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت والصدوق عن عاصم بن حميد في الفقيه.

ثم القبطية ثياب منسوبة إلى القبط.

[٣/١٠] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير المكفوف قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن الصائم متى يحرم عليه الطعام فقال: «إذا كان الفجر كالقُبْطِيَّةِ البيضاء قلت: متى تحل الصلاة؟ فقال إذا كان كذلك فقلت: ألسنت في وقت من تلك الساعة إلى أن تطلع الشمس فقال: لا إنما نَعْدُها صلاة الصبيان ثم قال: إنه لم يكن يحمد الرجل أن يصلّي في المسجد ثم يرجع فيتبه أهله وصبيان»^٣.

ثم المظنون وحدة الرواية وما قبلها وإنما نقلت بالفاظ مختلفة والجمع بينهما على نسخة الفقيه يقتضى الحكم باتحاد المكفوف مع ليث المرادي لكن الظاهر-كما حقق في محله-أن أبا بصير المكفوف غير ليث المرادي، فهما حديثان جزماً وقد مرّ في بحث أوقات الصلاة.

١. الكافي، ج ٤، ص ٩٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٤٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٩٩؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٤٥.

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٩ والإستبصار، ج ١، ص ٢٧٦.

[٤/٦٣١٨] الكافي: عن علي بن إبراهيم عن أبيه وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود فقال: «يباض النهار من سواد الليل قال: وكان بلال يؤذن للنبي صلى الله عليه وآله وابن أم مكتوم وكان أعمى يؤذن بليل ويؤذن بلال حين يطلع الفجر فقال النبي صلى الله عليه وآله: إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد أصبحتم»^١.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت.

٢٠. حكم من نظر فأكل ثم نظر فرأى الفجر وحكم من أكل بلا نظر

[١/٦٣١٩] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن رجل تسخر ثم خرج من بيته وقد طلع الفجر وتبين فقال: «يتم صومه ذلك (اليوم-خ كا) ثم ليقضه فإن تسخر في غير شهر رمضان بعد الفجر أفطر، ثم قال: إن أبي كان ليلة يصلي وأنا أكل فانصرف فقال: أما جعفر فقد أكل وشرب بعد الفجر فأمرني فأفطرت ذلك اليوم في غير شهر رمضان»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير.
أقول: والمتيقن إن الصادق عليه السلام كان متميزاً ففعل ولم يلتفت إلى طلوع الفجر فتدل الرواية على عدم عصمة الإمام من الغفلة والسهو وعدم العلم بالموضوعات الخارجية من ابتداء الولادة كما ربما يقال.

وتدل الرواية أيضاً على حكم كلي آخر كما تدعمه روايات أخرى وهو وجوب الإمساك وإتمام الصوم الفاسد في رمضان لجهة من الجهات في شهر رمضان تعبداً مع وجوب القضاء بل وحتى مع الكفارة فلا حظ.

[٢/٦٣٢٠] الكافي: (محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان-معلق) عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار قلت: لأبي إبراهيم عليه السلام: يكون عليّ اليوم واليوماً من شهر رمضان فأتسخر مصباحاً أفطر ذلك اليوم وأقضي مكان ذلك اليوم يوماً آخر أو أتم على صوم ذلك اليوم وأقضي يوماً آخر؟ فقال: «لا، بل تفطر ذلك اليوم، لأنك أكلت مصباحاً وتقضي يوماً آخر»^٣.

١. الكافي، ج ٤، ص ٩٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٤-١٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٤٦.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٩٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٩٧.

[٣/٦٣٢١] وعلي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أُمِرُ الجارية أن تنظر طلوع الفجر أم لا؟ فتقول: لم يطلع فأكل ثم أنظره فأجده قد طلع حين نظرت، قال: «تتم يومك ثم تقضيه أما إنك لو كنت أنت الذي نظرت ما كان عليك قضائه»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني ورواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن أبي عمير باختلاف في الألفاظ.

[٤/٦٣٢٢] الفقيه: عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج في شهر رمضان وأصحابه يتسَخَّرُون في بيت فنظر إلى الفجر فنادهم (إنه قد طلع الفجر - خ) فكف بعضهم وظن بعضهم (بعض وظن بعض - خ) أنه يسخر فأكل فقال: «يُتِمُّ ويقضي»^٢.

ورواه في الكافي عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان.

٢١. وقت الإفطار وحكم من أفطر قبل الوقت

[١/٦٣٢٣] التهذيب: عن أحمد بن محمد عن الحسين (بن سعيد - خ) عن فضالة عن أبان عن زارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن وقت إفطار الصائم قال: «حين يبدو ثلاثة أنجم وقال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فأفطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك قال: ليس عليه قضاء»^٣.

أقول: وجوب القضاء في الفرض السابق (في الرواية السابقة) وعدم وجوبه في فرض هذه الرواية مع وجود استصحاب بقاء الليل في الأول وبقاء النهار في الثاني بعيد في حد نفسه.

[٢/٦٣٢٤] الكافي: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن أبي بصير وسماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: في قوم صاموا شهر رمضان فغشتهم سحب أسود عند غروب الشمس فرأوا أنه الليل (فأفطر بعضهم ثم إن السحاب انحلى فإذا الشمس -

١. الكافي، ج ٤، ص ٩٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥١.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٣١ الطبعة المحققة؛ الكافي، ج ٤، ص ٩٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥٢.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٨.

كا) فقال: «على الذي أفطر صيام ذلك اليوم إن الله عز وجل يقول: ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضائه لأنه أكل متعمداً»^١.

و رواه في التهذيب: يبين عن الكليني.

وتقدم في كتاب الصلاة قوله في صحيح زرارة «إذا غاب القرص فإن رأيته بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك وتكف عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً».

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٠؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١٥؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥٧-٣٥٨.

أبواب نية الصوم

١. حكم من أصبح بلا نية ثم بداله التطوع أو قضاء شهر رمضان

[١/٦٣٢٥] التهذيب: الصفار عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له الرجل يصبح (و-خ) لا ينوي الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأي في الصوم فقال: «إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له (من-خ) يومه وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى»^١.
ورواه ثانياً عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم...

[٢/٦٣٢٦] عن أحمد بن محمد عن البرقي عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يدخل على أهله فيقول عندكم شيء وإلا صمت فإن كان عندهم شيء أتوه به وإلا صام»^٢.

[٣/٦٣٢٧] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد (عن محمد-خ) بن عيسى عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: «إذا لم يفرض (لم يعرض-خ) الرجل على نفسه صياماً ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً ولم يفطر فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر»^٣.

[٤/٦٣٢٨] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يبدو له بعد ما يُضْبَح ويرتفع النهار في صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان ولم يكن نَوَى ذلك من الليل قال: «نعم ليصمه وليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئاً»^٤.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦١.

٢. نفس المصدر.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦١.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦١.

[٥/٦٣٢٩] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت عن الرجل يقضي رمضان أنه أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بداله فقال: «إذا كان نوى ذلك من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه». قال: وسألت عن الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرتفع النهار أيصوم ذلك اليوم ويقضيه من رمضان وإن لم يكن نوى ذلك من الليل قال: «نعم يصومه ويعتد به إذا لم يحدث شيئاً»^١.

[٦/٦٣٣٠] وعنه عن معاوية بن حكيم عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام: عن الرجل يصبح ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان أنه أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النهار. فقال: «نعم له أن يصومه ويعتد به من شهر رمضان»^٢.

[٧/٦٣٣١] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن الحسين بن عثمان عن سماعة بن مهران عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة قال: «هو بالخيار ما بينه وبين العصر وإن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم فإن لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء»^٣.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد بأدنى تفاوت.

[٨/٦٣٣٢] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يصبح وهو يريد الصيام ثم يبدو له ويفطر قال: «هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. قلت: هل يقضيه إذا أفطر قال: نعم لأنها حسنة إراد أن يعملها فليتمها قلت: فإن رجلاً أراد أن يصوم إرتفاع النهار أيصوم؟ قال: نعم»^٤.

[٩/٦٣٣٣] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن النضر عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدا له أن يفطر فله

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٢.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٨.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٢٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٥.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٥.

أن يُفْطَرَ ما بينه وبين نصف النهار ثم يقضي ذلك اليوم فإن بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فانه يُحْسَبُ له من الساعة التي نوى فيها»^١.
أقول: اعتبار السند مبني على أن النضر هو ابن سويد.

[١٠/٦٣٣٤] التهذيبان: علي بن الحسن (بن فضال-صا) عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى يريد أن ينوى الصيام؟ قال: «هو بالخيار إلى أن تزول الشمس فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم وإن كان نوى الإفطار فليفطر. سُئِلَ: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال: لا. سُئِلَ: فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس؟ قال: قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه»^٢.

٢. حكم من أفطر في قضاء شهر رمضان

[١/٦٣٣٥] التهذيبان: عن سعد عن أبي جعفر عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضى شهر رمضان فقال: «إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه (و- صا) يصوم يوماً بدل (بدله- صا) يوم وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك»^٣.

[٢/٦٣٣٦] الكافي: عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تقضي شهر رمضان فيكرهها زوجها على الإفطار فقال: «لا ينبغي (لا يجوز- صا) له أن يكرهها بعد الزوال»^٤.

ورواه في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن فضالة.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٥-٣٦٦.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٣.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٨.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢٢ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٧٨.

[٣/٦٣٣٧] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن إسماعيل عن حماد بن عيسى عن حريز (بن عبدالله) عن زرارة قال: سألت أبا جعفر (أبا عبدالله) عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فأتى النساء؟ قال: «عليه من الكفارة ما على الذي أصاب في شهر رمضان (لأنّ - صا) ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان»^١.
أقول: يرّد علمه إلى من صدر عنه.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٢٢؛ التهذيب، ج ٢، ص ٢٧٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٦٩.

أبواب ما يجب الإمساك عنه

١. وجوب الإمساك عن الأكل والشرب والجماع والإرتماس

[١/٦٣٣٨] التهذيب: عن علي بن مهزيار عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء»^١.

و رواه أيضاً في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير ورواه ثالثاً في التهذيب عنه (قيل: السند الذي قبله مصدر بعنه عن أحمد عن البرقي وقبله أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد والذي قبله أحمد بن محمد بن علي بن محبوب. وفي الوسائل أرجع الضمير إلى ابن محبوب) عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير بلفظ: أربع خصال وتقدم ويأتي ما يدل عليه والحكم ضروري منصوص في الثلاثة الأولى في الكتاب العزيز فتأمل. واعلم أنه لا يصدق على أكل التراب والرماد والحصى ونظائرها الطعام وإن صدق عليها الأكل ويمكن أن يقال أن الحصر في الرواية يقتد إطلاق الأكل الوارد في الكتاب والسنة فيجوز أكل ما ليس بطعام فتأمل واعلم أن جامع أحاديث الشيعة أسقط كلمة النساء عن الحديث وهو من غلط الناسخ قطعاً.

٢. حرمة احتقان الصائم بالمايع دون الجامد

[١/٦٣٣٩] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام أنه سأل عن الرجل يحتقن تكون به العلة (علة - يب خ) في شهر رمضان فقال: «الصائم لا يجوز له أن يحتقن».

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٨٩، ٣١٩، ٣١٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨٠ و ٨٤ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٠.

و رواه الصدوق في الفقيه عن البرنظي^١.

[٢/١٣٤٠] الكافي: عن محمد بن يحيى عن العمر كى بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل والمرأة هل يصلح لهما أن يستدخلا الدواء وهما صائمان؟ قال: «لا بأس»^٢.

و رواه الشيخ في تهذيبه عن علي بن جعفر...

[٣/٦٣٤١] وعن أحمد بن محمد عن علي بن الحسين عن محمد بن الحسين عن أبيه قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ما تقول في التلطف^٣ يستدخله الانسان وهو صائم فكتب عليه السلام: «لا بأس بالجامد»^٤.

أقول: أحمد بن محمد إما العاصمي الثقة وإما ابن عقدة الذي رزقه الله حفظاً عالياً وسيعاً. وعلي بن الحسين محرف علي بن الحسن ظاهراً كما في غير مورد والمراد به هو حفيد فضال فإن كلاً من العاصمي وابن عقدة يروى عنه الكليني عليه السلام وهما يرويان عن علي بن الحسن بن فضال ولعل ابن عقدة أكثر رواية من علي والله العالم.

وأما محمد بن الحسين فيمكن أن يكون حفيد ابن أبي الخطاب لكنني لا أذكر مورداً روى محمد بن الحسين المذكور عن أبيه المجهول إلا نادراً على ما هو بياني. ويمكن أن يكون غيره والقول الأسهل أن الحسين محرف الحسن والمراد بمحمد بن الحسن هو أخو علي بن الحسن والمراد بالأب هو الحسن بن فضال فكلمة الحسين في موردين من هذا السند محرفة الحسن والسند على هذا الفرض معتبر.

فإن محمداً أخا علي وإن لم يوثق ولم يحسن إلا أن وصفه بالفقيه أي عدّه من فقهاء أصحابنا يكفي في حسنه إن شاء الله ويحتمل زيادة كلمة محمد بن الحسين في سند الكافي بقرينة سند التهذيب: أحمد بن محمد عن علي بن الحسن عن أبيه قال: (ثم نقل المتن الكافي المتقدم) إذ يبعد نقل متن واحد من راويين كاتبين إلى الإمام عليه السلام بقي في السند أمر آخر وهو أن طريق الشيخ إلى العاصمي غير مذكور في المشيخة وطريقه إلى ابن عقدة فيها غير معتبر كما يقال، فكلال المتنين يسقط عن الاعتبار أي متن الكافي ومتن التهذيب.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٠ و التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٥.

٣. قبل التلطف ادخال شيء في الفرج.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١١٠ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٦.

فإنه يقال: طريق الشيخ في الفهرست إلى العاصمي معتبر وهو الشيخ المفيد عن الشيخ ابن الجنيد وهما من مشايخ الإمامية وأكابرهم وثقاتهم والظاهر أنهما شيخاء اجازة وطريق الشيخ إلى ابن عقدة يمكن الاعتماد عليه فإن الوساطة بين الشيخ عليه السلام وابن عقدة وإن كان مجهولاً عندنا لكنه شيخ اجازة لا شيخ رواية كما قبلنا روايات محمد بن إسماعيل في الكافي والملاك واحد. والله العالم.

وأما الحكم الفقهي في الباب فهو كراهة الاحتقان بالمناع دون الحرمة لصحيح محمد بن مسلم المتقدم في الباب الأول وتحقيقه في الفقه.

٣. وجوب الإمساك عن القيء تعمداً

[١/٦٣٤٢] الكافي: عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وعن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار جميعاً عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تقيأ الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم وإن ذرعه^١ (القيء - يب) من غير أن يتقيأ فليتم صومه»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٢/١٠] وعن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تقيأ الصائم فقد أفطر وإن ذرعه من غير أن يتقيأ فليتم صومه»^٣.
ورواها الشيخ في تهذيبه عن الكليني. والحديثان واحد والسند مختلف واختلاف الألفاظ من الحلبي ظاهراً.

[٣/٦٣٤٣] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن القلس^٤ يفطر الصائم؟ قال «لا»^٥.

ورواه الصدوق في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم.

١. يعني إن غلبه القيء من غير أن يتعمد.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٧.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٨.

٤. أي خرج الطعام من بطنه إلى فمه.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٨.

[٤/٦٣٤٤] وعنه عن أحمد بن محمد عن أحمد بن الحسين (الحسن - خ ل ص) عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم قال: «ليس بشيء»^١.

[٥/٦٣٤٥] التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام أفطره (ذلك - خ) قال: «لا، قلت: فان ازدرده بعد أن صار على لسانه قال: لا يفطره ذلك»^٢.

يأتي ما ينافي الباب باطلاقه في الباب (٢١).

[٦/٦٣٤٦] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يذرعه القيء وهو صائم؟ قال: «يتم صومه ولا يقضي»^٣.

[٧/٦٣٤٧] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسين (الحسن - خ) عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم قال: «ليس بشيء»^٤.

أقول: الظاهر أن نسخة الحسن هي المعتبرة بقرينة سائر الأسانيد.

[٨/٦٣٤٨] التهذيب: علي بن الحسن عن علي بن أسباط عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القلس أفطر الصائم قال: «لا»^٥.
[٩/٦٣٤٩] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سئل أبو جعفر عليه السلام عن القلس يفطر الصائم قال: «لا»^٦.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٩.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٨.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٧٩.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٥.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١٠٨ والفقيه، ج ٢، ص ٦٩.

ورواه الصدوق عن العلاء عن محمد بن مسلم في الفقيه.
 قيل: القلس خروج الطعام أو الشراب من البطن إلى الفم.
 ويأتي في الباب ٢١ إن القيء لا يفطر الصوم.

٤. حكم ارتماس الرأس في الماء واستنقاء المرأة

[١/٦٣٥٠] الكافي: عليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصائم يستنقع في الماء ولا يرتمس رأسه»^١. ورواه الشيخ في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير. واستنقع في الماء: ثبت فيه ويتبرّد. [٢/٦٣٥١] وبالإسناد عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يرتمس الصائم والمحرم رأسه في الماء»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيبين عنه (أي عن الحسين بن سعيد أو عن محمد بن أبي عمير) عن حماد بتفاوت ما.

[٣/٦٣٥٢] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عليه السلام (عن علي بن الحكم - ثل) عن صفوان عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم»^٣.

[٤/٦٣٥٣] وبالإسناد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الصائم يستنقع في الماء ويصّب على رأسه ويتبرّد بالثوب وينفح بالمزوّخة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه في الماء»^٤.
 ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني. بأدنى تفاوت.

[٥/٦٣٥٤] الفقيه: سأل حنان بن سدير أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء قال: «لا بأس ولكن لا يغمس فيه والمرأة لا تستنقع في الماء لأنها تحمل الماء بقبلها»^٥.
 [٦/٦٣٥٥] التهذيبان: عن سعد بن عبد الله عن عمران بن موسى عن محمد بن الحسين

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٨٠.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٣ و الإستبصار، ج ٢، ص ٨٤.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٣٥٣ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٨٠.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٠٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨٤ و جامع أحاديث الشيعة، ج ٤، ص ٣٨١.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٧١.

عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل صائم إرتس في الماء متعمداً أعليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: «ليس عليه قضاء ولا يعودن»^١. أقول: وهذه الرواية قرينة معتمدة عليها على أن الإرتس حرام تكليفي لا مبطل للصوم ولا يسمع دعوى صراحة ما مر في ابتداء الباب الأول على خلافه فإن الحرام يضر الصائم وأي ضرر أعظم من استحقاق العقاب وعصيان الترتب وإن صح صومه لكن رواه الشيخ ثانياً في تهذيبه عن محمد بن الحسين عن أبي جميلة عن إسحاق بن عمار فلم يعلم أن الصحيح هو عبد الله بن جبلة الثقة أو هو أبو جميلة الضعيف لكن الذي يسهل الخطاب أن سند الشيخ إلى محمد بن الحسين غير مذكور في المشيخة ومجهول في الفهرست لجهالة ابن أبي جيد على الأظهر. ثم الظاهر أن محمد بن الحسين هو حفيد أبي الخطاب الثقة المشهور لا تنصرف اللفظ إليه. وأما عمران بن موسى فاستظهر سيدنا الاستاذ الخوئي رحمته في معجمه أنه رجل واحد أشعري وزيتوني وقد وثقه النجاشي بعنوان الزيتوني فليس الاسم بمشترك حتى يسقط الرواية لتردد عمران بين الثقة والمجهول.

٥. القضاء والكفارة بالجماع والامناء

[١/٦٣٥٦] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، فقال: «إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: هلكت يا رسول الله. فقال صلى الله عليه وآله: ما لك؟ فقال: النار يا رسول الله، قال: وما لك؟ قال: وقعت على أهلي. فقال صلى الله عليه وآله: تصدق واستغفر (ربك - يب صا) فقال الرجل: فوالذي (والذي) عظم حَقُّك ما تركت في البيت شيئاً (لا) قليلاً ولا كثيراً. قال: فدخل رجل من الناس بمكمل من تمر فيه عشرون صاعاً يكون (عشرة أصوع بصاعنا - يب كا) فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: خذ هذا التمر فتصدق به، فقال: يا رسول الله على من أتصدق به وقد أخبرتك أنه ليس في بيتي قليل ولا كثير قال صلى الله عليه وآله: فخذ وأطعمه عيالك واستغفر الله عز وجل قال: فلما خرجنا (رجعنا. يب) قال أصحابنا إنه بدأ بالعتق قال: فقال: إعتق أو صم أو تصدق»^٢.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٠: الإستبصار ج ٢، ص ٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٨٢.
٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٢: التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٦: الإستبصار ج ٢، ص ٨١: الفقيه، ج ٢، ص ٧٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٨٩.

و رواه الشيخ في التهذيب عن الكليني ويظهر من ذيل الرواية سقوط شيء من الصدر والمطلوب واضح. وأشار الصدوق إليه في الفقيه.

[٢/٦٣٥٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً قال: «يتصدق بما يطيق (بقدر ما يطيق - خ)»^١.

و رواه الشيخ في التهذيب عن الكليني ورواه ثانياً في تهذيبه عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير.

[٣/٦٣٥٨] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبت بأهله في شهر رمضان حتى يمضي قال: «عليه (من الكفارة - كما خ يب) مثل ما على الذي يجامع»^٢.

و رواه الشيخ في التهذيب تارة عن الكليني وأخرى في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن صفوان ويأتي ما يتعلق به وتقدم ما يتعلق به في الباب الثاني من أبواب نية الصوم ولاحظ روايات الباب (١١) فإن المفهوم منها حرمة الإماء.

[٤/٦٣٥٩] الفقيه: عمار بن موسى الساباطي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينسي وهو صائم فيجامع أهله؟ فقال: «يغتسل ولا شيء عليه»^٣.

و رواه الشيخ في التهذيب عن سعد عن أحمد الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار مجذف جملة (ينسي) ولكن حملة على النسيان.

٦. الإحتلام في نهار شهر رمضان لا يضطر الصوم

[١/٦٣٦٠] الفقيه: سأله (أي أبا عبد الله عليه السلام) العيص بن القاسم عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل قال: «لا بأس»^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٦ و ج ٨، ص ٣٢٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨١ و ٩٦ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٩٠.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٣؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٩٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٣ و ٢٠٦ و ج ٥، ص ٣٢٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨١.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٨ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١٠، ص ٣٩٢.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٧٥ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٣٩٩.

[٢/٦٣٦١] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير قال: وسألته عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم صومه كما هو؟ فقال: «لا بأس»^١. أقول: الحديث في المصدر ليس بمضمر بل روى عن الصادق عليه السلام وإنما نقلناه جزأً منها ويأتي صدرها في الباب التاسع الآتي. ويأتي ما يدل عليه في الباب (٩) في رواية ابن بكير وفي الباب ٢٢ من رواية عبد الله.

٧. حكم البقاء على الجنابة متعمداً والنوم عليها

[١/٦٣٦٢] التهذيبان: الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح قال: «يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً» (وقضى ذلك اليوم ويتم صيامه^٢ ولن يدركه أبداً-خ) قال وقال: إنه لخليق أن لا يدركه أبداً^٣.

[٢/١٠] وعن سعد عن محمد بن الحسين (الحسن-خ يب) ومحمد بن علي عن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن حبيب الخثعمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر»^٤. ورواه أيضاً في الإستبصار عن محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد عن حماد.

أقول: وثق النجاشي حبيب بن المعلل الخثعمي وأما حبيب بن المعلل الخثعمي فهو مجهول بعنوانه فإن تم اتحادهما كما عن بعضهم فالرواية معتبرة وإلا فحبيب الخثعمي مشترك فلا تكون الرواية بمعتبرة.

[٣/٦٣٦٣] التهذيبان: عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٠٠.

٢. وجوب الانمام مثل هذا الصوم تعدياً تأديبياً. يدل عليه جملة من الروايات كما اشترنا إليه سابقاً في صدره تعمد الاطفار وسهوه ونسيانه.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٠٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٣ والإستبصار، ج ٢، ص ٨٨.

صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان في (من- يب خ) أول الليل فأخّر الغسل حتى يطلع الفجر قال: «يتم صومه ولا قضاء عليه»^١.

[٤/٦٣٦٤] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام (الرضا- خ صا) قال: سألت عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان أو أصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال: «يُتِمُّ ذلك اليوم وعليه قضاؤه».

[٥/٦٣٦٥] الكافي: علي عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام إنه قال: في رجل احتلم أول الليل أو أصاب من أهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح قال: «يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر (من- خ) شهر رمضان ويستغفر ربّه»^٢.

[٦/٦٣٦٦] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألت عن الرجل (يصيب الجارية- خ كا) تصيبه الجنابة في (شهر- كا خ ل) رمضان ثم ينام قبل أن يغتسل قال: «يتم صومه ويقضي ذلك اليوم إلا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر فان انتظر ماء يسخن أو يستقي فطلع الفجر فلا يقضي يومه (صومه- خ)» ورواه الشيخ في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء».

أقول: العمدة سند الشيخ، فان سند الكافي فيه احتمال الارسل فإني في اتصال رواية محمد بن الحسين عن العلاء في تردد.

[٧/٦٣٦٧] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى وفضالة بن أيوب عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب من (في- صا) أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال: «ليس عليه شيء قلت: فانه استيقظ ثم نام حتى أصبح قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة»^٣.

[٨/٦٣٦٨] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يُجْنِبُ في شهر رمضان (ثم ينام- خ

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٠: الإستبصار ج ٢، ص ٨٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٤.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٢: الإستبصار ج ٢، ص ٨٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٥.

فقيهه) ثم يستيقظ ثم ينام حتى يُصْبِحُ قال: «يَتَمَّ (يصومه - خ ل يب) يومه ويقضي يوماً آخر وإن لم يستيقظ حتى يُصْبِحَ أتمَّ يومه (صومه - خ ل - فقيهه) وجاز له»^١.
و رواه الصدوق في الفقيه عن ابن أبي يعفور.
و اعتبار سنده إليه مبني على الاحتياط.
ونقله في جامع أحاديث الشيعة باختلاف النسخ فانظرو.

[٩/٦٣٦٩] الفقيه: عن ابن أبي نصر عن أبي سعيد القمط أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عمن أجنب في أول الليل في شهر رمضان فنام حتى أصبح قال: «لا شيء عليه وذلك إن جنابته كانت في وقت حلال»^٢.

أقول: أبو سعيد القمط مشترك بين خالد بن سعيد الثقة وصالح بن سعيد المجهول وقيل إن المشهور هو الأول فينصرف اللفظ إليه ولكي لم أحرز الشهرة.

و لاحظ إطلاق ما مرَّ في الباب (٦) وتقدم ما يتعلق بصوم المستحاضة في كتاب الطهارة ويأتي في الباب (٩) ما يتعلق به وفي الباب ١٥ من أبواب من يجب عليه الصوم.

٨. حكم الجنابة في قضاء شهر رمضان

[١/٦٣٧٠] الفقيه: سأل أبا عبد الله عليه السلام عبد الله بن سنان عن الرجل يقضي (شهر) رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى (يجيء) آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع قال: «لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره»^٣.

و رواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان.
[٢/٦٣٧١] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحجال عن ابن سنان قال: كتب أبي إلى أبي عبد الله عليه السلام وكان يقضي شهر رمضان وقال: «إني أصبحت بالغسل وأصابني جنابة فلم أغتسل حتى طلع الفجر فاجابه عليه السلام: «لا تصم هذا اليوم وصم غداً»^٤.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢١١؛ الإستبصار ج ٢، ص ٨٦ والفقيه، ج ٢، ص ١١٩ الطبعة المحققة.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٠٧.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧٥؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٠٨.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٠٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٠٨.

٩. حكم تعمّد البقاء على الجنابة في الصوم المندوب

[١/٦٣٧٣] الكافي: عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح أيصوم ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال: «أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار؟ قال: وسألته عن الرجل يحتلم بالتهار في شهر رمضان يتم صومه كما هو؟ فقال: لا بأس»^١.
[٢/٠] الفقيه: روى عبد الله بن المغيرة عن حبيب الخثعمي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن التطوع وعن هذه الثلاثة أيام إذا أجنبت من (في-خ) أول الليل فاعلم أني (قد-خ) أجنبت متعمداً فأنا ما حتى ينفجر الفجر أصوم أو لا أصوم؟ قال: «صم»^٢.
أقول: مرّ الكلام حول حبيب المذكور عن قريب.

١٠. الأكل والشرب نسياناً لا يفطران الصوم

[١/٦٣٧٣] الكافي: عليّ عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل نسي فأكل وشرب ثم ذكر، قال: «لا يفطر إنما هو شيء رزقه الله عزّ وجلّ فليتم صومه»^٣.
ورواه الصدوق في الفقيه عن الحلبي والشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير.

[٢/٦٣٧٤] التهذيب: الحسين بن سعيد عن الحسن عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: من صام فنسي فأكل وشرب فلا يفطر من أجل أنه نسي فإنما هو رزق رزقه الله عزّ وجلّ فليتم صومه»^٤.
ورواه أيضاً فيه عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن الحسن عن يوسف بن عقيل.

[٣/٦٣٧٥] وعن سعد عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن وهيب (وهب-خ)

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٠٩.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٤٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٠.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٨ و٢٧٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٠.

بن حفص عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صام يوماً نافلة فأكل وشرب ناسياً قال: «يتمّ يومه ذلك وليس عليه شيء». أقول: ويأتي في باب الكفارة ما يتعلق بالمقام.

١١. حكم ملاعبة الصائم والصائمة كالتيقيل واللمس ونحوهما

[١/٦٣٧٦] الكافي: علي بن إبراهيم أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تنقض القبلة الصوم»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير فضالة عن جميل (حميد - خ - يب) عن زرارة (وأبي بصير - صا) عن أبي جعفر عليه السلام.

[٢/٦٣٧٧] التهذيب: عنه عن أحمد بن محمد عن الحسين عن التّضّرين سويد عن زرعة عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصائم يُقْتَل؟ قال: «نعم ويعطى لسانه تمّصه»^٢.

واعتبار الرواية مبني على ما استظهره في جامع أحاديث الشيعة تبعاً للوافي والوسائل من إرجاع الضمير المجرور (عنه) إلى ابن محبوب. لكن لا قرينة لفظية عليه بل على خلافه وهذه الكلمة (أي كلمة: عنه) مكرر في سبعة أسانيد متوالية في التهذيب (ج ٤، ص ٣١٨ و ٣١٩) والسهو من الشيخ عليه السلام ظاهراً والله العالم.

ثم الظاهر أن مرادهم بـ «ابن محبوب» هو محمد بن علي بن محبوب دون الحسن بن محبوب. [٣/١٠] وعن محمد بن أحمد عن أحمد بن محمد عن أحمد العلوي عن العمري البوفكي (النوفلي - خ) عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرجل الصائم أنه أن يمص لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك؟ قال: «لا بأس»^٣.

أقول: في العلوي بحث.

[٤/٦٣٧٨] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن محمد بن مسلم

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٢١٣.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٤.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٤.

وزارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه سأل: هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان فقال: «إني أخاف فليتنتزه (فليتزنه-خ ل صا) عن ذلك إلا أن يثق أن لا يسبقه منيه».

ورواه الشيخ في الإستبصار: عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين^١.

[٥/٦٣٧٩] الكافي: العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن داود بن النعمان عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الصائم يقبل الجارية والمرأة، فقال: «أما الشيخ الكبير مثلي ومثلك فلا بأس وأما الشاب الشَّبِيُّ فلا لأنه لا يُؤْمَنُ والقُبْلَةُ إحدى الشهوتين قلت: فما ترى في مثلي تكون له الجارية فيلاعها فقال لي: إنك لشبق يا باحازم كيف طعمك؟ قلت: إن شبت أضرني وإن جعت أضعفني قال: كذلك أنا فكيف أنت والنساء قلت: ولا شيء قال: ولكني يا باحازم ما أشاء شيئاً يكون ذلك مني إلا فعلت»^٢.
أقول: طعمك أي أكلك.

[٦/٦٣٨٠] الكافي: علي عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد (جميعاً-خ) عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن رجل يمس من المرأة شيئاً يفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال: «إن ذلك يكره للرجل الشاب مخافة أن يسبقه المني»^٣.

[٧/٦٣٨١] التهذيبان: أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن (محمد بن-يب) أبي حمزة عن (الفقيه) رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لامس جارية في شهر رمضان فأمدى؟ قال: «إن كان حراماً فليستغفر الله استغفار من لا يعود أبداً ويصوم يوماً مكان يوم. وإن كان من حلال فليستغفر الله ولا يعود أبداً ويصوم يوماً مكان يوم»^٤.

أقول: يشكل صدور المتن بتمامه وترتيبه من الإمام عليه السلام فلا يعتمد عليه وعن الشيخ عليه السلام حمله على الإستحباب لأن الإمداء ليس مما يفسد الصيام.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٨٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٤.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٦.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٢ و٣٢٠؛ الإستبصار ج ٢، ص ٨٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤١٧.

١٢. حكم دخول الماء في الحلق في الوضوء

[١/٦٣٨٣] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد (عن الحلبي-يب) عن أبي عبد الله عليه السلام في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء (في-يب) حلقه فقال: «إن كان وضوئه لصلوة فريضة فليس عليه شيء وإن كان وضوئه لصلاة نافلة فعليه القضاء».^١ ورواه الشيخ عليه السلام في التهذيب عن أحمد بن محمد بن الحسن عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وفيه: «فليس عليه قضاء» مكان «فليس عليه شيء».

١٣. جواز أن يستاك الصائم

[١/٦٣٨٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يستاك الصائم أي ساعة من النهار أحب».^٢ [٢/٦٣٨٤] التهذيب: علي بن الحسن عن علي بن أسباط عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم أي ساعة يستاك من النهار؟ قال: «متى ما شاء».^٣

ورواه بنفس السند في التهذيب وفيه العلا عن القلا قال يستاك الصائم أي النهار شاء ولا يستاك بعود رطب ويستنقع في الماء ويصّب على رأسه ويتبرّد بالثوب وينضح المروحة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه في الماء كما مرّ سابقاً.

[٣/٦٣٨٥] التهذيبان: علي بن الحسن (بن فضال-يب) عن أيوب بن نوح عن عبد الله بن المغيرة عن سعد بن أبي خلف قال: حدثني أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يستاك الصائم بعود رطب».^٤

[٤/٦٣٨٦] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد (عن الحسن-يب) عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: أيستاك الصائم بالماء وبالعود الرطب يحمد طعمه فقال: «لا بأس به».^٥

١. الكافي، ج ٤، ص ١٠٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٠.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٢.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٢-٤٢٣.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٩٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٤.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٩١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٤.

ورواه الشيخ في التهذيب أيضاً عن محمد (بن علي بن محبوب) عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن صفوان.

[٥/٦٣٨٧] الكافي: عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الصائم (أ) يستاك (بالماء - يب) قال: «لا بأس به وقال لا يستاك بسواك رطب»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن محمد (بن علي بن محبوب) عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير بأدنى تفاوت.

[٦/٦٣٨٨] وعنه عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنه كره للصائم أن يستاك بسواك رطب وقال لا يضرك أن يبل سواكه بالماء ثم ينفضه حتى لا يبقى فيه شيء»^٢.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

١٤. حكم نزع الضرس

[١/٦٣٨٩] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن (الحسين - خ) عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الصائم ينزع ضرسه قال: «لا ولا يؤذى فاه (فه - فقيه) ولا يستاك بعود رطب»^٣.
ورواه الصدوق في الفقيه عن عمار بحذف الجملة الأخيرة.

١٥. جواز ذوق المرق ومضغ الطعام

[١/٦٣٩٠] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا بأس بأن يذوق الرجل الصائم القدر»^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٢ والتهذيب، ج ٤، ص ٣٢٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٣؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٤٢٥.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١١٢ والفقيه، ج ٢، ص ٧٠.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣١١ والإستبصار، ج ٢، ص ٩٥.

[٢/٦٣٩١] وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي أنه سئل عن المرأة الصائمة تطبخ القِدْر فتذوق المَرَقَ تنظر إليه فقال: «لا بأس وسُئِلَ عن المرأة تكون لها الصبي وهي صائمة فتمضغ له الخبز (و) تطعمه فقال: لا بأس به والطير، إن كان لها»^١.
ورواه الكليني في الكافي عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام بأدنى تفاوت.

[٣/٦٣٩٣] التهذيب: علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الصائم يذوق الشراب والطعام يجد طعمه في حلقه قال: «لا يفعل قلت: فإن فعل فما عليه؟ قال: لا شيء عليه ولا يعود»^٢.

[٤/٦٣٩٣] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم أيدوق الشيء ولا يبيلعه قال: «لا»^٣.
و رواه الكليني عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد بحذف الهمزة الإستفهامية.

١٦. جواز أن يزدرد نخامته وحكم دخول ريق الغير في الجوف

[١/٦٣٩٤] الكافي: علي بن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته»^٤.

[٢/٦٣٩٥] التهذيب: محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى (عن ابن أبي عمير) عن ابن محبوب عن أبي ولاد الحنّاط قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني أقبل بنتاً لي صغيرة وأنا صائم فيدخل في جوفي من ريقها شيء، قال: «فقال لي: لا بأس ليس عليك شيء»^٥.
أقول: في الحديث بحث.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٩٥ والكافي، ج ٤، ص ١١٤.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٧.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٢؛ الإستبصار ج ٢، ص ٩٥؛ الكافي، ج ٤، ص ١١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٧.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١١٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٨.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٨.

١٧. حكم مضغ العلك ومض الخاتم

[١/٦٣٩٦] الكافي: عليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت (له) الصائم يمضغ العلك قال: «لا».^١

[٢/٦٣٩٧] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يا محمد إيتاك أن تمضغ علكاً فإني مضغت اليوم علكاً وأنا صائم فوجدت في نفسي منه شيئاً».^٢

[٣/٦٣٩٨] وعن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يعطش في شهر رمضان فقال عليه السلام: «لا بأس بأن يمض الخاتم».^٣

ورواه الشيخ في التهذيب عن أحمد بن الحسين.

١٨. جواز شمّ الريحان وكراهة التطيب بالمسك

[١/٦٣٩٩] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزین عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصائم يشمّ الريحان والطيب قال: «لا بأس به».^٤

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٢/٦٤٠٠] التهذيب: عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصائم أترى الرجل يشمّ الريحان أم لا ترى له ذلك؟ فقال: «لا بأس به».^٥

ورواه في الإستبصار عن الحسين بن سعيد بأدنى تفاوت.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٢٩.

٢. نفس المصدر.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١١٥؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٠.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١١٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦ والإستبصار، ج ٢، ص ٩٣.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٢.

[٣/٦٤٠١] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَرِهَ الْمَسْكَ أَنْ يَتَطَيَّبَ بِهِ الصَّائِمُ»^١.

١٩. جواز صب الدواء في الأذن والأنف للصائم

[١/٦٤٠٢] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الصائم يشتكى أذنه يصب فيها الدواء قال: «لا بأس به»^٢.
و رواه الشيخ عن الكليني في تهذيبه.

[٢/٦٤٠٣] علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يصب في أذنه الدهن قال: «لا بأس به»^٣.
و رواه الشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٣/٦٤٠٤] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان (عيسى - خ ي ب) قال: سأل ابن أبي يعفور أبا عبد الله عليه السلام وأنا أسمع عن الصائم يصب الدواء في أذنه قال: «نعم ويذوق المرق ويزق القُرْخ»^٤.

[٤/٠] التهذيب: عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن محمد بن علي الخزاز عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام: «إِنَّهُ كَرِهَ السَّعُوطَ لِلصَّائِمِ»^٥.
أقول: محمد بن علي الخزاز مهمل لم أجده في الرجال ويحتمل قويا كونه محرف محمد بن يحيى الخزاز بقرينة الراوي والمروي عنه ولأجله ذكرناه. والله العالم.

٢٠. حكم اكتحال الصائم

[١/٦٤٠٥] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الصائم يكتحل قال: «لا بأس به ليس بطعام ولا شراب»^٦.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٢ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٨ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٦.

٣. نفس المصدر.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣١٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٥ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٦.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٤.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١١١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٨ و الإستبصار، ج ٢، ص ٨٩.

و رواه أيضاً عن عليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سليم (سليمان-خ ل) الفراء عن غير واحد عن أبي جعفر عليه السلام ورواه الشيخ تارة في تهذيبه عن الكليني وأخرى في إستبصاره عن أحمد بن محمد.

أقول: إن كان الراوي سليم الفراء فهو ثقة وإن كان سليمان مولى طربال فهو مجهول إن لم يتحد مع سليم الفراء.

[٣/٦٤٦] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام إنه سئل عن المرأة تكتحل وهي صائمة فقال: «إذا لم يكن كحلاتجدها له طعاماً في حلقها فلا بأس»^١.

[٣/٦٤٧] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصائم إذا اشتكى عينه يكتحل بالذُّرُور وما أشبهه (أشبه ذلك-صا) أم لا يسوغ له ذلك؟ فقال: «لا يكتحل»^٢.

[٤/٦٤٨] وعنه عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يكتحل وهو صائم فقال: «لا، إني أخوف أن يدخل رأسه»^٣.

[٥/٦٤٩] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن من يصيبه الزمّد في شهر رمضان هل يذُرُّ عَيْنَه بالتهار وهو صائم؟ قال: «يذُرُّها إذا أفطر ولا يذُرُّها وهو صائم»^٤.
أقول تقدم في الباب (١٥) ما يفسر بعض هذه الروايات فلاحظ.

٢١. حكم الاحتجام ودخول الحمام والسعوط

[١/٦٤١٠] الكافي: عن أحمد بن محمد عن علي بن الحسن (الحسين-خ كا) عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن رباط (اسباط-يب خ) عن ابن مسكان عن ليث

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٩: الإستبصار، ج ٢، ص ٩٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٨.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٩: الإستبصار، ج ٢، ص ٨٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٣٩.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٩: الإستبصار، ج ٢، ص ٨٩.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١١١.

المراذي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتجم ويصب في أذنه الدهن قال: «لا بأس إلا السعوط فإنه يكره»^١.

ورواه الشيخ عن الكليني في التهذيب.

أقول: علي بن رباط مجهول ولا يبعد أنه علي بن الحسن بن رباط الثقة فالرواية معتبرة وكذا إن صحت نسخة التهذيب وكان علي بن أسباط.

[٢/٦٤١١] التهذيبيان: عنه عن علي بن النعمان عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتجم فقال: «لا بأس إلا أن يتخوف على نفسه الضعف»^٢. وارجع الضمير المجزور (عنه) إلى الحسين بن سعيد في جامع أحاديث الشيعة والوافي والوسائل على خلاف الظاهر. والله العالم.

[٣/٦٤١٣] وعنه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام قال: «ثلاثة لا يفطرن الصائم (الصيام-خ ل) القيء والاحتلام والحجامة وقد احتجم النبي صلى الله عليه وآله وهو صائم وكان لا يرى بأساً بالكحل للصائم»^٣.

أقول: وقع هذا الحديث معطوفاً على سابقه في التهذيبيين كما قيل فالكلام في مرجع الضمير يعرف مما سبقه.

[٤/٦٤١٣] الكافي: علي عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الصائم أحتجم فقال: «إني أخوف عليه أما يتخوف على نفسه، قلت: ماذا يتخوف عليه؟ قال: الغشيان أو تُثَوَّرَ به مرّة قلت: رأيت أن قوي على ذلك ولم يخش شيئاً قال: نعم إن شاء (الله)»^٤. ورواه الشيخ في التهذيبيين عن الكليني.

أقول: الغشيان: الإغماء والمرّة خلط من إخلاط البدن كما قيل.

[٥/٦٤١٤] الفقيه: ولا بأس أن يحتجم الصائم في شهر رمضان. كذلك رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (و-خ) قال: «أتأ إذا أردنا أن نحتجم الصائم في شهر رمضان احتجمنا بالليل، قال: وسألت عن الصائم فقال: إني أخوف عليه ما يتخوف به على نفسه، قال:

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٠: التهذيب، ج ٤، ص ٢٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٤٠.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٠ والإستبصار، ج ٢، ص ٩٠.

٣. نفس المصدر.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٠٩: التهذيب، ج ٤، ص ٤٦١: الإستبصار، ج ٢، ص ٩١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٤٢.

قلت: ما (ذا) تتخوف عليه؟ قال: الغشي (أو) ان تشور به مِرَّةً قلت: أ رأيت إن قَوِيَّ على ذلك ولم يخش شيئاً قال: نعم إن شاء وكان أمير المؤمنين عليه السلام يكره أن يحتجم الصائم خشية أن يغشي عليه فيفطر.^١

[٦/٦٤١٥] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بأن يحتجم الصائم إلّا في (شهر- صا) رمضان فإنّي أكره أن يغتزر (يضرخ- صا) بنفسه إلّا أن (لا- صا) يخاف على نفسه وإنا إذا أردنا الحجامة في رمضان احتجمنا ليلاً».^٢

[٧/٦٤١٦] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام إته سأل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال: «لا بأس ما لم يخش ضعفاً».^٣
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني والصدوق في الفقيه عن العلاء.

٢٢. الصوم من المعاصي

[١٧/٦٤١٧] الكافي: علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا صمت فليصم (معك- يب خ) سمعك وبصرك وشعرك وجلدك وعَدَدَ أشياء غير هذا وقال: «(و- يب) لا يكون يوم صومك كيوم فطرك».^٤
ورواه الشيخ في التهذيب عن علي بن مهزيار عن محمد بن أبي عمير.

[٢/٦٤١٨] التهذيب: عن علي بن مهزيار عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل (الفضل- يب ط) بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا صام أحدكم الثلاثة الأيام في الشهر فلا يجادلنّ أحداً ولا يجهلّ ولا يُسرّع إلى الحلف والإيمان بالله وإن جهل عليه أحد فليتحمل».^٥

ورواه الصدوق في الفقيه عن الفضيل والسند مورد للاحتياط.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٦٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٤٢.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٦٠ والاستبصار، ج ٢، ص ٩١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠٩؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٦١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٤٤.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٧٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٩٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٤٦.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٤٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٥٣.

٢٣. كراهة انشاد الشعر للصائم

[١/٦٤١٩] التهذيب: علي بن مهزيار عن محمد بن يحيى عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يكراه رواية الشعر للصائم والمحرم وفي الحرم وفي يوم الجمعة وأن يروى بالليل. قال: قلت: وإن كان شعر حق؟ قال: وإن كان شعر حق»^١. أقول: تقدم ما يدل عليه.

٢٤. التسحر أفضل ولو بشربة من الماء في شهر رمضان

[١/٦٤٢٠] الكافي: علي بن أبيه عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن السحور لمن أراد الصوم أوجب هو عليه؟ فقال: «لا بأس بأن لا يتسحر إن شاء وأما في شهر رمضان فإنه أفضل أن يتسحر ونحب أن لا يترك في شهر رمضان»^٢. [٢/٦٤٣١] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن السحور لمن أراد الصوم؟ فقال: «أما في شهر رمضان فإن الفضل في السحور (فليفعل - خيب) ولو بشربة من ماء وأما في التطوع فمن أحب أن يتسحر فليفعل ومن لم يفعل فلا بأس»^٣. ورواه الشيخ مكرراً في التهذيب عن الحسين بن سعيد بأدنى تفاوت. أقول: والرواية مضمرة.

[٣/٦٤٣٢] التهذيب: علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن حفص البخترى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أفضل سحورك السويق والتَّمْر»^٤.

٢٥. ما يستحب به الإفطار وحكم الإفطار قبل الصلاة

[١/٦٤٣٣] التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَفْطِرَ عَلَى اللَّبَنِ»^٥.

١. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٩٤.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٩٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٩٧ و ٣١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٦٢ و ٤٦٣.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٦٣.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٦٨.

و رواه البرقي في محاسنه عن أبيه ومحمد بن إسماعيل بن بزيع عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن إبراهيم.

[٢/٦٤٢٤] الفقيه: عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: سنل عن الإفطار قبل الصلاة أو بعدها؟ قال: «إن كان معه قوم يخشى أن يحبسهم عن عشاءهم فليفطر معهم وإن كان غير ذلك فليصل ويفطر»^١.

و رواه الكافي عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بلفظ: وليفطر.

[٣/٦٤٢٥] التهذيب: علي بن الحسن عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة وفضيل عن أبي جعفر عليه السلام في رمضان تصلي ثم تفطر إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الإفطار، فإن كنت معهم فلا تخالف عليهم وأفطر، ثم صل، وإلا فابدأ بالصلاة. قلت ولم ذلك؟ قال: «لأنه قد حضر فرضان: الإفطار والصلاة، فابدأ بأفضلهما وأفضلهما الصلاة. ثم قال: تصلي وأنت صائم فتكتب صلاتك تلك فتختم بالصوم أحب إلي»^٢.

٢٦. جواز اطعام الأجير الذي يصلي ولا يصوم

[١/٦٤٢٦] الفقيه: عن الحسين بن سعيد عن (الحسن بن علي-يب) ابن فضال قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن قوم عندنا يصلون ولا يصومون شهر رمضان وأنا أحتاج إليهم يحصدون لي فإذا دعوتهم إلى الحصاد لم يجيبوني حتى أطعمهم وهم يجدون من يطعمهم فيذهبون إليه (إليهم) ويدعوني وأنا أضيق من إطعامهم في شهر رمضان فكتب بخطه: «اعرفه أطعمهم»^٣.

و رواه في التهذيب عن سعد عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٨١؛ الكافي، ج ٤، ص ١٠١؛ التهذيب، ج ٤، ص ١٨٦؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٧٦.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ١٩٨.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١١٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣١٤؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٨٤.

أبواب مَنْ يجب عليه الصوم وَمَنْ يصح منه وَمَنْ وجب عليه القضاء

١. وجوب الصوم على البالغ

[١/٠] الكافي: عَدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: في كم يؤخذ الصبي بالصيام قال: «ما بينه وبين خمس عشرة سنة و(أو-فقيه) أربع عشر سنة فإن هو صام قبل ذلك فدعه ولقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته»^١.

ورواه الصدوق في الفقيه عن معاوية بن وهب.

[٢/٠] وعن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام إنه قال: «إنا نأمر صبياننا بالصيام إذا كانوا بني سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم وإن كان إلى نصف النهار (أ-يب وصا) وأكثر من ذلك أو أقل فإذا غلبهم العطش والغث أفتروا حتى يتعودوا الصوم فيطيقوه فُتروا صبيانكم إذا كانوا أبناء تسع سنين بما أطاقوا من صيام فإذا غلبهم العطش أفتروا»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكافي وتقدم في كتاب أصول الفقه ما يدل على اشتراط التكليف بالبلوغ والعقل وغيرها.

أقول: لا يستفاد من هذين الحديثين زمان تعلق وجوب الصوم بالدقة مع أنه مهم جداً.

٢. حكم الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن

[١/٦٤٢٧] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين

١. الكافي، ج ٤، ص ١٢٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٨٧.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٢ والإستبصار، ج ٢، ص ١٢٣.

عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما إن تفطرا في شهر رمضان لأتھما لا تطيقان الصوم وعليهما أن تتصدق كل واحد (ة-يب) منهما في كل يوم تفطر فيه بمد من طعام وعليهما قضاء كل يوم أفطرتا (افطرا- فقيه ويب) فيه (ثم- فقيه) تقضياناه بعد»^١.

ورواه الشيخ عن الكليني ورواه الصدوق في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم.

٣. حكم الشيخ والشيخة وذوي العطاش

[١/٦٤٢٨] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ» قال: «الشيخ الكبير والذي يأخذه العطاش وعن قوله عز وجل فَتَنَ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا قال: من مرض أو عطاش»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء ورواه أيضاً فيه عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل «فَتَنَ لَمْ يَسْتَطِعْ».

[٢/٦٤٢٩] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عليهما فإن لم يقدرافلا شيء عليهما»^٣.

ورواه الصدوق في الفقيه عن العلاء والشيخ في التهذيب عن الكليني.

[٣/٠] التهذيبان: عن سعد عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب قال: حدثنا جعفر بن بشير ومحمد بن عبد الله بن هلال عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام (أبا عبد الله-يب) وذكر الحديث إلا أنه قال: «ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام»^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٠.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٦؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٢-٤٩٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١١٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٣.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٣.

[٤/٦٤٣٠] الكافي: عليّ عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان قال: سألته عن رجل كبير ضعف عن صوم (شهر-خ) رمضان قال: «يتصدق (عن-خ) كل يوم بما يجزي من طعام مسكين»^١. والسند مضمّر.

[٥/٦٤٣١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن (عبيد الله-صا) الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان فقال: «يتصدق بما يجزي عنه طعام مسكين لكل يوم»^٢. ورواه عنه أيضاً في التهذيب عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي. واستظهر أنّ الضمير يرجع إلى الحسين بن سعيد.

[٦/٦٤٣٢] الكافي: عن أحمد بن إدريس وغيره عن محمد بن أحمد (أحمد بن محمد-خ) عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيبه العطش (العطاش-كا) حتى يخاف على نفسه قال: «يشرب بقدر ما يمسك ريقه ولا يشرب حتى يروى»^٣.

و رواه الشيخ تارة عن الكليني عن أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن وأخرى بسند غير معتبر. و رواه الصدوق في الفقيه عن عمار. أقول: مدلول هذا الحديث مغائر للحديثين الأولين فإنّ هذا في من يصيبه العطش من باب الاتفاق وهما في من له مرض العطش.

٤. حكم المريض في الإفطار والقضاء

[١/٦٤٣٣] الكافي: عن محمد بن يحيى وغيره عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجد في رأسه وجعاً من صداع شديداً هل يجوز له الإفطار قال: «إذا صدع صداعاً شديداً وإذا حم حمي شديدة (شديداً-يب) أو إذا رمدت عيناه رمداً شديداً فقد حلّ له الإفطار»^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٦.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٧.

٣. نفس المصدر.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١١٨؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٩.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني وفيه: «أو إذا رمدت عينه».

[٢/٦٤٣٤] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن الوليد بن صبيح

قال: حممت (حميت - خ فقيه) بالمدينة يوماً في شهر رمضان «فبعث إلي أبو عبد الله عليه السلام بقصعة فيها خل وزيت وقال (لي) أفطر وصل وأنت قاعد»^١.

ورواه الصدوق في الفقيه عن جميل على بحث في سنده إليه.

[٣/٦٤٣٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: «الصائم إذا خاف على عينه (عينه - خ ل) من الرمد أفطر»^٢.

[٤/٦٤٣٦] وعنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة قال: كتبت إلى

أبي عبد الله عليه السلام أسأله ما حد المرض الذي يفطر فيه صاحبه والمرض الذي يدع صاحبه

الصلاة من قيام (لعله المرض قائماً - كاط صا خ) فقال: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ»

وقال: «ذاك إليه هو أعلم بنفسه»^٣.

ورواه في التهذيب عن الكليني.

[٥/٦٤٣٧] الفقيه: روى ابن بكير عن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما حد المرض الذي

يفطر الصائم ويدع الصلاة من قيام فقال: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِصِيرَةٍ وهو أعلم بما يطيقه»^٤.

[٦/٦٤٣٨] الكافي: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن شعيب عن

محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما حد المرض إذا نقه في الصيام؟ قال: «ذلك

إليه، هو أعلم بنفسه، إذا قوى فليصم»^٥.

ويظهر من السيد الاستاذ الخوئي رحمه الله في معجمه أن شعيب دائريين الحداد والعرقوفي^٦.

أقول: وكلاهما ثقة ثم قوله نقه: أي صح وهو في عقب علته.

[٧/٦٤٣٩] الفقيه: روى بكر بن محمد الأزدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله أبي وأنا

أسمع، عن حد المرض الذي يترك الإنسان فيه الصوم؟ فقال: إذ لم يستطع أن يتسخر»^٧.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٨، الفقيه، ج ٢، ص ٨٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٤٩٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٨.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١١٨، التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٦، الإستبصار، ج ٢، ص ١١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠٠.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠٠.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١١٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠١.

٦. معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٣٢.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢ الطبعة المحققة: التهذيب، ج ٣، ص ١٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠٢.

[٨/٦٤٤٠] الكافي: عن علي (عن أبيه -خ) عن محمد بن عيسى عن يونس عن سماعة قال: سألت: ما حد المرض الذي يجب على صاحبه فيه الإفطار كما يجب عليه في السفر (من كان مريضاً أو على سفر) قال: «هو مُؤْتَنٌ عليه مفوض إليه فإن وجد ضعفاً فَلْيُفْطِرْ وإن وجد قُوَّةً فليصمه كان المرض ما كان»^١.
ورواه الشيخ في التهذيبين بتفاوت ما في السند وفيه: «عن رجل» مكان «يونس» وعليه فالرواية ساقطة ويتعلق به ما مر في باب دعائم الاسلام وما مر في أول الباب (٣) ويأتي ما يدل عليه.

٥. حرمة الصيام على المسافر وما يتعلق بها

[١/٦٤٤١] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا خرج الرجل في شهر رمضان مسافراً أفطر وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من المدينة إلى مكة في شهر رمضان ومعه الناس وفيهم المشاة فلما انتهى إلى كراع الغميم دعا بقدر من ماء فيما بين الظهر والعصر فشرب وأفطر ثم أفطر الناس معه ثم أناس على صومهم فستاهم العصاة وإنما يؤخذ بآخر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

ورواه في الفقيه عن عيص بن القاسم.^٢
وفيه «ثم أناس» مكان «ثم أناس».

[٢/٠] وعن علي عن أبيه عن حماد عن (الفقيه) حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوماً صاموا حين أفطروا وقصر عصاة وقال: هم العصاة إلى يوم القيامة وإنا لنعرف ابنائهم وأبناء ابنائهم إلى هذا اليوم».^٣
تقدم في ذيل ما مر في أول أبواب صلاة المسافر ما يتعلق بالباب.

[٣/٠] التهذيبان: سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٢ الطبعة المحققة: التهذيب، ج ٣، ص ١٧٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٢٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠٩.

٣. نفس المصدر.

يصوم في السفر شهر رمضان ولا غيره وكان يوم بدر في شهر رمضان وكان الفتح في شهر رمضان»^١.

[٤/٦٤٤٣] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام أنه سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم فقال: «ليس من البرّ الصيام في السفر»^٢.

[٥/٦٤٤٣] وعنه عن أحمد بن محمد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: عن الصيام بمكة والمدينة ونحن في سفر قال: «فريضة فقلت: لا ولكنه تَطَوُّعٌ (يتطوع-خ ل) كما يتطوع بالصلاة فقال: تقول اليوم وغداً؟ قلت: نعم. فقال: لا تصم»^٣.

[٦/٦٤٤٤] وعن محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن معاوية بن عمار قال: سمعته يقول: «إذا صام الرجل رمضان في السفر لم يُجْزَهِ وعليه الإعادة»^٤. والسند مضمّر.

[٧/٦٤٤٥] الكافي: عليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: له رجل صام في السفر فقال: «إن كان بلغه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن ذلك فعليه القضاء وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه»^٥.

ورواه الصدوق في الفقيه عن الحلبي ورواه الشيخ في التهذيب تارة عن الكليني وأخرى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن ابن أبي شعبة.

[٨/٦٤٤٦] التهذيب: سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الجبار عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل صام شهر رمضان في السفر فقال: «إن كان لم يبلغه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن ذلك فليس عليه القضاء والإعادة وقد أجزأ عنه الصوم»^٦.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٥؛ الإستبصار ج ٢، ص ١٠٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥١١.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥١٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥١٣.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١١٢٨ الفقيه، ج ٢، ص ١٤٤ الطبعة المحققة؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٢١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥١٤.

٦. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢١ و٣٢٨.

ورواه أيضاً عن محمد بن علي بن محبوب عن عبد الرحمن بن أبي نجران.
 [٩/٦٤٤٧] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صام في السفر بجهالة لم يقضه»^١.
 [١٠/٦٤٤٨] وبالإسناد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر وإن صامه بجهالة لم يقضه»^٢.
 [١١/٦٤٤٩] الخصال: في حديث الأربعمائة عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ليس للعبد أن يخرج في سفر إذا حضر شهر رمضان لقول الله عز وجل فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^٣.
 ولاحظ ما مرّ في أبواب صلاة المسافر ويأتي ما يدلّ عليه.

٦. يفطر المسافر إذا خرج قبل الزوال ويصوم إن خرج بعده

[١/٦٤٥٠] الكافي: عليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته (وهو) يريد السفر وهو صائم؟ قال فقال: «إن خرج قبل أن ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم وإن خرج بعد الزوال فليتمّ يومه»^٤.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني بتفاوت ما ورواه الصدوق في الفقيه عن الحلبي بتفاوت ما.

[٢/٦٤٥١] وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا خرج الرجل في شهر رمضان بعد الزوال أتمّ الصيام فإذا خرج قبل الزوال أفطر»^٥.

[٣/٦٤٥٢] وعليّ عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد (عن الحلبي - خ) عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم أو يفطر قال: «إن خرج قبل

١. الكافي، ج ٤، ص ١٢٨.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٢٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥١٥.

٣. الخصال، ج ٢، ص ٦١٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٠٦.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٣١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٨ والاستبصار، ج ٢، ص ٩٩.

٥. الكافي، ج ٤، ص ١٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢١.

الزوال فليفطر وإن خرج بعد الزوال فليصم وقال: يعرف ذلك بقول علي عليه السلام «أصوم وأفطر حتى إذا زالت الشمس غرِمَ عليّ يعني الصيام»^١.

[٤/٦٤٥٣] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان فإذا دخل أرضاً (إلى بلد-يب) قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم وإن دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه وإن شاء صام»^٢.
ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت وكذا الصدوق في الفقيه عن العلاء.

[٥/٦٤٥٤] التهذيب: عن الحسين بن سعيد عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يريد السفر في رمضان قال: «إذا أصبح في بلده ثم خرج فإن شاء صام وإن شاء أفطر»^٣.
[٦/٦٤٥٥] التهذيبان: أحمد بن محمد (بن عيسى-يب) عن الحسن بن علي عن رفاعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين (حتى-خ) يُصْبِحُ قال: «يتم صومه يومه (صوم يومه) ذلك قال: قلت (له) فإنه أقبل في شهر رمضان فلم يكن بينه وبين أهله إلا صَحْوَةٌ من النهار فقال قال: إذا طلع الفجر وهو خارج فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر»^٤.

[٧/٦٤٥٦] وعن علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام: في الرجل يسافر في شهر رمضان، أفطر في منزله؟ قال: «إذا حدث نفسه في الليل (بالليل-خ) بالسفر إذا خرج من منزله وإن لم يحدث نفسه من الليل ثم بدا له في السفر من يومه أتم صومه»^٥.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٣١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٥٢١؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٩؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢١.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٧ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٢.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٢.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٣-٥٢٤.

٧. حكم المسافر إذا قدم إلى أهله قبل الزوال أو بعده

[١/٦٤٥٧] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يقدم في شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل أهله ضحوة أو ارتفاع النهار فقال: «إذا طلع الفجر وهو خارج ولم يَدْخُلْ أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الكليني بأدنى تفاوت.

ورواه الصدوق في الفقيه عن رفاعة بن موسى.

[٢/٦٤٥٨] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان فيدخل أهله حين يُضَيِّحُ أو ارتفاع النهار قال: «إذا طلع الفجر هو خارج ولم يَدْخُلْ أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر»^٢.

ورواه الشيخ عن الحسين بن سعيد بأدنى تفاوت.

[٣/٦٤٥٩] التهذيب: الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن أبي بصير قال: سألت عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان فقال: «إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به»^٣.

[٤/٦٤٦٠] الكافي: علي بن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس قال: قال: في المسافر الذي يدخل أهله في شهر رمضان وقد أكل قبل دخوله؟ قال: «يكف عن الأكل بقية يومه وعليه القضاء وقال في المسافر يدخل أهله وهو جنب قبل الزوال ولم يكن أكل فعليه أن يتم صومه ولا قضاء عليه يعني إذا كانت جنبته من احتلام»^٤.

أقول: الرواية مضمرة.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٣٢: التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٥: الفقيه، ج ٢، ص ٩٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٣٢ والتهذيب، ج ٤، ص ١٣٢.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٥ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٥.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٣٢ والفقيه، ج ٢، ص ٩٣.

ورواه الصدوق مرسلًا في الفقيه عن يونس عن موسى بن جعفر عليه السلام وعن المجلسي في مرآت العقول احتمال كون الجملة الأخيرة من كلام يونس.
ولاحظ ما مرّ في الباب السابق ويأتي ما يتعلق به.

٨. كراهة الجماع والتَمَلّي من الطعام والشراب في السفر

[١/٠] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان أله أن يصيب من النساء قال: «نعم»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسى.
واعتبار الرواية مبني على أنّ عمر هو ابن محمد بن يزيد كما سبق.
[٢/٦٤٦١] الكافي: حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر ومعه جاريته في شهر رمضان هل يقع عليها قال: «نعم»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيب بأدنى تفاوت عن محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام.

[٣/٦٤٦٢] محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن (الحسن-كا) ابن محبوب عن ابن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية له فله (أله-خ) أن يصيب منها بالنهار فقال: «سبحان الله أما يعرف (هذا-يب خ) حرمة شهر رمضان إن له في الليل سباحاً طويلاً قلت: (قال-يب ط) أليس له أن يأكل ويشرب ويقصر؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى (قد-كا) رخص للمسافر في الإفطار والتقصير رحمة وتخفيفاً لموضع التعب والنصب ووَعِثَ السفر ولم يُرَخَّصْ له في مجامعة النساء في السفر بالنهار في شهر رمضان وأوجب عليه قضاء الصيام ولم يوجب عليه (قضاء-كا وفقيه) تمام (اتمام-صا) الصلوة إذا أب من سفره ثم قال والسنة لا تقاس وإني إذا سافرت في شهر رمضان ما آكل إلا القوت وما أشرب كل الرّي»^٣.
ورواه الصدوق في الفقيه عن عبد الله بن سنان بتفاوت في الألفاظ.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٣٣؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٤١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٨-٥٢٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٣٤؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٨ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٢٩.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٣٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٣٠.

٩. عدم جواز الصوم الواجب على المسافر

تقدم في الباب الرابع من أبواب صلاة المسافر عدم جواز قضاء رمضان في السفر ما لم ينو المقام عشرة أيام.

[١/٦٤٦٣] الكافي: محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال: إن أمتي (قد) كانت جعلت على نفسها لله (عليها-خ) نذراً إن كان الله ردة عليها بعض ولدها من شيء كانت تخاف عليه فيه أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت فخرجت معنا مسافرة إلى مكة فأشكل علينا لم ندر أتصوم أم تفطر فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك وأخبرته بما جعلت على نفسها فقال: «لا تصوم في السفر قد وضع الله عنها حقه وتصوم هي ما جعلت على نفسها قال: قلت فما ترى إذا هي قدمت وتركت فقال إني أخاف أن ترى في الذي نذرت ما تكره»^١.

ورواه أيضاً عن علي عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة بالفاظ مختلفة. ورواه الشيخ في التهذيبين عن سعد عن أبي جعفر عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة باختلاف في بعض الألفاظ وفيهما: قلت: فما ترى إذا هي رجعت إلى المنزل أتقضيه قال: «لا، قلت: أفترك ذلك قال: لا، لأنني أخاف أن ترى في الذي نذرت ما تكره. أقول: تصوم لا بعد القضاء الواجب».

[٢/٦٤٦٤] الكافي: محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الرجل يجعل لله عز وجل عليه صوم يوم مسمى قال: «يصومه أبداً في الحضر والسفر»^٢.

قيل: هو محمول على صورة نذر الصوم في السفر والحضر.

[٣/٦٤٦٥] التهذيبان: علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصوم صوماً وقته على نفسه من أشهر الحرم فيمتر به الشهر والشهران لا يقضيه؟ قال: فقال: «لا يصوم في السفر ولا يقضي شيئاً من صوم التطوع إلا الثلاثة الأيام التي كان يصومها في كل شهر ولا يجعلها بمنزلة الواجب، إلا أني أحب لك أن تدوم على العمل الصالح. قال:

١. الكافي، ج ٤، ص ١٤٣.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٤٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٣٥.

وصاحب الحُرْم الذي (التي-يب) كان يصومها مجزيه أن يصوم مكان كل شهر من أشهر الحُرْم ثلاثة أيام»^١.

١٠. حكم صيام التطوع في المدينة

[١/٠] التهذيب: عن موسى بن القاسم عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمت أول يوم الأربعاء وتصلّي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لبابة وهي أسطوانة التوبة التي كان رَبَّطَ إليها نفسه حتى نزل عذره من السماء وتقعدها يوم الأربعاء ثم تأتي ليلة الخميس التي تليها ما يلي مقام النبي عليه السلام ليلتك ويومك وتصوم يوم الخميس ثم تأتي الأسطوانة التي تلي مقام النبي عليه السلام ومصلاه ليلة الجمعة فتصلّي عندها ليلتك ويومك وتصوم يوم الجمعة وإن استطعت أن لا تتكلم بشيء في هذه الأيام إلّا ما لابدّ لك منه ولا تخرج من المسجد إلّا الحاجة ولا تنام في ليل ولا نهار فافعل فإنّ ذلك مما يعدّ فيه الفضل. ثم أحمد الله في يوم الجمعة وأثنى عليه وصلّى على النبي عليه السلام وسل حاجتك وليكن فيما تقول: اللهم ما كانت لي إليك من حاجة شرعت أنا في طلبها والتماسها أو لم أشرع سألتكها أو لم أسألكها فإني أتوجّه إليك بنبيك نبي الرحمة عليه السلام في قضاء حوائجي صغيرها وكبيرها فإنك حرّى أن تقضي حاجتك (حاجتي-ظ) إن شاء الله»^٢.

وفي رواية موسى بن القاسم عن أصحاب الصادق عليه السلام تأمل.

١١. حكم السفر في شهر رمضان

[١/٦٤٦٦] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحاً ثم يبدو له بعد ما يدخل شهر رمضان أن يسافر؟ فسكت. فسألته غير مرّة فقال: «يقيم أفضل إلّا أن يكون له حاجة (جماعة-خ) لابدّ من الخروج فيها أو يتخوف على ماله»^٣. ورواه الصدوق في الفقيه عن الحلبي.

١. التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٤؛ الإستبصار ج ٢، ص ١٠٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٣٤-٥٣٥.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٢-٢٣٣.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٢٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٨٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٤٣.

[٢/٦٤٦٧] وعن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام في الرجل يشيع أخاه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة، قال: «إن كان في شهر رمضان فليفطر، قلت: أيما أفضل يصوم أو يشيعه؟ قال: يشيع إن الله عز وجل قد وضعه عنه»^١.

[٣/٠] ورواه أيضاً قريباً منه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن عذّة عن أبان بن عثمان عن زرارّة عن أبي جعفر عليه السلام وفيه قال: «يشيعه ويفطر فإنّ ذلك حق عليه»^٢.

[٤/٦٤٦٨] الفقيه: الوشاء عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل من أصحابي قد جئني خبره من الأعرس وذلك في شهر رمضان أتلقاه، قال: «نعم قلت: أتلقاه وأفطر قال: نعم قلت: أتلقاه وأفطر أو أقيم وأصوم قال: تلقاه وأفطر»^٣.

[٥/٦٤٦٩] التهذيب: عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسين بن عثمان عن إسماعيل بن جابر قال: استأذنت أبا عبد الله عليه السلام ونحن نصوم شهر رمضان لنلقي وليداً بالأعرس (الأعراس) قال: تلقه وأفطر (تفطر-خ)»^٤ إسماعيل بن جابر ثقة على وجهه.

[٦/٦٤٧٠] الفقيه: عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام إنّه سئل عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى منه أيام فقال: «لا بأس بأن يسافر ويفطر ولا يصوم»^٥.

وقد روى ذلك أبان بن عثمان عن الصادق عليه السلام.

١٢. عدم قضاء ما مضى على من أسلم أو أستبصر

[١/٦٤٧١] الكافي: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام هل عليهم أن يصوموا (يقضوا-يب صا) ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه؟

١. الكافي، ج ٤، ص ١٢٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٤٣.

٢. نفس المصدر.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٩٠.

٤. التهذيب، ج ٣، ص ٢١٩.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١٣٩ الطبعة المحققة.

فقال: «ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي أسلموا فيه، إلا أن يكونوا (قد-يب) أسلموا قبل طلوع الفجر»^١.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن صفوان والصدوق في الفقيه عن صفوان المذكور.

[٢/٦٤٧٣] وعن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه من صيامه قال: «ليس عليه إلا ما أسلم فيه»^٢.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير وسند الشيخ في الإستبصار إلى الحسين، المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد وانظر باب وجوب إعادة الزكاة على من استبصر.

١٣. حكم التتابع والتفريق في قضاء شهر رمضان

[١/٦٤٧٣] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في أي شهر شاء أياً ما متتابعة فإن لم يستطع فليقضه كيف شاء وليحص الأيام فان فرق فحسن وإن تابع فحسن»^٣.

ورواه الصدوق في الفقيه عن الحلبي.

ورواه الشيخ عن الحسين بن سعيد في تهذيبه عن محمد بن أبي عمير وزاد: قال قلت: أرايت إن بقي عليه شيء من صوم شهر رمضان أيقضه في ذي الحجة قال: «نعم».

[٢/٦٤٧٤] وبالإستناد عن الحلبي عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أفطر شيئاً من شهر رمضان في عذر فان قضاؤه متتابعاً (فهو-يب-كان-صا) أفضل وإن قضاؤه متفرقاً فحسن لا بأس به»^٤.

١. الكافي، ج ٤، ص ١٣٥؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٥؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٨٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٤٩.

٢. نفس المصدر.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٢٠؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٥؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٥٤.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٤؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١٧. أقول: سند الكافي بل سند التهذيب غريب ولا حظ مانقله المجلسي رحمته الله عن صاحب المنتقى في هامش الكافي وتعرض للمسألة في مرآة العقول، ج ١٦، ص ٣١٢.

و رواه الشيخ في التهذيبين عنه عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان.
 [٣/٦٤٧٥] وعنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال: «كُنْ نساء النبي ﷺ إِنْ كَانَ عَلَيْهِن صِيَامٌ آخَرَنَ ذَلِكَ إِلَى شَعْبَانَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَمْنَعَنَّ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا كَانَ شَعْبَانُ صَمْنٌ. كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ شَعْبَانُ شَهْرِي».^١
 و رواه الصدوق في ثواب الأعمال والشيخ في التهذيب بسندين فيهما إشكال، نعم
 رواه الشيخ في التهذيب أيضاً عن الكليني.

[٤/٠] الفقيه: عن سليمان بن جعفر الجعفري أنه سأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن
 الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان أيقضيها متفرقة قال: «لا بأس بتفريق قضاء
 شهر رمضان إنما الصيام الذي لا يفرق صوم كفارة الظهار وكفارة الدم وكفارة اليمين».^٢
 [٥/٦٤٧٦] التهذيبان: عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد
 عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون عليه
 أيام من شهر رمضان كيف يقضيها؟ فقال: «إِنْ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَلْيَفْطِرْ بَيْنَهُمَا يَوْماً وَإِنْ
 كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ أَيَّامٍ فَلْيَفْطِرْ بَيْنَهُمَا (بَيْنَهَا-يَب) يَوْمَيْنِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ شَهْرٌ فَلْيَفْطِرْ بَيْنَهَا
 أَيَّاماً وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ (سِتَّة-خ يَب) أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةِ
 أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةٍ أَفْطِرْ بَيْنَهَا يَوْماً».^٣

و رواه في التهذيب أيضاً عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد وسقط بعد عن
 السند وبين المتنين تفاوت ما أيضاً.

[٦/٦٤٧٧] وعن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن
 جعفر عن أبيه عليه السلام قال: قال علي عليه السلام في قضاء شهر رمضان: «إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى سَرْدِهِ
 فَرَقَّهُ وَقَالَ: لَا يَقْضِي شَهْرَ رَمَضَانَ فِي عَشْرَةٍ مِنْ (عَشْرِ-يَب) ذِي الْحِجَّةِ».^٤
 [٧/٦٤٧٨] الفقيه: عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
 قضاء شهر رمضان في ذي الحجة وقطعه قال: «إِقْضِهِ فِي ذِي الْحِجَّةِ وَاقْطَعُهُ إِنْ شِئْتَ».^٥

١. الكافي، ج ٤، ص ٩٠؛ ثواب الأعمال، ص ٦٠؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٠٨ و ٣١٦ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٥٥.

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٩٥ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٥٦.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٥؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١٨ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٥٧.

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٢٧٥ و ٣٢٨ و الإستبصار، ج ٢، ص ١١٩.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٩٥ و جامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٥٧-٥٥٨.

١٤. حكم تأخير قضاء شهر رمضان إلى رمضان الآخر

[١/٦٤٧٩] الكافي: علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال: سألتهم عليهم السلام عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر فقالا: «إن كان برأ ثم تَوَاتَى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذي أدركه وتصدق عن كل يوم بمَدَّ (عن الأول لكل يوماً مداً - كاط) من طعام على مسكين وعليه قضاؤه وإن كان لم يزل مريضاً حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه وتصدق عن الأول لكل يوم مداً على مسكين وليس عليه قضاؤه»^١.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني بتفاوت ما.

[٢/٦٤٨٠] وعنه عن أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخْرُج عنه وهو مريض (فلا يصح - كافي) حتى يدركه شهر رمضان آخر قال: «يتصدق عن الأول ويصوم الثاني فإن كان صَحَّ فيما بينهما ولم يصم حتى أدركه (يدركه - خ ل) شهر رمضان آخر صامهما جميعاً ويتصدق عن الأول»^٢.

ورواه الفقيه عن جميل عن زرارة بأدنى تفاوت وزاد: «ومن فاته شهر رمضان حتى يدخل الشهر الثالث مِنْ مرض فعليه أن يصوم هذا الذي دخله وتصدق عن الأول لكل يوم بمَدَّ من طعام ويقضي الثاني». وقيل إن هذه الزيادة من فتوى الصدوق ولذا لم يروها الكليني والشيخ الذي رواه عن الكليني في التهذيبين. أقول: على أن سند الصدوق إلى جميل فيه كلام.

[٣/٦٤٨١] التهذيبان: عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ثم أدرك رمضان آخر وهو مريض فليَتَصَدَّقْ بِمَدَّ لكل يوم فأما أنا فإني صمت وتصدقت»^٣. أقول: تقدم ويأتي ما يدل على وجوب القضاء وهو كثير.

١. الكافي، ج ٤، ص ١١٩؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٥١؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٥٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١١٩؛ الفقيه، ج ٢، ص ٩٥؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٠؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١١.

٣. التهذيب، ج ٤، ص ٢٥٢؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١١٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٦٣.

١٥. قضاء صوم من صام جنباً نسياناً وحكم المستحاضة

[١/٦٤٨٣] التهذيب: محمد بن الحسن بن ابن الوليد عن الصفار عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسي أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان قال: «عليه أن يغتسل وثل يقضي الصلاة والصيام»^١.

[٢/٦٤٨٣] وعن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أجنب في رمضان فنسي أن يغتسل حتى خرج رمضان قال: «عليه (قضاء-خ) الصلاة والصيام»^٢.
ولاحظ ما مرّ في حكم صلاة المستحاضة وصومها إذا لم تعمل ما عمله المستحاضة من أبواب الحيض.

١٦. وجوب الكفارة على من أفطر متعمداً

[١/٦٤٨٤] الكافي: عذّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر قال: «بتصدّق نسمة (رقبة- فقيه) أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً فإن لم يقدر (على ذلك- يب) تصدّق بما يطيق»^٣.

ورواه الصدوق في الفقيه عن ابن محبوب والشيخ في التهذيب عن الكليني وفي التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن ابن المغيرة (أبي المغرا-خ) عن عبد الله بن سنان من دون كلمة «يوماً».

[٢/٦٤٨٥] التهذيبان: عن سعد بن عبد الله عن أبي جعفر عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المشرقي عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل أفطر من شهر رمضان أيتماً متعمداً ما عليه من الكفارة؟ فكتب عليه السلام:

١. التهذيب، ج ٤، ص ٣١١ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٦٥.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٦٥-٥٦٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٠١؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٢؛ التهذيب، ج ٤، ص ٣٢١ و٣٠٦؛ الإستبصار، ج ٢، ص ٩٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٦٨.

«من أفطر يوماً من شهر رمضان (متعمداً-يب) فعليه عتق رقبة مؤمنة ويصوم يوماً بدل يوم»^١.

[٣/٦٤٨٦] الفقيه: محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان. فقال: «كفارته جريبان من طعام وهو عشرون صاعاً»^٢.

[٤/٦٤٨٧] التهذيبان: سعد عن أبي جعفر عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان عن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال عليه السلام: «عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مئد بمد النبي عليه السلام أفضل»^٣.

ورواه أيضاً في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن سعيد عن فضالة وفيه: «لكل مسكين مئد مثل الذي صنع رسول عليه السلام».

[٥/٦٤٨٨] الكافي: حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألته عن رجل أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال: «يتصدق بعشرين صاعاً ويقضي مكانه»^٤.
والسند مضمر.

وتقدم في باب وجوب امساك الصائم عن الجماع ما يدل عليه.

١٧. حكم من مات قبل قضاء صوم رمضان

[١/٦٤٨٩] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن رجل أدركه شهر رمضان وهو مريض فتوفى قبل أن يبرأ قال: «ليس عليه شيء ولكن يُقضى عن الذي يبرأ ثم يموت قبل أن يقضي»^٥.

ورواه الشيخ في التهذيبين عن الكليني.

١. التهذيب، ج٤، ص٢٧ والإستبصار، ج٢، ص٩٦.

٢. الفقيه، ج٢، ص٧٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج١١، ص٥٦٩.

٣. التهذيب، ج٤، ص٢٧ و٣٢ والإستبصار، ج٢، ص٩٦.

٤. الكافي، ج٤، ص١٠٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج١١، ص٥٦٩.

٥. الكافي، ج٤، ص١٢٣؛ التهذيب، ج٤، ص٢٤٨؛ الإستبصار، ج٢، ص١١٠ وجامع أحاديث الشيعة، ج١١، ص٥٧٤.

[٢/٦٤٩٠] الفقيه: عن أبان بن عثمان عن أبي مريم الأنصاري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء وإن صبح ثم مرض ثم مات وكان له مال تُصَدِّقَ عنه (مكان كل يوم بمد - فقيه) فإن لم يكن له مال تُصَدِّقَ عنه وليه»^١.

ورواه الشيخ في التهذيب عن الصفار عن أحمد بن محمد عن ظريف بن ناصح عن أبي مريم.

[٣/١٠] الكافي: عن العدة عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن محمد بن يحيى عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فأوصتني أن أقضي عنها قال: «هل برئت من مرضها قلت: لا ماتت فيه. فقال: لا تقض عنها. فإن الله عز وجل لم يجعله عليها قلت: فإني اشتيتي أن أقضي عنها وقد أوصتني بذلك قال: كيف تقضي شيئاً لم يجعله الله عليها فإن اشتيتي أن تصوم لنفسك فصم».

ورواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد^٢.
ورواه الصدوق في العلل عن الحسين بن أحمد عن أبيه عن أحمد بن محمد... بأدنى تفاوت.

لكن محمد بن يحيى لم أعرفه فلا يعتبر السند.
[٤/٦٤٩١] وعنهم عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمشت أو سافرت فماتت قبل خروج رمضان هل يقضي عنها؟ قال: «أما الطمشت والمرض فلا وأما السفر فنعم»^٣.
ورواه الصدوق في الفقيه عن علي بن الحكم.
أقول: رواية علي بن الحكم والحسن بن محبوب عن أبي حمزة الثمالي مباشرة لا تخلو عن تردد بملاحظة الطبقة.

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٥٢ الطبعة المحققة: التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠٩ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٧٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٣٧؛ التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٨؛ الإستبصار، ج ٢، ص ١٠٩؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٨٢ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٧٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٣٧؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٤ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٧٧.

[٥/٦٤٩٣] الفقيه: عن محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قلت له: رجل مات وعليه صوم يصام عنه أو يتصدق قال: «يتصدق عنه فإنه أفضل»^١.
وتقدم في زكاة النقدين قوله عليه السلام لو أن رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام عنه قلت: لا قال: «كذلك...».

[٦/٦٤٩٣] التهذيب: علي بن الحسن فضال عن علي بن أسباط عن علاء عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان؟ يقضي عنها؟ فقال: «أما الطمئت والمرض فلا، وأما السفر فنعيم»^٢.
[٧/٦٤٩٤] وعنه عن علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد قال: سألت عن الحائض تفتطر في شهر رمضان أيام حيضها، فإذا أفطرت ماتت، قال: قال: «ليس عليها شيء»^٣.

١٨. وجوب قضاء صوم الميت على وليه

[١/٦٤٩٥] الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه وعن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام؟ قال: يقضي عنه أولى الناس بميراثه قلت: فإن كان أولى الناس به امرأة فقال لا إلا الرجال»^٤.

أقول: إذا لم يكن متنه بإطلاقه مورد إفتاء المشهور فليحمل على الندب ويؤكد عدم تحديد موضوع الحكم من قبل الإمام عليه السلام حتى سألته الراوي.

وينافيه أيضاً ما في الحديث التالي من إيجاب القضاء على أفضل أهل بيته.

[٢/٦٤٩٦] التهذيب: عن أحمد بن محمد عن الحسين عن فضالة عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في رمضان فأدركه الموت قبل أن يقضيه قال: «يقضيه أفضل أهل بيته»^٥.

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٣٦ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٧٧.

٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٤٩.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٩٣.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢٣ وجامع أحاديث الشيعة، ج ١١، ص ٥٧٨.

٥. التهذيب، ج ٤، ص ٣٢٥.

[٣/٦٤٩٧] الكافي: محمد بن يحيى عن محمد قال: كتبت إلى الأخير عليه السلام رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله وليان هل يجوز أن يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الولي الآخر فوقع عليه السلام: «يقضي عنه أكبر وليه عشرة أيام ولأء إن شاء الله تعالى»^١.

ورواه الصدوق في الفقيه قال: كتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام ... وقال: «إن هذا التوقيع عندي مع توقيعاته إلى الصفار بخطه عليه السلام». وتقدم ما يدل عليه في الباب السابق.

أقول: هذا أيضاً محمول على الندب بقرينة الموالة وبقريئة اختصاص جواز القضاء بأكبر الوليتين إذ لا شك في جواز القضاء لهما على أن إطلاقه مخالف للمشهور اليوم.

فهرس الموضوعات

٥	٢٦. بقية كتاب الصلاة
٥	أبواب صلاة المسافر
٥	١. وجوب القصر على المسافر من الرباعيات وبيان ما يقصر به من المسافة
٩	٢. حكم صلاة أهل مكة ومن بمنزلتهم إذا خرجوا حجاً
١٠	٣. حكم إعتبار قصد المسافة في السفر
١١	٤. حكم عزل الإقامة عشرأ وحكم الشك ومن أقام شهراً مع الشك
١٢	٥. حكم قصد الإقامة في أثناء الصلاة
١٣	٦. حكم من بداله بعد قصد الإقامة
١٣	٧. حكم من أتى ضيعته أو داره
١٥	٨. حكم المسافر إذا دخل بلده ولم يدخل منزله أو دخله
١٦	٩. حكم من نزل على بعض أهله
١٦	١٠. حكم من خرج إلى الضيد وغيره
١٨	١١. وجوب الإتمام على المجأبي والأمير والتاجر وجماعات
١٩	١٢. حكم المكاري في صلاته وصومه إذا أقام عشرأ
٢١	١٣. المسافر إذا كان في الموضع الذي لا يسمع الأذان وتواري البيوت يقصر ذهاباً وإياباً
٢٢	١٤. من صلى قصرأ بعد إرادة السفر ورجع صحت صلاته
٢٢	١٥. حكم من دخل عليه الوقت في السفر والحضر ولم يصل
٢٤	١٦. حكم من أتم الصلاة وهو مسافر ومن صلى المغرب ركعتين
٢٥	١٧. التخيير للمسافر بين القصر والإتمام في الأماكن الأربعة
٢٧	١٨. تطوع المسافر في الحرمين وقبر الحسين ؑ ومشاهد النبي ؑ
٢٩	أبواب النوافل
٢٩	١. فضل النوافل اليومية سيما صلاة الليل
٣٣	٢. الركعتان في ساعة الغفلة
٣٤	٣. صلاة الضحى بدعة

٤. سقوط نوافل التهار في السفر وحكم قضائها. ٣٤
٥. الدعاء عند القيام بالليل. ٣٦
٦. آداب صلاة الليل. ٣٨
٧. بعض آداب النافلة. ٣٩
٨. الفصل بين ركعات الوتر وبعض أحكامه. ٤٠
- أبواب نوافل شهر رمضان. ٤٣
١. حكم زيادة النافلة في شهر رمضان. ٤٣
٢. عدد نوافل شهر رمضان وكيفيةها. ٤٤
٣. التنفل بألف ركعة. ٤٦
٤. عدم جواز الجماعة في نوافل شهر رمضان وحرمة كل بدعة. ٤٦
- أبواب صلوة جعفر عليه السلام. ٤٨
١. فضلها وكيفيةها وأجرها ووقتها واحتسابها بالنافلة. ٤٨
٢. البناء على الركعتين المذكورتين إذا انصرف للحاجة. ٥١
٣. حكم جبران مانسي من التسبيح. ٥١
٤. حسن ايقاعها في ليلة النصف من شعبان. ٥٢
- باب صلاة الحاجة وما يتعلق بها. ٥٣
- باب كيفية الإستخارة وصلاتها. ٥٧
- باب آخر في بقية الصلوات المستحبة. ٦٠

٢٧. كتاب الزكاة

- أبواب فضلها وفرضها وحرمة منعها. ٦١
١. فرضها وفضلها وعقوبة تركها. ٦١
٢. تحصين الأموال بالزكاة والتأكيد على تأديتها وعلّة كمتيتها. ٦٤
- أبواب ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب. ٦٧
١. وجوب الزكاة في تسعة والعفو عن غيرها. ٦٧
٢. عدم وجوب الزكاة في الخضر والبقول والقطن وغيرها. ٧٠
٣. عدم وجوب الزكاة في الجواهر والكنز. ٧٢
٤. عدم وجوب الزكاة في غير الأنعام الثلاثة واستحبابها في الخيل. ٧٢
٥. حكم الزكاة في مال التجارة. ٧٣
٦. زكاة الموهوب والموروث. ٧٥
- أبواب زكاة الأنعام الثلاثة وبيان نُصُبها وما يتعلق بها. ٧٦

١. نصب الإبل وما يجب في كل نصاب منها ٧٦
٢. نُصِبَ البقر والجاموس وما يجب في كل نصاب منهما ٧٩
٣. اشتراط مضي الحول في الأنعام الثلاثة ٨١
٤. عدم وجوب الزكاة على المعلوفة والعوامل ٨١
٥. عدم الزكاة في الأكلة والربي وفحل الغنم ٨٢
- أبواب زكاة النقدين ٨٣
١. نصاب الذهب والفضة ٨٣
٢. عدم وجوب الزكاة على التسعة إذا لم يبلغ كل واحد منها النصاب وإن بلغ الكل قيمة النصاب ٨٥
٣. عدم وجوب الزكاة على الحلي وما يغير ويبدل ٨٦
٤. اعتبار مضي الحول في وجوب الزكاة على النقدين ٨٧
٥. عدم تعلق الزكاة بالحلي ٨٩
٦. وقت أداء الزكاة وما يتعلق به ٩٠
٧. إذا عجل الزكاة وأيسر المعطي أعادها ٩٢
٨. جواز اخراج القيمة عما يجب عليه من الزكاة ٩٢
٩. عدم وجوبها على ما يسبك ٩٣
- أبواب زكاة الغلات ٩٤
١. نصاب الغلات ٩٤
٢. حكم ما سقي بالسماء والأنهار وفيما سقي بعلاج وما سقي بهما ٩٦
٣. لا تجب الزكاة في الغلات إلا مرة واحدة ٩٦
٤. وجوب الزكاة فيما حصلت من الأراضي الخراجية ٩٦
٥. استحباب الصدقة يوم الحصاد والصراد وبعض أحكام آخر ٩٧
٦. جواز أكل المارة من الثمار وحكم ثلم الحيطان ٩٩
- أبواب من تجب عليه الزكاة ومن لا تجب عليه ١٠٠
١. عدم تعلق الزكاة بمال اليتيم والصغير في الجملة ١٠٠
٢. عدم وجوب الزكاة في مال المملوك والمجنون ١٠٢
٣. حكم الزكاة على المال الغائب ١٠٢
٤. حكم اشتراط أداء الزكاة ١٠٣
٥. حكم اشتراط البائع زكاة المال على المشتري ١٠٣
٦. تخرج الزكاة من جميع مال الميت ١٠٣
٧. الميت إذا كانت عليه زكاة فادأها أخوه المسلم تجزي عنه ١٠٤
٨. تقديم قضاء الحج على قضاء الزكاة ١٠٤

٩. حكم زكاة الدين والقرض..... ١٠٥
١٠. وجوب الزكاة على المال الموضوع وإن كان الدين أكثر منه..... ١٠٧
١١. ليس على من قبل الزكاة زكاة..... ١٠٧
١٢. أبواب من يستحق الزكاة وكيفية القسمة..... ١٠٨
١. تفسير بعض أصناف المستحقين..... ١٠٨
٢. عدم حلية الصدقة للغني والقوي المكتسب وغير ذلك..... ١٠٩
٣. حلية الزكاة لصاحب الدار والخادم والدابة مع الحاجة..... ١١١
٤. جواز أخذ الزكاة للتوسعة..... ١١١
٥. جواز اشتراء العبيد المسلمين من الزكاة واعتاقهم وما يتعلق به..... ١١٢
٦. جواز أداء الدين من الزكاة في الجملة..... ١١٢
٧. جواز تأدية دين الأب من الزكاة أو إعطائه لها..... ١١٣
٨. جواز احتساب الدين من الزكاة وجواز تكفين الموق منها..... ١١٣
٩. جواز صرف الزكاة في الحج..... ١١٤
١٠. عدم جواز إعطاء الزكاة للقيام دون الأقارب..... ١١٤
١١. الفقير يخرج شيئاً من الزكاة ويوسع ببقيتها على عياله..... ١١٦
١٢. لزوم وضع الزكاة في مواضعها..... ١١٦
١٣. لزوم وضع الزكاة في أهل الولاية..... ١١٧
١٤. لزوم نقل الزكاة إلى بلد آخر لأهل الولاية..... ١١٩
١٥. عدم اعتبار معرفة الولاية في عيال المؤمن الميت..... ١٢٠
١٦. حرمة الزكاة على من إنتسب إلى هاشم إلا ما استثنى..... ١٢٠
١٧. جواز الزكاة لموالي بني هاشم..... ١٢٣
١٨. مقدار ما يعطى للفقير أو المصدق..... ١٢٣
١٩. جواز التفضيل والنقل وتوزيع زكاة أهل البوادي والحضر..... ١٢٥
٢٠. جواز احتساب ما يأخذه السلطان من الزكاة..... ١٢٧
٢١. حكم أخذ غير المحتاج الزكاة للتصدق بها..... ١٢٩
٢٢. آداب المصدق وتكاليفه..... ١٢٩
٢٣. إن الصدقة لا تباع حتى تعقل..... ١٣٢
٢٤. هل المقسم الفقير يأخذ لنفسه شيئاً؟..... ١٣٢
٢٥. متى يضمن المالك تلف الزكاة ومتى لا يضمن؟..... ١٣٣
٢٦. عدم الضمان في الدفع إلى غير المستحق مع الاجتهاد..... ١٣٥
٢٧. وجوب إعادة الزكاة على من استبصر..... ١٣٥

٢٨. جواز اعطاء الزكاة من دون ذكر انها زكاة..... ١٣٦
٢٩. استحباب ابداء الزكاة..... ١٣٧
- أبواب زكاة الفطرة..... ١٣٨
١. فضلها وفرضها..... ١٣٨
٢. حكم زكاة الفطرة على الفقير..... ١٣٨
٣. وجوبها عن جميع من يعول..... ١٣٩
٤. ما يتعلق بالمكاتب والمملوك..... ١٤١
٥. عدم وجوبها على اليتيم..... ١٤١
٦. عدم الفطرة على من أسلم ليلة الفطر أو ولد فيها..... ١٤١
٧. الفطرة من القوت الغالب عن كل رأس صاع..... ١٤٢
٨. مقدار الصاع..... ١٤٤
٩. من لا يجيد الحنطة والشعير يتصدق بغيرهما..... ١٤٤
١٠. أفضلية التمر في زكاة الفطرة..... ١٤٤
١١. وقت أداء الفطرة..... ١٤٥
١٢. حكم عزل الفطرة..... ١٤٦
١٣. أحقية المجيران وحكم الدفع إلى غير الناصبي..... ١٤٦
١٤. جواز دفعها لرجل واحد وحكم نقلها إلى بلد آخر..... ١٤٧
١٥. جواز دفع القيمة..... ١٤٨
١٦. حكم حملها إلى الإمام عليه السلام..... ١٤٨
١٧. حكم الفطرة عن الغائبين..... ١٤٩
- أبواب ما يتأكد استحبابه من الحقوق في المال والصدقات..... ١٥٠
١. ما يتأكد استحبابه من الحقوق في المال..... ١٥٠
٢. فضل الصدقة..... ١٥١
٣. اعتبار قصد القرية في الصدقة والعق..... ١٥٣
٤. الإنفاق والمواساة وترجيح ذي الرحم..... ١٥٣
٥. الصدقة أفضل من العتق..... ١٥٤
٦. كل معروف صدقة..... ١٥٤
٧. استحباب السعي والتوسط في الإعطاء..... ١٥٤
٨. استحباب دوام الإنفاق..... ١٥٥
٩. الصدقة للبلية المحتملة..... ١٥٥
١٠. استحباب الصدقة باليد وتقبلها وبالليل سراً وعلانية..... ١٥٦

- ١٥٧ ١١. كراهة السؤال
 ١٥٨ ١٢. صدقة الغلام
 ١٥٨ ١٣. الصدقة دافعة للبلاء
 ١٥٩ ١٤. كراهة رد السائل إلا ما استثنى

٢٨. كتاب الخمس والأنفال

- ١٦١ أبواب فرضه وأقسامه وبعض أحكامه
 ١٦١ ١. وجوب الخمس في غنائم دار الحرب
 ١٦١ ٢. وجوب الخمس فيما أخذ من الناصب
 ١٦٢ ٣. وجوب الخمس في المعادن
 ١٦٣ ٤. نصاب المعدن
 ١٦٣ ٥. وجوب الخمس في الكنز ونصابه
 ١٦٤ ٦. وجوب الخمس في العنبر وغوص اللؤلؤ
 ١٦٥ ٧. وجوب الخمس على الذمي المشتري من المسلم أرضاً
 ١٦٥ ٨. حكم خمس ما يحصل من عمل السلطان
 ١٦٥ ٩. حكم خمس ما يستفيده الناس
 ١٦٧ ١٠. الخمس بعد المؤنة
 ١٦٩ أبواب من يستحق الخمس وكيفية القسمة
 ١٦٩ ١. مستحق الخمس
 ١٧٣ ٢. عدم جواز التصرف في أموال الأئمة وحقوقهم ومنها الخمس
 ١٧٤ ٣. حق الإمامة غير حق شخص الإمام عليه السلام
 ١٧٥ ٤. إباحة حق الإمام للشيعة
 ١٧٩ أبواب الأنفال وما يختص بالإمام
 ١٧٩ ١. الأنفال لله ولرسوله ولإمام من بعده وتفسير الأنفال
 ١٨١ ٢. قطنع الملوك للإمام عليه السلام
 ١٨١ ٣. غنيمة الغزو الذي بغير أمر الإمام كلها له عليه السلام
 ١٨١ ٤. ما سقى من الأنهار الخمسة فهو للإمام

٢٩. كتاب الوقوف والصدقات

- ١٨٣ ١. إستحبابها
 ١٨٦ ٢. الوقف تابع لقصد الواقف
 ١٨٧ ٣. شرط استفادة الواقف ببقاء الوقف

٤. حكم اعتبار قبض الموقوف عليه والمتصدق عليه أو لتيهما ١٨٧
٥. حكم إدخال ولد آخر في الصدقة على الولد ١٨٨
٦. باب عدم جواز بيع الوقف وحكم صورة الإختلاف ١٨٩
٧. حكم إشتراط تعيين الموقوف عليه والدوام في الوقف ١٩١
٨. جواز وقف المشاع والصدقة به قبل القسمة والقبض ١٩٢
٩. حكم الرجوع في الصدقة ١٩٤
١٠. حكم تملك الصدقة بالإشتراء والميراث ١٩٥
١١. اعتبار التقرب في العتق والصدقة ١٩٦
١٢. حكم صرف الصدقة على بني هاشم ١٩٦
١٣. حكم صدقة الزوجة وسائر تصرفاتها ١٩٧

٣٠. كتاب السكنى والحبس ١٩٩

١. حسن التطوع بالسكنى ١٩٩
٢. السكنى تابعة لشرط المالك إذا وقتها بحياته أو غيرها ولما لم يعين وقتاً ١٩٩
٣. بطلان السكنى والحبس بموت المالك إذا لم يعين مدة ٢٠١
٤. حكم حبس مملوك للخدمة ٢٠١
٥. حكم ما إذا أوصى بأن يجري على أحد من ثلثه ٢٠٢
٦. حكم العمرى ٢٠٢

٣١. كتاب الهبات ٢٠٣

١. حكم هبة ما في الذمة ٢٠٣
٢. من وهب ما في الذمة لغير من هو عليه ثم وهبه لمن هو عليه ٢٠٣
٣. عدم إشتراط القرابة في الهبة والنحلة وجواز الرجوع فيهما ٢٠٤
٤. حكم القبض في الهبة والنحل ٢٠٤
٥. جواز الرجوع في الهبة إلا في حق ذي القرابة ٢٠٦
٦. حكم الرجوع في الهبة للزوج والزوجة وفي هبة أم الولد ٢٠٧
٧. عدم جواز الرجوع في الهبة بعد تلف العين أو مع العوض ٢٠٧
٨. جواز تفضيل بعض الأولاد والنساء في العطية ٢٠٨
٩. جواز هبة المشاع ٢٠٨

٣٢. كتاب الكفارات ٢٠٩

١. كفارة الظهار مرتبة؟ ٢٠٩

٢. كفاية تتابع شهر ويوم في تتابع الشهرين ٢١٠
٣. حكم من وجبت عليه صوم الشهرين في شعبان أو في السفر ٢١٠
٤. كفاية الصوم بعد إتيان بعضه وإن أيسر بعده ٢١١
٥. كفاية الإستغفار عند المعجز عن الكفارة ٢١١
٦. كفاية عتق الصبي في الكفارات إلّا كفارة القتل ٢١٢
٧. كفاية صوم (١٨) يوماً لمن عجز عن كفارة الظهار ٢١٢
٨. كفارة قتل الخطأ مرتبة ٢١٢
٩. حكم كفارة مخالفة اليمين ٢١٣
١٠. تفسير عدم الوجدان ٢١٤
١١. مقدار ما يعتبر في الطعام والكسوة ٢١٥
١٢. الكسوة في الكفارة ثوب ٢١٦
١٣. إعتبار عدد الستين في الكفارة ٢١٦
١٤. حكم إطعام الصغار والضعفاء في الكفارة ٢١٧
١٥. كفارة الحلف بالبرائة ٢١٧
١٦. كفارة الوطء في الحيض بتمد والإستغفار ٢١٧
١٧. كفارة خلف النذر والعهد ٢١٨
١٨. حكم تتابع صيام الشهرين عند المرض والحيض ٢١٨
١٩. لا يجزي في الكفارة عتق الأعمى والمقعد ٢١٩
٢٠. وجوب كفارة المجمع بقتل المؤمن عمداً ولو كان مملوكه ٢١٩
٢١. كفارة ضرب العبد عتقه ٢٢١

٢٢. كتاب الصوم ٢٢٣

- أبواب فضل شهر رمضان ٢٢٣
١. فضل شهر رمضان وأنه رأس السنة وفضل أعمال الخير فيه ٢٢٣
٢. النهي عن قول رمضان من غير إضافة الشهر اليه ٢٢٦
٣. ليلة القدر ٢٢٦
٤. ما ورد من الدعاء وقرآنة القرآن في شهر رمضان ٢٢٩
٥. حكم الرفث إلى النساء في أول ليلة منه ٢٣٢
٦. كراهة انشاد الشعر فيه ٢٣٢
٧. شهر رمضان يكون تاماً وناقصاً وحكم ذي القعدة ٢٣٣
٨. علّة فرض صوم شهر رمضان وقتل تاركه ٢٣٤
٩. وجوب الصوم والإفطار عند رؤية الهلال وحكم الشك ٢٣٤

١٠. حكم من رأى هلال الشوال بالتهار..... ٢٣٧
١١. من رأى الهلال جزئاً فليصم وآل فيصوم مع الناس..... ٢٣٨
١٢. ثبوت الهلال بشهادة رجلين عدلين..... ٢٣٨
١٣. نفوذ أمر الإمام بالافطار إذا قام البينة عنده..... ٢٣٩
١٤. قضاء ما أفطر باعتقاد غير رمضان..... ٢٤٠
١٥. عدم حجية الأمارات الظنية على الهلال..... ٢٤٠
١٦. ثبوت الهلال بتطوقة أو بروية ظل الرأس فيه أو بالشياع..... ٢٤٠
١٧. حكم من لم يدر شهر رمضان لمانع..... ٢٤١
١٨. حكم صيام يوم الشك..... ٢٤١
١٩. جواز ارتكاب المفطرات في الليل حتى يتبين الفجر..... ٢٤٢
٢٠. حكم من نظر فأكل ثم نظر فرأى الفجر وحكم من أكل بلا نظر..... ٢٤٤
٢١. وقت الإفطار وحكم من أفطر قبل الوقت..... ٢٤٥
- أبواب نية الصوم..... ٢٤٧
١. حكم من أصبح بلا نية ثم بدا له التطوع أو قضاء شهر رمضان..... ٢٤٧
٢. حكم من أفطر في قضاء شهر رمضان..... ٢٤٩
- أبواب ما يجب الإمساك عنه..... ٢٥١
١. وجوب الإمساك عن الأكل والشرب والجماع والإرتماس..... ٢٥١
٢. حرمة احتقان الصائم بالمائع دون الجامد..... ٢٥١
٣. وجوب الإمساك عن القيء تعمداً..... ٢٥٣
٤. حكم ارتماس الرأس في الماء واستنقاع المرأة..... ٢٥٥
٥. القضاء والكفارة بالجماع والامناء..... ٢٥٦
٦. الإحتلام في نهار شهر رمضان لا يضّر الصوم..... ٢٥٧
٧. حكم البقاء على الجنابة متمعداً والنوم عليها..... ٢٥٨
٨. حكم الجنابة في قضاء شهر رمضان..... ٢٦٠
٩. حكم تعمد البقاء على الجنابة في الصوم المندوب..... ٢٦١
١٠. الأكل والشرب نسياناً لا يفطران الصوم..... ٢٦١
١١. حكم ملاعبة الصائم والصائمة كالقبيل واللمس ونحوهما..... ٢٦٢
١٢. حكم دخول الماء في الحلق في الوضوء..... ٢٦٤
١٣. جواز أن يستاك الصائم..... ٢٦٤
١٤. حكم نزع الضرس..... ٢٦٥
١٥. جواز ذوق المرق ومضغ الطعام..... ٢٦٥

١٦. جواز أن يزدد نغامته وحكم دخول ريق الغير في الجوف..... ٢٦٦
١٧. حكم مضغ العلك ومض الخاتم..... ٢٦٧
١٨. جواز شمّ الریحان وكراهة التطيب بالمسك..... ٢٦٧
١٩. جواز صبّ الدواء في الأذن والأنف للصابم..... ٢٦٨
٢٠. حكم اكتحال الصائم..... ٢٦٨
٢١. حكم الاحتجام ودخول الحمام والسموط..... ٢٦٩
٢٢. الصوم من المعاصي..... ٢٧١
٢٣. كراهة انشاد الشعر للصائم..... ٢٧٢
٢٤. التسحر أفضل ولو بشرية من الماء في شهر رمضان..... ٢٧٢
٢٥. ما يستحب به الإفطار وحكم الإفطار قبل الصلاة..... ٢٧٢
٢٦. جواز اطعام الأجير الذي يصلي ولا يصوم..... ٢٧٣
- أبواب مَن يجب عليه الصوم ومَن يصح منه ومَن وجب عليه القضاء..... ٢٧٤
١. وجوب الصوم على البالغ..... ٢٧٤
٢. حكم الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن..... ٢٧٤
٣. حكم الشيخ والشيخة وذوي العطاش..... ٢٧٥
٤. حكم المريض في الأفطار والقضاء..... ٢٧٦
٥. حرمة الصيام على المسافر وما يتعلّق بها..... ٢٧٨
٦. يفطر المسافر إذا خرج قبل الزوال ويصوم إن خرج بعده..... ٢٨٠
٧. حكم المسافر إذا قدم إلى أهله قبل الزوال أو بعده..... ٢٨٢
٨. كراهة الجماع والتملّي من الطعام والشراب في السفر..... ٢٨٣
٩. عدم جواز الصوم الواجب على المسافر..... ٢٨٤
١٠. حكم صيام التطوع في المدينة..... ٢٨٥
١١. حكم السفر في شهر رمضان..... ٢٨٥
١٢. عدم قضاء ما مضى على من أسلم أو أستبصر..... ٢٨٦
١٣. حكم التتابع والتفريق في قضاء شهر رمضان..... ٢٨٧
١٤. حكم تأخير قضاء شهر رمضان إلى رمضان الآخر..... ٢٨٩
١٥. قضاء صوم من صام جنباً نسياناً وحكم المستحاضة..... ٢٩٠
١٦. وجوب الكفارة على من أفطر متعمداً..... ٢٩٠
١٧. حكم من مات قبل قضاء صوم رمضان..... ٢٩١
١٨. وجوب قضاء صوم الميت على وليّه..... ٢٩٣